

4306

206

فهرست کتاب القول الحسن في جواب القول من

صفحة	كتاب	صفحة	كتاب
٣	كتاب الطهارة	١٨٠	كتاب الصلوة
٤	كتاب الصوم	١٨٣	كتاب المسكنة
٥	كتاب الزكاة	١٨٧	كتاب الودعة
٦	كتاب الحج	١٩٤	كتاب القارة
٦	كتاب النكاح	١٩٥	كتاب الهبة
٢٢	كتاب الرضاع	٢٠٠	كتاب الاجارة
٢٤	كتاب الطلاق	٢١٥	كتاب المكاتب
٢٤	باب النفقة	٢١٦	كتاب الولاء
٤٢	باب الحضنة	٢١٧	كتاب الاكراه
٤٨	كتاب العتق	٢١٩	كتاب المحرر
٥٦	كتاب الايمان	٢٢٠	كتاب الماذون
٦٧	كتاب الحدود	٢٢٢	كتاب الغصب
٦٨	كتاب التركة	٢٢٦	كتاب الشفعة
٦٨	كتاب الشير	٢٢٢	كتاب القسمة
٦٩	كتاب اللقيط	٢٣٥	كتاب المزارعة
٧٠	كتاب اللقطة	٢٣٧	كتاب المساقاة
٧١	كتاب الابق	٢٣٨	كتاب الحيطان
٧٤	كتاب المغفود	٢٣٩	كتاب القاط الكفر
٧٤	كتاب الشركة	٢٣٩	كتاب الذبايح
٧٦	كتاب الوقف	٢٣٩	كتاب الاضحية
٨١	باب السلم	٢٤٠	كتاب الكراهة
٨٤	باب البيع	٢٤٢	كتاب احكام الموات
١٠٤	كتاب القرض	٢٤٢	كتاب الشرب
١٠٨	كتاب الكفالة	٢٤٢	كتاب الاشرية
١١٢	كتاب الحوالة	٢٤٤	كتاب الصيد
١١٦	كتاب القضاء	٢٤٤	كتاب الرهن
١٢٥	كتاب الشهادة	٢٤٩	كتاب الخبايا
١٢٩	كتاب الرجوع عن الشها	٢٥٢	كتاب الذبايح
١٢٩	كتاب الوكالة	٢٥٤	كتاب العواقل
١٤٦	كتاب الدعوى	٢٥٥	كتاب الوصايا
١٦٣	فصل في دعوى النسب	٢٦١	كتاب الخلع
١٦٧	كتاب الاقرار	٢٦١	كتاب الفرائض
		٢٦٢	كتاب الميراث

هذا كتاب القول الحسن في جواب القول
 لمن وهو كثير الجودي لمن ابتلى بالقضا
 والفتوى تاليف العلامة الهمام والادراك
 الامام شيخ الاسلام وفدوة الاقلام
 محقق زمانه مدقق اوانه سيدي
 الشيخ عطاء الله بن نوعي
 رحمه الله وحمل الجنة
 ما ولاه ونفع
 به السليبي
 امين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وحمل السان على العواد دليلا واطهر مكتونا
 العلوم بكلامه القديم ومن احسن من الله قبلا والشكر لمن شهد بوحدة
 الثقلان واقربكم لصفات الانس والجان والصلاة على افضلهم
 صدق بقدرته وحوله واكمل من صدق في اخباره وقوله محمد ص
 الاباب السينات والكتاب المبين ورافع رايات النبوات الصادق الوعد
 الامين وعلى اله واصحابه الاخيار الذين كان القول قولهم في رواية الانار
 اما بعد فيقول العبد الداعي عطاء الله بن نوحى المنة لى تنفيذ القضا
 على ما يرى به فلم التقدير ومضى لما كان العلم روضة مفتحة الابواب
 وحديقة مثمرة احسن قطافها وطاب ثمارها دانية من افنان الفنون
 اشجارها سامية ملتفة الفصوص والحديث ذو شجون وعلم الغنم من
 بينهما شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها ثمر شهدية عجمها نابت تجدد
 ما نطلب في اكمام ازهارها وان استبته عليك الامر فانظر الى صفحات انوارها
 والاقوال المسئلة فيه على الطريق الاسلام الموصلى الى الشارع الاعظم
 ما افضى اليه اجتهاد الامام الاقدم والمهام الاكرم وهو السراج المضاء
 واصحابه كالنجوم الشراقة الذين سلكوا طريقته وللتاس مذهب اديت
 ان رتب مجموعا لاخوانى من الحكم ينفعهم عند قطع الخصام من المسائل
 التى يكون القول فيها لاحد المتخاصمين يمينته اذ يجرد قول الامانة واخذ
 عصا البراعة لا لقاط كل طالب من المهمات الاخرى والمكاتب وكان وما
 فلم الانتا يقدم رجلا ويؤخر اخرى فلما تم نقلها الى البياض وطم يعل

قوله اذ يبينه
 مكلف في الفسخ
 رعبه لا يبينه
 م

صفحات تلك الرياض اراد الخاطر الكسير جمعها وترتيبها باشتعائه بمش
كل عسير ركبت مرآب السعي واجريت الفلك بهواها وقلت بسم الله
مجد بها ومرسها فناء بفضل الله تعالى منقحا ومهدبا ومنظما ومرتبها
وسميتها بالقول الحسن في جواب القولين ثم جعلته مفتوحا للفتن
وموضوع الكنتين بين يدي الامام الفاضل مثل الصديق المتقدم من
الشهاب الوابل وهو المولى الاعظم علم الهدى علامة العالم مؤد العضر
واستناذ اهل الزمان ومن اليه الرجوع اذا قيل القول لمن معين المذهب المنصور
سلي النبي المحصور مفتي البدع ومعنى الانام شيخ الاسلام بن شيخ الاسلام
يحيى سمعة فصار عيسى ميت الحسنات منه يحيى

بابه الرفيع مطلع انوار الفضائل وجناحه المنيع منبع درر در الفضل ومركبه
ادوار القواضيل قوى قوى الزهد بتقوية تقواه ورد شباب الفتوة بتأدية
فتواه سطر نظمه المعروف كحاجي المحبوب ورعا يتصل لينظاها في جذيل القوافي
تقليقاته وشاح خرائد الحرائد ونوشحاته تزهو على فقرات القلائد لو كان
في الصدر الاول اعلاقه الغالية الزهدة لتنفس السعدان من الحسرات تنفس
الصقلا ولو سمع امرئ القيس مفرداته التي بدت كالقلائد لجاد بنفسه
من حقد عقدها وترك القصائد ومثالا الى منزلتها العليقا ولو كان مقلدا
بالثريا كان رجيق احسانه انموذج الدور والتسلسل والسنة الداعين
من عباده كالبليلى في التبلييل سار يذكره الركبان وداريه لمجد يدان على
شركة العنان شمع خلقه الكريم بضاعة الشمال وهدية النسيم
اذا قبل الى قبلة اقباله القوافيل قابلهم باخلاص لطفه الشامل وقضه
الماض والقابل عادة عاداته تحلت بكل الحسن والبهنا ومشيئة شيمته
حامل لواء الفضل والتقوى نام الانام في ايامه ما عدا العدا وهم لا يستريحون
الا باستقلال جناح العنقاء الى حيث اقلت رحلها ام قسم ولما كان
مدحه الحقيق فوق طاقتنا ووصفه حشما يليق بعيدا من قدرتنا
الامر الى دعاية الصالح لانه وسيلة المهام والمصالح اللهم ابده لنا بيد
الدين المبين واتده لتأييد شريعة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه
وعلى سائر الانبياء وعلى اله واصحابه الاوليا والمرحومين كرمه العميم ان
يلطفه بعين العناية والرضا ويشرفه بتشريف القبول والامضا فان اشار
اليه بعلم اللطف والاحسان يكون مشار اليه بالبنان بين الاعيان

وبصير مقبولاً كالصكوك في دفع الشكوك بل يغلو على التبر المسكوك
 ويجل محل الذهب المسكوك اعلم ان الكتب التي اجتمعت عندي خير
 شروعي في ترتيب هذا المجموع في غرة شعبان المعظم المنسلك في سلك
 سنة ثمان وثلاثين والف بيلة دسره من الفتاوى فتاوى قاضي
 خان والمخالصة والبرازية وخراتة الفتاوى ومجمع الفتاوى وجامع
 الفتاوى والقنية وفتاوى قاضي الهداية وجامع الفصولين والاسعاف
 في امر الاوقاف والتاسيس للدنوسى ولسان الحكم ومعين الحكم وانفع
 الوسائل والاستقاء والنظائر ومن التلويح الهداية وصدر الشريعة شرح
 الوقاية ودرر الحكم في شرح غرر الاحكام والبدائع شرح الخفة وشرح
 المنظومة الوهبانية لابن الشحنة وشرح النمنى على مختصر الوقايع والاصحاح
 والايضاح لابن كمال باشا زاده وحاشية يعقوب باشا وحاشية مولانا
 اخي ومن الجامع حديقة المفتى في اربعة اسفار ومجموعة مؤيد زاده والفتاوى
 العدلية لواحد من العلماء ومجموعة مولانا عبد الغنى ومجموعة المولى بر محمد مفتي
 الاسكوط وترجم البيئات لمولانا غانم المغدادي والمجوز الكريم الوهاب
 ان الحق بهذا الكتاب ما يتسرلى عند الظفر بكل سفر معتبر واصح نقول الجامع
 من محالها ليقمن مسائل اقدم الاقلام من مزالها تنبيه اعلم ان بعض
 الاخبارات التي ستذكر ان شاء الله تعالى في خلال العبادات وفي بعض
 المقامات وان كان من قبيل الشهادة لكنه لما لم يلزم فيه النصاب
 المحققاها بهذا الكتاب ليكون اكثر نفعاً واشمل فائدة ومجيد للطالب منفعة
 زائدة والله الهادي وعليه اعتمادي **كتاب الطهارة**
 رجل صلب في السوق زيتاً لافسان او شيأ من ادهان او سمن او خل او عاز
 الناس ذلك وشهد واعلنه فقال الحيا في صديته وهو مخمس قلع مات فيه
 الفارة كان القول قوله ذكره الامام قاضيان في كتاب الدعوى وكتاب
 الشهادات حيث اخذ منه مانع وجعل في قصبة ومن اخر كذلك ثم
 وجد فيها فارة تحري وان لم يقع على شيء غاب بحال الخاسة على القصبة
 وان لم يغيب فعلى الحب الثاني وان كانا رجلين وكل يدعي ان دنه طاهر فهما
 طاهران بزازية اشترى خلا في خابية وجعله في حرة له فوجد فيها فارة
 ميتة فقال البائع هذه الفارة كانت في حرتك وقال المشتري لا بل في خابيتك
 فالقول للقول البائع فانا خابية نقلها صاحب الحديقة رجل اشترى دهننا

مطلب
 كتاب الطهارة

مطلب
 مسددي في
 السوق وقول
 سببته وهو
 محسن كان القول
 قوله

مطلب
 ادري المشتري
 الخاسة في تلك
 البائع وعكس
 مانع في القول

في اناء مسدود الراس ففتحها بعد ايام وفيها قارة مئة فزعم المشتري
كونها بيه وقت البيع والبالغ يدعي حدوث الوقوع فالقول للبالغ لانه
يتكرر وجود العيب نسان للحكام في فضل البيع اذا ورد الرجل ما دلفظ
مسلم انه نجس لا يجوز ان يتوضأ به لك الماء قالوا هذا اذا كان المخبر عدلا
فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور وايتان في رواية المستور
بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل ذكره الامام قاضيان في اول
كتاب الطهارة وكانا يحظران الاياحة واعلم ان حد الشهوة ان كان شابا
ان تنشر له او تزداد انتشارا ان كانت منكسرة قبل وان كان شيخا او عينا
ان يحرك قلبه او تزداد حركته ان كان متحركا قبل ولا يعرف ذلك الا بقوله
جامع الغناوى في حرمة المصاهرة رجل قال لعنه ان الحلت فانت حر
فقال الغلام اخلت وهو مستكمل قبل قوله لان اخلت له لا يقف عليه
غيره فيقبل قوله في ذلك كما لو قال لامته وهي مشكلة لكان ان حضت
فانت حرة او قال لامراته ان حضت فانت طالق فقال حضت يقول قولها
وعن مجاهد لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الحاربة والمرأة لان الاحتلام
احر يقف عليه غيره في الجملة ولهذا اجازت الشهادة على الاحتلام بخلاف
الحض فاضنيان حكى ان امرأة جاءت الى علي كرم الله وجهه وقالت اني
حضت في شهر ثلاث مرات فقال علي رضي الله عنه لشرح ماذا تقول في ذلك
فقال لان قامت بيثة من بطانيهما من ترض بدينه وامانتة قبل منها فقال
علي رضي الله عنه قالون وهي بالرومية حسن وانما اراد شرح من يك تحقيق
النقايها لا يحد ذلك وان هذا لا يكون كما قال الله تعالى ولا يدخلون الجنة
حتى يلج الجمل في سم الخياط اي لا يدخلونها راسا ومن المعلوم ان قبول قولها
المضم مشروط بشهادة الظاهر عليه وان كذبها فلا يقبل كما في البدن

كتاب الصلاة

في السراج الوهاج لا كراهة في اذان الصبي الماقل في طاهر الى رايته وان كان
البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان ايما قياما مدعى
الفريضة فظاهر كلامهم انه لا يرد منه تحك شخص او ان كانت رايته ا
ويشترطها لا توصف بالوجوب في حقها وما وضرر ذلك في تقريره
بفعله فقالوا يقبل رواية ويصح الاحتياط في ذلك
اشباه المؤذن يكتفى بخباره بل دخول المؤذن

مطلب
في الساعة بعد
ايام وفيها قارة
فزع كونها وقت
السلم والبالغ
يدعي الحد
فالقوله

مطلب
اخبره عدلا
الاظهار فضاء
منه والفاسق
لا يصدق في
المستور واوله

مطلب
في حد الشهوة

مطلب
في تعلق عتق
عنه على اخلت
وفي تعلق عتق
امته على حضتها
وهما شكلان

مطلب
كتاب الصلاة

مطلب
في اذان الصبي
واق منه

مطلب
مؤذن مدعى
وقت

مطلب
في رجل اشتمت
عليه القبلة فافترق
جبهته وهو متحرى
مطلوب
رجل ام قوماش
قال كنت تجوز

مطلب
في اختلاف الامام
والقوم واجتراح
بعضهم بعض في
عدد الركعات

مطلب
حلف لا يصلي
الجمعة مع الامام
فادرك ركعة

مطلب
في حلف لا يصوم

بالاوقات مسلما ذكر او يعتمد على قوله معين الحكم قيل الباب السابع
رجل اشتمت عليه القبلة فاجرد رجلا ان القبلة الى هذا الجانب
وهو متحرى الى جانب اخر فان لم يكن امان اهل ذلك الموضع لم يلتفت الى كلامها
لانها يقولان عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وان كان امان اهل
ذلك الموضع عليه ان يأخذ بقولهما فاضحيان رجل ام قوماشهم ارم قال
كنت محوسبا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلاصلاهم خاتمة وكذا
لوقا صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جن لا يقبل قوله وان لم يكن
كذلك واحتمل انه كان على وجه التورع والاحتياط اعاد واصلاصلاهم
فاضحيان لوقوف الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت
ثلاثا وقال الامام صليت اربعا فان كان الامام على يقين لا يعيد القبلة
بقوله وان لم يكن على يقين يأخذ بقوله وان اختلف القوم فقال بعضهم
صلي ثلاثا وقال بعضهم صلي اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ
بقول الامام فاضحيان امام صلي المغرب فقال بعض القوم صليت
ثلاثا وقال بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يؤخذ بقول
الفريق الذي كان الامام معه فاضحيان لو حلف لا يصلي الجمعة مع
الامام فادركه معه ركعة فصلاصلاهم ثم سلم الامام وانتم هو الثانية
لا يبحث لان لم يصلي الجمعة مع الامام اذ هي اسم الكل وهو ما صلي الكل مع
الامام ولو افتتح الصلاة مع الامام ثم نام او احدث فذهب فتوضأ فبدأ
وقد سلم الامام فاتبعه في الصلاة حث وان لم يوجد اداء الصلاة
مقارنا للامام لان كلمة مع هاهنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعا
له مقتديا به لا يرى ان افعاله وانثقاله من ركن الى ركن لو حصل على التعاقب
دون المقارنة عرف مصليا معه كذا هاهنا وقد وجد لبقائه مقتديا
به متابعا له ولو توى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى
وفي القضاء لانه نوى حقيقة كلامه بدائع في اخر كتاب الايمان

كتاب الصوم

وفي الجامع الصغير لو حلف لا يصوم رمضان بالكوفة فهذا على صوم
جميع رمضان بالكوفة ولو قال عبده حران افطرت بالكوفة فهذا على الفطر
من ان يوم الفطر لا على الاكل والشرب وكذا لو حلف لا يرى هلال الشهر الا بالكل
بالكوفة فاهل الهلال وهو فيها حث والمراد كونه فيها وقت الامتلاء

ولولة لعنت به الرؤية صديق من ايمان الخلاصة كتاب الزكاة
 روى الحسن بن زياد عن ابي جعفر رحمه الله تعالى انه قال في صاحب المال دفعت
 الزكاة الى صديق غيري وكان في تلك السنة مصدق اخر غيره اذا انى بالبراءة يقبل
 قوله وان لم يأت بالبراءة لم يقبل قوله لان خبره ويصدق خبر غلامه وفي ظاهر
 الرواية يقبل قوله وان لم يأت بالبراءة تاسيس للبوسى اذا امر العاشر بمال فقال
 اصبت منه منذ اشهر او على دين وحلف صديق والعاشر من نصيبه الامام على الطريق
 ليأخذ المصدقات من التجار فمن انكر منهم تمام الحول او الفراغ من الدين كان منكرا
 للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين هداية ان صاحب الرعية اذا انكر ما اخذ
 من الرسوم ونحو الرعية عن بيعة الاداء فللقاضى ان يحلف الرعية على عدم بقاء
 ما يجبا دأوه عليهم في ذمتهم ثم يحكم ببراءة ذمتهم نقل من فتاوى الميرغنيانى
 هداية **كتاب الحج** الحاج لمن التبت اذا قال حججت
 وكذب الوارث والوصى كان القول قول الحاج لانه يدعى الترويج عن المال الذي
 كان امانة في يده ولا تقبل بيعة الوارث والوصى انه كان يوم الفخر بالكوفة
 الا اذا اقاموا البيعة على قراره انه لم ينج قاضيان في الجامع الصغير اذا قال الرجل
 عبد خزان لم اجد العام فمضى العام وقال المولى حججت وقال العبد لم اجد فمضى
 قول المولى لانه ينكر العتق مجمع الفتاوى لو اعطى غيره مالا او قال حجج به او غير
 به في سبيل الله تعالى وانفقته على نفسه وعيا لك الحق لو اختلفا فقال المعطى
 نويت القرض وقال المعطى له صلبة في سبيل الله تعالى فالقول قول المعطى من كان له
 الحانية نقله ابن المريد **كتاب النكاح**
 لو اختلف الزوجان فقال احدهما كان النكاح بشهود وقال الاخر لم يكن
 بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا اذا اختلفا في الصحة
 والغساق على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما زوجها وهي بالغة
 لم ترض وادعى الزوج ان اباهما زوجها في الصغير كان القول قول المرأة
 وان اقاما البيعة فاقامت المرأة انها كانت بنت عشرين سنة وقت
 النكاح واقام الزوج انها كانت بنت ثمان سنين كانت البيعة بيعة المرأة
 اذا اختلفا الزوجان فقال الرجل تزوجتك وانا صغير وبغير إذن المولى
 وقال المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقول له القاضى
 ان تجز هذا العقد فان اجاز صح وان رد بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان
 ذلك اجازة الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه اشهد عند العقد وانكر الموكل

مطلب
 قول المصدق
 دفعت الزكاة
 الى مصدق غيري

مطلب
 انكر صاحب العيب
 ما اخذ من الرعية

مطلب
 قول الحاج عن ال
 حججت وكذب الوصى
 او الوصى

مطلب
 علق عتق عبد على
 حجة

مطلب
 في اختلاف الزوجين
 في صحة النكاح
 وهما نكاح

مطلب
 بعثت اباهما
 بالغة لم ترض وادعى
 الزوج انها كانت

مطلب
 ادعى الزوج ان النكاح
 اشهد عند العقد
 لكنه ينكر الموكل

مطلب
 اذا دعي الزوج
 السكوت عند
 بلوغها النكاح
 فالقول له
 والبينة لها

مطلب
 في قولها بلغني
 النكاح قبل
 سنة فرددت
 وفي قولها انك
 وقد بلغني الخبر
 عند قوم

مطلب
 في دعوى عقد
 الزوج انها
 تزوجت بغير
 امرها وعليها
 وهي قلبي ان
 اباهما زوجها
 بامرهما او بغير
 امرها ورثته

مطلب
 في قول الولي
 زوجت الصغيرة
 امس وقول
 الولي والوكيل
 ذلك

كان القول قول الوكيل وثبتت الحرمة باقرار الموكل ان نكاح الوكيل بغير
 شهود الولي اذ ان زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال
 الزوج بلغتك النكاح فسكت وقالت لا بل فرددت كان القول قولها عندنا
 كما مستعبر اذا دعي رد الوديعة وانكر المعتبر كان القول قول المستعبر لا ينكر
 الضمان على نفسه كذا هنا الزوج يدعي لزوم العقد والمرأة تنكر فكان القول
 قولها وان اقاما البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على
 الاثبات صهورة وبينت الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج تزوجت
 بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان
 الزوج دخل بها طوعا لم يصدق في دعوى الرد وان دخل بها كرها تصدق
 في دعوى الرد بغير زوجها ابوها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح
 قلت لا رضيت كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فرددت
 لا يقبل قولها ولو بلغها الخبر وعندها قوم فقالت قد رددت النكاح
 حين بلغني الا انهم لم يسمعوا ذلك مني لا يقبل قولها لان القوم اذا لم يسمعوا
 ردّها كان الثابت عندهم سكوتها فيثبت الرضا رجل زوج ابنته
 البالغة ولم يعلم الرضا والرد حق مات زوجها فقالت ورثته الزوج انها
 زوجت بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي
 زوجتي ابى امري كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وان قالت
 زوجتي ابى بغير امري فبلغني الخبر فرضيت فلا مهر لها ولا ميراث لانها
 اقرت ان العقد غير نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها للمكان
 التهمة وان قالت زوجتي ابى بلا امري ثم لما بلغني الخبر رضيت وانكر الوثقة
 الاحارة فالقول قولهم والفرق انهما اتفقا في الثانية على ان العقد لم يتم فادعت
 التمام وانكروا وفي الفصل الاول اختلفا في وقوع العقد على التمام والاضطر
 في الضرورات التمام فكانت متمسكة بالاصل فالقول قولها وذكر
 الصذر الشهيد زوج ابنه البالغ امرأة ومات الابن فقال لاب
 كان العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاحارة فالقول
 قولها والبينة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الا وفي حجب ان يكون
 القول للاب بزيادة ولي الصغير او الصغيرة ان قال زوجت الصغيرة
 او الصغيرة امس لا يصدق البينة او تصدق الصغيرة بعد البلوغ في قول أبي
 حنيفة رحمه الله وكذلك مولى العبد اذا قرأ بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الزوج

صاحبه بصدق ومولى الامة يصدق بالايجاب واختلفوا في موضع
 الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ وانكر النكاح في قول المولى اما لو اقر المولى
 بالنكاح في الصغير صح اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر في صغيرها
 فبلغا وانكر المولى اقراره ولو انكر بعد قبل العتق او بعده لم يصح عليه
 اقرار المولى في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ولو وكل رجلا ليرزوجه امرأة
 فزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فكان الزوج زوجته هذه وقول
 الوكيل لا بل زوجته هذه الاخرى كان النول قول الزوج اذا صدقته
 المرأة في ذلك لانهما تصادقا على النكاح فيثبت النكاح تصادقهما وهذه
 المسئلة تدل على ان النكاح يثبت بالتصادق امرأة وكلت رجلان
 يزوجهما باربعين درهما فزوجهما الوكيل فاقامت مع الزوج سنة ثم
 زعم الزوج ان الوكيل زوجهما منه بدينار وصدقه الوكيل في ذلك
 فان كان الزوج مقرا ان المرأة لم تؤكله بدينار كانت المرأة بالخيار ان سالت
 اجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وان سالت ردت النكاح
 ولها عليه مهر مثلها بالغا ما بلغ بخلاف ما تقدم لان ثمة المرأة رضية
 بالمستی فاذا بطل النكاح ووجب العسر بالندخول لايزاد على ما رضية
 اما ما هنا فالمرأة رضية بالمستی في العقد فكان لها مهر المثل بالغ ما بلغ
 وليس لها نفقة العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وانما وجبت
 بالندخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعي لتوكيل
 بدينار وهي تنكر فيذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا امر تحت طاقه
 وينبغي ان يشهد على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولي
 اذا كانت بالغه بفعل ما يفعله الوكيل فاضحيان اما الحرمه بدو على الوط
 اذا متها او قبلها عن شهوة تثبت حرمة المصاهرة وان انكر الشهوة
 كان القول قوله الا ان يكون ذلك مع انتشار الالة قاضحيان واذا كانت
 المرأة مع بنت مشبهة لها في غراش فمدا الرجل يده الى امرته ليجري الى فراشه
 ليجامعها فاحصابت يد الرجل بنت المرأة فقرضها باصبعه على ظن انها امرته
 فان وقعت يده على البنت وهو يشتهي لها حرمت عليه امرته وان كان
 يظن انها امرته لوجود المسرع عن شهوة وان اختلفا في الشهوة فالقول
 قول الزوج لانه ينكر الحرمه قاضحيان اذا تزوج امرأة كانت متكوبة
 الغير وقد طلقها فقالت المرأة الثاني تزوجتني وانما معتدة عن الاول

مطلب
 قال المولى
 زوجته
 وقال الولي
 بهذه

مطلب
 اذا وكلت
 بان يزوجهما
 ثم ادعى ان
 تزوجهما بكذا
 الوكيل فبینه

مطلب
 مس بنت
 شهوة

مطلب
 اذا تزوج مط
 فقالت للثاني
 وانما معتدة الا
 تفصيل

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان بين تكاح
الثاني وتطلاق زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قول الجنيفة وان يكون
واقداها على التكاح اقرار منها بانقضاء العدة وان كان بين طلاق الاول
وتكاح الثاني اقل من شهرين كان القول قولها ويفرق بينهما وبين الثاني
وهذا بخلاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها بعد مدة فتأنت
تزوجته قبل ان تزوج زوجا لغير قبل قولها فان كان الزوج الاول تزوجها
بعد شهر ثم قال لها تزوجتك قبل اصابة الزوج الثاني او تزوجتك
قبل تكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كان القول قول المرأة
ويفسد التكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المستمى ان كان لم يدخلها
والكل ان كان دخل بها اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها وقال
الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضائها العدة وقالت المرأة فلا سقطت سقطا
بعدم الطلاق استبان خلقه كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو قالت المرأة
اولا بعد التكاح قد كنت سقطت قبل تكاحك بعد طلاق الاول سقطا
استبان خلقه وقال للزوج تزوجتك قبل انقضائها العدة كان القول
قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان كان
لم يدخلها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن
دخل بها لو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها
وقالت المرأة لم يطلقني واذا امرأتها وقال زوجها لا بل طلقك وانقضت عدتك
فان القول قوله فاضحان لو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هو اخي واينقضي
من ارضاع ثم قال او همت وليس الامر كما قلت لا يفسد التكاح بينهما ولو ثبت
على اقراره وقال الامر كما قلت واشهد عليه شهودا فرق بينهما فان محمد
بعد ذلك لا ينسبه محوده وكذلك لو قال هي بنتي واخوتي وليس لها نسب
معروف ثم قال او همت صدق وكذا اذا قال لغير معروفه النسب ذلك
ثم ادعى انه وهم يصدق وهذا كله استحسان وفي الاعتق ناخذ بالقياس
وتحكم بالعتق في قوله لعبد هذا ابني او لامته هذه ابنتي ولا ينفعه
الرجوع ولو قال لزوجته هذه بنتي من النسب وطأ نسب معروف
ومثلها بولد له لم يفرق وان اصر على ذلك لانه ممكن شرعا ان تزني من ولد
رجل تزوج امرأة فولدت تحسبه اشهر فقال الزوج الولد ولدي يستحب
اوجيان يكون الولد له وقالت المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول

مطلب
ادعى مطلقة
ثلاثا ثم تزوجها
قبل زواج
آخر

مطلب
ادعى ان
زوجها قبل
انقضائها
العدّة
ادعت
انها سقطت
سقطا

مطلب
ادعى تزوجها
بعد طلاقها
وانقضائها
عدتها
وادعت ان
الزوج الاول
لم يطلقها
مطلب
تزوج امرأة ثم
قال هي اخوتي
او بنتي من
الرجوع
ثم قال او همت
او قال لبنتي من
النسب

مطلب اولد
بعد خمسة
اشهر فادعى
ان ولد بنيت
وتزوّجها

الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت
 النكاح والمستأنة بحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن القول
 قول المرأة امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من بعد ان احامل
 كان القول قولها فان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم قالت
 انا حامل لا يقبل قولها الا ان تاتي بولد لاقل من ستة اشهر من موت
 زوجها فيقبل قولها ويبطل اقرارها بانقضاء العدة رجل قبض صدق
 ابنته ثم ادعى انه رد على الزوج وصدقه الزوج وكذبت ابنته قالت لو
 ان كانت بكر الا يصدق الاب الابينة لانه يملك قبض صدق البكر
 فاذا برئ الزوج بقبضه لامتلك الرد عليه وان كانت شيبا كان القول
 قول الاب لانه لا يملك قبض صدق الشيب فاذا دفع الزوج اليه كان
 امانة والمودع اذا ادعى رد الوديعة كان القول قوله امرأة ماتت وباع
 الزوج وهبت مهرها متى في حتمها وفاة التورثة وهبت في مرضها الذي
 ماتت فيه قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى القول قول الزوج وذكر
 في وصاياها المهر الصغير ما يدل على ان يكون القول قول التورثة لانهم
 انكروا سقوط الدين ولان الحبسة حادثة فيحال الى اقرب الاوقات رجل
 اشترى لامرأة متاعا ودفع اليها ايضا درهم حتى اشترت متاعا
 فخلعنا فقال الزوج هو من المهر وقال المرأة هدية ذكر في الكتاب ان القول قول
 الزوج الا في الطعام الذي ياكل ويشتري واذلك ولو ان كان تمسرا
 او دية او عسلا او شيئا بقي كان القول فيه قول الزوج وان كان
 مثل اللحم والخبز والشيء الذي لا يبقى لا يقبل فيه قول الزوج وقول
 ابو القاسم الصنفان كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول
 الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار لا يقبل فيه
 قول الزوج رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث ابو المرأة الى الزوج متاعا
 ايضا قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان القول قول الزوج مع
 يمينه رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعرضت المرأة لذلك
 عوضا وزفت اليه ثم فارقتا فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية
 وادان يسترد وادانت المرأة اشترت بالعرض ايضا قالوا القول
 للزوج في متاعه لانه انكر التملك والمرأة ان تسترد ما بعثت لانها
 قد علم انها بعثت عوضا لطلبه فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن عوضا فكان

مطلبة قالت

في عدة الوفاة

لست بحامل

ثم قالت فاصدق

مطلبة

قبض صدق

ثم ادعى رد

الزوج وصدقه

الزوج وكذبت

ابنته

مطلبة ادعى

وهبت المهر

صحتها وورث

انها في مرض

مطلبة

دفع الى امرأتها

متاعا وورثها

اشترت متاعا

فخلعنا فقال

الزوج هو من المهر

وقال

هدية

مطلبة

بعثت الى امرأتها

متاعا ثم ادعى

انها من المهر

مطلبة

بعثت الى امرأتها

هدايا وعرضت

لذلك ثم ادعى

مغارقتها وادان

استرد ذلك

وهي كذلك

مطلـ
ادعت بعد وفاته
زوجها ان لها
عليه كذا من المهر
مطلـ
اتخذت انما امره
ما تموا وبعث الزوج
اليها بقرة ففهمها
وانقضتها في ايامه
ثم اراد الرجوع
بغيرتها

مطلـ
في اختلاف الزوجين
في قدر المهر حال
قيام النكاح

مطلـ
في اختلاف الزوجين
في اصل شعبة المهر

لكل واحد منهما ان يسترد متاعه امرأة ادعت بعد وفاة زوجها
ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها الى تمام مهر مثلها في قول الى
حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده يحكم مهر المثل امرأة ماتت فاتخذت منها
ما تموا وبعث الزوج الى ام المرأة بقرة فذبحت البقرة وانفقها في ايام الماتم
ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث اليها لتذبح
وتطعم من اجتمع عندها في الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانهما اشتمت تلك
وانقضت باذنه من غير شرط الرجوع وان اتفقا انه بعث اليها وذكر القيمة
كان له ان يرجع عليها لانهما اتفقا على انه شرط عليها الرجوع لان القيمة
لا تذكر في الهدايا وانما تذكر ليرجع فكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع
وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول المرأة مع عيبتها لان حاصل
الاختلاف يرجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة شرط المضمان
قال المصنف وينبغي ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى اذن
بالاستمالة لا بغير عوض وهو ينكر ذلك فيكون القول قوله من دفع الى
غيره دراهم وانفقها فقال صاحب الدراهم اقرضتها وقال القابض
لا بل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم اذا اختلفا الزوجان في قدر
المهر حال قيام النكاح عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحكم مهر
المثل فان شهد لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر فان قال
الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او اقل كان القول
قوله مع اليمين بالله ما تزوجها با لفي درهم فان بكل تثبت الزيادة وان
كان مهر مثلها الفين او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت
بالف درهم فان تكلمت تثبت الالف وان اختلفا في المهر بعد الطلاق
قبل الدخول عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحكم متعة مثلها فانها
شهدت له كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر فان كانت المتعة بينهما
تحالفا في جواب الجماع الكبير وفي جواب الجماع القول قول الزوج مع يمينه
وقال ابو يوسف القول قول الزوج في الوجه كلها الا ان ياتي بشئ مستنكر
واختلف في المستنكر قال الحسن بن زياد المستنكر ان يكون مهر مثلها
عشرة الاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ
المروزي المستنكر ان يقول الرجل تزوجتها بجزر او خنزير وقال بعضهم ان يدعى
الزوج بما لا يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد وان اختلفا في اصل

التسمية واحدهما يدعى تسمية المهر والاخر ينكر كان القول قول المنكر
ويقتضى لها مهر المثل هذا وما لو اختلف الزوجان قبل الطلاق في الوجه
سواء اذا اقامتا لحدهما واختلفا في ورثة الميت فهذا وما اختلف
الزوجان في جياتهما سواء وان ماتا جميعا واختلف ورثتهما في قدر
المستحق قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول ورثة الزوج قل او كثر
وقال ابو يوسف القول قول ورثة الزوج الا ان ياتوا بشئ مستنكر وقال
محمد رحمه الله تعالى بحكم مهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في اصل
التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقتضى لها بشئ في قول ابو حنيفة
رحمه الله وقال لا يقتضى لها مهر المثل قالوا والفتوى على قولهما ولو تزوجها على
عبد بعينه وهلك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول
قول الزوج وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهناك الثوب قبل التسليم
واختلفا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج ولو تزوجها على ابريق فضة
او ذهب فهناك قبل التسليم واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج وان
مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل في اياكون
للرجل عادة كان القول قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة
وبقي الرجل فما يكون للنساء قال القول في ذلك قول وارث المرأة والباقي
والمشكل للحي منهما وهو الرجل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
انكم بعد موت احدهما ما هو الحكم في جياتهما ولو مات الزوج فقال وارث
للمرأة كان طلقك ثلاثا في الصحة واراد ان ياخذ المتاع من المرأة لا يقبل
قوله الا ببينة ويكون المتاع لها في قول ابو حنيفة لان عنده المشكل
للحي منهما فيكون القول قولهما مع عينهما بالله ما نقل انه طلقها فان تكلمت
او اقرت كان المشكل للوارث وان اختلفا الزوجان في البيت الذي يشك
فيه كل واحد يدعى انه له كان القول في ذلك قول الزوج فان اقامت المرأة
البينة او اقاما جميعا يقتضى ببينة المرأة لانها خارجة معنى وان اختلفا
في الاخر فقال المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغيره كان القول قول الزوج مع
بينة لانه ينكر الاجارة والاخر وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك
لتغزليه لي وقال لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج
لان الاذن يستفاد من جهته فيكون القول قوله مع البينة وان اختلفا
فقال صاحب القطن غزله باذن وقال قلت غزله بغير اذن كان القول

مطلب
تزوجها على
او وني
قبل التسليم
اختلفا في قيمته
ووزنه

مطلب
مات احدا الزوجين
واختلف الورثة
مع الحي في متاع
البيت

مطلب
الزوج اترط
ثلاثا في الصحة
ويريد بذلك
اخذ المتاع منها

مطلب
اختلف الزوجان
في البيت الذي
يشك في
وفي الاجر

مطلب
انما اذنت لك
في وقت لا
مطلب
باذن وقال له

مطلب
ان غرت قطن
الزوج فلا
يخلو ما ان
يكون بيع
القطن اولا

مطلب
قال الزوج كان
لها زوج قبل
وطلقها وولدت
بطلقها
مطلب
طلب الاب من
بنته من الزوج
فقال وولدت
بها وول الاب
لا يلزمه

مطلب
ادعى الاب بعد
زفا فابنته
ان جميع ما معها
ملكه وادعت
انه ملكها

مطلب
ملك الرجل
ساعة عند
امرأة ثم خرج
معه

قول صاحب القطن لان المرأة تدعى ملك القطن وهو تنكر وان حمل قطنا
الى بيته ولم يقل شيئا فغرت له ان كان الزوج يبيع القطن كان القول ملكا
وطبقها مثل ذلك لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن لاجل البيع
وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعى الاذن كان القول في يده
لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن
ثابتا دلالة كما لو طخت طعاما من اللحم الذي جاء به وكذا لو اختلعا والكراس
فقال الزوج للمرأة دفعت الى الحائك لينسجه باذني وقت دفعت به
اذنك كان القول قول الزوج ولو قال الزوج كان لها زوج قبل طلقها
وابتقضت عدتها ثم تزوجتها فقلت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج
كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضري رجل وادعى انه
الزوج الذي فيه الزوج الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذب الزوج
الثاني كان القول قول الزوج الثاني لان ما اقربا النكاح لمعلوم هنا
رجل زوج بنته بالغة وطلب مهرها فقال الزوج دخلت بها ولم يكن
بكر او قال الاب لا يلزمه كفي منزلي القول قول الاب الاب اذا اقر يقبل
فان كانت البنت بكر اصدق كل ذلك من فتاوى قاضيان من كتاب النكاح
عن رجل تزوج امرأة وزفت اليه بنماش وحلي ومصاغ ونحاس وغير
ذلك والزوجة حرة بالغة ثم بعد ذلك ادعى والدها ان جميع ما بينته
ملكه ليس ملكا وادعت ابنته الذكورة انه ملكها ليس له ولا لوالدها
شئ منه حتى يقول من يسمع لحجب القول قول الاب والام انهما لم يملكها
وهو عارية عندها مع البنت الا ان تقوم دلالة ان مثل الاب والام يملكان
مثل هذا الجهار للبنت قاري للمدعية اقول هذه المسئلة مذكورة في اكثر
الكتب والامام قاضيان ذكرهما في كتاب النكاح والمهرة والوديع وقال
عند ذكرهما في كتاب النكاح بعد التفصيل في الجواب فان اراد الاب ان يكون
له ولاية الاسترداد يشهد عند بيعت الجهار انه عارية ويجعل الجهار شفعة
ويكتب في ذلك قرار البنت انه عارية في يدها ويشهد على ذلك لو
وتمام الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في النسخة من المهر
بمن معلوم ثم انهما يترى الاب عن الثمن كانت بالغة لاحتمال ان الاب
كان اشترى لها بعض ذلك في صغرها فكان الاخطوط ما قلنا ولو ادخل
على الرجل امرأته ولم يعرفها او ادخل الرجل على امرأته فمكث ساعة

ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث لا تكون خلوة
 وبصدق انه لم يعرفها من غير حتى بامرأة وادخلت عليه وهو لا يشعر بها
 فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم اشعر بها انتم طلقوها وادعت
 المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم ولو كان الرجل يصل
 الى غيرها من النساء والجوارى ولا يصل اليها كان ملحقا بالخلوة واذا
 خاصته الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد وصلت اليها
 في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت تبى القول قوله فان قالت انا بكر
 قال القاضي بربها النساء والمرأة الواحدة تكفي والثنتان لحوط فان قلن
 هي ثيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم
 الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالشابة بربها غيرهن
 وان مضت السنة من وقت التاجيل ولم تخصمه زمانا لا يبطل حقيقتها
 وان ما وعته في المضاجعة في تلك الايام وان خاصته الى القاضي ان كانت
 ثيبا كان القول قوله كل ذلك من فتاوى قاضيان ادعى الزوج الوصول
 فانكرت هي نظرت اليها النساء والثنتان افضل فان قلن هي بكر خبرت
 وان قلن ثيب حلف الزوج بالله لقد اصبتهما لعل يكن بها زالت بوجه
 اخر فيسترط اليمن مع الشهادتين فان حلف فلا حق لها وان نكل خبرت
 وكيف يعرف بانها بكر او ثيب قيل ان امكنها ان تبول على الجدار ففكر والا
 فثيب وقيل تكس النخضة وتصب في فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر
 وان كانت ثيبا وادعى الوصول فانكرت هي فالقول له مع يمينه فان حلف
 فلا حق لها وان نكل اجله سنة فاذا مضت وادعى الوصول وانكرت فالقول
 له مع يمينه فان حلف فلا حق لها وان نكل خبرت فان اختارت نفسها كانت
 وفي المشهور لا تبين بل يقول له القاضي طلقها فان ابقى فرق القاضي بينهما
 واذا فرق القاضي في الحب والعنة كان طلاقا خراثة الفتاوى لفرق امير
 فان قلن هي ثيب فالقول قوله مع يمينه لان قول النساء ليس بحجة فوجب تخليفه
 وانما ثبت بقول النساء الشبهة لا الوصول معين للحكام الاصل العدم
 فيها فروع منها القول قولها في الوطى لان الاصل العدم لكن في لو ابقى الغين
 لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خبرت وان قلن ثيب فالقول له لكونه متكررا
 استحقاق الفرقة عنه والاصل السلامة من العنة اشباه لو اشترى
 اى الاب للصغير سوتى الطعام والكسوة ونقد الثمن من ماله يرجع

مطلب
 دخلت عليه
 امرأتها ثم
 وادعى انه
 بذلك وهو
 علم
 مطلب
 الى غيرهما
 النساء
 حقها في
 وان ادعى
 اليها وهي
 قال القول له

مطلب
 اذا ادعى الز
 الوصول الى
 فطلبت اليها
 النساء

مطلب
 الاب في مال
 الصغير اذا
 له من ماله

على العصبى وان لم يشترط هذا في الاصل وهذا اذا لم يكن للصبي دين على ابيه
اما اذا كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال بعد ذلك انما ادبت
مهره من دينه الذى على صدق لوقال الزوج دخلت بها وقت خلاقي
ولم يقع على لافلم امكنه من نفسه حتى اقض المهر فالقول قولها والخلو
ليست كاللدخول وانما جعلت كاللدخول في حق ناكذ المهر والعدة ولهذا
لو طلقها بعد الخلو لا يمكنه مراجعتها امرأة وكلت رجلان بزوجها
بان بعمامة درهم فزوجها الوكيل واقامت سنة ثم قال الزوج تزوجتها
يدينا وصدقه الوكيل ان اقر الزوج ان المرأة لم توكلم يدنا فالمرأة بالخيار
ان شاءت اجازت النكاح يدينا وان شاءت ردت ولها مهر المثل انما
ما بلغ وليست لها نفقة العدة وان كان الزوج منكرا لذلك فالقول قولها
وفي المتنق يشترط ان يكون المختار مثل رجلين او رجل وامرأتين ويشترط
لفظ الشهادة قال رحمه الله هكذا سمعت من القاضي الاستاذ رحمه الله تعالى
فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه رجل
تزوج امرأة على مهر في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمهر مهر
العلانية الا ان يكون اشهد عليها او على وليها الذى زوجها منه ان المهر
هو الذى في السر والعلانية سمعة فينشد المهر مهر السر ذكر شيخ الاسلام خواجه
زاده رحمه الله المسئلة على وجهين اما اتفاقا على ان العلانية هن والاختلاف
ان اتفقا لا يجب العلانية والمهر مهر السر وان اختلفا فادعى الزوج الموضع
واكرت المرأة فالقول قولها فان تعاقدا في السر بالف واظهر في العلانية
الودرهم ان اتفقا على الموضع فالمهر ما اتفقا عليه في السر وان اختلفا
فالقول قول المرأة في دعوى الجحد رجل ادعى نكاح امرأة واقام البينة واثبت
اختها انها امراته تزوجها القول قول الرجل والبينة بيته وفي المحيط
لو كان النكاح بغير اجازة وقال الابن مات لابن بغير اجازة وقال بعد
الاجازة القول قول الاب والبينة بينة المرأة وفي ادب القاضي للحناف
رحمه الله تعالى لوقالت بلغني الخبر يوم كذا او وقت كذا فرددت وقال الزوج
لا بل سكت فالقول قول الزوج ولو اقام الزوج او الاب البينة على الجحد
والمرأة على الرد فبينتها الولي وفي بيوع الجامع الكبير في باب المراجعة القول
قولها والبينة بينتها الولي اذا زوج وليته فردت واختلفا فقال الولي هي
صغيرة والرد باطل وقالت نأبال لغة ان كانت هي مراقة فالقول قولها

مطل
اذا ادعى الوكيل
وهي تنكر فالقول
لها

مطل زوجها
الوكيل بكذا
قال الزوج تزوجها
بكذا وصدقه
الوكيل

مطل
تزوج على مهر في السر
وفي العلانية بالتر
منه

مطل ادعت امرأة
انها زوجة زوج
اختها وهو ينكر

مطل قالت بلغني
الخبر يوم كذا او وقت
وقال لا بل سكت

مطل ردت التبع
وقدعى بالبيع وادعى
بعدمها

قال رحمه الله وبنت تسع سنين مراقة لاختلافها قال الزوج النكاح
كان بشهود وهات هي بعين شهودا وفي العدة اوفى حال ربي اوفى حال ما كنت
محبوبة اوانا احلك من الرضاع القول قول الزوج ويعني بالنكاح بينهما
وفي المحط لوقالت تزوجتني واناصبية وقال بالغة فالقول قولها لانها
اختلفا في وجود العقد وفي قولها تزوجتني في العدة وادعى الزوج انه تزوجها
بعد انقضاء العدة القول قول الزوج لكن لم يسمعها المقام معه وان قلنا
بجامعتها ان علمت انها في العدة لو ان امرأة قالت تزوجت ابا موسى بعد
ما تزوجت ابا حفص وادعى الرجل ان تزوجها فهي امرأة ابي موسى عند
ابي يوسف ولا تصدق عليه وقال لمحمد رحمه الله تعالى تصدق عليه
فان سألها القاضي من تزوجك فقالت تزوجت ابا موسى بعد ما تزوجت
ابا حفص فهي امرأة ابي حفص اذا كان جواب المطلق استحسانا اكل ذلك
من خلاصة الفتاوى المرأة اذا قعدت على رأس ماء فظن الى فرجها في الماء
ثبت حرمة المصاهرة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تتحقق في الماء وثبت
بالنظر عن شهوة اذا لم يتصل به كما نزل اما اذا نزل فلا في الصحيح واذ كان
النظر لا عن شهوة فالقول قوله قصد ضم امرأته الى فراشه فوقع يده على
البنت المستهمة على ظن انها زوجه ان كان بشهوة حرمت الام عليه وهذا
في المشايخ الا فضل ان يكون مبيت البنت المستهمة في بيت الخمر لا
يقع امر بالغلط وخاصة من النوم فيحصل الفرق وتبطل الالفة ولولا
قال القول للزوج في انه كان لا عن شهوة لان الشهوة عارضة ولو اخذت بها
وكان ما كان عن شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا لو ركب معها
على دابة بخلاف ما اذا كان ركب على ظهرها وعبر الماء حيث يصدق في انه
لا عن شهوة قام اليها منتشرا وعانقها وقبلها وزعم عدم الشهوة لا يصدق
ولو لم ينتشر لكنه قبلها ذكر في المتن انه يصدق وفي النوازل لو على الفم لا يبر
افتى البعض وذكر القاضي انه يصدق في جميع المواضع حتى افتى في امرأة اخذت
ذكر الخنزير في الخصومة وقالت كان بلا شهوة يصدق فيها قيل له ما فعلت
بام امرأتك فقال جامعتهما ثبتت حرمة المصاهرة بهذا الاقرار ولا يصدق
في انه كذب في قوله ذلك ويعني بالحكمة مطلقا فيما اذا سئل انه قبل ام امرأته
بلا قيد بالشهوة لكنه اذا ادعى عدم الشهوة صدق وفي العيون جعل في المصاهرة
الشهوة احتلا وفي الغبلة والنظر عدمها احتلا فقال اشترى جارية بالبحار

مطلب

لمدعى تحت

النكاح

مطلب

اذا ادعت

تزوجها

وقالت يا

قال قوله

مطلب

قال تزوج

بفلان بعد

ما تزوجت

وكل يدعي

مطلب

ان النظر

الى فرجها

لا يثبت حر

المصاهرة

مطلب

فيما يصدق

معه عدم

الشهوة وا

لا يصدق

مطلب

قيل له ما

بام امرأتك

قال جامع

فقبلها او نظر الى فرجها ثم قال كان لا عن شهوة واراد الرد قال لقول له
ولو كانت مباشرة وقال كانت لا عن شهوة لا يصدق والامام الظهيري
على ان القبلة ان على الفم والخذ والذق لا يصدق في انه لا عن شهوة
وفي غيره يصدق وفي النوازل لا يصدق في الفم ويصدق في غيره
اذا بعث الى امرأة ابنه شيئا ثم ادعى انه امانة يصدق وكذا بعد موتها
فرضت النفقة عليه وعليه مهر فاعطى درهم ثم ادعى انه من المهر قال لقول له
اعطى معتدة الغير نفقة له الاسترداد اذا لم يتزوجها ولا خلفه ان كان
قرضا يسترد وان هبة بعد الاشتغال لا وهذه الصورة بحتمها فيكون
القول للزوج انه قرض وان ادعت هبة يحلف الزوج على دعواه فان نكل لا شيء
وان حلف وقال نويت به القرض رجع فان زوجت نفسها واحسنت من
المهر صدق امرأة زعمت عند القاضي ان اخاها تزوجها منه وبني بها وهي
صغيرة كارهة والآن قد بلغت وارادت الفراق منه وقال الزوج حين نيت
وصحلت عليها كانت كبيرة قال لقول له لتمسكه بالاصل وهو لزوم التصرف
وعنه ايضا تزوجها اخوها وهو ولمها فقال الزوج علت ومارضيت وقال
رضيت لا تكون هذه المقالة فرقة وهي امرأته والقول لها ولو قال الزوج ولم
تعلني بالنكاح وقالت علت ولحزت قال لقول لها ولو مات الزوج قبل هذه المقالة
فقالك الورثة وهم بكاء علت ومارضيت وقالت رضيت قال لقول لها كل ذلك
من فتاوى البرازية من المنية قالت لرجل طلقني زوجي وانقضت عدي في حل له
تزوجها ان غلب على ظنه صدقها وان لم تكن لانهن امينات في الاخبار عن الحمل
وانقضاء العدة والوطئ والقول قول الامين قالت تزوجت بزواج الخريف
حلل كرم ان كانت عاذلة يصدقها وكذا ان وقع في قلبه انها صاذقة ولو
انكرت دخول الثاني بعد اقرارها لا تصدق ولو اقرت بحملها ثم انكرت ان كانت
علمة بشرط الحمل الاول لم تصدق ولا تصدق قالت للاول تزوجت باخبر
وانقضت عدي في فتزوجني فتزوجها ثم قالت بعد زمان كذبت ولم اكن
تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني تصدق وبطل النكاح وان كانت اقرت لا
ولو طلقتها ثلثا ثم تزوجها بعد ايام فقالت تزوجتك قبل الزوج الثاني تصدق
جامع الغناوى وفي باب الاخصان من نكاح المسبوط اقرت ان زوجها قد
جامعها وانكر الزوج ثم فارقتها وانقضت عدي تهازل زوجها الاول الذي كان
طلقتها ثلثا فان يصدقها ويتزوجها لانها اخبرت عن امر بينهما وبين زوجها

مطلب

ادعى انما
الى امرأة ابنه
امامه

مطلب

اعطى معتدة
الغير نفقة له
الاسترداد
اذا لم يتزوجها

مطلب

زعمت عند
القاضي ان
زوجها منه
وبني بها

مطلب

زوجها
وقال الزوج
علت وارضيت
وقالت رضيت

مطلب

قالت لرجل طلقني
زوجي وانقضت
عدي ونزوها
تزوجت باخبر

مطلب

ادعى انما
انكرت
مطلباخبر الاول بها
يوجب حلها له
ثم قالت كذبت
مطلب اذا اقرت
ان الثاني جامعها
حل للاول ان
يتزوجها

حلها للزوج الاول ولاحق للزوج الثاني في ذلك فان كان في حق هذا الحكم
 وعدم بمنزلة وكذلك ان اخبره بذلك ثقة مجمع الفتاوى لو كان لها على ابيها
 دين فجهزها ثم قال جهزتها بدين علي وقالت بل من مالك قال يقول للاب وقيل
 القول للبيت والاقل اصح فكذا القول للاب كان لا ملك على مائة دينار فالتخذه
 الجهاً من مالك وقالت بل من مالك قال يقول للاب جامع الفتاوى اختلفا
 في هبة المهر فقالت ومبته لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول
 قولها دفع الى زوجته ما لا فقالت هي من المهر وقال الزوج ودعته قال يقول قولها
 ان كان من جنس المشروط والا فللزوج افتراقا قالت افتراقا بعد الدخول
 وقال الزوج قبل الدخول قال يقول قولها لا بها تنكح سقوط نفقة المهر قال لما
 ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلت ومنعت نفسها عن الزوج
 ثلاثا فزوجه ودخل بها فطلقها وانقضت عدتها ثم طلت من الاول
 ان يجدها التنكح ففعل غير ما لم يصنع وهي في بيته لا يجوز لها ذلك
 ولا يحل الاول حص لا يصدق ان في حق اسقاط العدة ويصدق ان دينانة عت
 لا يجوز في المذهب الصحيح ولو ارسل الى خطيبته دناير ثم اتخذه واله شيئا كما هو العادة
 ثم يقول لقد تها من المهر قال يقول قوله ولو كان قال اضربوا بعض الدناير الى اجر
 المالك وبغضها الى ثمن الاشياء والحناء والشمع لا يقبل قوله في التبيين قال
 رحمه الله فما حصل جوابه في هذه المسائل انه كان الدناير الموجهة لغرض غير المهر
 لا يقبل قوله بقده انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذه واله
 شيئا افتراقا وفي بينهما جارية نقلتها مع نفسها واستخذمتها سنة والزوج
 عالم به ساكت ثم ادعاها فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل
 فنية الفتاوى امرة في دار جعل يدعى اياها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدق
 قال يقول لرب الدار فقد صرح ان اليد تثبت على الحرمة تحفظ الماركة في المتاع
 لو برهنت على رد النكاح عند البلوغ وبرهن الزوج على سكوتها تقبل بينهما
 لانها تثبت الفعل وهو الابراء اقول ينبغي ان تقبل بينة الزوج لانه ثبت
 حد وثائق الملك ولذا جعلنا القول قولها عند عدم البينة خلافا لفرقة الله
 لانها تنكح وحد الملك فالايق ان يكون المذكور مذهب زفر رحمه الله فعلى ما ذكر
 يكون القول له والبينة للمرأة عندنا وله وجه اعطى معتدة غيره نفقة للزوج
 نفسها منه بعد العدة فزوجه بغيره فله اخذ ما دفع ولا يشكك انه
 يرجع في القرض لا في الهبة بعد التلث وهذه الصورة تحتمل القرض والهبة

مطلب
 جهزها ابوها
 ثم ادعى انه
 بدين عليه
 مطلب
 ادعت هبة
 المهر بشرط
 وانكر
 مطلب
 في دعواها
 ان المدفوع
 من المهر
 ودعواها انه
 ودعته
 ودعواها
 ان الفرق
 بعد الدخول
 ودعواها
 قبل
 مطلب
 ارسل الى
 خطيبته
 دناير ثم
 ادعى انها
 من المهر
 مطلب
 امرأة في دار
 رجل يدعى
 انها زوجته
 مطلب
 برهنت على رد
 النكاح وبرهن
 الزوج على
 سكوتها
 مطلب
 اتفق على معتدة
 الغير

عزل القول قول الدافع وإنه قرض فلو ادعت الهبة بخلها للدافع فإن نكل فلا
شئ له ولو خالف وقال لويت به القرض فلو زوجت نفسها منه حتى احتسبت
من مهرها يصدق القطعي وتؤمر برده ما قبضته صبيحة زواجهما فبلغت
فرى على خيارها ما لم ترض ببتكاح نفسها أو دلالة كإعلاء وطلب نفقة أم لا أو أكلت
من طعامه أو خدمته كما كانت فرى على خيارها لأنه ليس برضاؤه وفرف
أخران الجهل بخيار العتق عذر لا الجهل بخيار البلوغ فلو لم تعلم به لا تصدح
أنها لو بلغت وهي بكر وسكنت وقالت لم أعلم بالخيار فلهذا أسكت وقال الزوج
بل علت قال قول للزوج ويبطال خيارها إذا أظهر رشاد للزوج فإن الصبيحة
تبلى لا محالة وإذا كانت تبلى لا محالة تسأل في صغرهما عن هذه المسئلة هل
لها الخيار إذا بلغت أم لا فتعلم ذلك فالظاهر أنها كاذبة والزوج صادق
فصدق قال فإن بلغت بكر بالليل ولم تقدر على الإشهاد قال لمحمد رحمه الله كما
رأت الدم تقول نقضت النكاح فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الشفعة
واخترت نفسي فقول له اسع لها ذلك قال نعم لأنها لو اخترت أنهاراً الدم
في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويبطال خيارها أقول دل هذا على
أن الكذب مباح عند الضرورة وإن كان غير الأربعة المستثناة وعن محمد
رحمه الله لو قالت عند الشهود أو القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل
قولها ولو قالت بلغت أمس ونقضت لا يقبل ولو قالت لم أعلم بالنكاح إلا الآن
ونقضته قبل قولها كذا أخ أقول في مسئلة أمس والليل ينبغي أن يقبل قولها
مع اليمين لأنها قد تبلى بلا اختيار في وقت يتعد فيه الإشهاد ويكلف
الإشهاد فيه حرج والحرج مدفوع بالضرورات مستثناة عن قواعد الشرع
فينبغي أن يقبل قولها وإن أضافته إلى الماضي وهذا أولى من تجيز الكذب
وسنين فيما يأتي من الخط أن فيه إشارة إلى ما قلنا وينبغي أن تكون الشفعة
كذلك فإن قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت وحين بلغت طلبت الفرقة
صدقت مع اليمين وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين علت قال لعله
ولو لم يعلت أمس وطلبت لا يقبل ويكلف إقامة البيعة أقول قوله لا شئ
لا يشترط لأختيارها إلى قوله يشق اليمين وإلى قوله صدقت مع اليمين
يشدد على أن يصدق مع اليمين أيضاً في مسئلة أمس بلغت بكر افتتحت رد
كما بلغت والزوج يقول سكت قال قول للزوج فكذلك لو قالت طلبت
الشفعة كما سمعت وقال المشتري سكت قال قول للمشتري وهذا في الاختلاف

مطلب
زوجها عليها
فبلغت فرى
على خيارها
مطلب
الجهل بخيار
العتق عذر
لا البلوغ

مطلب
بلغت بالليل
ولم تقدر على
الإشهاد

بعد البلوغ وسماع البع في الشفعة اما لو اختلفا حالة البلوغ فقالت
 رددت وقال سكنت فالقول قولها ولو قالت البكر لم ارض بالنكاح وقال
 الزوج رضيت فالقول قولها عندنا جامع القصولين اذ احضر عند المولى
 رجل وامراة وادعيا انهما زوجان بعقد صحيح وان المكتوب الذي بينهما
 عديم ويقصدان تجديد كتاب الصداق فان كانا غريبين حارطين فالقول
 قولهما وان رأى ربة تركها وان كان قد ومها مع رفقة يعلم انهما زوجان
 فكشف امرها وينبغي ان يسأل كل واحد من الزوجين بانقراده وتجنبا
 في المسئلة بما يزيل عنه الربة والادفعها عنه وان كانا بلدين فلا يكتب
 لما حق يصح عنده انهما زوجان معين للحكام وفي المنع اذ اوقع الاختلاف
 في متاع البيت فلا يجلو اما ان يكون الاختلاف بين الزوجين في حاجياتهما
 واما ان يكون بين ورثتهما فقد وقاتهما واما ان يكون في حال حياة احدتهما
 وموت الاخر فان كان الاختلاف في حال حياتهما فاما ان يكون في حال قيام
 النكاح واما ان يكون بعد زواله بالطلاق فان كان في حال قيام النكاح
 فما يصلح للرجل كالعمامة والقلمسوة والسلاح وغير ذلك فالقول فيه قول
 الزوج مع عيونه لان الظاهر شاهد له وما يصلح للنساء كالحمار والمخففة
 والمنزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع اليمين لان الظاهر شاهد لها
 قال الثوري ان شى رجه الله وما يصلح للنساء فالقول فيه لها مع اليمين الا اذا
 كان صاكتا وله اساور وخواتيم النساء وحمل وغنال وامثال ذلك فيمنع
 لا يكون مثل هذه الاشياء للمرأة وكذلك اذا كانت المرأة تباع ثياب الرجال
 كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة انتهى وما يصلح لها كالانثى والاب
 والفضة والمنزل والعقار والملواش وغيرها فالقول قول الزوج وعنده
 ابى حنيفة رجه الله ومجد رجه الله وقال ابو يوسف القول في غير المشكل
 كما لا واما في المشكل فالقول قول المرأة الى قدر رجهما زملها وفي الباقي القول
 قول الزوج وقال زفر المشكل بينهما نصفان وفي قول اخر وهو قول مالك
 والشافعي رجهما اقل المتاع كله بينهما نصفان وقال ابن ابي ليلى القول قول
 الزوج في الكل ولها ثياب بدنهما وقال الحسن البصري ان كان البيت بيت
 المرأة فالمتاع كله لها الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت بيت
 الزوج فالمتاع له لان يد صاحب اليد على ما في البيت اقوى واظهر من يد
 غيره وهذا كله اذا اختلفا في حال قيام النكاح اما اذا اختلفا بعد طلاقها

مطلب
 اذ اعدم المكتوب
 بين الزوجين
 وقصد
 تجديد كتاب
 كفاغريبين
 الخ

مطلب
 في اختلاف
 الزوجين
 في متاع البيت
 حال قيام
 النكاح وبعد
 الفقرة

مطلب
في الاختلاف
ورثة الزوجين
او وريثة الميراث
مع الحي بعد
موتها او
احدهما
في متاع اليد

مطلب
في الاختلاف
في السكوت
والرد و
الرجعة بعد
العد
مطلب
في المسائل
المستتاة
من قوطها
القول في الوط
للرأة

ثلاثا او اثنا فالقول قول الزوج لانها صارت حنيفة بالطلاق فنالت
يدها هذا اذا اختلف الزوجان قبل الطلاق وبعد اما اذا ماتا فاختلفت
ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وعند ابي يوسف فالقول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي
القول قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالقوت
اختلفا بانفسهما وهما حيان في حال قيام الكناح ولو كان كذلك كانت
على هذا الخلاف فكذلك بعد موتها وان مات احدهما فاختلف الحكم بينهما
وورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول قول الزوج عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لانها لو كانت حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها
اولى وعند ابي يوسف رحمه الله القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها
كما هو اصله وان كان الميت هو الزوج فالقول قولها عند ابي حنيفة رحمه الله
في المشكل وعند ابي يوسف في قدر جهاز مثلها وعند محمد القول قول
ورثة الزوج وهذا كله اذا كان الزوجان حريين او مملوكين او مكاتبين
اما اذا كان احدهما حرا والآخر مملوكا او مكاتبا فاختلفا في حياتهما فقد
ابى حنيفة رحمه الله القول قول الحر وعندهما اذا كان المملوك مجبوراً فكذلك
وان كان المملوك مأذونا او مكاتبا فالجواب فيه وفيما اذا كان حريين سواء وتقدم
الحران يتفاضل بينهما لسان الحكم لولاختلف الزوجان في التمكين من الوط
فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول
قولها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فالقول
لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فذلك
الاخبار اذا اختلف الزوجان في الوط فالقول لها الا في مسائل ادعى
العنين لاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه لان كانت بكل
ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التاجيل او بعده الثانية الولى لو ادعى
الوصول اليها قبل مضى لعدة قبل قوله يمينه لا بعد مضيتها الثالثة
لوة لت طلقت بعد الدخول ولي كمال المهر فقال قبله ولك نصفه فالقول
لها لوجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والتسكن في العدة وفي حل
بناتها واربع سواها واختها لالحال فلو جاءت بولد لم يحل ثيب نسبه
ويرجع الى قوطها في تكيل المهر فان لاعن بنفيه عدنا الى نصفه يقه هكذا
فمنته من كلامهم ولم اره الا ن صرحا الرابعة ادعت المطلقة ثلاثا

ان اثباتي دخل بها فالقول لها حلها بالطلاق لا يكمل المهر الخامسة لو علق
بعد موطنه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له لا نكاحه وجود الشرط
الزائل بكارتها بوثبة او حيض او جراح او تعديس هو طول مكثها في أهلها
بعد اذ نكاحها حتى خرجت من عداد الابكار او زنا بغير حكمها ان سكوتها رضاً
والقول لها ان اختلعا في المسكوت درو غرر لو زوج الاب ابنته بغير
البالغة فطلب الاب مهرها فقال الزوج دخلت بها وقال الاب بل هي
بكر في منزلي فالقول قول الاب لان الزوج يدعي حاد ثا ولا يثبت له فان
قال الزوج للقاضي حلف الاب انه لا يعلم اني دخلت بها هل يحلفم بذكر جواب
هذه المسئلة في الكتاب ويحتمل انه يحلف لانه لو اقر بذلك صح اقراره في حق
نفسه حتى يمكن له ان يطالبه بالمهر فكانت المطالبة الى الابنة فكان الخلف
مفيداً وذكر قاضيه ان عن ابى يوسف رحمه الله ان له تحليفه وذكر الخصما
انه لا يحلف لانه لا يدعي على الاب شيئا فلا يحلف وذكر الحسام في شرح
ادب القاضى ان القول قولها يمينها ان انكرت الدخول قال المصنف
ولو قيل ان كان الزوج قريباً منها او محالاً لها بحيث لا يتعذر دخوله بها
فالقول قوله فيها لان الظاهر يكذبها والا فالقول قولها لما ذكر لك ان حنا
شرح المنظومة الوهبانية لانه الشبهة صغيرة جاءت به امه فطلبت
التفقة من الاب فقال الاب انا الحق به لان امه في نكاحي لكنها هربت مني
فكانت الجدة لا يبل ماتت امه قالوا يترك الولد مع الجدة ويقال للاب طلب
امراتك لان الام اذا لم تعرف مكانها كانت عمتة المفقودة فان حضر
الاب امرأة وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقته المرأة في ذلك
وقالت الجدة ما هذه ابنتي وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة
وهي ولي بالولد قاضيه ان في كتاب الدعوى فيما يتعلق بالنكاح والولد وغير
ذلك

كتاب الرضاع

رجل تزوج رضية فارضعتها امه او ابنته او اخته حرمت الرضعة على زوجها
وكذلك لو تزوج رضيعتين فارضعتها امرأة واحدة معها او واحدة
بعد واحدة حرم نكاحهما لا نكاحاً معاً بين الرضيعتين ولكل واحد منهما
نصف الصداق يرجع الزوج بذلك على المرضعة ان تعدت الفساد عندنا
والتمدان ترضعها من غير حاجة لها الى الارضاع بان كانت تجد غيرها
ترضعه او كان شعبان ويقبل قولها انها لم تنهد الفساد قاضيه ان

مطلب
الزائل بكارتها
بوثبة او جراح
او جراح او
تعديس بغير
مطلب
زوج ابنته
المسكوت
مهرها فقال
الزوج دخلت
بها وقال الاب
بل هي بكر

مطلب
طلبت الجدة
تفقة الصغير
من امه مدعية
موت امه
فقال الاب
انا الحق به
حياة امه
لكنها هربت
منه

مطلب
اذا ارضعت
ام الزوج
مكلاً رضيعته
حرمت عليه
وكذا اذا
ارضعت الزوجين
امرأة

ولو شرط على الفطر الارضاع بنفسها فارضعته بلين شاة فلا اجر لها
ولو اختلفا فالقول لها مع ميسرها جامع القصولين ثم تعد الفساد بثبوت
بثلاثة اشياء بعلمها بتكاح الصغيرة وعلمها بفساد التكاح بارضاعها
وعدم الضرورة وهي ضرورة خوف الهلاك على الصغيرة لولم ترضعها
والقول قولها في انها لم تعد الفساد مع عيها لان الزوج بدعوى تعد
الفساد يدعي عليها الضمان وهي تنكر فكان القول قولها وعلى حكم المهر
والرجوع في المسائل المتقدمة من الاتفاق والاختلاف الرضاع يظهر
باحدا من لحدما الاقرار والثاني البينة اما الاقرار فهو انه يقول لامرأة
تزوجها هي اختي من ارضاع او اخي من الرضاع او بنتي من الرضاع ويثبت على ذلك
ويصير عايد فيفرق بينهما لانه اقرب طلاقا من ما يملك بطلاله للحال فصحت
فيه على نفسه واذا صدق لا يحل له وطئها والاستمتاع بها فلا يكون
في بقاء التكاح فائدة فيفرق بينهما سواء صدقته او كذبته لان الحرمة
ثابتة في زعمه بدين

مطلب
فما يظن
الرضاع

مطلب
قال لها ما طلقه
واراد صريح

مطلب
قال امرأتني
طالق ثم قال
ولها على كذا
واراد صريحها
الى امرأتني كانت
له قبل

مطلب
في الفاظه
الطلاق
المصحفة

كتاب الطلاق
ولو قال لامرأة يا مطلقه وقع الطلاق عليها ولو قال اردت به الشتم
لا يصدق قضاء ودين ولو قال اردت به طلاق زوجة كانت له قبل ذلك
ان لم يكن له زوجة قبل ذلك لا يلتفت الى قوله فانه كان وقد ماتت فكذلك
وان كان قد طلقها صدق ديانته باتفاق الروايات خلاصة رجل قال
لامرأة على الف درهم وله امرأة معروفة فقال لي امرأة اخرى وكان الدين
لها كان القول قوله ولو قال امرأتني طالق ثم قال لامرأتني على الف درهم
ثم قال لي امرأة اخرى واباها عنت صدق في الحال ولا يصدق في الطلاق
ولو قال لامرأتني في غير مذاكرة الطلاق زانسو تره ازار يا طلاق داره
ثم قال لم ارد طلاقها كان القول قوله رجل قال لامرأتني ترا طلاق فهذه
خمسة الفاظ احدها هذه والثانية ترا طلاق والثالثة ترا طلاق والرابعة
ترا طلاق والخامسة ترا طلاع نقل عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله انه كان يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع والجاهل
جاهل يقع ثم رجع فقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق
بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون الكل حلاقا ولا يميزون ومن الناس
من لا يحسن الكلام ويقصد الطلاق ويحكي ذلك على السان في الغضب
والخصومة فيل له ان كان الرجل عربيا قال وان كان عربيا فكذلك لان العرب

من يذكرك الكاف مكان القاف وان قال تعهدت ذلك كي لا يقع الطلاق
لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان يصدق قبل التلفظ
فيقول للشهود ان امرأتى تطلب مني الطلاق وانا لا اريد فانما تلفظ بها
اللفظ قطعاً لخصوصيتها ثم يتلفظ بذلك ويسمع الشهود ذلك فاذا شهدوا
بذلك عند القاضي فحينئذ لا يقضى القاضي بالطلاق ولو قال لامرأته
المدخول بها انت طالق انت طالق تقع ثنتان فان قوى التكرار صدق ديانة
لا قضاء ولو قال ذلك لغير المدخول بها وقع واحدة رجل قال لامرأته انت
طالق انت طالق انت طالق وقال عنيث بالاولى الطلاق وبالثانية
والثالثة الا انها مرصد في ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثاً رجل
قال لامرأته انت طالق وقال عنيث به الطلاق عن الوثاق صدق ديانة
لا قضاء رجل عرف انه كان مجنوناً فقات له امرأته حلفتني البأرحة
فقال اصأبني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله رجل
قال لامرأته في حال مذكرة الطلاق هز اطلاق بلا مت دركريم طلقت
ثلاثاً ولو قال لما نويت ايقاع الطلاق كان القول قوله مع يمينه رجل
قال لامرأته لا تخبري من الدار بعيني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بعين اذنه
لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فقلعه حلف بطلاق غيرهما فكان
القول قوله رجل قال لامرأة طالق او قال طلقت امرأة ثلاثاً وقال لم اعز
به امرأتى يصدق في الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورياً
نفساً وهي اقسام ثلاثة والاحوال ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا
وحال مذكرة الطلاق وهي ان يسأل المرأة طلاقها او يسأل غيرها
طلاقها وحالة الغضب والخصومة في حالة الرضا لا يقع الطلاق
بشيء من الكنايات الا بالنية ولو قال لم اعز به الطلاق كان القول
قوله وفي حال مذكرة الطلاق يقع الطلاق بتمائية الفاظ ولو قال
له انو الطلاق لا يصدق قضاء وهي قوله انت خلية برة بنة بان حرم
اعتدى امرتك بيدك اختارى وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلاثة
من هذه التمانية واذا قال لم انو الطلاق لا يصدق قضاء وتلك الثلاثة
اعتدى امرتك بيدك اختارى وفي الخمسة الباقية من التمانية عند ابي
حيفة رحمه الله تعالى اذا قال لم انو الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لانها
تصلح للشم فتحمل على الشتم والخصومة وقال ابو يوسف رحمه

مطلوب
الطوق ثلاثاً
وقال عنيث
بالثاني والثالث
الا انها
مطلبة كل نية
به الطلاق عن
الوثاق او كان
اصاً بنى جوف
مطلبة لا لا تخبر
من الدار فاني حلفت
بالطلاق
مطلبة قال امرأة
طالق في تربية
الكاتب وتقسيمها
وذكر احوالها

الله تعالى اذا قال لم النواطلاق لا يصدق كما لا يصدق في حال مذاكرة
الطلاق وعن ابي يوسف في الاملا انه الحق بهذه الخمسة اربعة اخرى
لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خلت سبيلك الحق باهلك لو قال
ذلك في حال مذاكرة الطلاق او في الغضب وقال اني اؤثر الطلاق
يصدق قضا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف لا يصدق
ولو قال نوسة بارأى دون وقال لم النواطلاق كان القول قوله ولو قال
اعندي وكررتك مرارا وقال عنت به الحيف صدق ايضا رجله
امراة ابنة عشر و غلام ابن اربعة عشر فقال للمرأة ان حضت فانت
طالق وقال للغلام اذا احتلت فانت حر فقالت لبارية قد حضت وقال
الغلام فلا احتلت قال محمد تصدق المرأة ولا يصدق الغلام لان في الغلام
يمكن ان ينظر كيف يخرج منه المني اما خروج الدم من الفرج لا يعلم
انه حيض فلا يقف عليه غيرها فقبل قولها رجل وضع دراهم في يد
امراته ثم قال اكر ازين دهر برداشته فانت كذا ثم تبين بعد ذلك
انها رفعت فقال الزوج انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والتعريف
قال الفقيه ابو جعفر ان لم ينوشها حث في عيونه وان نوى الاستفهام
كان القول قوله مع عيونه قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان لا يصدق
قضا لانتم عين ظاهرا رجل رأى امرأته تغتسل فاقبلها فقال انك
تحبها اكثر مما تحبني فقالت نعم فقال الزوج اكر خيدين است فانت
طالق طلق امرأته لان المحبة لا تعرف الا بقولها رجل قال لامرأته
وكيل من باش هرجه خواهي يكن فقالت كروكيل توام خرد دشت
بازد اشتم بسه طلاق فقال الزوج ما اردت التوكيل بذلك قال ابو القاسم
ان كان ذلك حال طلب الطلاق لا يقبل قول الزوج ونقم واحد رجعية
وان لم يكن ذلك حال طلب الطلاق كان القول قول الزوج قال مولانا
رضي الله عنه وينبغي ان يقع الطلاق لعموم اللفظ رجل حلف ان لا
يحمل تحكه بحلال او حرام في الغربة فجاء مع امرأته من غير حل التكة بان
لم يجعل لسراويله تكة او لم يكن سراويل او امر غيره حتى حل تكة
فان كان نوى حقيقة حل التكة لا بحث ويكون مصداق في ذلك قضا
وديانة لانه نوى حقيقة وان كان نوى هذا الجمع حث في عيونه
رجل قال لامرأته ان اعطيت من حطلي احدا فانت طالق وقال نويت

مطلبة امرأته
دوفا التلويغ
وغلام كذلك
فقال لمان
حضت فانت
طالق وللفلام
اذا احتلت فانت
حر

مطلبة حلف
لا يعمل تحكه
فجاء مع امرأته
سراويله حل التكة
مطلبة قال
ان اعطيت احدا
ونوى أمها

بذلك امها صدق ديانة لا قضاء لانه نوى تخصيص العام وذلك
جائز فيما بينه وبين الله تعالى فاضطان امرأة قالت لزوجها باسئلة
او قالت يا قريظان او يا فعال او يا كشمان او شيئا من الشتم فقال الزوج
ان كنت كما قلت فانت طالق ثلاثا اختلفوا في ذلك قال العقيقه ابو جعفر
وابو بكر الاسكاف تطلق المرأة كان الزوج كما قالت او لم يكن وعليه الفتوى
لان كلامه محمول على المجازاة طاهر اجزاء لا ينداء المرأة زوجها فان
قال الزوج نويت به التعليق قال ابو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين
الله تعالى ولا يدين في القضاء اذا قال لامرأته ان سررتك فانت طالق
فضرها فقالت سررتي قالوا لا تطلق امرأته للتيقن بكذبها قال
مولانا رضي الله عنه وفيه اشكال وهو ان السرود لا يتوقف عليه
فيذبح ان يتعلق الطلاق خبرها ويقبل قولها في ذلك وان كانت تيقن
بكذبها كما قال ان كنت تخين ان يصد بك الله بنار جهنم فانت طالق
فقال احب يقع الطلاق عليها ولو اعطاها الف درهم فقالت لم يسرني
كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلبت العين فلا يسرها
الا لت رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق
ثلاثا فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت
نويت الفورية لا بعضهم لا يصدق قضا وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح
لان يمينه ينصرف الى الخروج التي قامت اليه من غير نية الزوج فاذا نوى
الفورية او ان يكون مصداقا رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت
طالق فقالت الامة انه وطئني فكذبها المولى كان القول قول المولى
وان علمت المرأة بذلك لم يسعها المقام معه ولا ان تدعه ليحيا معها ولو
قال المولى اكرهه ام خوش دورده ام كان ذلك اقرا امرأته
ويبحث في يمينه امرأة كانت مع زوجها في بيت قريب لها وقال لها
في الليل ان بتا الليلة في هذا البيت فخلد الله على حرام فخرجت من ساعتها
وبانت في موضع اتاها زوجها قالوا ان اراد الزوج تحويلها بنفسها الاخذ
والقول في ذلك قوله رجل قال لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت
طالق فقال قد طلقتك تطلق اخرى في القضاء وان عني طلاقا
بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى اذا دعت المرأة الطلاق
فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق انتشاء الله تعالى وكذبت

مطلبة

لزوجها باسئلة

مثلا فقال ان

كنت كما قلت فانت

طالق ثلاثا

مطلبة لامرأته

ان سررتك فانت

طالق فضرها

فقال سررتي

او اعطاها الف

درهم فقالت

لم يسرني

مطلبة في يمين

الفورية

مطلبة لها

ان وطئت امتي

فانت طالق

فقالت الامة

وطئني

مطلبة لها

ان بت في هذا

البيت فخلد

الله الخ

مطلبة لها

ان قلت لك

انت طالق فانت

المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج وعند
 بعض المتأخرين لا يقبل قوله الابينة ولو قال الزوج طلقتك امس
 وقلت انت شاء الله في ظاهر الرواية القول قول الزوج وذكر في النوادر
 خلافا بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فقالا على قول ابي
 يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق
 ولا يقبل قوله وعلمه الاعتماد والفتوى احتياطاً لا امر الفرج في
 زمان غلب على الناس الفساد ولو قال لها اختاري فقالت اخترت
 ثم قالت عنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت فان قالت
 بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لأنها ملك الانشاء ما دلت
 في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد القيام عن المجلس فاضحيان
 امرأة قالت لزوجها في الخصومة ان كان ما في يدي في يدك
 استقلت نفسي ثلاثا فقال الزوج الذي في يدي في يدك فقالت
 المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال لها الزوج قول مرة اخرى فقالت
 المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم اتو الطلاق بقولي الذي في
 يدي في يدك فانه تطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقت
 نفسي ثلاثا حتى لو لم يقل لها الزوج قول مرة اخرى كان القول قوله
 قضاء وديانة ولا تطلق امرأته رجل قال لامرأته خلعتك فقالت
 قبلت يقع طلاق بان وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع
 بقول الرجل خلعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم انويه الطلاق كان
 القول قوله اذ لم يكن في حاله مذاكرة الطلاق امرأة قالت لزوجها
 اخضعني على الف درهم فقال الزوج انت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم
 كلام الرجل يكون جوابا ويترجم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا
 يكون خلعاً والمختار ان يجعل جواباً لا نه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد
 ذلك لم اعن به للجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء رجل
 قال لفسره طلق امرأتى على شرط ان لا يخرج من المنزل شيئا فطلقها
 المأمور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا وقالت
 المرأة لم اخرج ذكر في النوادر ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق
 قال هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للامور قل لها انت طالق ان لم
 تخرجي من الدار شيئا فقال لها المأمور ذلك ثم ادعى الزوج انها قد

مطلقا قال
 طلقتا امس
 وقلت انت شاء الله

مطلقا قال
 اختاري فقال
 اخترت ثم قالت
 عنيت نفسي

مطلقا قال
 طلقت نفسي
 ثلاثا في جواب
 قوله الذي في
 يدي في يدك
 فقال لها قول
 مرة اخرى
 مطلقا قال
 خلعتك
 ثم قال لم انويه
 الطلاق

مطلب
 قال لفسره
 طلق امرأتى
 على ان لا يخرج
 من المنزل
 شيئا ثم ادعى
 لاخراج

اخرجت من المنزل شيئا فيكون القول قوله لأنه يتكر شرط الطلاق
امرأة طلقها زوجها ثلاثا ومات فقالت كان الطلاق في المرض وقال
الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول قول المرأة ولو كانت المرأة أمة قد
عمت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في جات الزوج وادعت
الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى الائمة
كنت اعتقتهما في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة
كاتبة تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت اسلمت في حياة الزوج
وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة مريض
طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدي كان القول
قولها مع اليمين فان تكلمت لامرته وان حلفت ورثت كل ذلك من فتاوى
قاضيخان ولو قال تركت طلاقك يريد الطلاق تطلق وفي التحرير
لو قال ما نويت به الطلاق صدق في القضاء وفي فتاوى الشافعي لو قال
لا امرأته دست باز داشت بيبك طلاق فقالت امرأته باز كوي نامر
دمان شنوند فقال دست باز داشت بيبك وكريما لا ينظر ان كان
قال ثانيا وثالثا دست باز داشتيم لا شك انه اجار ويكون الواقع هو الاول
فيكون واحدة لما اذا قال دست باز داشتيم او دست باز داشت يقع الثلاث
ولو قال عنيث بالثانية والثالثة الاجار صدق ديانة لا قضاء واصل هذا
في طلاق الفضل رجل قال لامرأته وقد دخل بها انت طالق انت طالق اوف
انت طالق وطالق اوف قد طلقتك قد طلقتك اوانت طالق قد طلقتك
وقال عنيث به التكرار صدق ديانة لا قضاء ولو حاضت وطهرت فقال
كنت جامعك في حيضك وانكرت هي فالطلاق واقع ولا يصدق هو
فيما قال ولو قال في الحيض سيمع وكذا في الاناء ولو قال في اللدج امعها
يصدق خلاصة لو قال لامرأته انت طالق ان لم اجامعك في حيضك فقال
بعد ما حاضت وطهرت قد جامعتهما في الحيض وانكرت المرأة فالقول قوله
وفي مختصر المقدوري اذا خلف الزوج مع المرأة في وجود الشرط فالقول
قول الزوج الا اذا كان الشرط لا يعلم الا من جهتها امرأة قالت لزوجها
كاري كنم رواداشت فقال داشتيم فقالت طلقك نفسي ثلاثا لا يقع
والقول قوله وسئل ابو بكر رحمه الله عن قال لامرأة من جيرانه تريد
ان اخلاصك من زوجك فقالت نعم فذهب الرجل وخالفها من زوجها بغير

مطل في دعواها
الطلاق في المرض
والورثة في الصحة
وفي دعواها الفق
او الاسلام في
الحياة والورثة
بعد الموت

مطل ادعت

بعد موته ان

غاة الطلاق

لم تنقض

مطل في نيت

طلاقك

مطل في الطلاق

بالفارسية ونحو

الاجار

مطل في لفظ

الطلاق بلفظ

او غيره وعني

به التكرار

مطل في طلاقها

على علم جاعها

في الحيض ثم ادعاه

فيه

مطل احتاما

في وجود الشرط

مطلخها
وكيلها من نفقة
مهرها ونفقة
عدتها فقالت
لم ارد هذا النوع
مطلخ
في طلاق الاخرس
غيره بالكتابة
مطلخ اذا قال
خالعتك فقالت
بنتك يقع الطلاق

مطلخ في القبول
في الطلاق
على مال والبيع

مطلخ
في الخلع وهما
عشيان وفي
معاها صحة
الخلع

ونفقة مدتها فبلغها فلم ترض به قال ان قال لك المرأة لم ارد به لا هذا النوع من الخلع من قال قولها وفي طلاق الاصل في باب طلاق الاخرس الكتاب من الاخرس والصحيح على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة وهو ان يكتب في صحيفة مصدرة معنونا وثبت على ذلك باقراره وبسببته فهو كالكتاب ولو قال كالمصير او الاخرس لم ارد به الطلاق لم يصد في القضاء وذكر في المتق في موضع اخر يدين وفي موضع اخر لا يدين في كل موضع عدم فيه لفظ الطلاق اذ من جملة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون النية وان قال لم ارد الطلاق ان لم يذكر به لا يصدق وان ذكر به لا مثل الف درهم ونحوه لا يصدق ولو قال لها بعثك ما لم تقبل اشترت لا يقع الطلاق وكذا بالتمارسية ولو قال خالعتك فقالت قلت يقع الطلاق ويقع المراجعة ان كان عليه مهر ويحب عليها رد ما ساق اليها من المهر لان المالك المذكور عرفا ولا يشق نفقة العدة وفي قوله خالعتك الواقع بائن وانما يقع اذا نوى قلت المرأة او لم تقبل ولو قال لم اعن به الطلاق صدق ديانته وقضاه ولو قال خالعتك على كذا وهو مال معلوم لا يقع ما لم تقبل واذا قبلت وقال لم اعن به الطلاق لا يصدق قضا ويصدق ديانته الكل في فتاوى الصغرى قال طلقتك على القامر ولم تقبل وقالت كنت قبلت فالقول له بيمينه بخلاف بعثك فني فلم تقبل وقالت قبلت فان القول لها ادعى خلعها وهي تنكر فالقول لها وتطلق باقرار الزوج لانه اقرب لطلاق ثم ادعى البذل واستقوط المهر وهي تنكر فالقول لها وكذا العتق (فصل) زن وعورت مهر نفقه عدمي كندته من طلاق داد وادعى الزوج الخلع وليس لها بيعة قول زن باشد ورجعي مهر وقول شوي باشد رجعي نفقة اقول على ما مر ينبغي ان يكون القول لها في النفقة ايضا لانه اقرب لطلاق وادعى سقوط النفقة وهي تنكر جامع الفصولين ولو اخلعا وهما بمشيان ان كان كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صح الخلع وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا ولو اخلعا فقالت المرأة اخلع بيننا صح وقال الزوج فمت ثم خالعت القول قوله وهو انكار الخلع ولو اقام الزوج الزوج البيعة انه باع راس الشاة اذا قال فروختم يقبل ولو اقامت المرأة البيعة معارضتها فبينتها اولى قال صاحب المحيط وعندى ينبغي ان يكون بيعة الزوج اولى ولو قال فروختم

ايضا والقول قوله مع اليمين واليمين بينتها دفعت المرأة بدل الخلع
وقال الزوج قضت لجهة اخرى فالقول قول الزوج **ك** لما اتى
الامام ظهير الدين وقيل القول قول المرأة لانها المملكة وفي المحيط
اذا قال الزوج كان الخلع بيننا مبرين وقالت ثلاثا حكى عن شيخ الاسلام
علي بن محمد الاسدي ان القول قول الزوج وحكى عن نجم الدين انه كان يقول
ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وادعت المرأة ان النكاح لم يصح لان
جرى بعد الخلع الثالث وقال الزوج بعد الخلعين فالقول قوله اما اذا
لم يتزوجها ويريد ان يتزوجها وهي تقول ليس لك ان تتزوجني فالقول
قولها ولا يجوز النكاح لوجعل امرها يد ما فقالت قبلت نفسي
طلقت وفي التمهيد لا يصدق الزوج قضيا انه لم يرد به الطلاق اذا كان
في حالة الغضب او لمذكره الطلاق اما في غير مذكره الطلاق
وغير حالة الغضب اذا لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس بشيء
فلو ادعت المرأة بنية الطلاق او انه كان في غضب او مذكره الطلاق
وانكر الزوج فالقول قوله مع اليمين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة
الغضب او مذكره الطلاق ولو قال لامرأته امرتك بيدك الى عشرة
ايام فالامر بيدها من هذا الوقت الى عشرة ايام يحفظ الساعات
ولو اراد الزوج ان امرها بيدها اذا مضت عشرة ايام لا يصدق قضيا
ويصدق في ديانة الابراء عن الدين الى شهر كما لطلاق الا اذا قال عينت
بالابراء الى شهر التاخير الى شهر فحينئذ يكون تاخيرا الى شهر والافراد الى
شهر ان صدقه المقر له ثبت الاجل وان كذبه المقر له فالقول قوله ويجب
المال حالا ويستخلف المقر له في الاجل فلو لم يهب النفقة لكن الزوج قال
بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول قوله
لانه يدعي الشرط ومنكر الحكم لا يثبت وصول النفقة بقوله قال وهكذا
سمعت من القاضي الامام الاستاذ فخر الدين شذ رجم بعد مدة وقال
لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفا حق وفي فصول الاستثناء
يكون القول قولها وهو الاصح لو قال دمت بازداشم ولم يقل خويشتم والا
شبه ولو قال افكندم فقال ما نويت طلاقا صدق الزوج اذا ادعى الاستثناء
في الطلاق او الخلع او ادعى الشرط فالقول قوله فهو شاهد الشهود ان طلقها
او خلعها بغير استثناء او شهد وان لم يستثنى يقبل وهذا من المسائل

مطلبت ادعى
ان القضي
لجهة اخرى
لا بد من الخلع

مطلبت ادعى
وقوع الخلع
مريتين وادعت
ثلاثا

مطلبت الاجل
امرها بيدها
فقالت قبلت
طلقت

مطلبت قال
لامرأته امرتك
بيدك الى عشرة
ايام او ابرأني
عن الدين كذلك

مطلبت الافراد
الى شهر

مطلبت ادعى
الاستثناء
او الشرط بغير
الشهود بخلافه

التي تقبل الشهادة فيها على النقي واصل هذا لو شهد والله قال المسحون
 الله ولم يقل قول النصارى يقبل وفي الخط ان شهد وابل الخلع والطلاق
 وقول لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق والزواج يدعى الاستثناء
 فالقول قوله وفي اقرار الاصل لو قال لعنده اعتقتك امس وقلت
 انشاء الله لا يفتق وكذا في النكاح لو قال لامرأته تزوجتك امس
 وقلت انشاء الله وقالت امس وقلت انشاء الله
 النسني الزوج لو ادعى الاستثناء وقالت المرأة طلقني فالقول قولها
 ولا يصدق الزوج الابينة بخلاف ما لو قال لها انت طالق ان دخلت
 الدار وقلت طلقني معجزا فالقول قوله ولو قال لها بعد ان قضاء عدتها
 قد راجعتك في العدة وصدقته في الامساك صدق وان كذبه فالقول
 لها ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها راجعتك
 فقالك مجيبة له انقضت عدتي فالقول قولها مع اليمين ولا تثبت الرجعة
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تثبت واقل المدة التي تصدق
 المحرم في انقضاء العدة فيها شهران عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
 تسعة وثلاثون يوما وفي الامة عندهما تصدق في احدى وعشرين
 يوما وعند عده عشر طهر وعشرون حيضتان رجل طلق امرأته ثلاثا
 فاعتدت وتزوجت باخر ثم جاءت بعد اربعة اشهر وقلت طلقني الزوج
 الثاني وارادت ان تعود الى الاول قال الامام نجم الدين النسفي لا يمين من
 اخرى للنكاح والوطى وافق شيخ الاسلام على الاستصحاب والقاضي الامام
 ابو نصرانها تصدق لو قالت المرأة ما دخل في الزوج الثاني وقال الزوج الاول
 لا ابل دخل وهذا بعد ما تزوجها الاول ان كانت المرأة عالة بشرط الحمل
 لا يصدق وان كانت جاهلة يصدق كل ذلك من الحلاصة صبي قال
 في صبيها ان شربت مسكرا فامرأته طالق فشرب في صبيها لا يقع الطلاق
 ولو سمع صبيها وقال حرمت عليك ابنتي بذلك اليمين فقال نعم حرمت
 على هذا افراد الحرم والقول قوله في انه واحد وثلاث قال لها اربع طرقت
 عليك مفتوحة لا يقع الطلاق ما لم يقل خذي اي طريق مشفق
 ويتنوى الطلاق وان اتكره الطلاق فالقول له اولياء المرأة طلبوا
 منه الطلاق فقال لا يسها ما ذاتريد مني افعل وخرج الزوج
 فطلعتها ابوها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض والقول في ذلك له

مطلقات
 لعنده او لامرأة
 اعتقتك وتزوجت
 امس وقلت
 انشاء الله

مطلقات
 الاستثناء
 او الشرط وادعت
 التحسين

مطلقات
 راجعتك فقال
 مجيبة انقضت
 عدتي

مطلقات
 المطلقة ثلاثا
 بعد اربعة اشهر
 وقلت طلقني
 الزوج الثاني

مطلقات
 في صبيها الطلاق
 على شرب المسكر
 فشرب في صبيها

مطلقات
 لا يسها ما تريد
 مني افعل فطلعتها
 الاب

قال جلالي عليه حرام كتماد وشكر بنسب فقال تمت قال في الجمل القول
قولما ويقع كما في الحيض وخالفه غيره وقال القول له ولا يقع قال لها
خلعتك فقالت قلت لا يستقط شي من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله
اذ انوى ولا يدخل لقولها حتى اذا انوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة
يقع البائن وان قال لم ارديه الطلاق لا يقع ويصدق ديانة وقضا
جعل الامر بيدها ان غاب عنها ثلاثة اشهر فلم يصل اليها النفقة فعث
اليها خمسين درهما ان لم يكن قدر نفقتها صارا الامر بيدها ولو كانت
النفقة موعدة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر بيدها
لارتفاع اليقين عندهم خلافا للامام الثاني فان ادعى حصول النفقة
اليها وادعت حصول الشرط قبل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت
وحصول النفقة اليها والاصح ان القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعي
ايفاء حق وهي تنكر جعل امرها بيدها ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا
في الاعطاء وعدمه بعد الوقت فالقول له في عدم الطلاق وطال حتى
عدم اخذ ذلك الشيء كذا في الذخيرة وفي المشتق ان لم اتك الى عشرة يوما
فامر بك بيدها فيمتر من وقت التكلم فاذا اختلفا في الايمان وعدمه
فالقول له لانه ينكر كون الامر بيدها وذكر محمد رحمه الله تعالى ما يدل
على ان القول لها فيمن قال ان ثمان فلان قبل ان يعطيك المائة التي
لك عليه فاناك قبل بها ومات فلان فادعي عدم الاعطاء وكونه كفولا
وادعي المطلوب الا يفاء ان القول للطالب لانه ينكر الاستيفاء وهذا
استحسن جعل امرها بيدها ان قام فقام فطلعت نفسها فادعي
انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها فادعت الابقاع في مجلس العلم فالقول لها
وذكر الحاكم الشهيد قال جعلت امر بك بيدها امس فلم تطلقني بنفسك
فقلت اخبرت فالقول له قال لعنتك اعتقتك امس وقلت ان شاء الله
او لامرأة تزوجتك امس وقلت ان شاء الله وانكر وانكرت فالقول له
كذا في فتاوى الاصل وذكر النسفي ادعى الزوج الاستئنا وانكرت فالقول
لها ولا يصدق الزوج بلاينة وان ادعى بخلق الطلاق بالشرط وادعت
الارسال فالقول له رجل عرف بالجنون فادعت زوجته انه طلقها ثلاثا
في حال اعتلاله وزعم الطلاق حال اصابته الجنون ولا يعلم ذلك الا من
جهته فالقول قوله وفي السير الكبير ان لم يعلم ان ذلك امس به فالقول

مطلب
قال جلالي
عليه حريم
مطلب
في عدم نفقة
المهر بقوله
خلعتك
مطلب
جعل امرها
ان غاب ثلاث
اشهر ولم يصير
اليها النفقة
فعث اليها
من النفقة
مطلب
جعل امرها
بيدها ان لم
يعطها كذا
في يوم كذا
ثم اختلفا
مطلب ان لم
اتك الى كذا
فامر بك بيدها
فاذا اختلفا
مطلب ان مات
فلان ولم يعط
فاناك قبل فادعي
عدم الاعطاء
مطلب جعل
امرها بيدها
ان قام ولا ي
انها لم تطلق
مطلب قال
العبدة او امرأته
اعتقتك او طلقته
امس وقلت

مطلب ادعى
الاول الدخول
وانكرت
مطلقات
لثاني تزوج
في العدة

مطلب حفظ
بالقارضية

مطلب قاله
اعمر بن حبيبي او
كره هذه السنة
حتى اسمع تزوج
بنت اخي منك

مطلبا استند
الطلاق الى
الحنون او النوى

مطلب علق
طلاقها
بزناها

الها وان علم فله وان شهد وانهم رأوه مجنوناً مرة فالقول له وكذا
لوقال طلقت وانا نائم فالقول له وفي المتن انه لا يقبل ولو ادعى
امراة في يد غيره وقال طلقتها وانا مجنون فالقول له ان علم جونه وفي
الفتاوى ادعى الاول الدخول بعد النكاح وانكرت ان كانت عاتمة شرفا
الخطيل لا يصدق وبالمجهلة تصدق تزوجت المطلقة شرفا قلت للثاني
تزوجتني في العدة ان كان بين النكاح والطلاق اقل من شهرين صدقت
في قولك الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان اكثروا من شهرين
او شهرين صح الثاني والا فدام على النكاح اقرار بمضي العدة كله من الزانية
وفي الخلاصة قال لامرأته اكرسي من برداسته بسه طلاق هسي
فقلت هسيتم شه ظهرا تمها رفعت ان اراد الايقاع يقع وان اراد تخويها
لاكن بقولا يقع والغول قوله في الطلابا الكتاب من فتاوى قاضيان
انهم امرأته برفع شيء فقال توازن من سه طلاقا كه قبل من از من نوبه
برداشته فان لم يكن رفعت تطلق ثلاثا لانه تعليق الطلاق بعدم الرفع
عرفا وفي الخلاصة توازن سه طلاقا كه در تر برداشته است ابن شيران
وقدر رفعت انها لا تطلق وكذا انت طالقا كه مراد شتم راده وانكرت القول
لزوج لا تطلق والرفع والشتم شرط البر قال اكره لانه مراخوهم او قال
مردني كه نحوهم كل موضع يريدون به التزوج يقع الطلاق عند التزوج
وفي كل موضع يريدون الخطبة لا يصح البين ولا يقع عند التزوج وفي
عرفنا براد التزوج بدون الخطبة قاضيان وفي الحنن انه ولو قال عنت
بهذه الكلمة الخطبة في ديار لا يصدق قضاء لان الجواز للمعارف ملحق
بالحقيقة لكن يصدق ديانة اذا قال له اعمل في بيتي او كرمي هذه السنة
حتى اسمع في تزوج بنت اخي منك على الاختلاف فهذا اذا دفع المذرم
اليها لتتفق على نفسها اما اذا كانت معه لا يرجع عليها بشيء وفي المتن
للمرقدى وان كانت هبة لا يرجع وان ادعت انه هبة فالقول للزوج
معرفته مجمع الفتاوى رجل عرف انه كان مجنوناً مرة فقالت طلقتني
اليارحة ثلاثا فقال لصاحبني المجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله فالقول
له ولو قال طلقتها وانا نائم فالقول لها جامع كذا في حديثه للفتي
ولو قيل ان امرأته زنت فعلى يطلاقها فالقول قوله انها لم تفعل
ان لم ينو الجأزة جامع الفتاوى ولو قال ادا دخلت الدار فلال واحد

من حلال الله على حرام وعنى به المحرم وهو عالم ويدخل تحريم امرأته ولا بد
يصدق وعن أبي يوسف ما أحل الله لي من أهل أو مال فهو حرام وقال
لم أتوا المطلاق صدق لوجعل امرأته بيدك ما فقال لا فكيف أوقا له ما
نويت المطلاق صدق ولو قالت نويت طلقت ولو قالت طلاق
أفكند أو امرأتك ما منع بدون البينة حلف لا يحضرب من غير حرم فقال
ضربها لجرم فالقول قوله مع اليمين من الخزانة لصاحب الجامع ولو قال
تركت طلاقك يريد به الطلاق طلق ولو قال ما نويت به الطلاق
صدق في عينته فضا خزانته إذا قال لامرأته كنت راجعتك أمس فإنه
يظن أن قال ذلك وهي في العدة صدق لما أنه أخبر في حاله بملك الاستبراء
فكذلك يملك الخبر ولما إذا لم تكن في العدة فإنه لا يصدق لأنه أخبر في
حالة الحج وأخبر في الحالة إلا أن من العادة بتجسس ولو قالت اشترت
نفسى منك أمس إلا أنك لم تبع فقال لا بل بعت وقع الطلاق وسقط المهر
ولو كان على العكس القول لما اختلف ما إذا قال الزوج طلقتك أمس بالغ
درهم فلم تقبل أو قال خالعتك بها أو قالت لا بل قبلت فالقول له ولا خالعتك
في الكره بالخلع والطوع فالقول له مع اليمين تدعى عليه المهر ونفقة العدة
وإنها مطلقة وهو يقول بل اختلفت ولا بعت قلها فالقول قولها والمهر
وله في نفقة العدة ينقل من القنية فلو قالت للقاضي قد اخترت
نفسى حين بلغت أو قالت حين بلغت اخترت الفرق صدقت مع اليمين
ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرق لا تصدق وتحتاج إلى البينة
وكذا الشفيع لو قالت طلبت حين علمت صدق لا ولو قالت علمت أمس وطلبت
فعلية البينة ولو اختلفت بينهما وانكر الزوج فالقوله فصولين صبي قال
إن فعلت كذا أفكلك امرأة انزوجهما طلاق وفصل وهو صبي وأختل
يمينه ثم تزوج بعد بلوغه وقال لها توبر من حرام بدين سوكتة قال هو
أقرار بانها حرام عليه ويكون تحننهما مبتدأ والقول قوله إن أراد به
الواحدة والثلاث قال لا خوشتن خديم إن تزوجا فزوجتم وقال
عنت غيرهما لا يصدق قضاء خلعها فقال في مجلسه دبرين خانه
هم يست ثم ادعى شيئا من متعة البيت فإن قال كان هذا في البيت وقت
التحتم لا تسمع دعواه ولو أنكر كونه في البيت وقت الخلع فالقول له
لوجعل امرأته بيدك ما أنضربها بالاجابة تطلق نفسها متى شئت فضرها

مطالع حلف
بالغارمية

مطلب حلف

لا يضرب من

غير مجرب

طابقاً

مطلبیہ قیل

راجعت

مطالعات

المشترين

فقط از من و هیچ کس دیگر

مطالعة مختلفة

في جميع

طوع اقرار

مطلب الوقت

بلغت امسى
ومطامير

الفرقة لاقط

وكذا الشفيع

مطلب ۶

ان فعلت كذا
فكلام الله

وَأَخْلَصَ عَلَيْهِ

والموصی

مطالعہ حبل

امریکیوں نے

جناية فقهية

فاختلعا

فأختلفا فقال ضربتها بجناية قال لقول له لانه ينكر صيرورة الامر
بيدها وان لم يبين الجناية جعل امرها يدها ان تزوج عليها ثم
وهبت امرأة لنفسها منه بحضرة شهود وقبل هو فصارت امراته
وقال عنيت في التفويض التلقظ بلفظ التزوج هل يصدق حتى
لا يصير الامر بيدها قال صاع الحجاب بعض من قصدى للافتان بالا
تخصيل الدراية والرواية انه يصدق وهذا غلط محض وخطا صرف
واحبت انه لا يصدق فيصير الامر بيدها لان نية الخصوص في الفعل
لا يصح اذا الفعل لا عموم له اقول لا عموم لفعل وقع فانه واحد
واما الفعل الخرى وهو المذكور في مسئلتنا ولم يقع بعد فلا نسلم
انه لا يعتبر فيه العموم بل قد يعتبر باعتبار المشتق منه ولو جنت
جناية شرعية فلم يضربها ثم بعد ايام جنت جناية غير شرعية
فضربها فقال ضربتك الجناية الاولى فلا يصير الامر بيدها
وقالت ضربتك الثانية فلي الامر قال لقول قوله قد قال امرئ يبيدك
كه تزييجه كناه ثم مكر بخانه فلان روى بي اذن من زن بخانه فلان
رفت بلا اذن وشوى يادى جنك كه دشوى راد شنام داد فضررها
فطلقت نفسها فقال بدان سبب زدم كه بخانه فلان رفته بلا
اذن قال لقول له ولو قالت بي كناه شرعى رد زى فقال بي كناه شرعى
زدم قال لقول قوله ولو قالت قلت لك بخانه خواهرت مردا اكون رفعتى
بدان بسبب زدم زن متكر رفعتى است قال لقول قوله ولا تسمع البيعة
فيه فحين قال امرها بيدها ان تقام ثم قام فطلقت نفسها فقال انك
علت منذ ثلاثة ايام ولم تطلقي في مجلس علمك قالت لا بل علمت لان
قال لقول لها قال امرئ يبيدك فطلقت نفسها فقال انما طلقت
نفسك بعد الاشتغال بكلام او علم فقلت لا بل طلقت نفسي في
ذلك المجلس بلا تبديله قال لقول قولها قال خيرتك امر فلم تختارى وقالت
فلا اخترت قال لقول قوله ولو قال ان فعلت كذا زن ان من طلاق ولم
امر ان وضعه طلقتا ويصدق في بيعة احدهما كلها من جاما المفضولة
تعلق الخلع بالشرط يصح منه لامنها ثم الخلع لوعلق بالشرط بان قال
ان دخلت لذار فقد خالعتك على كذا يعتبر قولها بعد دخول الدار
وكذا القول لامرته كل امرأة تزوجها فقد صحت طلاقها منك هكذا قال القول

مطلب
جعل امرتها
بيدها ان
تزوج عليها
ثم وهبت امرأة
نفسها منه
وقال عنيت
بالتفويض
التلقظ بلفظ
التزوج

مطلب
ادعى بعد
طلاقها
الامر باليد
عليها منذ
زمان
متكر

مطلب
ادعى بعد التزوج
انها طلقت بعد
الاشتغال بكلام
مطلقة
الاختار والله
عده

لما بعد التزوج وقت شريت طلاقها تطلق لا لو قلت قبل التزوج لان
 هذا الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فشرط القبول بعده ولو شرط الجار
 للمرأة جاز عند ابن حنيفة لاعتد بها وخيار الزوج لم يحجز وفقا لان الخلع
 من جانبها يمين وهي لا تقبل الخيار ومن جانبها معاوضة وهي تقبله ميمز
 الحكم اذ اختلف الزوجان في وجود الشرط فقالوا الزوج علق طلاقك
 بدخول الدار فلم يوجد الدخول وقتا للمراة بل دخلت ووقع الطلاق
 فالقول قول الزوج لانه متمسك بالاصل والاصل عدم الشرط والقول
 لمن يتمسك بالاصل لان الظاهر شاهد له ولانه يتكرر الطلاق والمراد
 تدعيه والقول للتكرار لان تقوم المرأة بينة لانهما توردت دعواها
 بالحجة ولو قال لعبد اعتقتك امس وقت ان شاء الله تعالى
 او لامراة تزوجتك امس وقت ان شاء الله فالقول قوله وقال الحنفى
 رحمه الله ادعى الزوج الاستئنا وانكرت فالقول لها ولا يصدق الزوج
 الا ببينة وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول
 له واذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة فقال صدقت
 صدقت فهي رجعة وان كذبت فالقول قولها المطلقة ثلاثا اذا تزوجت
 بنفسها من غير كفوف ودخل بها حلت للزوج الاول عند ابن حنيفة وزفر
 رضى الله عنهما واذكر ابن فرشته في شرحه على الوقاية لو ادعت دخول
 المحلل صدقت وان انكر هو وكذا العكس ولو لجعل العنين سنة ثم اختلفا
 اى قال الزوج جامعتهما في السنة وانكرت وان النسب يثبت بالقرائن
 القائم واللعان انما يجب بالقذف وليس من ضرورته وجود الولد فان
 يصح بدونه فان ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة
 اشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهد لها لكونها تلد ظاهرا من تكام لامن
 سفاح ولم يذكر الاستحلاف وهو على الخلاف المذكور في الاشياء الستة
 الفصل في المنع من طرفة لسان الحكم ولو نوى الطلاق عن وثاق
 لم يدين في القضاء لانه خلاف الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه
 يحتمله ولو نوى به الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين
 الله سبحانه وتعالى وعن ابن حنيفة رضى الله عنه انه يدين فيما بينه
 وبين الله تعالى ولو قالت مطلقته بتسكين الطاء لا يكون طلاقا الا
 بالنية واذ قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق

مطلبة لانه
 كل امراة تزوج
 فقد بيعت طلاق
 منك

مطلب
 اختلف
 الزوجان
 في وجود
 الشرط

مطلب
 ادعى الاستئنا
 وانكرت

مطلب
 اخبر بالاحقة
 بعد انقضائه
 عند فاضلة
 او كذبت

مطلب
 ادعت دخول
 المحلل صدقت
 مطلب ادعى
 العنين الوصل
 وانكرت

مطلب
 نوى الطلاق
 عن الوثاق
 او العمل

مطلب
 قال بدو المطلقة
 بوانت الطلاق
 او انت طالق
 كطلاق

طلاقا فان لم يكن له سنة اقوى واحدة او اثنتين رجعية فمهر واحدة
 رجعية وان توى ثلاثا فثلاث ولو قال لا يدع طالق او زوجتك طالق
 لم يقع الطلاق وقال زفر والشافعي رضي الله عنهما يقع لسان الحكم
 ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فهو طالق في الحال في كل البلاد وكذا
 قوله انت طالق بمكة في الدار لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان
 وان عني به ان دخلت مكة بصدق ديانة ولو قال انت طالق اذا دخلت
 مكة لم ينطلق حتى يدخل مكة لانه علقه بالدخول لسان الحكم
 ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقدريين في مدة مديدة
 فالقول لها لان الاصل بقاؤها في ذمتها كالمديون اذا انكر وادعى دفع
 الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطن
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد
 فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة والرجعة
 فيها فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة
 فالقول له لا يملك الا نشأ فيملك الاخبار اختلف التباينان في الطوع
 فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهنا فبينة مدعى الاكراه اول
 وعليه الفتوى كما في النزائية ولو ادعى المشتري ان المحرم
 لحم ميتة او ذبيحة نجوسى وانكر البائع الا انه الان يتراض فويلهم القول
 لمدعى البطلان لكونه منكرا اصل البيع ان يقبل قول المشتري
 وباعتبار ان المشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بما حصل
 التحريم الى ان يتحقق زواله ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم
 انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا اذا
 ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت اثنتين ان لا جمل
 فلا رجوع عليها كما في فتح القدير ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج
 بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالدائن
 اذا ادعى وصول الدين ولو انكرت المرأة نفقة اولادها القضاة
 بعد فرضها وادعى الاب الإنفاق فالقول قوله مع اليمين كما
 في الحائنة والثانية خرجت عن القاعدة القول له ان اختلفا في وجود
 الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في مسائل لوعلقه بعدم وصول
 نفقتها شهرا فادعاه وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح

مطلب انت
 طالق بمكة
 او في مكة
 فهو طالق في
 الحال في كل
 البلاد وكذا
 عني به التباين
 مطلب ادعت
 عدم وصول
 النفقة والكسوة
 المقدريين
 فالقول لها لان
 الاصل بقاؤها
 في ذمتها كالمديون
 اذا انكر وادعى دفع
 الدين وانكر الدائن
 ولو اختلف الزوجان
 في التمكن من
 الوطن فالقول
 لمنكره لان
 الاصل عدمه
 ولو اختلفا في
 السكوت والرد
 فالقول لها لان
 الاصل عدم الرضا
 ولو اختلفا بعد
 العدة والرجعة
 فيها فالقول لها
 لان الاصل عدمها
 ولو كانت قائمة
 مطلب ادعت
 المشتري ان
 المحرم ميتة
 او ذبيحة نجوسى
 وانكر البائع
 الا انه الان
 يتراض فويلهم
 القول لمدعى
 البطلان لكونه
 منكرا اصل
 البيع ان يقبل
 قول المشتري
 وباعتبار ان
 المشاة في حال
 حياتها محرمة
 فالمشتري متمسك
 بما حصل التحريم
 الى ان يتحقق
 زواله ادعت
 المطلقة امتداد
 الطهر وعدم
 انقضاء العدة
 صدقت ولها
 النفقة لان
 الاصل بقاؤها
 الا اذا ادعت
 الحمل فان لها
 النفقة الى
 سنتين فان
 مضت اثنتين
 ان لا جمل
 فلا رجوع
 عليها كما في
 فتح القدير
 ولو ادعت
 المرأة النفقة
 على الزوج بعد
 فرضها فادعى
 الوصول اليها
 وانكرت فالقول
 لها كالدائن
 اذا ادعى
 وصول الدين
 ولو انكرت
 المرأة نفقة
 اولادها القضاة
 بعد فرضها
 وادعى الاب
 الإنفاق فالقول
 قوله مع اليمين
 كما في الحائنة
 والثانية خرجت
 عن القاعدة
 القول له ان
 اختلفا في
 وجود الشرط
 فيما لا يعلم
 من جهتها الا
 في مسائل
 لوعلقه بعدم
 وصول نفقتها
 شهرا فادعاه
 وانكرت فالقول
 لها في المال
 والطلاق على
 الصحيح

مطلوب عن
طلاقها بقطعه
القلبي

مطلوب ان علق
طلاقها بما
لا يعلم الا انها
فانقول لها
بجلا فمالها
علق عتقه
بما لا يعلم
الامنة

مطلوب ان زوج
الامة كذبت اسمها
في العدة فصدقه
مولاهما وكذبت
الامة فالقول
قولها عند ابي
ح خلا فقلها

مطلوب اخلفها
في جنس ما
وقع عتقه
الخلع او تزوجه
او قدره
مطلوب ان
طلقتك بكذا
فانتم قبل فقلت
لا ابر قبله

كما في الخلاصة وفيما اذا اطلقها للسنة وادعى جماعها في الحيض وانكر
وفيما اذا ادعى الولي قربانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا
علق عتقه بطلاقها اشترط خبرها وادعى انها اختارت بعد المجلس وهي
فيه كما في الكافي اذا علقه بفعلها القلبي يتعلق باخبارها ولو كاذبة
الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضررها فقالت سررت لم
يقع كما في الحاشية من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الامنية كخضها فالقول لها في حقها
واذا علق عتقه بما لا يعلم الامنية فالقول له على الزوج كقوله للعيان انحلت فانت
حر فقل انحلت وقمع باخبارها كما في المحيط وفرق بينهما في الحاشية بما يمكن
النظر في خروج الذي يخالف في عدم الخراج من ارجح تشابه فان كان الشرط لا يعلم الامن
جهها فالقول قولها في حق نفسها امثل ان يقول ان حضت فانت طالق وفلان فقل
قل حضت مطلقت هي ولم تطلق فلانة ووقع الطلاق استحسانا والقياس
ان لا يقع لانه شرط فلا تصديق كما في اللخون وجه لاستحسان
انها امينة في حق نفسها اذا لا يعلم ذلك الامر جهتها فيقبل قولها كما قبل
في حق العدة والنسيان لكنهما شاهد في حق ضربتها بل هي متممة فلا يقبل
قولها هداية واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها فقلت راجعها
وتصدق المولى وكذبت الامة فالقول قولها عند ابي حنيفة
رحم الله تعالى وقال القول قول المولى لان بضعها مملوك له فقل
اقر بما هو خالص حقه للزوج فتشابه الاقرار عليه بالانكاح وهو يقو
حكم الرجعة ينتق على العدة والقول في العدة قولها في كذا فاما ان
عليها ولو كان على النكاح فعندهما القول قول المولى وكذا للعدة
في الصحيح لانها متقضية العدة في الحال وقد ظهر ملك المتعة للمولى
فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف الوجه الاول لانه بالتصديق
في الرجعة مقر بقيام الامة وان قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج
والمولى لم تنقض فالقول قولها لانها امينة في ذلك اذ هي العالة
به هداية ولو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع او تزوجه او قدره
او صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة لان قول المبدل
مستلزم الزوج يدعى عليها شيئا وهي تنكر فكان القول قولها
ولو قال لها طلقتك اثنتين على الف درهم او بالف درهم تنقيا فقلت
لا ابر قلت فالقول قول الزوج فرق بين هذا وبينما اذا قال لاسنان بعتك هذه العبد

اس بالف درهم فلم تقبل فقال لا بل قبلت ان القول قول المشتري
 وجه الفرق ان الزوج في مسئلة الطلاق لم يصرفنا قضا في قوله
 فلم تقبل لان قول الرجل لامرأته طلقتك اس على الغيبه طلاقا
 على الف قبلت ولم تقبل فلم يكن الزوج في قوله فلم تقبل متافضا
 بخلاف البيع لان الاجاب بذون القبول لا يسمى بيعا فكان اقرارا
 بالقبول فصار البائع متافضا في قوله فلم تقبل ولان المرأة
 في باب الطلاق تدعى وقوع الطلاق لانها تدعى وجود الشرط
 والزوج يتكرر الوقوع كما تكرر شرط الوقوع فكان القول قول المتكرر
 قال انت على حرام او قد حرمتك على وانا عليك حرام او قد حرمت نفسي
 عليك انا عليك حرام او قد حرمت نفسي اوانت محرمه على فان اراد
 به طلاقا فهي طالق لانه يحتمل الطلاق وغيره فاذا نوى به الطلاق
 انصرف اليه وان نوى ثلاثا يكون ثلاثا وان نوى واحدة يكون
 واحدة باثنية وان نوى اثنتين يكون واحدة باثنية عندنا
 خلافا لزم لان من جملة كثايات الطلاق وان لم ينو الطلاق ونوى
 التحريم ولم يكن له نية فهو عين عندنا ويصير مولى احق لوزنه
 اربعة اشهر باثنية بتطبيقه لان الاصل في تحريم الحلال ان يكون
 يمينا كما بين وان قال اردت به الكذب يصدق فيما بينه وبين
 الله تعالى ولا يصدق في نفى اليمين في القضاء قال ابن سماعه
 في نوادره سمعت ابا يوسف قال في رجل قال ما احل الله على حرام
 من مال واهل ونوى الطلاق في امله ولا نية له في الطعام فان
 اكلم تحت لما قلنا قال وكذلك لو قال هذا الطعام على حرام وهذه
 اكلم الطلاق لان اللفظة واحدة وقد تناولت الطلاق فلا
 ينوي تحريم الطعام وقالوا فمن قال لامرأته انت على كالم
 يتناول تحريم التحريم وكما تحريمه يسأل عن نيته فان نوى كذا
 والنية او لم يتناول تحريمه يسأل عن نيته فان نوى كذا
 في كذب لان هذا اللفظ ليس من محا في التحريم ليجعل يمينا فصدق
 فهو اراد به الكذب بخلاف قوله انت على حرام فانه صريح في التحريم
 انه اراد به يمينا وان نوى التحريم فهو ابله قال اصحابنا انه اذا اختلف
 فكان والمرأة في النفي مع بقاء المدة والزوج ادعى النفي وانكرت
 الزوج والقول قول الزوج لان المدة اذا كانت باقية فالزوج بمالك
 المرأة والقول قول الزوج لان المدة اذا كانت باقية فالزوج بمالك

مطلب
 في الفاظ
 التحريم

مطلب
 قال ما احل
 الله على حرام
 من ماله واهل
 ونوى الطلاق

مطلب
 قال لا يحرم
 انت على كالم
 واسته

مطلب
 مختلف
 الزوجان
 في النفي

انشاء النبي فقد ادعى النبي في وقت يملك انشاء فيه فكان الظاهر
 شاهدا له فكان القول قوله وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول قول
 المرأة لان الزوج يدعى النبي في وقت لا يملك انشاء النبي فيه وكان
 الظاهر شاهدا عليه للمرأة فكان القول قولها قال كنت راجعتك امر
 فان صدقتك المرأة فقد ثبتت الرجعة سواء قال ذلك في العدة فالقول
 قوله لانه اخبر عما يملك انشاء في الحال لان الزوج يملك الرجعة في الحال
 ومن اخبر عن امر يملك انشاء في الحال يصدق فيه اذ لو لم يصدق في شبهة
 للحال فلا يفيد التكذيب فصار كالوكيل قبل الغزل اذ قال بعثت امر
 وان قال بعد انقضاء العدة فالقول قولها لانه اخبر عما لا يملك انشاء
 في الحال لانه لا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة فصار كالوكيل بعد
 الغزل اذ قال قد بعثت وكذبه الموكل ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف ومحمد يستخلف وهذه من المسائل المغيرة
 التي لا يجرى فيها الاستخلاف عند ابي حنيفة نذكرها في كتاب الدعوى
 ان شاء الله تعالى فان اقام الزوج بينة قبلت يمينته وثبتت الرجعة
 لان الشهادة قامت على الرجعة في العدة فيسمع ولو كانت المطلقة امة
 الغير فقال زوجها بعد انقضاء العدة كنت راجعتك وكذبه الامه
 وصدقه المولى فالقول قولها عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تثبت
 الرجعة وعندهما القول قول الزوج والمولى وثبتت الرجعة لانها
 ملك المولى ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان انقضاء العدة اجازتها
 عن حال حيضها وذلك اليها لا الى المولى كالحرة فان قال لها قدر رجعتك
 فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي فالقول قولها عند ابي حنيفة مع
 يمينها وقال ابو يوسف ومحمد القول قول الزوج واجمعوا على انها
 لو سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي يكون القول قول الزوج ولا
 خلاف ايضا في انها اذا بدأت فقالت انقضت عدتي فقال الزوج محبا
 لها موصولا بكلامها راجعتك يكون القول قولها فان تزوجها ولم
 تخبره بشئ فلما وقع قالت لم اتزوج زوجا غيرك او قالت تزوجت
 ولم يدخل بي او قالت قد خلاني وجامعني فيما دون الفرج وكذبها المولى
 وقال دخل بك الثاني لم يذكر هذا في ظاهرها روايته وذكر الحسن
 ابن زياد ان القول قول المرأة في ذلك كله لان هذا المعنى لا يعلم الا من

مطلب
 قال كنت راجعتك
 امر فان صدقتك
 المرأة فقد ثبتت
 الرجعة

مطلب
 قال بعد انقضاء
 عدة الامه كنت
 راجعتك وكذبه الامه

مطلب
 تزوجها ولم تخبره بشئ
 قال لم اتزوج زوجا غيرك
 او قالت تزوجت ولم يدخل بي

جهنما فكان القول قولها كما في الخبر عن الحيض والحبل وفيه اشكال
 وهو انما يجعل القول قولها اذ لم يسبق منها ما يكذبها وقد سبق منها
 ما يكذبها في قولها وهو افاذها على النكاح من الزوج الاول لان ذلك
 لا يجوز الا بعد الزوج بزواج اخر والدخول بها فكان فعلها ناقضا
 بقولها فلا يقبل وان كان الزوج هو الذي قال لم تنزوحا و قال
 لم يدخل بك الثاني وقالت المرأة قد دخل بي قال الحسن بن زياد القول
 قول المرأة وهذا صحيح لما ذكرنا ان هذا انما يعلم من جهتها ولم يوجد
 منها دليل التناقض فكان القول قولها وينفسد النكاح بقول الزوج
 ولما انقضت المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان كان قد دخل بها لان
 الزوج معترف بالحزمة وقوله فيما يرجع الى الحزمة مقبول لانه عمدا
 انشاء الحزمة فكان اعترافه بنفساد النكاح بمتملة انشاء الفرقية
 فيقبل قوله فيه ولا يقبل في اسقاط حقها من المهر والله اعلم وان كان
 معتدة عن طلاق فان اخبرت بانقضاء عدتها في مدة تنقضي في مثلها
 العدة يقبل قولها وان اخبرت في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل
 قولها الا اذا فسرت ذلك بان قالت اسقطت سقطا مستبين الخلق
 او بعضه فيقبل قولها وانما كان كذلك لانها امينة في اخبارها عن
 انقضاء عدتها فان الله تعالى انتم بها في ذلك بقوله عز وجل ولا
 يحل لمن ان يكتم ما خلق الله في ارحامهن فيلج في التفسير انه الحيض
 والحبل والقول قول الامين مع اليمين كالمودع اذا قال رددت الوبعة
 او هلكت فاذا اخبرت بالانقضاء في مدة تنقضي في مثلها يقبل قولها
 ولا يقبل اذا كانت المدة مما لا تنقضي في مثلها العدة لان قول الامين
 انما يقبل فيما لا يكذب الظاهر والظاهر ما هنا يكذبها فلا يقبل قولها
 الا اذا فسرت فقالت اسقطت سقطا مستبين الخلق او بعض
 الخلق مع يمينها فيقبل قولها مع هذا التفسير لان الظاهر لا يكذبها
 مع التفسير ثم اختلف في اقل ما يصدق فيه المعتدة بالاقرار قال
 ابو حنيفة اقل ما تصدق فيه الحرة مستون يوما وقال ابو يوسف
 ومحمد تسعة وثلاثون يوما واختلف الرواية في تخرج قولها في حنيفة
 رحمه الله فتخرج في رواية محمد انه يبدأ بالطهر خمسة عشر يوما
 ثم بالحيض خمسة ايام ثم بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحيض خمسة ايام

مطلب
 معتدة عن
 طلاق اخبرت
 بانقضاء عدتها
 في مدة تنقضي
 في مثلها العدة

مطلب
 اختلف في اقل
 ما يصدق فيه
 المعتدة بالاقرار

ثم بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحض خمسة أيام فذلك ستون يوما وتخرج
على رواية الحسن انه يبدأ بالحض عشرة أيام ثم بالطهر خمسة عشر
ثم بالحض عشرة ثم بالطهر خمسة عشر ثم بالحض عشرة فذلك ستون
يوما فاختلف التخرج مع اتفاق الحكم وتخرج قول أبي يوسف ومحمد
انه يبدأ بالحض ثلاثة أيام ثم بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحض
ثلاثة أيام ثم بالطهر خمسة عشر يوما ثم بالحض ثلاثة أيام فذلك
ثلاثة وثلاثون يوما واما على رواية الحسن عنه فلا تصدق في أقل
من مائة يوم لانه ثبت بعد الأربعين عشرة حمضا وخمسة
عشر طهرا وعشرة حمضا وخمسة عشر طهرا وعشرة حمضا فذلك مائة
وان كانت اقرب بانقضاء العدة وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة
ثم جاءت بولد في سنتين فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم
اقرت لزمه ايضا وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا من وقت الاقرار
لم يلزمه لان الأصل ان المعتدة مصدقة في الاخبار بانقضاء عدتها
اذ الشرع ائتمننا على ذلك فتصدق ما لم يظهر غلطها او كذبها بيمينها
ان المدعى لا يعطى شيئا بمجرد الدعوى لان دعوى المدعى عارضها انكار
المنكر وقد اوصى الله عليه وسلم لو اعطى الناس بدعواهم الحديث
الا فيما لا يوقف عليه من جهة غيره فيجعل القول فيه قوله المضروبة
كما في الحيض والولادة او يمكن الوقوف عليها من جهة غيرهما فلا يقبل
قولها فيه وهذا لم يثبت النسب بقولها بدون شهادة القابلة وكذا
وقوع الطلاق لانها تدعى وهو ينكر والقول قول المنكر حتى تقوم
للمدعى حجة وحده قول أبي حنيفة انه قد يثبت الحمل وهو كون الولد
في البطن باقرار الزوج بالحمل او يكون ظاهرا وانه يفضى الى الولادة لامحالة
لان الحمل يوضع لامحالة فكانت الولادة امر اكانت لامحالة فيقبل
فيه قولها كما في دم الحيض حتى لو قال لامرأته ان حضت فانت
طالق فقالت حضت يقع الطلاق كذا ما هنا الا انه لم يقبل قولها
في حق اثبات النسب بدون شهادة القابلة لانها منهمة في تغير
الولد فلا تصدق على التعبير في حق اثبات النسب ولا نهمة في التغير
في حق وقوع الطلاق فتصدق فيه من غير شهادة القابلة وان كان
الزوج قد اقر بالحمل او كان الحمل ظاهرا فالقول قولها في الولادة.

مطلب
اقرب بانقضاء
العدة ثم جاء
بولد في سنتين

مطلب
القول لها في
الولادة من
الزوج
بأحضر

وان لم يشهد لها قابلية في قول ابى حنيفة رحمه الله وعندهما لا تثبت الولادة بدون شهادة القابلة والكلام في الطرفين على النحو الذي ذكرنا بدائع

باب النفقة

ويقضى القاضي بالكسوة والنفقة على قدر ريسار الرجل وقدرته فان قال الرجل انا معسر وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا ان يقيم المرأة البينة تقبل بينة المرأة على قول ابى يوسف وزفر في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر لواقف بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان انكر النكاح كان القول قوله وعليها اعادة البينة على النكاح وبعد ما امر القاضي المودع او المديون اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابينة اذا بعث الرجل امرأته بثوب فقال الزوج هو مهر او قال هو من الكسوة وقالت المرأة هو صلة كان القول قول الزوج وكذا لو اعطاها درهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا فقال هو من دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك فكذلك الزوج الا ان يقيم المرأة البينة انه بعث اليها هدية وان اقامت جميعا البينة فالبينة بينة الزوج وكذا لو اقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر كانت البينة بينة المالك وكذا لو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المفروض وفيما مضى من الزمان بعد فرض لقاضي كان القول قول الزوج لانه يترك الزيادة والبينة بينة المرأة لانها تثبت الزيادة رجل قال لغيره استدين على امرأتى واففق عليها كل شهر كذا فقال المأمور انفق وصدقته المرأة لا ترجع المرأة بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا اقرت المرأة ان المأمور انفق عليها قبل قولها لانها اخذت بقضاء القاضي اما في الوجه الاول انما اخذت لتوجب على زوجها ديناً فلا يقبل قولها وان طلقها وهي ناشئة فلها ان تقول اني بيت زوجي وتأخذ النفقة وان طالت العدة بارتفاع الحضر كان لها النفقة الى ان نصير ايسة وتقضى عدتها بالاشهر وان انكرت

مطلب يقضى بالنفقة والكسوة على قدر ريسار الرجل

مطلب تقبل بينة المرأة في فرض النفقة على الغائب

مطلب ان اقر بالنكاح فلها اخذ النفقة المفروضة

مطلب بعث الامرأة بثوب فقال هو من مهر او كسوة وذلك

صلوة عليه مطلب عليه ديون مختلفة فادى شيئا

مطلب اختلف الزوجان في مقدار المفروض وفيما مضى من الزمان

مطلب ان قال المأمور انفق وصدقته المرأة لا ترجع على الزوج

مطلب ان طالت العدة فلها النفقة الى ان نصير

ايسة

المرأة انقضت العدة بالحيز كان القول قولها مع اليمين كل ذلك
 من فتاوى قاضين خان رجل تزوج امرأة فجاءت بولد فقال الزوج
 تزوجتك منذ اربعة اشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج فبينما
 اذا اقر الرجل بحمة امرأته وقد دخل بها وفرق بينهما فلها المستمى
 ونفقة العدة واذا قال قد انقضت عدتك وقالت لم تنقض فالقول
 قولها مع يمينها فان حلفت اخذت النفقة وان تكلمت صارت مقرة
 انه لانفقة لها واقرارها حجة في حقها انفع الوسائل للطرسوس ولو
 ان مستأمن تزوج ذمية في ديارنا ودخل بها وطلقها فلها النفقة
 في قول من يوجب على الذمة العدة ولو ارسل اليها بالنفقة رسولاً
 فقال الرسول قد اعطيتها اياها وقد جحدت هي كان القول قولها
 مع يمينها ولو قال الزوج اعطيتها نفقتها وانكرت هي الاستفاعة كان
 القول قولها مع يمينها انفع الوسائل ولو اختلفا في يسار الال قول
 قول الابن والبينة بينة الاب وان اتفق على نفسه من مال الابن
 ثم خاصمه الابن فقال الابن انت موسر وقال الاب انا كنت معسرا
 نظر الى حال الاب ان كان معسرا في الحال فالقول قوله استحسنانا
 في نفقة مثله وان موسرا فالقول قول الابن فلو اقاما بينة فالبينة
 للابن بزازية ولو فرضه اليها على انه لو غاب شهرا ولم يصل اليها
 نفقتها انطلق بنفسها متى شاءت فبعت اليها عشرين درهما فلو لم
 يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة يصير امرها يدها ولو كانت نفقتها
 مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم تصل نفقتها
 لا يصير الامر يدها وترفع اليمين عندنا خلافا لابي يوسف
 رحمه الله تعالى وهي مسئلة الكور ولو لم يرب وقال وصلت النفقة
 وانكرت ينبغي ان يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال صاحب العدة
 هكذا سمعت الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يصدق وكذا في
 كل موضع يدعى ايفاء حق فيقبل قولها وهو الاصح (صط) ولو
 اختلفا في وصول النفقة والباقي بحاله فالقول قولها ويصير الامر
 بيدها في رواية الاصل لارواية المتنفي (ذ) القول قولها في عدم
 الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق ادعى وصى او قيم انه
 اتفق من مال نفسه واراد الرجوع في مال اليتيم والوقوف ليس له

مطلب
 القول قولها

في علم انقضاء

العدة

مطلب يجب

النفقة على

المستأمن

للامنة

مطلب تكفل

اعطاء الرسول

او الزوج

النفقة

مطلب اختلفا

في يسار الاب

مطلب فوض

اليها بشرط

الغيبة شهر

وعدم وصول

النفقة فبش

اليها داراهم

وهبت النفقة

الخ

مطلب اختلفا

في وصول

النفقة

مطلب ادعى

وصى او قيم

انه اتفق من مال

نفسه واراد

الرجوع

مطلب
انفق
على
القسط
بأمر القاضي
مطلب
انفق
الوصي من ماله
على الصبي
نفقة مثله
صدق

مطلب
اجنبى انفق
على بعض
الورثة
مدعياته
بأمر الوصي
مطلب
يقبل
قوله في الأصل
عن النفقة

مطلب
في سماع البينة
على الإعسار
مطلب
الخلق
في السار

مطلب
يقبل قوله
في الاتفاق
على الصغير
الاتفاق على
الزوجه

ذلك الذي يدعي ديناً لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بحمد الله دعوى
هذا الوادعي من مال نفسه فلو ادعى الاتفاق من مال الوقف واليتيم
فلو ادعى نفقة المثل في تلك المدة صدق الملتقط لو انفق على المثل
بأمر القاضي فقال انفق كذا وكذا وذلك نفقة مثله وكذا
رب الدابة ومحمد الاتفاق عليها صدق مع يمينه على العلم اذا واجد
يدعي عليه ديناً وهو يتكره خلاف الوصي اذا قال انفق من مالي
على الصبي نفقة مثله صدق الوصي مع يمينه لانه امين اذا لا يدعي
ديناً وانما صرف الأمانة الى موضعها لكن مع يمينه (فمن) فاضو
يكي راوصي كرد بر نار سيد را بر در نفقه كرد وبعد دام كرد
و بر در نفقه كرد ار صبي بعد ان بلوغ تواند طلب كردن قال في
وكذا الإيذا استعرض وانفق على صبيه لا يرجع عليه بعد بلوغه
(ح) اجنبى انفق على بعض الورثة فقال انفق بأمر الوصي واقر
به الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول الوصي بعد ما انفق يقبل قوله
الوصي لو كان ما انفق عليه صغيراً جامع الفصولين وفي الجمع
ويقبل قوله في أعساره عنها أي عن النفقة وهكذا الخصم فله
الله تعالى لان العسر اصل والبسار طارى والقول قول من يتسك
بالاصل وقال محمد رحمه الله في الزيارات ان القول قول المرأة مع يمينها
لان الاقدام على الدخول بها او العقد عليها دليل يساره ومنهم
من ينظر الى رأى المطلوب فان قامت البينة فلا يجلو اما ان قامت
من جهتها على البسار قبلت بينتها وان قامت البينة على الإعسار
فيه روايتان وفي المحيط وهل تسمع البينة على الإعسار قبل الجسر
فيه روايتان على ما مر في فضل القضاء وان اقاما جميعاً البينة فالبينة
بينهما الاتهامية وبينه الزوج لانه ثبت شيئاً فالحاصل ان القول قوله
والبينة بينهما لسان الحكام لو اختلف الزوجان فقال الزوج
انا معسر وعلى نفقة المعسرين وقالت امرأتى لا بل انت موسر وعليك
نفقة الموسرين فالقول قول الزوج محيط نقله بن المؤيد القول قولك
الاب انما اتفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة
بالقضاء او بفرض الأب ولو كدته الام كما في نفقة الخانبة
بخلاف مالو ادعى الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان

يقال المدبون اذا ادعى الا بقاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا استأجر
 رجلان في عين ذكر العمدى انها على ستة وثلاثين وجها وقلت
 في الشرح انها على خمسمائة واثنى عشر اشياء اذا ادعت المرأة
 الطلاق فقال الزوج كنت قلت انت طالق ان شاء الله تعالى وكذلك
 المرأة في الاستئناء وذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول
 الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا بيينة ولو قال
 الزوج طلقتك امس وقلت ان شاء الله تعالى في ظاهر الرواية
 القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين ابى يوسف ومحمد
 فقال على قول ابى يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وقول
 قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى
 احتياط الامر الفرج في زمان غلب على الناس فيه الفساد قينة
 نقله ابن المؤيد وان طالبت امرأته بالنفقة وقدمته الى القاضي
 فقال الرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وقد انقضت
 عدتها في هذه المدة ومحدث المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل
 قول الزوج انه طلقها منذ سنة ولكن يقع الطلاق علمها
 منذ اقرب عند القاضي لانه يصدق في حق نفسه لا في ابطال
 حق الغير فان اقام شاهدين على انه طلقها منذ سنة والقاضي
 لا يعرفها امره القاضي بالنفقة وفرضها عليه النفقة لان الفرقة
 منذ سنة لم تظهر بعد فان اقام بيينة عادلة او اقرت بانها قد حلفت
 ثلاث حبس في هذه السنة فلا نفقة لها على الزوج وان كانت
 اخذت منه شيئا برده عليه لظهور ثبوت الفرقة منذ سنة وانقضت
 العدة وان قالت لم احض في هذه السنة فالقول قولها والنفقة
 لان القول في انقضاء العدة قولها فان قال الزوج قد اخبرني ان
 عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في ابطال نفقتها لانه غير مصدق
 عليها في ابطال حقها او امان نفقة الخادم وقد قيل ان الزوج الموسر
 يلزمه نفقة الخادم كما يلزم الميسر نفقة امرأته وهي اذن للكمالة
 وكذا البكسوة ولو اختلفا فقالت المرأة له موسر عليه نفقة اموسر
 وقال الزوج اني معسر وعلى نفقة المعسر والقاضي لا يعلم بحاله
 ذكر في كتاب النكاح ان القول قول الزوج مع يمينه وكذلك ذكرنا في

مطلب
 اذا ادعت الظه
 مكذبة له في
 الاستئناء
 اختلف
 فيه

مطلب
 طلست النفقة
 منه فادعى
 طلاقها
 منذ
 سنة

مطلب اذا قال
 اخبرني ان
 عدتها قد
 انقضت لم
 يصدق في
 ابطال نفقتها
 مطلب ان
 يساره تريد
 نفقة المورث
 وهو موثر

والخصاف وذكر محمد في الزيارات ان القول قول المرأة مع يمينها واصل
 هذا انه متى وقع الاختلاف بين الطالب والمطلوب في سائر المطلق
 واعساره فالمشايخ اختلفوا فيه منهم من جعل القول قول المطلوب
 مطلقا ومنهم من جعل القول قول الطالب مطلقا ومنهم من حكم
 فيه زى المطلوب ومحمد فصل بين دين ودين فجعل القول قول الطالب
 في البعض وقول المطلوب في البعض وذكر في الفصل اصلا بوجوب ان
 يكون القول في النفقة قول المرأة وكذا فصل الخصاف لكنه ذكر
 اصلا يقتضي ان يكون القول في النفقة قول الزوج وذكر المحر في
 كتاب الحيس ان شاء الله تعالى فان ادعى الزوج انه قد اعطىها
 النفقة وانكرت فالقول قولها مع يمينها اذ الزوج يدعي قضاء دين
 عليه وهي تنكر فيكون القول قولها مع يمينها كما في سائر الديون
 ولو اعطى الزوج مالا فاختلعا فقال الزوج هو من المهر وقت هون
 النفقة فالقول قول الزوج الا ان تقيم المرأة البينة لان التملك
 منه فكان هو اعرف بجهة التملك كما لو بعث اليها شيئا فقالت
 هو هدية وقال من المهر ان القول فيه قولها الا في الطعام الذي توكل
 كما قلنا كذلك لو كان للزوج عليه ما دين فاحتسبت من نفقة كمال
 لكن برضاء الزوج لان التقاض بين الدينين المتماثلين الا يرى انه لا يقع
 بين الجحد والردي ودين الزوج اقوى بدليل انه لا يسقط بالموت
 ودين النفقة يسقط بالموت فاشبه الجحد بالردي فلا بد من المقاصة
 بخلاف غيرها من الديون فان انفق الأب من مال ابنه ثم حضر الابن
 فقال للاب كنت موسرا وقال الاب كنت معسرا ينظر الى حال الاب
 وقت الخصومة فان كان معسرا فالقول قوله وان كان موسرا
 فالقول قول الابن لان الظاهر استمرار حال اليسار والتغير خلافه
 الظاهر فيحكم بالحال بدافع سئل اذا قالت المطلقة انها حامل وانكر
 المطلق فتشهدت القوابل بالحمل وانها في شهرين او ثلاثة فهل يثبت
 هذا الحمل في هذه المدة الجمل اذا ادعت انها حامل فالقول قولها في ذلك
 ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كنت اظن اني
 حامل وتبين لي خلاف ذلك فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان
 طالت المدة قارى الهداية

مطلب
 اختلافنا
 اذا وقع
 الاحتلاف
 في سائر المطلق
 واعساره

مطلب ادع
 انه اعطىها
 النفقة وانكرت
 او بما عساه
 المهر فقالت
 من النفقة
 او هدية

مطلب حاز
 ان تحسب
 ما عليها من
 الدين من النفقة
 ان رضى الزوج

مطلب
 انفق الاب
 من مال ابنه
 ثم حضر الابن
 يساره

مطلب
 ادعت الحمل
 وشهدت
 انمو ابدا
 والصلوات

إذا اختلف الزوجان فادعى الزوج أن الام تزوجت بزوجه اخر
وانكرت المرأة كان القول قولها فان اثبت لها تزوجت بزوجه اخر لكنها
ادعت أن ذلك طلقها وما دحقها في الحضنة فكانت ثنتين الزوج
كان القول قولها وان عينته لا يقبل قولها في دعوى الطلاق
قاضين ان صهر جلدت براءمه فطلبت النفقة من الاب فقال الاب اننا
احق به لان امه في تكاحي لكنها هربت مني وقالت الحق لا بل ماتت امه
فلا يسترك الولد مع الحدة ويقال للاب اطلب امرتك لان الام اذا لم يجر
مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان احضر الاب امرأة وقال له انك
وولدي هذان منها وصدقته المرأة في ذلك وقالت الحق ما هذه ابنتي
وابنتي ماتت كان القول قول الاب والمرأة وهما اولا بالولد قاضين ان في كتاب
الدعوى

كتاب العتق

رجل في يده غلام صغير لا يعرف عن نفسه ولا هو عدي كان القول
قوله فان ادرك الغلام وقال انا حر لا يقبل قوله وان اقام البيعة قلت
بينته وان كان الغلام كبير افعال الذي هو في يده هو عدي وقال الغلام
انا عبد فلان كان القول قول من في يده ولو لم يقبل انا عبد فلا هو لكن قال
انا حر الاصيل كان القول قوله رجل باع غلاما مشردا على ما اعتقه او دبره
لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه خلق من مائه ثبت النسب ويطل
السبع رجل قال لامرأته يا حرة اوقلي قومي يا حرة وقال لم اؤبده العتق
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء قاضين ان كانت
الحارثة ادعت انها حرة الاصيل فان كانت حين بيعت وسلت انقادت
للسبع والنسليم فقد اقرت بالرق فان لم تكن انقادت ثم انقادت لم يكن البائع
الاول ان لا يقبل لان القول في حرمة الاصل قولها والصحيح انه اذا لم يثبت
منها ما يكون اقرا بالرق كان القول قولها وللمشتري ان يرجع على البائع
بالثمن بقولها رجل اشترى جارية والحارثة لم تكن حاصفة عند البيع
فتبعضها المشتري ولم تقر بالرق ثم باعها للمشتري من اخر والحارثة لم تكن
حاصفة عند البيع الثاني ثم قالت الحارثة انا حرة فالقاضي يقبل قولها
ويرجع بعضه على بعض من الفصل الخامس من دعوى الخلاصة وفي اول
عتاق الاصل اولا للعتق انت حر من هذا العمل عتق قضا ولا يصدق في
التبايعت قضا ويصهد في ديانته من طلاق الخلاصة ولو زعم ذواليد

مطلب في

غلام صغير
فقال هو عدي
كان القول قوله
فان ادرك الغلام
وان كان كبيرا

مطلب في

بائع غلاما مشردا
ادعى انه عتقه

او دبره او ابنته

مطلب في الامر

والدعي يا حرة ولم

يتوبه العتق

مطلب في ادعت

انها حرة الاصل

مطلب في قولها

في دعوى حرة وان

بيعت مالم تقر بالرق

مطلب في

لعتقه انت حر

من هذا العمل

مطلب
لوزعم ذواليد
انه قتل فلان
الغائب فقال
الغن حري لا
يصدق في فلان
قوله انحر الاصل

مطابقين
معين لامر
ثم حرد

مطلب ادعت
الإمامة انها امر
ولد فلان او
مكاتبه وانكر
ذواليد

انه قتل فلان الغائب اودعه اياه وقال الغن كنت قناله حررتي اوقل
كنت قناله فلان اخر حررتي لا يصديق بخلاف قوله انحر الاصل فانه
يصديق لانه في دعوى التحرير اقر برفقته وادعى زوالها فلا يصديق
الا بجهة وفي دعوى حرية الاصل انكر الرق فالقول للسكر الاسرى ان فلان
لوحضر وادعى انه قتله وقال الغن انحر الاصل صدق لوقال اعتقتك
على مال فلم تقبل فقال الغن قبلت فالقول للمولى لان اعتاقه معلق بشرط
القبول ولو اقر بتعليق عتقه بشرط اخر لا يقبل قول الغن في وجود
الشروط كذا هذا مرضي وصي ومات فقالت الورثة حررتي الغن في مرضه
وقال الموصي له حرره في صحته تصدق الورثة فلا شيء للموصي له الا ان
يفضل شيء من الثلث او يبرهن وقامه في الهداية قلت هذا يدل على
ان العتق في المرض مقدم على الوصية عمال (ص) اقر في مرضه يقن
بعينه لامر انه ثم حرره فلو صدق الورثة بطل عتقه وكذا لو كذب
عتق من الثلث جامع الفصولين ولو اختلف المولى والمديرية في ردها
فقال ولدته قبل التدبير وقالت بعده فالقول للمولى لانها تدعى حتى العتق
لولدها ولو ادعته لنفسها كان القول له مع عيسته فلو ردها كذلك واليسته
بينهما الاثبات زيادة حتى العتق واعلم انه اذا احلف المولى بحلف على العلم
لان تحليف على فعل الغير وهو ما ادعته من ولادتها بعد التدبير يقتله
المفتي من باب الشهادة في التدبير من الميسوط ان الامتداد كانت في يد
رجل فقالت انا ام ولد فلان او مكاتبته له او مديرة وصدقها فلان
وانكر ذواليد قال ابو يوسف القول قولها لانها ادعت حقها من حقوق
الحرية ولم تقرب الرق مطلقا في الحال ولو ادعت انها حرة الاصل كان القول
قولها فكذلك اذا ادعت حقها من حقوق الحرية وعن ابى حنيفة ومحمد جميعا
الله لا يقبل قولها وكذلك ابو يوسف رحمه الله تعالى في امه كانت في يد
رجل ادعت انها معتقة لفلان وصدقها فلان وانكر صاحب المكد
فالقول قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد رحمه الله مثل
قول ابى يوسف في هذه المسئلة والمعنى انها ادعت الحرية ولم يقر الذي
في يده في الحال بالرق فالقول قولها انها حرة وقر محمد رحمه الله بين هذه
وبين الاول انه كان في الاولى قد اقر وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله في علم
في يد رجل قال انا ابنك من ام ولدك هذه وانحر وكذلك المولى فالقول

مطلب استند
العتق الى
صباه او غيره

مطلب

الصريح من
الفاظ العتق
وفيما اذا نوى
غير العتق

مطلب في بيان

من يصح منه
العتق ومن لا
يصح

قوله وهو حر وهو ابنه تاسيس لدبوسي لوقال البالغ اعتقت وانا صبي
فالقول قوله وكذا لوقال المعتق اعتقت وانا مجنون وجنونه كان ظاهرا
لوجود الاستناد الى حالة منافية وكذا اذا قال الصبي كل مملوك املكه حر
اذ العتق لا يصح لانه ليس باهل للقول يلزم ولا يبدن يكون العبد في ملكه
لو اعتق عبيده لا ينفذ لقوله عليه الصلاة والسلام لا تعتق فيما لا
يملكه العبد واذا قال لعبد او امته انت حر او معتق او عتيق او محرر او حر ذلك
او اعتقتك فقد عتق نوابه العتق ولم ينولان هذه الالفاظ صريحة بالعتق
ولوقال عتبت به الاخيار الباطل وانه حر من العمل صديق ديانة لانه
يحتمله ولا يبدن قضاء لانه نوى خلاف الظاهر ولوقال لامك لي عليك
ونوى الحر عتق وان لم ينول عتق كذا في الهداية لسان الحكم قال العتق
يصح من الحر البالغ العاقل في ملكه بشرط الحرية لان العتق لا يصح الا في الملك
ولاملك للمملوك والبلوغ لان الصبي ليس من اهله لكونه ضربه لظاهر
ولهذا لا يملكه الولي عليه والعقد لان المجنون ليس باهل للتصرف ولهذا
لوقال اعتقت وانا صبي فالقول قوله وكذا اذا قال لغير المجنون اعتقت وانا
مجنون وجنونه كان ظاهرا لوجود الاستناد الى حالة منافية وكذا لوقال الصبي
كل مملوك املكه فهو حر اذ العتق لا يصح انتهى هداية لوقال كل مملوك املكه
جواز فهو حر فادعاه عتد فافكر المولى فالقول للمولى لوقال لكل جارية بكر فري
حره فادعت جارية انها بكر وانكر المولى فالقول قولها لوقال لعبد لغيره جدد
العتق قطعت يدك وانا عبد وقال للمقر له بل قطعتا وانت حر كان القول
للعبد وكذا لوقال للمولى لعبد قد اعتقه اخذت منك غلة كل شهر خمسمائة
درهم وانت عتيد فقال للمعتق اخذتها بعد العتق كان القول لوقال للمولى لو
اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك وانت اميتى وقلة هي قطعتها وانا حرة فالقول
قولها وكذا في كل شيء اخذه منها عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله
نقلوا اذ عتق عتقه سماه الامنة فالقول له على الاصح كقوله للعبد
ان احببت فانت حر فقال احببت وقع باخاره كذا في المحط لو اختلف للمولى
مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى لا في مسائل كل امة لحرية الامنة
جواز والامنة اشترىتها من زيد الامنة يحكمها البارحة الامنة تنبأ في
هذه المسائل الاربعة اذ انكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلافه
ما اذ قال الامنة بكر اولى اشتراها من فلان لولم اعطها البارحة او الاخيرة

مطلب اعتق

كل خبز من عبده

فادعاه عتد

قال بكر المولى

مطلب قال

قطعت يدك

واناعد فقال

له وانت حر

مطلب علو مقته

على اهل الامنة

واعتقوا في وجود

الشرط

مطلب قال

كل امة في حر الا

امة خازنة الا

امة اخرى

مطلوب
قال هذا منقول
او لم يولد
لغيره او لم يولد
مولانا لأمته

مطلوب
هذا منقول
على ذلك عتق

مطلوب
قال لأمته
اول ولد له
غلاما فانت
حق فولدت
غلاما وجارية
ولا يدري ايها
ولد اول

فالقول له وتماه في ايمان الكا في اشباه ولو قال هذا مولاي او يا مولاي
عتق اما الاول فلان اسم المولى وان كان ينظم الناصر وابن العم والولادة
في الدين والاعلاء والاسفل في العاقبة الا انه قيل للاسفل فصار كاسم
خاص له وهذا لان المولى لا يستنصر بمولوكه عادة وللعبد نسب معروف
فانتق الاول والثاني والثالث نوع مجاز والكلام بحقيقته والاضافة الى
العبد تنافي كون معتقا فتعين المولى الاسفل فالحق بالصريح وكذا اذا قال
لامته هذه مولاي لما يتناول لوقا لعين بدم المولى في الدين والكذب يصدق
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لمخالفة الظاهر ولو قال
هذا ابني ونبت على ذلك عتق هداية ويعني بقوله نبت على ذلك لم يدع الكرامة
والشفقة كذا في شرح القدوري لابي الفضل حتى لو ادعى ذلك صدق
وقيل الثبات شرط النسب تكون الرجوع عنه صحيحا دون العتق وقيل هو
شرط اتفاق عناية ومن قال لامته اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت
غلاما وجارية ولا يدري ايها ولد اول عتق نصف الام ونصف الجارية
والغلام عند لان كل واحد منهما يعتق في حال وهو ما اذا ولدت الغلام اول مرة
الام بالشرط والجارية بتعالها اذا الام حرة حين ولدتها وترق في حال وهو ما اذا
ولدت الجارية اول مرة بالشرط فيعتق نصف كل واحد وتسعي في النصف
واما الغلام فترق في الحالين فلا يكون عبدا فان ادعت الام ان الغلام هو المولى
اولا وانكر المولى والجارية صغيرة فالقول بقوله مع اليقين لا ينكاره شرط
العتق فان حلف لم يعتق واحده منهم وان نكل عتقت الام والجارية لان دعوى
الام حرة الصغيرة معتبرة لكونها نفعيا محضا فاعتبر النكول في حق حريتهما
فعتقا هداية وكذلك اذا لم يخاصم المولى حتى مات وخوص وارثه بقوله
فاقرانه لا يدري وحلف بالله تعالى بما يعلم الغلام ولدا ولا رقا ووجه
هذه الرواية ان الاحوال انما تعتبر عند تغير الميكان والبيان هاهنا ممكن
بالرجوع الى قول الخالف فلا تعتبر الاحوال والجواب انه لا سبيل الى اليات
باليقين هاهنا لان الخصمين متفقان انهما لا يعلمان الاول منهما
فلا يجوز للقاضي ان يكلف المولى الحلف على انه لا يعلم الاول منهما مع
نصا دقهما على ذلك وان اختلفا فالقول قول المولى ان الجارية هي ابنتي
لا يتكسر العتق ولو قال لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة
وان كانت جارية فهي حرة فولدت غلاما وجارية فان علم ان الغلام كان

اولا عتقت الام والحارية لا غير اما الام فلو جرد الشرط واما الحارية
فلعتق الام واما رقب الغلام فلا تنصا له على حكم الرق فلا يورث فيه عتق
الام وان علم ان الحارية كانت الاولى عتقت هي لا غير لان العتق يورثها
عتقها لا غير وعتقها لا يورث في غيرها وان لم يعلم ايها اول فالحارية
حرة على كل حال والغلام عند على كل حال ويعتق نصف الام وتسمى في هذه
قيمتها انتهى وان اختلفا فالقول قول المولى لما بينا ولو قال لها ان كان اول
ولد فله يدينه غلاما فهو حر وان كان حارية فانت حرة فولدت غلاما
وجارية فان علم ان الغلام ولد ولا يعتق هو لا غير وان علم ان الحارية ولدت
اولا عتقت الام والغلام لا غير وان لم يعلم ايها ولد ولا فالغلام حر
على كل حال لانه لا حال له في الرق سواء كان اول او اخر والحارية رقيقة
على كل حال لانه لا حال لها في الحرية تقدمت في الولادة او تأخرت لا فالغلام
ان كان اولا لا يعتق الا هو وان كانت الحارية هي الاولى لا يعتق الا الام
والغلام فلم يكن للحارية حال في الحرية فبقيت رقيقة والام يعتق
منها نصفها وتسمى في نصف قيمتها انتهى وان اختلفا فالقول
قول المولى لما ذكرنا هذا اذ اولدت غلاما وجارية فاما اذ اولدت
غلامين وجاريتين والمسئلة بحالها فان علم او لم انه ابن عتق هو لا غير
انتهى ولو قال لامته ان ولدت غلاما ثم جارية فانت حرة وان ولدته حارية
ثم غلاما فالغلام حر فولدت غلاما وجارية فان كان الغلام اولا عتقت
الام لوجود شرط عتقها والغلام والحارية رقيقان لا تنصا لهما على حكم
الرق وان كانت الحارية اولا عتق الغلام لوجود الشرط والام والحارية
رقيقتان لان عتق الغلام لا يورث فيها وان لم يعلم ايها اول او الثاني عتقها
لا يعلم ان ذلك فالحارية رقيقة لانه لا حال لها في الحرية لانها ترق
في جميع الاحوال واما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه
ويسمى في نصف قيمته لان كل واحد منهما يعتق في حال ويرق في حال
فيعتق نصفه ويسمى في نصف قيمته واذا اختلفا فالقول قول المولى
مع يمينه على علمه هذا اذ اولدت غلاما وجارية فاما اذ اولدت غلامين
وجاريتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جاريتين عتقت
الام لوجود الشرط وعتقت الحارية الثانية بعتقها وبقي الغلامان
والحارية الاولى ارقاء وان ولدت غلاما ثم جاريتين ثم غلاما عتقت الام

مطلبا لها
ان كان اول ولد
تدنيه غلاما
فهو حر وان
كان حارية
فانت حرة قوله
غلاما وجارية
او غلامين
وجاريتين

مطلبا لانه
ان ولدت غلاما
ثم جارية فانت
حرة وان ولدت
حارية ثم غلاما
فالغلام حر
فولدت غلاما
وجارية

لوجود الشرط والجارية الثانية والعلام الثاني لعنق الام وان ولدت
 غلاما ثم جارية عتقت الام لوجود الشرط وبقي سواها رقيتا
 وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية عتقت الغلام الاول
 لا غير لوجود شرط العتق في حقه لاخير وكذلك اذا ولدت جارية
 ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت الغلام الاول لا غير لما قلنا وان لم
 يعلم فان انتفخوا على انهم لا يعلمون ايهم الاول يعتق من الاولاد من كل
 واحد ربيعة لان احدا للغلامين مع احدي الجاريتين رقيتان على كل
 حال لانه ليس لها حال في الحرية والجارية الاخرى والغلام الاخر
 يعتق كل واحد منهما في حال ويرق في حال فيعتق من كل واحد منهما
 نصفه في الحساب الجارية يكون بينها وبين الجارية الاخرى نصفين
 اذ ليس احدهما باولي من الاخرى فيعتق من كل واحد ربيعة وكذلك
 ما احتساب الغلام يكون بينه وبين الغلام الاخر نصفين لما قلنا
 واما الام فيعتق منها نصفها لانها سبقت ولادة الغلام فتعق
 لوجود الشرط وان سبقت ولادة الجارية لا تعق فيعتق نصفها
 ونسعى في نصف قيمتها وان اختلفوا فالقول قول المولى مع يمينه
 على علمه لما قلنا اذا علق بشرط قدم الشرط واخره بان قال ان دخلت هذه
 الدار فكل ملوك لي حرا وقال اذا دخلت واذا ما دخلت او متى اومتى
 ما دخلت او قال كل ملوك لي فهو حر ان دخلت الدار فهذا كله على ما في
 ملكه يوم حلفه وكذا اذا قال كل ملوك املكه ولائته له لان صيغة
 افعل وان كان يستعمل الحال والاستقبال لكن عند الاطلاق يراد
 به الحال عرفا وشرعا ولغة انتهى ولو قال عنيت به ما استقبل ملكه
 عتق ما في ملكه الحال وما استقبلت للملك فيه لما ذكرنا ان ظاهر هذه
 الصيغة الحال فاذا قال اردت به الاستقبال فقلنا رد صرف الكلام
 عن ظاهره فلا يصدق فيه ويصدق في قوله اردت به ما يحدث في ملكي
 في المستقبل فيعتق عليه باقراره وكذا لو قال كل ملوك املكه الساعة
 فهو حر فانه يقع على ما في ملكه وقت الحلف ولا يعتق ما يستفيد بعد
 ذلك الا ان يكون نوى ذلك فلهزمه ما نوى لان المراد من الساعة
 المذكورة هي الساعة المعروفة عند الناس وهي الحال لا الساعة
 الزمانية التي يذكرها المجنون فيتناول هذا الكلام من كان في ملكه

مطلب
 اذا علق العتق
 بشرط فهو على
 من يملكه يوم
 حلفه قدم
 الشرط والاخر

وقت التكلم لا من ستيقده من بعد فان قال اردت به من استقيده
 في هذه الساعة الزمانية يصدق فيه لان اللفظ يحتمله ولو قال المولى
 اعتقتك امس بالف درهم فلم تقبل فقال العبد قبلت فالقول قول
 المولى مع يمينه لانه من جانب المولى تعليق بشرط القبول والعبد يدعى
 وجود الشرط والمولى ينكر فكان القول قول المولى كما اذا قال لعبد ان صلحت
 الدار اليوم فاستحر فمضى اليوم والعبد يدعى الدخول وانكر المولى كان
 القول قول المولى كذا هنا ولو كان الاختلاف في البيع كان القول قول المشتري
 بان قال البائع بعث عبدى امس بالف درهم فلم تقبل وقال المشتري
 بل قبلت فالقول قول المشتري والفرق ان البيع لا يكون بيعة الا بعد
 قبول المشتري فاذا قال بعثتك فقد اقر بالقبول فبقوله لم تقبل
 يريد الرجوع عما اقر به وابطال ذلك فلم يقبل بخلاف الاعتاق
 على مال لان كونه تعليقا لا يتوقف على وجود القبول من العبد انما
 ذاك شرط وقوع العتق فكان الاختلاف واقعا في ثبوت العتق
 وعدمه فكان القول قول المولى ولو اختلف المولى والعبد في مقدار
 البدل فالقول قول العبد لانه هو المستحق عليه المال فكان القول
 قوله في قدر المستحق كما في سائر المدون ولا خلاف في اختلاف في مثل
 الدين كان القول قول المنكر فكذلك اذا وقع في القدر كان اقامة البينة والبينة
 بينة المولى لانها تثبت زيادة بخلاف التعليق بالاداء اذ الاختلاف في مبلغ
 المال ان القول فيه قول المولى لان الاختلاف هناك وقع في شرط ثبوت
 العتق اذ هو تعليق محض فالعبد يدعى العتق على المولى وهو ينكر فكان
 القول قوله ثم يسار العتق واعساره يعتبر وقت الاعتاق حتى لو كان مصر
 وقت الاعتاق لا يضمن وان ايسر بعد ذلك وقت وجوب الضمان
 يعتبر ذلك الوقت كضمان الاتلاف والغصب ولو اختلفا في اليسار واليمين
 فان كان اختلافهما حال الاعتاق فالقول قول المعتق لان الاصل هو الفقر
 والغناء عارض فكان الظاهر شاهدا للعتق والبينة بينة الاخر
 لانها لا تثبت زيادة وان كان الاعتاق متقدما فاختلف فقال للمعتق
 اعتقت عام الاول وانا معسر ثم ايسر وقال الاخر بل اعتقتك عام الاول
 وانت موسر فالقول قول المعتق وعلى الشريك اقامة البينة لان حاك
 اعتبار اليسار والاعسار شاهد للعتق فيحكم الحال فجلة الكلام فيه

مطلب في
 اختلاف المولى
 والعبد في مقدار
 البدل

مطلب
 اختلاف في اليسار
 والاعسار او
 في القيمة

ان العبد لا يخلو اما ان يكون قائما وقت الخصومة واما ان يكون
 هالكا انتقا على حال المعتق او لاختلافها والاصل في هذه الجملة ان الحال
 ان كانت تشهد لاحدهما فالقول قوله لان الحال شاهد وان كانت لا تشهد
 لاحدهما فالقول قول المعتق وان تنقأ على ان المعتق كان متقدما على زمن
 الخصومة لكن قال للمعتق فمته كان كذا وفي الشرع بل كانت اكثر فمته
 لا يمكن تحكيم الحال بالرجوع الى قيمة العبد في الحال لانها تزيد وتنقص
 في المدة ويكون القول قول المعتق لان الشريك يدعي عليه زيادة ضمان
 وهو ينكر فكان القول قوله كالمثقف والقاصب وقالوا في الشفعة اذا
 احتري في البناء واختلف الشفيع والمشتري في قيمته وقيمة الارض فالرجوع
 الى قيمة الارض في الحال والقول قول المشتري في البناء لان الشفيع يريد
 ان يمتلك عليه الارض بالشفعة فلا يجوز ان يتحكم الا بقوله فامسا
 المعتق فلا يريد ان يمتلك على شريكه وانما شريكه يدعي عليه زيادة
 ضمان وهو ينكر وكذلك اذا كان العبد هالكا فالقول قول المعتق لما قلنا
 انه منكر للزيادة والاعلم ولو قال عبيد حر وليس له الا عبد واحد عتق لانه
 تعين بالايجاب فانصرف اليه فان قال لي عبد اخر عتقته لم يصدق في القضاء
 لانه اذا لم يعرف له عبدا اخر انصرف ايجابا الى هذا العبد ظاهرا فلا يصدق
 في العدول عن الظاهر الا بينة تقوم على ان له عبدا اخر ويصدق فيما
 بينه وبين الله تعالى بدائه في التدبير ولو اختلف المولى والمدبرة في ولدتها
 فقال المولى ولدته قبل التدبير فهو رقيق وقالته ولدته بعد التدبير فهو
 مدبر فالقول قول المولى مع عينته على علمه والبيينة بينة المدبرة لان
 المدبرة تدعي سرية التدبير الى الولد والمولى ينكر فكان القول قوله مع
 عينته وحلف على علمه لان الولادة اكشفت فعله والبيينة بينة المدبرة
 لان فيها اثبات التدبير ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى للمعتقة
 ولدته قبل العتق وهو رقيق وقالت ولدته بعد العتق وهو حر حكم فيه
 الحال ان كان الولد في يدها فالقول قولها وان كان في يد المولى فالقول
 قوله لانها اذا كان في يدها كان الظاهر شاهدا لها واذا كان في يدها كان
 الظاهر شاهدا له بخلاف المدبرة لانها في يد المولى فكذلك ولدها فكان
 الظاهر شاهدا له على كل حال وكان القول قوله بدائه رجل اعتق امته ثم خلعت
 مولاهما ولد ولد فتالت للمولى اعتقته قبل الولادة والولد حر وقال للمولى

مطلبا
 الشفيع
 في قيمة البناء

مطلبا
 لم يملك
 حر ولم يملك
 غيره ولا لى
 عبدا اخر عتقته

مطلبا
 مع المدبرة في
 ولدتها فقال
 ولدته قبل
 التدبير وهي
 تدعي العكس
 او ولد للمعتقة

مطلبا
 ادعت الولادة
 بعد الاعتاق
 وادعى انها قبل
 الاعتاق يريد
 رقية الولد

لا بل ولدته قبل الاعتاق والولد رفيق ذكر الناطق ان كان الولد في يدها
كان القول قولها وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الولد في ايديهما فذكر
يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في اقرب الاوقات وفيه حرية الولد
ولو اقاما البينة فيبينها اولى لان بينة المولى على نفي العتق وبينتها قامت
على اثبات الحرية وكذلك هذا في الكتابة واما في التصدير القول للمولى لانها
نصا دقا على رفق الولد وذكر في المنتقى عن محمد انه قال ان كان الولد يعبر عن نفسه
يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يعبر كان القول لمن هو في يده
منهما وان اقاما البينة فيبينها اولى وكذلك لو كان مكان الاعتاق كتابة
ثم اختلفا في الولد ولو اعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقالت
ولدت بعد ما عتقت فانذرتني وقال المولى ولدت به قبل العتق فاخذته
منك وانت امة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى الى الام لانها
اقرانه لغد منها وكذلك في الكتابة اما في المدبرة ولم الولد القول للمولى

كتاب الايمان

قاضيخان نقله المولى غانم البغدادى
ولو دخل على قوم والمخوف عليه فيهم ولم يعلم الخالف به فمن محمد رحمه الله انه
يبحث والظاهر انه يعتبر العلم فان علم ونزل بالمخالفة لدون دين فيما بينه
وبين الله تعالى فنية ويجعل قال لامرأته عند خروج المرأة عن المنزل ان رجعت
الى منزلي فانت طالق فحلفت ولم تخرج زمانا فوجعت الى منزلها والرجل يقول
نويت الفلورق اعظم لا يصدق وهو الصحيح فنية العاشرة وجعل حلف
ان لا يتكلم فلانا فغير يقوم فيه المخوف عليه فقال السلام عليكم الا واحدنا قال
عنيت المخوف عليه دين في القضا قاضيخان لو كانت كمين على روية امرأة
التمس قنعة او منقبة حشا لان يعنى روية وجهها فيدين فيما بينه
تاما الاول بعد الى رجل قال لا نظرن الى وجهي والى راسي فظفر في المرأة او في الماء
قال ابو يوسف رحمه الله يكون حاشا فان كانت ينه غير ذلك يدين فيما بينه
وبين الله تعالى ولو قال لا نظرن الى راسي اليوم فتظفر في الشمس فان كانت نيتهم
ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى لو حلف ليضربن عبدا فامر غيره فضربوا
الخالف فان نوى الخلفان لا بل ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يبحث
قاضيخان رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج
فقالت لم اذن لك وقال ان ذلت لي كان القول قول الزوج ولو حلف ان لا يصدق
ولا يقرض فلانا فصدق او اقرض ولم يقبل فلان حش في يمينه وعن ابى يوسف

مطلب
دخل على قوم
والمخوف عليه
فيهم
مطلب
حلف بالطلاق
وادعى نية
الفلور
مطلب
حلف لا تراها
فراها منتقبة
اولا نظرن الى
كنا في اذني
المرأة او التمس
مطلب
حلف ليضربن
عبدا فامر غيره
فضربوا
مطلب
الصدق لا يصدق
على القول وفي
القول خلاف

رجه الله في القرض لا بحث اذ لم يقبل فقال في القرض اذ قال اقرضني فلان
 فلم اقبل او قال ولم اقبل يصدق وفي الحبة لا يصدق وعن محمد رجه الله
 كما لا يصدق في الحبة لا يصدق في القرض رجل حلف ليخطف هذه الثوب
 او يمينين هذه الدار فامر غيره بذلك ففعل حنث الحالف سواء كان الحالف
 يحسن ذلك او لا يحسن فان نوى ان يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء وقمنا
 اذ حلف لا يطلق فامر غيره وقال نويت ان لا اطلق بنفسى لا بد من في القضاء
 وهو الصحيح فاضحيان رجل حلف ان لا ياكل هذا الرغيف وبنى منه شئ يسير
 في يمينه فان نوى كله حنث يمينه فيما يمينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء
 في احدى الروايتين فاضحيان رجل حلف ان لا يتزوج امرأة على وجه الامير
 ونوى امرأة بعينها دين فيما يمينه وبين الله تعالى لا في القضاء وان نوى كونه
 او بصيرة لا يدين اصلا وكذا الروى امرأة كان ابوها يعل كذا ولو نوى عربة
 او حشيشة دين فيما يمينه وبين الله تعالى لانه نوى حشيشا دون حشيش الطلح
 عن نكاح فاما ذكرنا فاضحيان امرأة لما ابن يسكر مع اجنبى فقال
 زوجها ان لم يأتنا بك فلان يبتنا ويسكن معنا حتى اعطيت شيئا عظيما
 من مالي فانت كذا الجاهل ابن يسكر معها سنة ثم غاب فقالت المرأة ان كنت اعطيت
 ابن يسكر من مالي فحنث في يمينك ان كذبتا كان القول قوله وان صدقها
 الزوج فان كانت اعطته قبل ان يحج الآتين ويسكر معها طلفت رجل جالس
 في بيت من المنزل حلف ان لا يدخل البيت فابعد عن ذلك البيت الذي كان
 جالس فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ولا اذا كانت اليمين بالعمرية فان
 كانت بالقارسية فاليمين على دخول ذلك المنزل وتلك الدار كان قال
 دخولك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء ولا دين
 خاتمة اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله يا رخانة وفي هذا البيت بشر لي
 بعينه فالعبرة بالاشارة رجل حلف ان لا يعلم صهرته فدخل على امراته
 ونشأ جرمها فقالت له الصهرة ما لك تفعل هكذا فقال الزوج خذ
 في اورم ونوش في اورم ثم قال لم ادر به جواب الصهره وانما عانيت مراف
 قال امره صدق لانه ليس في كلامه ما يجعله جوابا رضى الله عنه وبني
 ان لا يصدق قضاء لان هذا الكلام على وجه الجواب صرا على ذلك لا على ما
 فاضحيان وفي الفتاوى رجل قال لامرأته ان فعلت كذا الى خمس سنين
 نصبري مطاوعة مني وارا بدلك تخويفها ففعلت قبل انقضائها المدة

مطالب
 حلف ليخطف
 او يمينين
 فامر غيره

مطالب حلف
 لا يتزوج امرأة
 ونوى صهرته
 او حشيشا

مطالب
 على طلاقها
 على اعطائها
 شيئا عظيما
 من ماله لا يدين

مطالب
 حلف لا يدخل
 البيت وهو
 جالس في
 بيت من الدار

مطالب حلف
 ان فعلت كذا
 الى كذا فانت
 طالق واراد
 محو يمينها

بسال الزوج ان خبرته كان حلف بالطلاق يعمل بخبره وان خبرته لم
يخلف فالقول قوله مع عينه وفي جامع الكبير في باب على حدة رجل قال
لا امرأتان دخلت الدار انت طالق طلقت الخال فان عني به التعليق دين فيما
سنه وبين الله تعالى لو نوى الاضرار وكذا لو قال ان دخلت الدار وانت
طالق وكذا لو قال انت طالق ان دخلت الدار غير الوو وعن المحط يشير عوي
يوسف قال لا امرأتان ان قلت لك انت طالق قات طالق ثم قال طلقتك مطلقه
اخرى فان قال عيت ان يكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق في ديانته
لا قضاء وفي الفتاوى رجل قال اكر فلان راخو اهل من سه طلاق هذا
بمنزلة قوله ان تزوجتها ولو قال عيت بهذه اللفظة الخطية لا يصدق بذلك
لكن صدق في ديانته اما لو قال اكر فلان راخو اهل من كى كى فلي الخطية والنز
ابن سماعه قال سمعت بابوسف فيمن قال لعزيمه والله لا افارقك حتى تطني
حتى اليوم فزيمه ثم فارقه قبل القضاء محت لان الملازمة مما يتدولو قال
عيت الملازمة خاصة لم يصدق في قضا ويصدق في ديانته رجل قال له قائل
انك اغتسلت الليلة في هذه الدار من الجنابة وكان اغتسلت فعيت حرقه
بحرف حتى لو اغتسل من غير جنابة وكان عيت به من جنابة لا بحث ويصدف
والسئلة على ثلاثة اوجه اما انه اقتصر على حرف الجواب وقد ذكرناه الثاني انا
زاد على حرف الجواب ونقص عن التمام بان قال اغتسلت الليلة فكذلك اولم يذكر
الجنابة او ذكر الجنابة دون الليلة بان قال ان اغتسلت من جنابة فبذلك
ولم يذكر الليلة قال قد عيت الليلة او الجنابة صدق في ديانته لا قضاء الثالث
انما اعاد جميع ما في الخطاب فهذا بمنزلة ما لو لم يزد على حرف الجواب وهو قوله
الاول حلف لا يكلم فلانا فاعلى قوم هو فيه فسلم عليهم بحث الا ان ينوي غيره
في صدق ديانته لا قضا خلاصة رجل حلف انه لم يحدا امراته بكرا فالقول
قوله ولا يبحث ولا يكر لها اقامة البيعة على ذلك الا ان اقروا بكل عند
القاضي ولا يحري اللعان بهذا قال ابو يوسف في رجل حلف بطلاق امراته
ثلاثا على ان انا له وهي في يديه فاقام رجل البيعة ان الدار داره فقصي بها
القاضي له فان الزوج بحث وتطلق امراته في القضاء وان كان الزوج
اقر فقال كانت لكن ان تزوجتها منه فان فلانا يحلف ما باعها فان حلف
قضى له بها الزوج مصدق في عينه ولا تطلق امراته والمقر في هذا مخالف
للإحد لو قال انت طالق كره مراد شتام رادى فالكره المراد القول قول الزوج

مطلب
في هذا اما
من الجواب
او لا يثبت
بالواو بطلان

مطلب
لا يبارى
عنه في
بعضه حنة

مطلب
اذا قال ان
اغسلت من
الجنابة فيه
حرقه على
ثلاثة اوجه

مطلب
حلف بطلاق
امراته ان الذي
له فادعها
اخرى واقام
بينه

ولا تطلق والرفع والفتح شرط البر في الفتاوى لوقال لامرأته ان سررتك
فانت طالق فضررها فتالك سررتي هذا لا تطلق وقوله ان كنت تحبين ان
يعذبك الله تخالف هذا ولو اعطاهما الف درهم فقالت لم تسر في القول فقلما
من خلاصة الفتاوى قال لي حلف اوق لحلفت بالطلاق ان لا افضل كذا
ثم فعل طلقت وحث وان كان كاذبا وادب المفتي ان يصدق ديانة لانه يعلم
بل ادبه ان يقول لا يصدق بزانية ان ضحيت بالكوفة فكذا فعلى حقيقة
التضحية بها وان عني كونه بها يوم الاضحى صدق لا يرى المحلل بالكوفة
قالمراد كونه فيها وقت المحلل وان غم الروية بها صدق بزانية ذكر
في طلاق قاضيه ان رجلا قال لامرأته لا تخرجي من الدار غير اذني فاني
حلفت بالطلاق فخرجت فبغضت لانه لا تطلق لانه لم يذكر ان حلف بطلاقها
فلعله حلف بطلاق غيرها وكان القول بقوله مسئلة في الخزانة امره
ان يكتب له كتابا الى فلان فاملاه عليه ثم حلف الامر ما كتب اليه وصدق
الكاتب ايضا انه ما كتب اما الامريدين في القضاء والكاتبان نوى انه
ليس صاحب الكتاب يصدق ديانة لا قضاء قال لها عند خروجهما من الدار ان
رجعت الى الدار فانت طالق فحلفت ولم تخرج زمانا ثم خرجت ورجعت
الى منزلها والرجل يقول نويت للقول قال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم
وهو الصحيح رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج ببغداد الا باذنهما ثم
خرج فقال الزوج فقد اذنت لي كان القول قول الزوج في فتاوى
قاضيه ان قال لامرأته ان كنت قمرتين فلا تافوا وتعلمين منزل فلان فانت
طالق فقالت انا اعلم او اعرف لا تصدق في شيء من ذلك لان هذا امر
ظاهر يقف عليه غير لها بخلاف البغض والمحبة مجع الفتاوى قال لها
لا تخرجي من الدار الا باذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم
حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له حلف بطلاق
يعمل بخبره وان اخبرته لم يحلف بالطلاق فالقول له مع اليقين قال ان
فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان او اكثر طلقت واحدة واليه اليقين
وان طلق لحد سما بانثا او رجعا ومضت عدتها ثم وجد الشرط يتعين
الاخرى للطلاق وان كان لم ينقض العدة فالبيان له قيل اذا كانك انتشر بينه
فاشار برأسه ثم بحث لوجود الاظهار قال لا يعلم مكان فلان فاشار
برأسه ثم بحث وان عني في هذه الوجوه الاخبار بالكلية او الرسالة لا يصح

مطلب
قال لي حلفت
اوق لحلفت
بالطلاق ان
لا افضل كذا

مطلب
امر غيره ان
يكتب الي فلان
ثم حلف ما
كتب اليه حلف
الكاتب
ايضا انه ما

مطلب
حلف لا يخرج
من بغداد
الا باذن امرأته
واذ عني ادتها

مطلب
ان فعلت
كذا فامرأته
طالق وقوله
وله اكثر من
واحدة

عامة المشايخ قضاء وذكر الحائث ابو نصر انه يصدق وفي الباب الغاظ
 كلام واجنار وافرار وشارة وافشاء واعلام وكناية وشارة ولا يكون
 الا باللسان والاجنار والافرار والشارة تكون بالكناية ايضا والكلام
 لا يكون الا بالشارة والاشاء والاعلام والظهار لا بالاجنار
 بالكتاب والكلام لا بالشارة يصدق ديانة ذكر في الفنية لو حلف
 ان لا يضر بها الامن جرم ثم يضر بها فقال يضر بها من جرم قال لقول له مع
 يمينه ولا يطل منه بدنة سواء كان اليمين بالله او بالطلاق وحلف لا يضر
 اليه فالروية على الوجه والراس واليدن جميعا وان اقل من النصف لا وان
 رآه فليس يفتد وان راهما لمسة او قائمة او متنبقة او متقنعة فقد
 رآها الا اذا غش روية وجهها فدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق
 في القضاء الا ان يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيشد يدن في القضاء
 خلاصة قال امرت ان خرجت اليماني وبرزاني او على هذا اكل
 مرة وان قال اردت مرة يصدق قضاء عندهما ان خرجت حتى اذن ينتمى
 اليمن بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحقرين
 لا قضاء وان اراد بكلمة حتى لا يصدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف
 اكره ان يوجب شتر وكتم فكذا ان لم يرد به الجماع يصدق ولا يكون موليا
 وان نوى الجماع يصدق في نية ترك قران اربعة اشهر ولا يصدق في
 صرف الطلاق عنها بدخوله في الفراش بلا قران لا اجعل لنفسى من كربى
 فلا نية ثوبا فلك فلا نية ثوبا من رجل فباعه من الحالف واتخذ الحالف
 لنفسه عنت الا اذا نوى ان يجعل لنفسه من غزله اذا اشبعه في
 في تحت ولو قال لم اعن هذا يصدق ديانة لا قضاء لا يسكن هذا الدار
 ونوى خروج نفسه عنه يصدق وان لم ينو فخرج ونقل متاعه الى الخلة
 لو باع دارا عارة لا بد من تسليم الدار الى غيره معبر كان او موجرا وان لم
 يسلم لا بد من اتخاذ دار اخر والا بحث كل امرأة تزوجها هكذا ونوى امرأة
 من يلكذا لا يصدق في ظاهر الرواية وذكر كخصا فان يصدق وهذا
 بناء على ان تخصيص العام بالنية والخصا فزوج وفي الظاهر لا وعلى
 هذا اخذتموه دوما وحلفه على انه ما اخذتمه شيئا ونوى التنايفه فالحصا
 جوزه والظاهر خلافه والفتوى على الظاهر واذا اخذ بقول الخصا فيما
 اذ وقع فيه الظلم لا باس به وقد ذكر واعى السلف ان اليمين على نية الحالف

مطلب
 فيما يخص
 باللسان
 وما لا
 يخص
 يكون
 بالكناية
 ايضا
 مطلب
 فيما تقع
 عليه الروية
 وحلفه
 لا ينظره
 او لا يراه
 مطلب
 بشرط
 لكل خروج
 اذن في
 حلفه لا
 يخرج
 الا اذا
 مطلب
 وحلفه
 لا يسكن
 كرايا فلو
 فليس
 اشترت
 مطلب
 في حلفه لا
 يسكن ونوى
 خروج نفسه
 مطلب
 في حلفه
 اعتبارية
 الحالف
 او المستحلف

ان مظلوما وعلى نية المستغفار ان كان له الفظا الما في الدنيا تصدق
 في الاحوال كلها بالاخلاص ومعناه ان الغنى يقتضيه انك غير حاش في الغنى
 بهذه النية لكن القاضى يحكم بالحث ولا يصدق في بزانة والخيرة بخار
 البلوغ في حق اختيارها بنفسها منزلة الشفيع وطلب الشفعة فانها
 كما بلغت محض او من ينفي لما ان تختار بنفسها كما ان الشفيع اذا بلغه
 الحذر ينفي له ان يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها لو كان عند ما من
 لذلك والا تخرج الى الناس وتختار ثانيا وتشهد ولو لم تختار في بيتها
 وخرجت الى الناس بطلب خيارها والاشهاد ليس بشرط لاختيارها بنفسها
 لكن شرط الاشهاد ليشهد اختيارها ببينة فيسقط عنها اليمين والخطبة
 على اختيارها نظرا تخلف الشفيع على طلب شفيعته فلو كانت القاضى قد
 اخترت حين بلغت اوقا ت حين بلغت طلبت الفرقة صدقت مع اليمين
 ولو كانت بلغت امس وطلبت الفرقة لا تصدق وتحتاج الى البينة وكذا
 الشفيع لو قال طلبت حين علمت صدق لا لو قال علمت امس وطلبت
 فعليه البينة وهذا لانها اضافت الطلب والاختيار الى وقت
 ماض فحكمها ما لا يملك ان استنافه في الحال ومن حكم ما لا يملك
 استنافه في الحال لا يصدق فيه بلا بينة واذ لم يضمن الاختيار
 والطلب الى وقت ماض بل اطلقا الكلام اطلاقا فقد حكم ما يملك
 استنافه للحال لانه يجعل الجارية كأنها بلغت لان واختارت نفسها
 الا ان والشفيع علم بالشراء الا ان وطلب الشفعة الا ان فلهذا صدق
 اذا اطلق اقول اذا اطلق عند القاضى ولا احد غيره يصدق على

مطلب
 في اختيار
 البلوغ
 وكيفية
 الاشهاد
 عليه

مطلب
 لوقا ت
 بلغت امس
 وطلبت
 الفرقة
 لا تصدق
 وكذا
 الشفيع
 وقصة
 تفصيل

مع انه علم يقينا انه علمه في الماضي فقد حكم ما لا يملك استنافه
 فيمنع ان لا يصدق في بلا بينة وايضا قوله صدقت مع اليمين يدل على
 انها لا تجعل كما هي بلغت لان واختارت لان والامام حلفت لانها
 تملك استنافه على ما مر فان قيل قوله يصدق فيه بلا بينة الى اخر
 يقتضى وجوب البينة في طلب المواثبة اذ الكلام في طلب المواثبة
 حيث قال علمت امس وطلبت وهو طلب المواثبة فيكون في وجوب
 البينة في طلب المواثبة روايتان بحجة رواية لا في رواية اقول
 لا يلزم ذلك لانه لما اضاف الطلب الى وقت ماض وجب فيه طلب
 المواثبة وطلب الاشهاد فايجاب البينة يحتمل ان يكون بالنسبة

فلان كم فني كذا أو قال له في وسط السنة يقع عينته على بقية السنة
ولو قال أردت سنة كاملة يصدق ب لا يصدق قضاء فالتى
وجع البطن فأنكره قال إن كان بك وجع البطن فانت طالق لا يقع مع
والقول قولها كما في الحضر أن لم فصل تحققك إليك إلى عشرة أيام كانت
طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول
له قال لها إن لم يكن بيننا موافقة إلى سنة فانت طالق ثم قالت بعد السنة
لم يكن بيننا موافقة فالقول للمرأة وقدم خلافا في الاتفاق فنية
قال لها لا تخرجي من الدار إلا بآذني في حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع
أعدم ذكره حلفه بطلاق أو يحتمل الحلف بطلاق غيرها فالقول له وفي
النية قال صاحب المحیط رجل دعته جماعة شرب الخمر فقال أني حلفت
بالطلاق أن لا أشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق وقال المشرك
صاحب الخمر لا تطلق ديانة ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار
فدخل من غير الباب لا بحث وإن نقب بابا آخر فدخله حث لا يدخل
من بابه وإن نوى ذلك الباب بعينه لم يدين في القضاء لسان الحكم
وفي عيّن وضع القديم لو نوى عين وضع القديم صدق فلا بحث بدخوله
راكبا وإنما يجعل مجازا عن الدخول إذ الم يمكن له نية حديقة المعنى حلف
لا يفع التكة بحال وحرام فجامع من غير التكة لم بحث أن لم ينو الجامع
ويصدق قضاء نقله صاحب حديقة المعنى لو حلف لا تخرج امرأته
إلا بآذنه فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بغير آذنه حث ولا بد
من الأذن في كل خروج لأن المستثنى خروج مقرون بالأذن وما وراءه
داخل في الحظر العام ولو نوى الأذن مرة يصدق ديانة لا قضاء لا يخرج
كلامه لكنه خلاف الظاهر ولو حلف لا يضرب عبده أو لا يذبح شاة
فامر غيره ففعل بحث في عينته لأن المالك له ولا بد يضرب عبده وذبح
شاة فيملك تولية غيره لأن منفعة رابعة إلى الألف ففعل هو مباشر
أذ لا حقوق له ترجع إلى المأمور ولو قال عيتن لا أؤلف ذلك بنفسى دين
في القضاء بخلاف ما تقدم من الطلاق وغيره ووجه الفرق أن الطلاق
ليس الحكم بكلام يفرض إلى وقوع الطلاق عليها ولا أمر بذلك مثل
التكلم به واللفظ ينظمها فإذا قوى التكلم به فقد نوى خصوص العلم
فيندين ديانة لا قضاء أما الضرب والذبح ففعل حتى يعرف بأثره والنسب

مطلب
في تعليق قوله
على عدم قبول
نفقة الزوج
الوفاء إلى لقاء
فأدعت العتق
وأدعت الزوج

مطلب
في حلفه لا يدخل
من الباب فدخل
من غير الباب

مطلب
حلف لا يضرب
عبده أو لا يذبح
شاة ونحوه
أن لا تؤلف
ذلك بنفسى

مطلب
اختلف في ملاقة
الطهارة لزومها
كل امرأة لملاقاة
وفيه كلام

مطلب
لو نوى المانع
فيما تخرج من الحيض
فيها اليه او ما
لا يحق له ان
يتولى ذلك بنفسه
يدين

مطلب
في جملته لا يصلح
الجمعة مع الامام
قادر كونه
لو فتح مع
احد فذهب
فتوضأ الخ

الى الامر بالسبب مجازا فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى الحقيقة فيصير
ديانة وقضا واذا قالت المرأة لزوجهما تزوجت على فقال كل امرأة على
طاعتها ثلاثا طلقت هذه التي حلفت في القضاء وعن ابي يوسف
انها لا تطلق لانه اخرجه جوابا فينطبق عليه ولان عرضه ارضاؤها
وهو بطلان خيها فيتقيد به وجه الظاهر عموم الكلام وقد زاد
على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون عرضه ايجاشها حين اعتزله
عليه فيما اخله الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا ولو نوى خيها بصد
ديانة لا قضاء لانه تخصص العام هداية المسائل مبنية على معرفة
معنى كل لفظ وكذلك النقض يقال فلان نقض بيته اي ازاله ولو نقض
بعض الخاطئ او هذه بعضه وقال عنيت بعضه بصدق فيما بينه وبين الله
تعالى لانه نوى تخصص عموم وانتهى ولا يصحده الغاضي لانه عدول
عن الظاهر وان قال الخالف فيما يرجع حقوقه الى الماعل بل الى الامر كالنكاح
والطلاق والعقاق نويت ان اتولى ذلك بنفسى يدين فيما بينه وبين الله
تعالى ولا يدين في القضاء لان هذه الافعال جعلت مضافة الى الامر يرجع
حقوقها الله لا الى الماعل وقد نوى خلاف ذلك الظاهر فلا يصحده
القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى المحتمل وان كان خلاف
الظاهر ولو قال فيما لا يحق له من الضرب والذبح عنيت ان اتولى ذلك
بنفسه فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء ايضا الضرب والذبح من الافعال
الحقيقية وان الحقيقة وجدت من المباشر وليس تضر حكمي يعتبر وقوعه
حكما تغير المباشر فكانت العبرة فيه بالمباشرة فاذا نوى به ان يلى بنفسه فقد
نوى الحقيقة فيصدق قضاء وديانة ولو حلف لا يصلح الجمعة مع الامام
قادر كونه ركعة فصلاها ثم سلم الامام واثم هو الثانية لا يجنب لانهم يجهلون
الجمعة مع الامام اذ هي سلم لكل وهو ما صلى الكل مع الامام ولو افتخ
الصلاة مع الامام ثم نام او احدث فذهب فتوضأ فجاء وقد سلم الامام
فابتعد الصلاة حنث وان لم يوجد اداء الصلاة مقارنا للامام لان كلامه
هنا لا مراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعا له مقتدا به الا يرى ان افعله
وانتقله من ركن الى ركن لو حصل على التعاقب يكون مقارنا وتعد مصليا معه
عرفا كذا ههنا وقد عد مقتدا به متابعا له وتو نوى حقيقة المقارنة صدقنا
بينه وبين الله تعالى وفي القضاء لانه نوى حقيقة كلامه بدائع حلف لا يكلم

مطلب
إذا حلف لأني
فأنا فعلت
فأنا فعلت
فأنا فعلت
فأنا فعلت

مطلب
في تقسيم الأفعال
الحسنة والسيئة
وفي نية الخالف

مطلب
إذا نوى فيما
تعلق بحقوقه
بالعاقدين
أن لا يفي ذلك
يدين

فلما فرغ من قوله هو فيه فسلم عليهم بحث الان بنوى غيره فيصدق ديانة لا قضاء
ولو قال اكرمن باي بهيستر نو فر كنم ان نوى القران صدق وبحيث ايضاً بدخوله
في فراشها ولو قال لا مائة كرسيم من برذاشته بسمه طلاق هستم فقالت هستم
ثم ظهر آثار رخصت ان اراد الايقاع يقع وان اراد تخفيفها لا يقع والقول قوله
رجل ادع على انسان ما لا خلفه العاضى ماله عليك كذا بعد ما انكر خلف وأشار
باضبعه في وجهه الى رجل اخر انه ليس عليه حق صدق ديانة لا قضاء وعن ابراهيم
النخعي قال اليمين على نية المستخلف ان كان مظلوما وان كان الخالف مظلوما
فعل يتيه قال الكرخي هذا قول اصحابنا خزائن وصدق من بنوى بك الضرب
لا يليل وكذا العتق بروى ديانة انتهى علم انه ذكر في هذا البيت مسألة مهمة
فيما يتعلق بالمسائل المتقدمة هي ان هذه الافعال المتقدمة حسنة
وغير حسنة اما الحسنة فكما لضرب والقيل والذبح والبناء والهدم
والخماطة واما غير الحسنة فكما لطلاق والنكاح والعتاق وما اشبه ذلك
ففي الحسنة لو قال الخالف نويت ان لا اتي ذلك بنفسى صدق مطلقاً قضاء
وديانة لا خلاف في ذلك بين اصحابنا واليه أشار بقوله من بنوى بك لضرب
يعني الحسنة لا يليل ان لا يتولى ذلك قلت وفي شرح الجامع الصغير لفياضان
ان يدين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى في قول ابي يوسف ونحوه
ثم قال ذكر في هذه المسئلة قولهما ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله لانهم
يحفظه انتهى وقد قدمننا من الغنية فيما رقمه رقم المحيط في مسألة القضاء
اذا كان سلطاناً وقاضياً ان نوى التعزيب بيده دين ديانة والله اعلم واما
غير الحسنة ففيها روايتان انها مثل الحسنة واليه اشار بقوله كذا العتق
والرواية الاخرى انه يصدق ديانة لا قضاء وهو المشهور واليه الاشارة بقوله
والله تانته اشهر قال وهذا ما اشار اليه في الكافي قلت وكذا نقله في الغنية
عن المحيط قال واذا نوى التكلم بنفسه في الطلاق واخواته صدق ديانة
لا قضاء وفي وسط المحيط ان قال فيما يتعلق بحقوقه بالعاقدين نويت ان
لا افعل ذلك بنفسى يصدق ديانة وقضاء وان قال ذلك فيما يتعلق
بحقوقه بالامرفان كان فعلاً حسناً يوجب من غيره بغير امره كالمذبح
والضرب يصدق في القضاء لان الامر بالفعول الشرعي مثل التكلم في ضرر
فأعلا لانه لا يوجب شرّاً بالامر فاذ نوى المباشرة بنفسه فقد نوى
الخصوص من العموم وفي ذلك خلاف فاما الفعل الحسى يوجب بالمباشرة

حقيقة لأبلا امرقاذا الريا شر لم يكن فاعلا فقد نوى حقيقة كلامه
فصحت نيته والله تعالى أعلم فهذا كله من الكفا في السباع الضرب ثلاثا جنبي
وهو المرد بالغير اى غير من تقدم من الولد والزوجة والعبد اى لو حلف
لا يضرب اجنبيا فلو قتل بنفسه او بامر غيره له حنث ولو امر غيره ففعل
لا وهذا في غير السلطان والقاضي فلو قال احدهما اردت الضرب بنفسى صدق وقضاء
وديانته شرح المنظومة الوهبانية لابن السحنة ولوقال والله والرحمن يكون
يمينين الا ان يريد تكرار الاول وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكون يمينان
واحدة ولوقال والله والله يمينان ولوقال والله والله فيمن واحدة استجنانا
ولو قال والله لا املك فيمينان وروى الحسن ان نوى الخبر عن الاول صدق
ديانة وشرط البرى لا يخرج الا باذنه لكل خروج اذنه لا فى الا ان اذن ولو
قال اردت الا ان اذن في كل مرة صدق ديانة وقضالا ان في ذلك تشديد
عليه وعقوب كل مملوك لي حر امهات اولاده ومدبروه وعبيده لانه مملوك
رقية ويدر وفي الميسوط ولوقال نويت بالسود دون البيض والبعك لا يصح
اصلا لانه نوى التخصيص بوصف ليس في اللفظ ولا هو مما لا لفظ له فلا
يعمل فيه نية التخصيص ولوقال نويت النساء دون الرجال لا يصدق لان
المملوك حقيقة في الذكر دون الاناث الا انه يتناول عند اختلافها بالذكور
بطريق العادة ولوقال نويت غير المدبر لم يصدق قضاء ويصدق ديانة
في رقية وفي رواية لا يصدق شتمه شرح مختصر الوقاية حلف لا يلبسه
اى هذا الثوب وهو لا يلبسه ونزع الثوب فانه لا يحنث ولو نوى ابتداء اللبس
مثلا يصدق لانه محتمل كالداه فلا يحنث في لباسين مكة اى لو حلف لباسين
مكة فلم ياتهما حتى مات حنث في اخر جزء من اجزاء حياته لان البر قبل ذلك
مرجوع والباس حينئذ يحصل وحنث في لباسين غير ان لم يات به بل ما تم به
ما ناعاكر من سلطان ودين في نية الحقيقة اى ان قال اردت الاستطاعة
الحقيقية المقارنة للفعل كما تقر في الكتب الكلامية صدق ديانة لا لقضاء
لانها تطابق في العرف على سلامة الاسماء والالات وللفقلا اخر خلاف
الظاهر قال ان اكلت او شربت او لبست ولم يذكر مفعولا ونوى ما كولا
او مشربا او ملبوسا معناه لا يصدق لان المعنى ماهية هذه الافعال لا
بدلالة لها على المفعول الا اقتضا وقد تقرر ان المعنى لا عموم له وعندنا
يصح التخصيص اصلا اى لا قضاء ولا ديانة ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا

مطلب

واهو ان يحنث
يمينان الا ان
ينوى التكرار

مطلب

المملوك يتناول
اولاد ولد المملوك

مطلب

في حلفه لا يلبس
فان الثوب هو
لا يلبسه حتى
لباسين مكة
ثم ياتهما

مطلب

لا يصدق في صلا
وخلفه لا ياكل
او لا يشرب لوق
معناه فلو نوى
او شرابا يدين

دين اى صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ حينئذ يقبل التخصيص لكنه خلاف
الظاهر فلا يصدق قضاء درر وعزر من حلف لا يدخل بيتا بحيث يدخل
صفة الا ان ينوي البيوت دون الصفات فدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدن
في القضاء ذكره في المستوط وحش في ليايته عند ان استطاع ان لم ياتر بلا مانع
كرض وساطان يعنى ان قوله ان استطاع محمول على استطاعة الصحة دون العلة
ان لم يوجد منه النية وان وجد فعلى ما ذكر بقوله ودين في نيته الحقيقة يعنى
ان نوى استطاعة القضاء دين فيما بينه وبين الله تعالى لان نوى حقيقة
كلامه هذا متفق عليه ثم قيل يصح قضاء ايضا وقيل لا يصح والمصنف تركه
لمكان الاختلاف والمعروف انما يعتبر اذا لم يظهر وجه التخصيص بشرط البرق
لا يخرج الابانة لكل خروج اذن لان المستثنى خروج مفروق بالاذن وما
وراء ذلك دخل في الخطر العام ولو نوى الاذن مرة يصدق ديانة لان محتمل
كلامه لا قضاء لان خلاف الظاهر في حلف النكاح والطلاق بما لا يفترق
والحلم والعق والكتابة والصلح عن دم عمد والهمة والصدقة والاقرض
والاستقراض والايداع والاستيداع والاغارة والاستعادة والذبح وقتر العبد
والقضاء والقضاء اى قضاء الدين وقضائهم والبناء والحياطة والكسب والحق
لان الوكيل في هذه الامور سفير ومعبود لهذا لا يضيغها الى نفسه بل الى الامر
توجه الى امر الله ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى بصدق الذبح والضرر بل
وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضاء الاصلاح والاينهاج كتاب الحدود
وينبغي للقاض ان يسأل الشهود عن الزنا وعن ماهية الزنا وكيفيته ووقته
ومكانه قريب النج في ذلك اقصى المتألفه وكذلك اذا اقر بالزنا فاذا وصف الزنا
يقول له املك نزوجها او وطئتها بشبهة ثم ينظر في عقله فان كان صحيح العقل
يسأله عن الاحصان فاذا فسره يقبل قوله ويقدم الحد عليه لو انكر الفأذ وحرية
نفسه وقال ناعد وعلى حد العبد كان القول قوله قاضيان ولو قال يا زنى
او زنات يا هرة يحد ولو قال عنيت به الصعود الى الجبل لا يصدق لان العوام
لا تفرق بين المهور والملين وكذا من العرب من يهن الملين فبقى محرم النية فلا يعتبر
ولو قال زنات في الجبل يحد وقال عنيت الصعود في الجبل لا يصدق في قولهما
وعند محمد يصدق وجه قوله ان الزنا الذى هو فاحشة ملين يقال زنا والزنا
الذى هو صعوهم فهو يقال زنا زنا زنا ولو ادعى المشؤ عليه ان احدا اشهود
الاربعة عدا فالقول قوله حتى يقيم البيعة ان حرما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال

مطلب
انا حلف ليايته
عذرا ان استطاع
ولم ياتر بحيث
ان لم يكن مانع

مطلب
لنوى الاذن
مرة في حلف
لا يخرج الابانة
يدين

مطلب
فما ينبغي للقاض
ان يسأله عنه

مطلب
لو قال عنيت
بغيري نازا في
الصعود الى الجبل

مطلب
ادعى الشهود
عليه ما زنا
ان احدا اشهود
عبد

التاسل حرار الا في اربع الشهادة والقصاص والعقل والحردود والمعنى فيه ما ذكرنا
في غير موضع ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف ان ام المقدوف
امة او نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى
المقدوف اقامة البينة على الحرية والاسلام وكذلك لو قذف انسانا في نفسه
ثم ادعى القاذف ان المقدوف عبد فالقول قول القاذف وكذلك لو قال القاذف
انا عبد وعلى حنيفة العبد وقال المقدوف انت حر فالقول قول القاذف لان
الظاهر هو الحرية والاسلام لان دار الاسلام دار الاحرار لكن الظاهر لا يصلح
للا لزام على الغير فلا بد من الاتيان بالبينة بداعي يقبل قول المترجم في الحردود
كغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لان شهادة المترجم بدل عن عبارة العجمي والحرف
لا تثبت بالادلة الا ترى انها لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي
القاضي اوجب بان كلام المترجم ليس ببدل عن كلام العجمي لكن القاضي لا يعرف
لسا ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارة
كشادة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصلالة لانه يصار الى المترجم
عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة بصرها عند عدم الاقرار كذلك في شرح
الادب للصد والشهد من الثامن والثلاثين اشياء ونظائر في الحردود

كتاب السرقة

من راي رجلا يريد ان يزني بامراته او جاريته او مع محرمه وهو مكره لها فله
ولو كانا مطاوعين قتل الرجل والمرأة جميعا وكلام في اشارة ان النكور رثم
ففيه وجوه اصحها انه ان كان القتيلاون في فراش واحد وفي منزل واحد فالبين
القاتل وقيل ان صدر القتل من تبعده منه ذلك وهما متهمان فالقول قول القاتل
مع يمينه وقيل يحلف بالله خمس مرات كما لو قال ذلك في حياته ومع ذلك قتل
الرجل والاصح الاول كالوقايل التجارية قطع الطريق لم يطلب منهم غير العيين ولو
قتل رجل منهم في المغالبة حلف بالله ما قتلناه الا في المغالبة على ما امرتنا وكذلك
المقاتلة انكر لو اثار القاطم قتله في قطع الطريق جامع القناوى يسقط القطع
بدون كون السرور ملكه وان لم يثبت وهو اللص الظريف وكذا اذا ادعى ان الملوقة
زوجته ولم يعلم ذلك اشياء ونظائر

كتاب السير

ذكر في الزادات لو ان سريته رجعت الى دار الاسلام ما سارى فقالت الاسارى مخ
من اهل الاسلام او من اهل الذمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السريته هم
من اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى لان يثبت اليد عليهم لم يعرف

مطلب
يقبل قول
المترجم في
الحردود
الحرف
ولا يشكك
فيكون

مطلب
حل بين زاني
رجلا يريد
ان يزني بامراته
مكره قتلها ولو
مطاع وعين
قتلها

مطلب
يسقط القطع
بدون كون السرور
ملكه

مطلب
اذا ادعى
الاسارى انهم
من اهل الاسلام
فالقول لهم

الا في دار الاسلام وهي دار عصمة فكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان اقام
 السرية بينة على دعواهم ان كانوا الشهود ايجاب تجازت شهادتهم وان كان من السرية
 لا يقبل ان اخرج الحربي كتابا يشبه كتاب الملك يصدق وان تزوج المسلم المشرك
 حرية في دار الحرب ودفع المهر الى ابنتها وفي قلبه يدمها اذا اخرجها الى دار
 الاسلام ذكر في الشير الكبير ان خرجت طائفة فبى حرة وان خرجت مكرمة
 كما يخرج الاسير فبى مرفوعة وان اختلفا فقالت المرأة خرجت طائفة وانفردة
 وقال اخرجهما منكردة وهي رقيقة لي ينظر اليها ان جاء بها امر بوطلة
 كما جاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كان بخلافه لك كان القول
 قول المرأة فتكون حرة مسلم اسرى في دار الحرب وخرج الى دار الاسلام
 ومعه امرأته فقالت المرأة ائتلك قد ارتددت في دار الحرب فان انكروا الزوج
 ذلك كان القول قوله فان قال تكلم بالكفر مكرها وقالت المرأة لم تكن مكرها
 كان القول قول المرأة فان صدقته المرأة فيما قال قال القاضي لا يصدق قضا
 سئل عن صغير اسلم فادعى ابوه النصراني ان عمره خمس سنين وانه غير متميز
 وادعت امه المسلمة ان عمره سبع سنين وانه ميز قال القول لمن وما المراد بقول
 صاحب الجمع ويصير اسلامه الصحيح القائل اجاب يعرض على اهل الخبرة ويرجع
 اليهم فيه والمراد بالقضي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فافوقها لان النبي
 صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وهو ابن سبع سنين فاجاب
 اليه قال في الهداية قال المولى بدير محمد المفتي باسكوب قدره مفتي الانام
 استاذنا واستاذ العلماء الاصلام محمد بن الياس الشهير بنحو زاده بقوله لا
 شك انه يتبع امه المسلمة في الاسلام ممزا كان او غير ممزا اسلم بنفسه
 فلا حاجة الى العرض على اهل الخبرة والرجوع اليهم كالايجني وتبع الولد
 خيرها في الدين من الدرر والعرف في كتاب العناق قيل باب علق البعض
 يمكن الجواب والتوفيق نظر فيق فليتا مثل هذا المقام كتاب اللقيط
 وان ادعى رجل اللقيط انه ابنه يقبل قوله من غير بينة لان في قبول قول
 الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك دعوى المرأة فلا يقبل قولها الابينة
 ولو ان عنيدا وجد لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله وقال مولاه كذبت بل هو
 عدى فان كان العبد محجورا كان القول قول المولى وان كان ماذونا في التجارة
 كان القول قول العبد لان الماذون يد معبرة في اكسابه قاضيا
 اللقيط حرو ونفقته من بيت المال فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان ياخذ

مطلب
 افاضت في السيرة
 المستأنفة من
 فان اخرجتها
 طائفة فبى حرة
 ولا فبى حرة
 ولان اختلفا
 الى

مطلب
 في صغير اسلم فادعى
 ابوه النصراني
 وادعت امه
 المسلمة انه ميز

مطلب
 اذا ادعى ان اللقيط
 ابنه يقبل قوله
 بينة

مطلب
 ليس لاحداخذ
 اللقيط من
 اللقيط

من يده لانه اختصر به يدا بالسبق فان ادعى مدعى ان ابنه فالقول قوله لان
الظاهر هو الصدق واذ ابلغ المقيط وصدق الملتقط فيما ادعى من الانفاذ
عليه رجع بذلك وان كذبه كان القول قول المقيط وعلى الملتقط البيئته
تاتارخانية نقلها ابن المؤيد ادعى الملتقط انه عبده ان لم يقر بان له لقيط
فالقول قوله وان اقر بان له لقيط لا يصدق في دعواه الابيئته من النوادر كما
في مجموعة بن المؤيد فان الملتقط رجل لم يكن لغيره ان يأخذه منه لانه ثبت
حتى لحفظ له لسبق يد فان ادعى مدعى ان ابنه فالقول قوله معنما ذلك يدعي
الملتقط نسبة وهذا استحسان والقياس ان لا يقبل قوله هداية لو هلك
فخا وصاحبها وصدق في الاخذ لا يجب عليه الضمان بالاجماع وان لم يشهد
لان جهة الامانة قد ثبتت بتصديقه وان كذبه في ذلك فكذلك عند أبي
يوسف ومحمد اشهد ولم يشهد ويكون القول قول الملتقط مع عبته واقاعد
في حيفه فان اشهد لاضمان عليه لانه لا يشهد لغيره ان الاخذ كالصاحبه
وغيره ان يدعي امانة وان لم يشهد يجب عليه الضمان ولو اقر الملتقط انه
اخذها لنفسه يجب عليه الضمان بالاجماع لان اقر بالغصب والغصب
مضمون على الغاصب وجه قولنا ان الظاهر انه اخذ لانه لا لنفسه لان الشرع
انما مكه من الاخذ بهذه الجهة وكان اقلامه على الاخذ دليلا على ان اخذه
بالوجه المشروع فكان الظاهر شاهدا له فكان القول قوله لكن مع الحلف لان
القول قول الامين مع اليمين هذا اذا كان اخذها لصاحبها ثم ردها الى مكانها
فضباحت وصدق صاحبها فيه وكذبه لكن الملتقط قد كان اشهد على ذلك
فان كان لم يشهد يجب عليه الضمان عندنا في حيفه رحمه الله وعندنا لا يجب
اشهد ولم يشهد ويكون القول قوله مع عبته انه اخذها لصاحبها ما ذكرنا
ثم تفسير الاشهاد على القطة ان يقول الملتقط سمع من الناس الملتقط لقطة
قاي الناس بنسبها قد لوه على او يقول عندي شئ من رايته لسان سوال او يد
شاهد لوه على فاذا فعل ذلك ثم جله صاحبها فقال قد هلكت كان القول قوله ولا
ضمان عليه بالاجماع بدائع **كتاب القطة** رجل
سيب بته فاخذها غيره واصحابها قال اننا طفي رحمه الله ان كان المالك
عند التسبب جعلتها لمن اخذها لم يكن لصاحبها ان يأخذها لانه ابلغ الملك
وان لم يكن قال ذلك كان له ان يستردها لانه لم يبع الملك وكذا الرجل اذا ارسل
صيدا فهو غزاة الدابة التي سببها وان اختلف الاخذ والضمان اخذ لصاحبها

مطلب
اذا صدق
صاحب القطة
الملتقط
انه اخذها
له لا يجب عليه
الضمان
مطلب
لو اقر الملتقط
انه اخذها
لنفسه يجب
عليه الضمان

مطلب
في تفسير الاشهاد
على القطة

مطلب
فمن سبب
دابة فخذها
غيره وفيه
تفصيل

قد قلت عند التسبب هي لمن أخذها وانكر صاحبها ذلك القول كان القول قول صاحبها
مع اليمين لأنه ينكر أن يثبت التملك فاضيقاً لو سبب رجل دابته فآخذها انسان
فاصلها لمكان قال ما لك وقت التسبب هي لمن أخذها ولا مسبل على عكسها
لأنه اباح تملكها وان لم يقبل كان له ان يأخذها وكذلك من ارسل صيداً وان اختلفا
قال القول لصاحبها شئني ان أخذها ليردها على المالك واشهد على ذلك شاهدين
او لم يشهد لكن صدقنا أخذها ليردها على المالك لا يضمن وإن كذب المالك قال القول
قول صاحبها عندهما وعند أبي يوسف القول قول المتلفظ اذا رفع اللقطة ليردها
لم يضمن خلاصة تلفت في يده أن أقر أنه أخذها لنفسه يضمن وإن أخذها ليردها
واشهدوا ولم يشهد وصدقه المالك فيه لا يضمن وإن كذب قال القول لصاحب اللقطة
صنهما بزيادة أخذ لقطة ولم يشهد ولم يسمع بأنه عرفها وقال ما لك أخذتها
لنفسك ضمن عندهما لا عند أبي يوسف رحمه الله أن صدقه ما لك أنه لقطة
إذا الظاهر أن العاقل لا يعصى ولما ان المتلفظ أقر بسبب الضمان وهو الأخذ
وادعى ما يبريه وهو الأخذ للرد فعليه البينة وهذا كان متمكناً من الأشهاد
وأما إذا لم يكن متمكناً لعدم من يشهد أو تخوف من أن يأخذ ظالم فالقول له مع عينه
وفاقاً جامع الفصولين القول قول المتلفظ إذا رفع اللقطة ليردها إلى مكانها ثم وضعها
في المكان الذي أخذها منه أن هلك أو استهلكها غيره لم يضمن معين الحكم قال
الأخذ أخذتها للمالك وكذب المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال
أبو يوسف لا يضمن والقول قوله هلايته وإن اختلفا بأن قال المتلفظ أخذتها لك
وقال الصاحب أخذتها لك ضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا عند أبي يوسف
بل القول له في أنه أخذه للرد رد وعزروا أن ادعى أنه أخذها للرد لا لنفسه
فعند أبي حنيفة ومحمد لا يقبل قوله الابينة وعند أبي يوسف يقبل مع اليمين جميع
الفتاوى وهي أمانة أن تشهد على أخذها ليردها على ربهما الأشهاد أن يقول من سمعوا
بشدة لقطة قد لوه والا أي أن لم يشهد أنه أخذه للرد ضمن أن يجد المالك
أخذه للرد هذا عند أبي يوسف لا يضمن بل القول قوله في أنه أخذه للرد
الإصلاح والإيضاح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن لأن صاحبها
تدعى سبب ضمان وهو ينكر فكان القول قوله كما في الغصب وهو قول مالك

مطلب
إذا أخذ اللقطة
فلا يضمن
أن يشهد
كذب المالك
أولا

مطلب
رفع اللقطة
ثم وضعها
في مكانها
فهلك أو
استهلك

مطلب
قال الأشهاد
على اللقطة

مطلب
رجل يزعم أن
الابن قد أخذ
فأما استبرأه
يجوز

والشافعي وأحمد شئني كتاباً
رجل قال عبدك صدق فلان فبعه متى لا يجوز لأنه العدا بقر في حق المتعاقدين
النية عن أبي حنيفة اتباع الأبي والمشتري يعلم مكانه جازان قال المشتري بقر

ولم اعلم مكانه ولا البائع قلت قال قول للمباح وهو الصبي جامع الفتاوى كثيرة
 يكثر كرت ويا زاد دست وى كرت أكثر من حينى كى كوكبه أين كير كركت
 كه من ازام رها كرمش لو اشم بد عند لاخذ انه اخذ هالما كها شدة ق مع عينة
 ولوم يشهد ضمى مات عند لخذ او ابق منه فلو اشم بسون الاخذ انه اخذ هالما
 يبراه ولا يجب تكرار الاشهاد ويكنى مرة بحيث لا يقبل على يده اذ اسئل وكذا
 اللقطة ولو ترك الاشهاد مع امكانه ضمن لا عند ابى يوسف رحمه الله ولو انكر
 المولى باق صدق يمينه وضمن الاخذ لاجاء ان ظهر من الاخذ سبب الضمان وهو
 الاخذ بلا اذن مالكه جامع الفصولين وان امسكه فى اذن انسان وادعى
 انه عبده فان اقام البينة دفعه اليه واخذ منه كقبلا ان شاء لم اذن على غير
 فيدعى ويقيم البينة فله ان يستوفى بكفيل وان لم يكن له بينة ولكن اقر العبد
 بذلك دفعه اليه ايضا لان ادعى شيئا لا يثبته فيه احد فيكون له ولاخذ
 كقبلا ان شاء لما قلنا بد ادعى انكر المولى وقال ان عندي لم يكن ابقا فالقول
 قوله ولا جعل عليه خزانة نقله ابن المؤيد اما اخذ الابن فضى ثلاثة ايضا
 اخذ هالخذ افضل من تركه ثابته ان يشهد عند الاخذ انه اما اخذ لبرده
 لصاحبه فان لم يشهد ثم هلك في يده او وجهه ضمن في قول الامام ومحمد رحمهما
 الله تعالى ولا ضمان عليه في قول الثاني وابى عبد الله والقول له مع يمينه شرح
 المنظومة الوهبية لان الشبهة واذا اخذ عبدا او جلا به الى مولاة فقال هذا
 عند ابق فقد وجب لي الجعل عليك وقال المولى بل هو ايضا لا والله لا انا رسلته
 في حاجة لي فالقول قول المولى لان الراد يدعى نفسه عليه الجعل والمولى منكر
 لذلك ولانه يدعى ان ملكه تعيب بالاباق والمولى منكر لذلك فالقول قوله مع
 يمينه وان لم يكن لم يدعى العبد الابن بينة واقر العبد انه عبده فانه يدفعه اليه
 ويأخذ منه كقبلا اما الدفع اليه فله ان العبد في يد نفسه وقد اقر بانه مملوك
 له ولو ادعى انه حر كان قوله مقبولا فكذلك اذا اقر انه مملوك له يصح اقراره في حق
 ولانه لا ضمان عليها قال وخير الخيرة على الصدق لم يعارضه مثله
 ولكن يأخذ منه كقبلا لان الدفع اليه مما يسجد على القاضي فلا يلزم ذلك
 بدون الكفيل فان انكر المولى ان يكون عبده ابقا فالقول قوله لان السبيح
 للضمان فله من الاخذ وهو اخذ مال الغير بغير اذنه فهو يدعى ما يسقطه
 وهو الاذن شرعا بكون العبد ابقا ولو ادعى الاذن من المالك له في اخذ
 وانكره المالك فان القول قوله فكذلك ما هنا وعلى هذا الورده فانكر المولى

مطلب
 اذا انكر المولى
 اباقة ضمن
 الاخذ

مطلب
 اخذ الابن
 افضل من
 تركه

مطلب
 اذا انكر المولى
 الاباق يلا
 جعل عليه

مطلب
 اذا ادعى
 انه حر
 مملوك
 يقبل منه

ان يكون عنه ابقا فلا يجعل له الا ان يشهد الشهود بان ابن من مولاه وان مولاه
 اقربا باقر فحينئذ الثابت بالبينة كالثابت معاينة فيجب له الجعل حديقه
 المغنى قال المولى عبدى لم يكن ابقا فالقول له ولا جعل عليه الا اذا شهدوا
 انه ابن او اقرب المولى **كتاب النفقة** **المفقود** الاب اذا انفق
 مال ولده الغائب على نفسه فخير الابن وادعى ان الاب كان موسرا وقت
 الاتفاق وانكر الاب يعتبر حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسرا
 وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا امرأة جاءته الى القاضي وقالت
 انا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني
 وما خلف نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين
 اما ان يكون للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار
 او الطعام او الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها متكوكة
 الغائب فان القاضي يامرها ان تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال
 من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة
 ولم يكن منك سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وياخذ منها كفيلا لادائها
 لو ظفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك سرا وحمرا
 وان كره الزوج فكان امر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قضا
 الا ان يراخذ منها كفيلا ويحلفها بنظر الغائب وان كان القاضي لا يعلم
 بنكاحها وليس للغائب مال حاضر فاقامت البينة على النكاح لا يقبل
 القاضي بينتهما قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابى يوسف الآخر وهو قول
 محمد وفيه لشمس الأئمة السرخسي لا يقبل بينة المرأة عند نكاحها بالاتفاق ولما
 تقبل عند زفر قال وقرى ابو يوسف بينهما اذا كان للغائب مال حاضر
 وبينهما اذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضي بينتهما وان لم يكن لا
 يقبل وفيه لشمس الأئمة للكلواني قال مشايخنا رحمهم الله تعالى كما ظن
 ان بينة المرأة على النكاح لا تقبل عند اصحابنا اذا لم يكن له مال حاضر وتقبل
 عند زفر واما عرفنا قول ابى يوسف في هذه المسئلة كما هو قول زفر فقال
 تقبل بينة المرأة على قول ابى يوسف وزفر في فرض النفقة على الغائب ولا يشتر
 في النكاح وليس في قول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب
 اذا حضر لو اقرب النكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان انكر النكاح
 كان القول قوله وعليهما اعادة البينة على النكاح ويجوز ان يقبل النكاح في

مطلب
 اذا حلفت
 الى القاضي
 وقالت
 زوجي غاب
 ولم يخلف
 لي نفقة
 فهو على
 وجهي

حكم دون حكم والمفتوق في جميع ما ذكرنا بمنزلة نائب الخو لا يبيع على الغائب
 عروضة في المنفعة قاضيان في كتاب النكاح **كتاب الشركة**
 اذا اشتركا شركة عنان باموالهما فاشترى لهما مائتا عاقلا قال الشريك
 الاخر هو من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشتريته خاصة لنفسي
 بما لي قبل الشركة كان القول قول المشتري لانه حرى جعل لنفسه فيما اشترى
 ويكون القول قوله مع عينه بالله ما هو من شركتنا ولو اخرجنا المتنازعين
 رجلين يشترى ان عبد الله واسمى جنى العبد والثلث فاشترى به وقد
 اختلف المتناوضان عن الشركة فقال الامر اشترى به بعد التفرق وهو
 لي خاصة وقال الاخر اشترى به قبل التفرق فهو حيتنا كان القول قول
 الامر مع عينه والبينة بيته الاخران اقلما البينة ولا يقبل فيه شهادة
 الزوجين لانهما يشهدان على فعل انفسهما فان قال الشريك ان لا بد من عقد
 اشترى به فهو الامر وان قال الامر اشترى به قبل التفرق وقال الاخر اشترى به
 بعد التفرق كان القول قول الذي لم يامر والبينة بيته الاخر ولو كان هذا
 في شركة العنان فهو كذلك قاضيان سئل عن الشريك اذا خلط مال
 الشركة بمال اخر غير اذن الشريك او للضارب بغير اذن رب المال ومالك
 المال هل يضمن الجلب الشريك او رب المال اذا قال لشريكه اعمل فيه برأيتك
 فخلط مال الشركة او للضارب بعماله او عيال غيره لا يكون متعديا واذا
 ملك لم يضمن وان لم يفعل له ذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقا ملك
 ام لا واذا اختلفا في الاذن قال القول قول المالك الا ان يقيم الاخر بيته
 على الاذن سئل عن بستان بين جماعة مشاعا وضع احد الشركاء يد على
 بعض الفرة فاخذها مديعا انه القدر الذي يخصه او دونه فهل يخصه بجماعة
 القول قوله في مقدار ما وضع يد عليه مع عينه الا ان تقوم بيته عليه
 باكثر من ذلك مشترك بينهم فيضا صوبه ثم يقسم الباقي بينهم على قدر
 حصصهم او يحزنون فعلة سئل عن رجل اذن لشريكه او لاجنبى في الغرض
 على عمارة فهل القول قولهما وهل الرجوع الجلب القول قولهما في الصرف مع
 بينهما ان وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والاجنبى لا يرجع الا اذا
 قال له اصرف على او اصرف لترجع على سئل اذا ادعى احد الشركاء على
 لآخر او رب المال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الخاينة
 اندها خاينة في شيء وانزاه الامانة هل يلزم الجلب اذا ادعى عليه خيانة

مطلب
اشترى
احد الشريكين
شيئا فقال
الاخر من
شركتنا
وانعس
المشتري

مطلب
في خلط
الشريك
والمضارب
المال بالمال
بغير اذن

مطلب
اخذ احد
الشركاء
بعض شركة
البستان
المشترك
مدعيها
انه قلده
ما خصه
مطلب في
طلب الشريك
او رب المال
اليمنى شركة
الم

في قدر معلوم وانكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعى وان لم
يعين مقدار افكده الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يبين مقدار ما حلف فيه
والقول في مقداره الى المقر مع يمينه لان تكوله كالاقرار بشئ مجهول والبيان
في مقداره الى المقر مع يمينه الا ان يقيم خصمه بينة على الاكثر سئل عن شريك
طلب من شريكه او من العامل في مال المتضارب حساب ما باعه وحسره
فقال لا اعلم حسبا او امانة واصرفت وبقى هذا القدر هل يلزم ان يدل
محاسبه الجلب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح ونحوه
مع يمينه ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد
الى الشركة والاقرار قارئ الهداية وفي النوازل رجل له داران مسيل سطح
احدهما على سطح الدار الاخر فباع الدار التي عليها المسيل من انسان بكل حق
هو طائفة باع الدار الاخرى من اخر فارد المشتري الاول ان يمنع المشتري الثاني
من اسالة الماء على سطحه قال لا يمنع الا ان يكون اشتراط عليه وقت ملاءمة
ان لم ابع منك مسيل الماء في الدار التي بعت وفي الجديد في كتاب الدعوى لو اشتروا
انهم راوه يسيل الماء فليس بشئ ولو شهدوا انه يسيل ماء المطر فهو كماء المطر
ولو شهدوا انه يسيل دائم للغسل والغزو والمطر فهو جائر فان يبينوا بالقول
قول رب الدار وان لم يكن له بينة يستخلف صاحب الدار ويقضيه بالتكليف
الشركة في الاحتطاب فاسد ولكل منهما ما احتطب وان اخذاه منفردين فخطا
وباعا قسم الثمن على ملكهما وان لم يعرف المقدار صدق كل منهما الى النصف وفيما
زاد عليه البينة لانهما تعتمد الوكالة والتوكيل بالاحتطاب لا يصح بزازية
ولو ادعى المضارب او الشريك دفع المال وانكر رب المال القبض بحلف المضارب
والشريك الذي كان المال في يده امانة لان المال في ايديهما امانة والقول قول
الايمين مع اليمين لسان الحكم قال ويجوز ان يعقدها كل واحد منهما ببعض ماله
دون البعض لان المساواة في المال ليست بشرط فيه اذ اللفظ لا يقتضيه
ولا يصح الايمان ان المفاوضة تصح به الوجه الذي ذكرناه ويجوز ان يشركا
ومن جهة احدهما دائره ومن الاخر درهم وكذا من احدهما درهم بيض ومن الاخر
سود وقيل زفر والشافعي لا يجوز وهذا البناء على اشتراط الخلط وعدمه
فان عندهما شرط ولا يتحقق ذلك في محتالي الخسر وسببته من عقد اشتاء
الله تعالى قال وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوبى بئنه دون الاخر
بيننا ان نرضى من الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الامثل في الحقوق قال ثم رجع
كل منهما

مطلب
القول في
الشريك
والمضارب
في مقدار
الربح ونحوه
ولا يلزمه
التفصيل

مطلب
الشركة
في الاحتطاب
فاسد
والقول في
الشريك
طوبى
وقد عاين

مطلب
ما اشتراه
احد الشريكين
فقال بئنه
كل منهما

على شريكه حصته منه معناه اذا ادى من مال نفسه لانه وكيل من جهته في حصته
فاذا تقدم من مال نفسه رجع عليه فان كان لا يعرف ذلك لا يقول له فليله
الحجة لانه يدعى وجوب المال في ذمة الاخر وهو يتكر والقول للتكر مع عينه
مداينة واما المفادضة منها فما ارم لهما بسبب هذه الشركة يلزم
صاحبه ويطلب به من صابون او اشنان او ابر ليجر او حانوت ويجوز
اقرار احد الشريكين عليه وعلى شريكه وللمقر له ان يطلب به ايها شاء لان كل
واحد منهما اكفيل عن صاحبه فيلزم المقر باقراره والشريك بكفالاته ولو
ادعى على احدهما ثوب في يدهما فاقبده احدهما او جده صاحبه يصدق على حصة
وينفذ اقراره عليه بدائع القول قول الشريك والمضارب انهم يرفع لان الاصل
عدمه وكذا القول لم ارفع الاكذ لان الاصل عدم الزائد لاختلاف ريب المال المضارب
في التقيد والاطلاق فالقول قول المضارب وفي الوكالة القول قول الموكل
ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم اشياء ونظائر ككافة الوقف
ولو ان رجلا جعل ارضه له وقفاً على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم من
بعدهم على الفقراء ثم ان الوقف زرعها بعد ما اخرجها الى المتولى وقول زرعها
نفسى وقال اهل الوقف زرعها للوقف كان القول قول الواقف ويكون
الزراع له فان سأل اهل الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي
لا يخرج ولو كان فعل هذا متولى الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك
وعلى الواقف والمتولى في هذا نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض
رجل اقر ارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقراره ونصير
الارض وقفاً على الفقراء او ولو ان هذا المقر بعد الاقرار اقر ان الواقف فلان
لا يقبل ذلك منه ولو قال انا واقفها قبل قوله لا ينافي فيك يقبل قوله ولو اقر
رجل ارض في يده انها وقف على قوم معلومين او سماهم ثم اقر بعد ذلك ان
الوقف على غيرهم او زاد معهم ويقص عنهم لا يلتفت الى قوله الاخر ويعمل بقوله
الاول ولو اقر رجل ارض في يده انها وقف ثم سكنت ثم قال انها وقف على فلان
وفلان وسمى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الاخر لان بكلامه الاول
صارت الغلة للفقراء فلا يملك الاطال وفي الاستحسان يقبل قوله في العادة
قد يقر بالوقف ثم يبين الموقوف عليه ولو قال على ايتام قرأته وكذلك لان اليتيم
ينشأ عن الحاجة واليتيم صغير او صغيرة ماتا بوه وحياة الام والجد لان اليتيم
اذا كان الاب ميتاً واذا الدرك الصغير والصغيرة يزول عنه اليتيم والدرك الغلام

مطلب
بطايب
كل المتن
بما اقره
الاخر

مطلب
دعى الواقف
ان زرع
ارض الوقف
لنفسه
وانكر اهل
الوقف

مطلب
اذا اقر بانها
وقف على
معلومين
ثم اقر بانها
على غيرهم
او زاع
او نقص
يعتبر الثاني

مطلب
اذ ازال
اليتم بالغ
بعد مجي
الغلة فله
حصته
بها فلو
بلغ الحقل
لما

مطلب
في وقف
ضبعة
مقبر
تحدد

مطلب
ذ القوتها
وقف
قال على
بجهة
قبل

مطلب
قال هذه
وقف
غلاة عشر
سنتين
ثم على
لشهر
المساكين

يكون بالا حلال وادراك الجارية بالحض او بالجل فان لم يكن شيء من ذلك
فهو ان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابى يوسف ومحمد
رحمهما الله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسعة
عشر سنة وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبعة عشر سنة فان احلم الغلام
بعد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة لانه كان ذميا يوم مجي الغلة فلا يبرأ
استحقاقه بزر ولا لستم كما لا يبرأ الفقير فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين
خصوصا في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتلت قبل مجي الغلة فلا
حصته لك وقال هو انما احتلت بعد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين
وكذلك في حض الجارية لان الاستحقاق يتعلق باليتم وصفه اليتم كانت ثابتة
له فكان القول في عدم زوال الاستحقاق قوله كالمليون اذ ادعى الابن له وصيا
الذي يترك ان القول قول المتكبر قاض خان لو وقف ضبعة له وقال له
تغني عن تحديد ما جازا الوقف ثم لو قال عن بعض قطع من الارض انها غير اخلة
في الوقف بنظر المحدث ودها فان كانت مشهورة وكانت تلك القطع دلتها كانت
وقفا والا كان القول فيها قوله وهكذا الحكم لو وقف داروق لان هذه الحجة
لم تدخل في الوقف فبنظر المحدث ودها وتسأل الجيران عنها فان شهدوا انها من
الدار كانت وقفا والا كان القول قوله فيما اشكل كونه وقفا ولو اقر انها وقف
وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيما قال لان من في يده شيء
يقبل قوله فيه هذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الاخر لان باقراره الاول
صارت للمساكين فادعيا بطلاله ولو قال بعد الاقرار انا وقفها على تلك الجهة
يقبل قوله ايضا ما لم يتم بينة تشهد بخلاف ما قال ولو اقر انها وقف عليه
وعلى ولده ونسله ابدا ومن بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هذا الوقف
لما لان العادة جرت ان يكون الوقف عليهم من غيرهم لو قال هذه الارض التي
في يدي موقوفة على ولد زيد وولد ولده ونسله عشر سنين ومن بعدهم اقول
وقف على عمر ونسله ابدا ثم من بعدهم على المساكين كان اقراره بذلك جائزا
ويكون وقفا على ولد زيد المدة التي ذكرها واذ امضت تكون وقفا على ولده
فاذا انقضوا تكون للمساكين لانه يقول انما وقف على هذه الشروط التي ذكرتها
فان قبل قولي في انها وقف فهي وقف على ما ذكرت هذا اذ لم ينسبها الى رجل
معروف واما اذ ذكرها واقفا معروفا فان ذكره عند الاقرار به الوقف خرج
اليه فبما كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد الاقرار به لا يصح

لاستزامة احتمال بطلان ما حارروقا بالاقرار الاول لكون القول قول المنسوب
اليه في الوقفية وعدمها ولو قال **كنت المتولي** قبضت الاجرة ودفعتها
الى هؤلاء الموقوف عليهم وانكر واذن كان القول قوله مع عينه ولا شيء عليه
كما لو ادعى رد الوديعة وانكر المودع لكونه منكرا معني وان كان مدعيًا
صوره والعبارة المعنى ويراد المستاجر من الاجر وكذلك لو قال قبضت الاجرة
وضاعت مخي او سرق كانت القول قوله مع عينه لكونه امينا ولو زعم في الوقف
وقال زرعتها لنفسى بيدي وقال لاهل الوقف زرعتها لنا كان القول قوله
ويكون الخارج له وان لم يشترط استغلاما لنفسه لكون البذر من قبله
ولو سأل القاضى ان يخرجهما من يد زرعه اياها لنفسه لا يخرجهما من يد
بل يامر بزرعهما للوقف فان اعتل بعدم البذر والموت المحتاج اليها اذن له
بالاستدانة على الوقف تصرف ما يستدينه في ثمن البذر وما لا بد منه للزرع
فان ادعى العجز بامر القاضى اهل الوقف بذلك مع بقائها في يد الواقف فان قالوا
انه اذا صار ذلك في يده يأخذ ويحصدنا ولكن نزرعها نحن لنا وترفع يد عنه
لا يجيبهم الى ذلك لانه لا يحق بالقيام عليه الا ان يكون غير مأمون فيخفف منه
معيده ويجعله في يدهم يوثق به واذا صار الخارج ضمن ما نصقت الارض
بزرعتهما واذا زرعهما ثم اصاب الزرع افة فقال زرعهما لم يصدق في ذلك وله
ان يأخذ ما استدان لكل منهما من غلة لغري ولو اختلف هو واهل الوقف فيما اتفق
كان القول قوله فيه لان اليه ولايتها وكذا لو زرعهما غيره وادعى انه زرعهما
لوقف وصدد الواقف على ذلك لكونه وكيل عنه في زراعتهما وكذلك لو اختلف
متوليها مع اهل الوقف فقال زرعهما لنفسى وقالوا انما زرعهما لنا كان القول
قوله في ذلك لكون البذر له ولم يحدث منه فهو لصاحبه فصار كالواقف
رجل وقف خضبة له وكتب صكها واشهد الشهود على ما في الصك ثم قال اني وقت
على ان يبيع فيه جابز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم بالذي كتب القدر
قال القسمة ابو بكر رحمه الله تعالى ان كان الواقف رجلا فصيحا بحسن العربية
فقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قولهم ان
كان العجز لا يفهم العربية ولم تشهد الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف
ان لم اعلم ما في الصك واشهد الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما فيه وان
قال الشهود قريخ عليه بالعارسية فاقر به واشهد فاعليه لا يقبل قوله وهذا
لا يختص بالوقف بل يجري في البيع وسائر التصرفات ولو اتى القاضى رجل وقال اني

مطلب
اذا ادعى
المتولي
دفع الغلة
الى الموقوف
عليه او
خضبة
يقبل منه

مطلب
لا يخرج
الارض من
يد الواقف
بزرعتهما
لنفسه
والنقص

مطلب
وقف خضبة
وكتب
صكها
قال وقت
على نفسه
حاضر

مطابق
إذا اجتمع
القبض
المعروف
أن ما في
اليمن
الأرض
وقف
فلا يجزئ
وذلك
الوقف
مطلب
ثابتين
في يد
أحدهما
ضبعة
بثمنها
وقف
عليه
بثمنها
عليها
مطلب
طالب
مضمونه
عامة
وقال
استغيت
وقت
الطلب

مطلب
في الفرق
بين
ونليم

كنت أمسان قبلك وفي يدي ضبعة كذا وهي وقف زيد بن عبد الله عليه
كذا فأنرجع في أمرها إلى ورثة زيد فان ذكر واجهة تخالف قوله على فليقم
وان قالوا هي وقف علينا وعلى اولادنا ثم من بعدنا على المساكين او قالوا ليست
بوقف وانما هي ميراث لنا عنه عمل بقولهم وقفا وملكنا ولو لم ينسب اليها
الوقف الى احد ونسبه ولكن ليس بالنسب اليه ورثة فحينئذ يدل القاض
بقول الامين ما لم يثبت عند خلافه ورجوع القاض الى قول الورثة وان
مفيد بما اذا قبض القاضى الوقف على انه كان ملكا لزيد الذي يدعى المختار
فيه انه وقفه واما اذا قبضه على نزاع وقع بينهم لم يقبضه على انه كان
ملكاً الذي يدعون انه وقفه فانه لا ينظر الى قول الورثة وانما يرجع فيه الى
ما يوجد من رسمه في ديوان القاضى الذي كان قبله ويجعل بهذا المحصل
ما ذكره الخصاف ولومات وترك اسين وفي يلحقها ضبعة بزمع انهما
وقف عليه مائة واليمن الاخر يقول هي وقف علينا قال الغني ابو جعفر
القول قول الذي يدعى انها وقف عليها لانها تصادق انها كانت في يديها
وقال غيره القول قول ذي اليد الاول اصح فلو قال بعض اهل الوقف للقاض ان
هذا اصحاب مال الاصابه غنيا وطلبوا امتنان يحلفه على ذلك يحلف بالله مالم هو
غنى اليوم على الدخول معهم في الوقف ولا يحلفه انه اصحاب مال الاصابه غنيا
لاحتمال انه اصحابه ثم افترقوا لذات القاضى الميثب للفقر والفراة او عزل
يكفيه اقامة بيعة عند القاضى الثاني ان الاول اثبت فقره وقرابته من الرافق
ولو تعارضت بيعة الفقر والغنى تقدم بيعة الغنى لانها مثبتة ولو طلب
معلومه عن مدة ماضية وهو غنى وقتا الطلب وقال انما استغيت الان
لا يطعن على ما مضى ما لم تقم بيعة على ما قال من حدوث الاستغنا وهذا استهان
وفي القياس ينبغي ان يكون القول قوله استعاف وينبغي للقاض ان يحاسب
اسماء على ما في ايديهم من اموال التامى ليعرف الكائن فيستبدل به وكذا القوم
على الاوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل من الغلات الوصى والقيم فيه سواء
في المحصل فيه ان القول قول القابض في مقدار ما قبض وفيما يجزئ من الاتفاق على
البيعة وعلى الضبعة وموثبات الاراضى اذ يدعى القاضى للخصاف ويقبل قول الوصى
في المحصل انه ان القيم لان الوصى من قرض اليه الحفظ والتصرف والقيم من قرض
اليه لخدمة دون التصرف وكثير من مشايخنا سواي من القيم والوصى في الآلة
عنه من الاغنى وقد لا يقبل قولها فيه رة سواه على قيم المسجد او واحد من اهله

اذا اشترى المبيد ما لا يد منه كالحصير والخشيش والذهن والبر والحامد
 ونحوه ولا يرضى للاذن دلالة ولا يمتنع على المبيد كذا لهذا ويرد في زمانه
 وان اتهمه القاضي بحلته وان كان امينا كالمدع يدعي له لاداء في الوديعة
 او رد ما قيل انما يستقله اذا ادعى شيئا معلوما وقيل يحل على كل حال
 وان اخبروا انهم انفقوا على اليتيم والضيعة من ائز الى الارض كذا وفي
 ايدينا كذا فان عرف بالامانة يقبل القاضي الاجال ولا يحجره على التفسير
 شيئا فشيئا وان كان متما بحجره القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يحجره
 ولكن يحضره يومين او ثلاثة ايام ونحوه ويهدده ان لم يفسره فان فعل
 التفسير ولا يكتفي في التفسير باليمين ولو عزل القاضي ونصب غيره
 فقال الوصي للنصيب حاسب الميزول لا يقبله الابينة وفي قول القاضي
 اذا حجره الواقف او قيمه او وصي الواقف والقاضي واميته ثم قال قبضت
 الغلة فضاغت او فرقته على الموقف عليهم وانكر وقال القول له مع عينة
 قنية ولو قال انا واقفها يقبل قوله لانها في يده ولو قال انها وقف ابني واؤ
 ميت صح اقراره فان كان على ابيه دين ولا مال له سواها يباع منها ما قدر الدين
 والباقي وقف خاينة وان شهد واعلى الواقف باقراره بالموقف ولم يعرفوا
 مقدار ما له من الارض او من الدار احجره القاضي بان يسمى ماله من ذلك فاسمى
 من شيء قال القول فيه قوله وحكم عليه بوقفه لذلك فان قال ارضي مبدقة
 موقوفة على ان لي ابيعها واستبدل بها فباعها وفضل الثمن فضاغت فيه
 قال لا ضمان عليه والقول قوله مع عينة وقد بطل الوقف ذكر الخصاؤ
 في وقفه قال وفتت جميع حصتي من هذه الارض او قال من هذه الدار ولم
 يسم ذلك قال استحسن ان اجيز ذلك اذا كان الواقف ثابتا على الاقرار بالوقف
 وان جحد الواقف الموقف فلان جحدت بينة تشهد عليه بالوقف وبمقدار
 حصته من الارض والدار وهو اذ كان قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف على
 ما صح عنده فيه وان الشهود على الواقف باقراره بالوقف ولم يعرفوا مقدار
 ماله من الارض او من الدار احجره القاضي بان يسمى ماله من ذلك فاسمى قال القول
 فيه قوله وحكم عليه بوقفه كذلك فان كان الواقف قد مات فوارث يقوم
 مقامه في ذلك فافا من ذلك لزمه انفق الوسائل برهن انه وقفه قبل البيع
 يقبل ويبطل البيع وليس للشترى حصة بئنه ولو لا يئنه لم يقلوا للشترى
 وفيه لو برهن الشترى انه كان واقفا على كذا لا يقبل لانه ساع في نقض ما حرم به

مطلب
 الما اشترى
 القاضي
 الوصي
 يحلته

مطلب
 ادعى عليه
 ولا يقض
 الفلقة
 ضاغت
 او فتر بها
 على الموقوف
 عليهم

مطلب
 قال وقف
 جميع حصتي
 من هذه
 الارض
 او الدار
 ولم يبين

مطلب
 انما
 برهن بذلك
 انه وقفه
 قبل البيع
 يقبل
 ما اذا قلنا
 الشترى بانه
 وقف

ولانه ليس بختم في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه ولو شهدا باقراره ولم
يعرفا حصته لجره القاضي بان يسمى حصته والقول قوله فيما سماه وكذا
بوقفيته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فيما اقر به فصولين وكل
اجر من لا كان والدن وقفه على اولاده ابداماناسلوا اجره هذا الرجل
اجارة طويلة فانفق المستاجر في عمارة هذا بامر المؤجر قال محمد بن الفضل ان
يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على
المستاجر اجر الاجر المستمي ويصدق به ولا رجوع للمستاجر مما انفق في العمارة
على احد لانه منقطع وان كان المؤجر متوليا كان على المستاجر المسمى كانه مقتدر
اجر المثل او اكثر ويرجع المستاجر على الوقف مما انفق في عمارة الوقف فصول
عمادي نقله ابن المؤيد وفي الناصح اذا اجر الواقف وقيمه او وصى الواقف
او القاضي او امته ثم قال قضيت الغلة فضاعت اوفرقتها على الموقوف عليهم
وانكروا فالقول له مع يمينه نقلها ابن المؤيد عن العمدة اذا مات المولى والحياة يترك
تسليم الغلة اليه وحياته ولا بدنة لهم فانهم يصدقون باليمين لا ينكارهم
الضمان نقلها ابن المؤيد من شروط الظهيرية وصى او قيم ادعى انه انفق من مال
نفسه واراد الرجوع في مال الوقف واليتم ليس له ذلك او يدعى ديناً لنفسه
على اليتم والوقف لا يصح نجر الدعوى هذا لو ادعى من مال نفسه فلو ادعى نفقة
المثل تلك المدة صدق نقلها ابن المؤيد عن جامع الفصولين قيم الوقف انفق
من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ان شرطه والا فلا وكذا الوصي
في مال اليتم لكن لو ادعى ذلك يكون القول قوله لسان الحكم سئل مولانا
العلامة شيخ الاسلام ابو السعود تغمد الله بغفرانه واسكنه فراجه جناته
في ان المدرس المولى هل يأخذ الوظيفة من يوم تقليد التدريس ومن يوم
بلوغ الخبر الى المعزول ولا يهما القول اذ اختلفا في يوم بلاغه قال جابر بن
الله تعالى مرقه بان الاحتمال انه انما يأخذ الوظيفة في يوم شروعه في الدراسة
خلال ان المدرسة اذا كانت بعيدة يحسب الايام المعرفة الى ترتيب المبادئ
الضرورية للدراسة وتلقى بايام الدراسة في استحقاق الوظيفة هذا وان
المدرس لا ينعزل الا عند بلوغ الخبر والقول قوله الى هنا عبارة الشريعة جزء
الله تعالى خير انقل من خط المولى المحرم ابو الياسين مصطفى الملقى في عصره بالديار
العثمانية باسمه التسليم وان جاء المسلم اليه بنزوف وانكر بالسلم
ان يكون الزنوف من ذراهه فالقول قول المسلم اليه مع عينه لا ان يكون قبض

مطلب
في دعوى
الوصي او
القيم انه
انفق من
مال نفسه
ليرجع

مطلب
في استحقاق
المدرس
هل هو من
يوم التدريس
او من وقت
الخبر للمعزول

مطلب اذا
جاء المسلم
اليه بنزوف
مدعى ان
الملك ليس
بالملك

وأرسله وأقرانه قض حقه أو أقرانه استوفى رأس المال فيمنع لا يقبل قول
المسلم اليه ولو أقر يقض الدرهم ثم ادعى أنه وجد هان يوافق قوله وإن ادعى
أنها مستوفى لا يقبل وإن قبض ولم يقرب شي ثم ادعى أنها مستوفى قبل قوله ولو وجد
بعض المقبوض مستوفى فقال رب السلم هي دراهم لكنها ثلاث رأس المال ولي عليك
ثلثا السلم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف المسلم كان القول قول
المسلم اليه وإن وجد بعض رأس المال زيوفا بعد الافتراق فدها ثم اختلفا
في قدر الردود على هذا الوجه كان القول قول رب السلم كما لو اشترى حبة يفتها
بدرهم وقضاها ثم وجد بالحطة عيبا وأراد استرداد الثمن وإن اختلفا في
قدر رأس المال أو وجسه أو صفته أو اختلفا في جنس السلم فيه أو قدره أو وجسه
أو ذرعان ثوب السلم فاتهما بجم الغان وإن اختلفا في مكان الإيقاع قال أبو ج
رحم الله تعالى القول قول المسلم اليه ولا يتخالفان وقال صاحباه يتخالفان
قيل الخلاف على العكس والإصحح ولو اختلفا في أصل الأجل فادعى أحدهما
شرط الأجل والأخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لهما يدعي الأجل فالقول
قوله والعقد صحيح وقال صاحباه أن كان المسلم اليه يدعي الأجل ورب السلم
ينكر كان القول قول رب السلم والعقد فاسد وأن اتفقا على شرط الأجل
واختلفا في قدره كان القول قول رب السلم مع عينه والبينة بينة المسلم اليه
ولو اتفقا على قدر الأجل واختلفا في مضيه كان القول قول المسلم اليه
والبينة بينته أيضا فأوضحنا وإن مضى الأجل في السلم فالقول المطلوب
إن لم يتمض وإن أقام البينة قبلت بينة المطلوب لأنها تثبت زيادة أجل من ياد
الاختلاف في السلم من الوجهين نقله غانم البغدادي وفي المحيط في المتن في باب
القرض لا يجوز في الحطة أن تقرر وزنا فإن اخذ وأكله قبل أن يكمله
فالقول قول المستقرض إن كان كذلك أقفرا خلاصه وإذا جاز للمسلم اليه
بعض الدرهم وزعم أنه وجد هان يوافق القول قوله والتحية في كيت السلم
اليه بين المسلم اليه ورب السلم تسليم عند الثلاث خلافا للمحذور السلم في الآية
وشم البطن جاش وزنا وافتق الفاضل والطحاوي يجوز السلم في الحطة وزنا
وبه يكتفى للعرف العام والحاجة اليه وعن محمد لا يجوز قرض الحطة وزنا فإذا
أخذ وأكله قبل الكيل فالقول للمستقرض إن كان أقفرا بزنا به قال ومسلم
الي رجل دراهم في حطة فقال للمسلم اليه شرطت لك رد بها وقال رب
السلم نشترط شيئا فالقول قول المسلم اليه لأن رب السلم متعت في إنكار

مطلب في
اختلافها
في جنس السلم
من السلم
فيه أو رأس
المال أو قدره
أو صفته
أو في أصل
الأجل
أو قدره

مطلب في السلم
في الآية
والشتم
والحطة
وزنا
دعوى
المسلم اليه
الزنا به
وبه السلم
أيها

مطلب في اختلافها في وجود الاجل

مطلب في اصلها كما يمكن ان يكون القول له ومن لا يكون له المسائل

مطلب اذا ادعى البائع ان البيع لم يملكه وقد البيع او ان البيع موجود اصلا بعد البيع يقبل من

الصحة لان المسلم فيه ربوعا على رأس المال في العادة وفي عكسه لو ادعى
 ان يكون القول الرب المسلم عندها في حقيقة ربحه الله لانه يدعي الصحة وان كان
 صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه لانه منكرا وان انكر الصحة وسقرو
 من بعد ان شاء الله تعالى ولو قال المسلم اليه لم يكن له اجل وقال رب السلم بل
 كان له اجل فالقول قول رب السلم لان المسلم اليه متعنت في انكاره حقا له
 وهو الاجماع والفساد بعد علم الاجل غير متيقن لما كان الاجتهاد فلا يعتدل النفع
 في رد رأس المال لاختلاف عدم الحصف وفي عكسه القول رب السلم عندها لانه
 ينكر حقا عليه ويكون القول قوله وان انكر الصحة كرب المال اذا قال للمضارب
 شطرت لك نصف الربح الزيادة عشرة وهال المضارب لا يل شطرت لي نصف
 الربح فالقول رب المال لانه ينكر استحقا في الربح وان انكر الصحة وعندها
 حقيقة ربحه الله تعالى القول للمسلم اليه لانه غف الصفة وقد انقضا على عقد واحد
 فكما نمتنعين على الصحة ظاهرا لاختلاف مسئلة المضاربة لانه ليس لازم
 فلم يعتبر الاختلاف فيه ففي مجرد دعوى استحقا في الربح اما السلم فلازم
 فصار الاصل ان امر خرج كلامه نعتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان
 خرج خصومة ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عنده
 وعندهما المنكر وان انكر الصحة هداية القول لمدعي الرادعة والاجل اى ان
 اختلف عاقدا السلم في شرط الرادعة والاجل فالقول لمدعيها اما الرادعة فان
 بقول المسلم اليه شرط الردي وقال رب السلم لم نشترط شيئا لكون العقد
 فاسدا فالقول للمسلم اليه لان رب السلم متعنت في انكاره الصحة لان المسلم
 فيه زائد على رأس المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الرادعة وقال المسلم
 اليه لم نشترط شيئا فالقول رب السلم لانه يدعي الصحة وبكلمة فالقول في القول
 لمدعي الصحة عنده ولانكر عندها واما الاجل فلمدعيها ادعاء فالقول له عنده
 لانه يدعي الصحة ولانكر عندها درر وغرب البيع لا يبطل بموت البائع الا في
 الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذ اختلفا في اصل التأجيل فالقول لنا
 فيه الا في السلم فان اختلفا في مقداره فلا تخالف الا في السلم من الاشهاد
 والنظام **باب البيوع** رجل باع الف من من القطر ثم ادعى
 البائع انه باع القطر ولم يكن في ملكه يوم البيع فقلن او قال انقضت القطر
 الذي كان في ملكي يوم البيع وعند البائع يوم الخصومة الف من يقول لصحته
 بعد البيع في المنتقى انه يقبل قول البائع مع ثبوت انه لم يبيع منه هذا القطر اذ اختلف

المبتاعان

المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر يدعي الفساد بشرط فاسد أو لعل فاسد
 كان القول قول مدعي الصحة والبيينة بيينة مدعي الفساد فالتقوى الروايات وإن
 مدعي الفساد يدعي الفساد لدعي في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بالف
 درهم ورطل من خمر والآخر يدعي البيينة بالف درهم منه روايتان عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعي الفساد ولو ادعى عبد في يد
 الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد ولو ادعى عبد في يد
 رجل أنه اشتراه منه بالف درهم وقال البيانة بعثك بالف درهم وشط أن لا
 تبيع ولا تهيب وأدعى المشتري ذلك وانكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط
 الفاسد والبيينة بيينة الآخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الخمر
 والخمر بر أو الشيء الذي لا يجمع الالف وإن اختلفا في أصل الثمن فقال البيانة
 بعثك عبد يدعي هذا بعثك هذا أو للمشتري اشتريته بالف درهم ورطل
 من خمر خالفوا وإذا قامت لها بيينة يؤخذ بيينة البائع والأصل في هذا
 أنه إذا اختلف الثمان وانفقت بيينة البائع والمشتري على ثمن واحد وذلك أحد
 البينتين على ذلك ما يفسد البيع فالقول قول من ينكر الفساد والبيينة بيينة الفاسد
 وإن كان الثمان من صنفين مختلفين ولحدهما يفسد البيع فالبيينة بيينة البائع
 إذا كان هو يدعي الصحة وإن ادعى أحدهما بيع الوفاء والآخر بيعا بائنا فالقول قول
 من يدعي البيع البات والبيينة بيينة الوفاء لأن بيع الوفاء إما يعتبر بهما كما قال البعض
 أو يباع فاسدا كما قال بعضهم فإن اعتبر بهما فاسدا كان القول قول من يدعي الصحة
 وإن اعتبر بهما كانت البيينة بيينة البيع إلا أن في الرهن والبيع إذا ادعى أحدهما
 البيع والآخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع إن اختلف العاقدان فادعى البائع أن البيع
 كان بشرط الخيار للبائع والآخر يدعي أن البيع كان بائنا في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى القول قول من ينكر الخيار وعنه في رواية أنه إن كان البائع يدعي البيع
 بشرط الخيار لنفسه كان القول قوله وعند محمد رحمه الله تعالى القول قول من يدعي
 الخيار والبيينة بيينة الآخر وإن كان المشتري يدعي الخيار لنفسه والبيانة يدعي
 البات كان القول قول البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الروايتين جميعا
 وإن ادعى أحدهما البيع عن طوع والآخر عن إكراه اختلفا فيه والصحة إن القول قول
 من يدعي الطوع كما في الصحة والفساد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح
 والافرار كان القول قول من يدعي الطوع والبيينة بيينة الآخر في الصحيحين
 وقال بعضهم بيينة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان بخلعة

مطلب
 في دعوى
 بكذا
 ووافقه
 البائع
 وأدعى
 شرطا
 فاسد

مطلب
 في دعوى
 أحدهما
 كون البيع
 بائنا والآخر
 فوفاء
 وفي حنفية
 بيع الوفاء
 وفي اشتراط
 الخيار

مطلب
 في دعوى
 أحدهما
 البيع عن
 الإكراه أو
 بخلعة والآخر
 ينكر

والآخر ينكر البطينة لا يقبل قول من يدعى البطينة الابينة ويستخلف الآخر رجل
 باع عبدا من رجل ونضاد فاعلى انه كان ابقا فقا لا البائع بعته واما قول
 المشتري بعنيه بعدما اخذته كان القول قول مدعى الصحة ايها يدعى الصحة وكذا
 لو اشترى خلافا مدعى انه اشتراه بعدما صار خلافا لا البائع لابل بعته حين كان
 خمر كان القول قول مدعى الصحة وان اقاما البينة كانت الشهادة على بيع العبد
 بعدما اخذ وعلى بيع الخمر بعدما صار خلافا لولى رجل عصب عبدا وابعده من رجل
 فاجاز المفسوق منه بيع الغاصب ولا يعلم ملحال الغصب قال محمد رحمه الله تعالى
 يجوز البيع حتى يعلم انه كان هالكا وهو قول ابى يوسف الاول رحمه الله ثم رجع
 وقال البيع فاسد حتى يعلم ان العبد قائم فان قال المشتري كان العبد ميتا يوم
 الاجارة وقال البائع كان حيا وقت الاجارة كان القول قول البائع رجل باع
 جارية على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم اعنتها او دبرها او كاتبها او وهبها وسلمها
 وسلم اولها كان ذلك نقضا للبيع علم الآخر بذلك او لم يعلم ولو كان الخيار للمشتري
 ففعل شيئا من ذلك كان ذلك امضاء للبيع وكذا في خيار الرؤية والعيب ولو قال
 المشتري قبلته بالخيار بغير شرط كان القول قوله رجل اشترى جارية على انه بالخيار ثلاثة
 ايام ثم جاء بخياره وقال رضى التى قبضتها وانكر البائع كان القول قول المشتري
 وللبائع ان يملك الجارية ويطلقها لان المشتري حين رد هال على البائع قد ملك
 الجارية منه وللبائع ان يرضى بهذا التملك رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار يوما
 وقبضه ثم جاء برده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبى وقال للمشتري
 لابل هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى القول قول المشتري البينة
 للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار شرط واراد ان يرد به بخيار الرؤية وان كان يرد
 الرد بالعيب فالقول فيه قول البائع وان كانت الحجة او الشعر في الجولين ٧
 او الزعفران في السلين واللدن في الزعفران اختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلجهم
 الله تعالى ما كان في وعائين فهو بمنزلة شيتين مختلفين وقال مشايخ العراق
 كشيء واحد وهكذا ذكر في عامة الروايات وهوان الصبيان رواية احدهما تكون
 كرويةما جميعا وانفقوا على انها كشيء واحد في حكم العيب حتى لو وجد في احد
 النوعين عيبا ان كان قبل القبض مسكها او يرد هال وان كان بعد القبض يرد
 المبيع خاصة كالوجود بلحاظ الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام
 الصفقة فكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله اما خيار العيب لا يمنع تمام
 الصفقة هذا كله اذا كان غير المرئى على صفة المرئى فان لم يكن بين خيار الرؤية فان

مطلب
 في اجازة
 بيع الغاصب
 من غير ان
 يعلم حال
 المفسوق

مطلب
 اراد رد
 المبيع بخيار
 او عيب
 وانكر البائع
 كونه المبيع

مطلب
 في الجنس
 الواحد
 اذا كان
 وعائين
 ورأى
 المشتري
 احدهما
 واراد
 الرد

قال المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة فقال البايع لابل هو على تلك الصفة كان القول قول
 البايع والبيعة للمشتري وان كان البيع من العدييات المتفاوتة كالزمان وغير ذلك عالم
 بكل لا يظلم خبارة فاصبحان رجل رأى شيئا ثم اشتراه بعد زمان فقد قال قد
 وجدت متغيرا لا يصح له لا يصدق وقال شمس الأئمة المحضى رحمه الله ان كان الشر
 بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالبا لا يصدق ويكون القول قول البايع وان
 اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالبا كان القول قول المشتري
 كالوراءى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين او عشرين سنة وقال تقيت كان القول قول
 وعليه الفتوى اذا اختلف المتعاقدان في الرؤية فقال البايع بعثت ما رأيت وقال المشتري
 لم اراه كان القول قول المشتري مع يمينه وكذا لو اختلفا في البيع فقال البايع ليس هذا
 ما بعثتك وقال هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف جارية العيب اذا اراد المشتري
 ان يرد المبيع بعثت بثلثه عند المشتري فانكر البايع ان يكون العيب عنده كان
 القول قول البايع ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب فان القاضي يرد بها
 النساء فان قل هو بكر كان القول قول البايع ولا يمين عليه وان قل هو ثيب كان القول
 قول البايع مع يمينه ولو اشترى جارية وقضها ثم ادعى ان لها زواجا واراد ان يردھا
 فقال البايع كان لها زوج عندي ثم ابانها او ماعها قبل البيع كان القول قول البايع فلا
 يرد عليه ولو اقام المشتري البيعة على قيام النكاح في الحال لا تقبل بيئته ولو اقام البيعة
 على اقراء البايع بذلك قبلت بيئته ولو قال البايع كان زوجها عندي فلا ناهاها قبل
 البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البايع فان حضر المقر له بالنكاح وانكر الطلاق
 كان للمشتري ان يردھا ولو قال البايع كان لها زوج عندي يوم البيع قايانها او مات
 عنها قبل القبض او بعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري ان يرد لها مائة ولو كان
 لها زوج عند المشتري فقال البايع كان زوجها عندي غير هذا الرجل ابانها او مات
 عنها قبل البيع كان القول قول البايع رجل اشترى دابة فوجد بها عيبا فركبھا فقال
 الباطل ركبته في حوائج فلم يبق لك حق الردوق للمشتري لابل ركبته لا ردھا عليه
 كان القول قول المشتري رجل اشترى ثوبا فاره البايع فيه خرقا فقال المشتري فقد
 ابرأتك من هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يقبض الثوب من البايع فأي
 الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما ابرأتك منه كان ذلك شهرا وهذا اذ راع كان القول
 في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة باخل العين وكذا لو ابرأه من كل عيب بها او ابرأه
 عن عيبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الامر وكذا لو ابرأه من هذا الصرخ فقال
 هذا غير ذلك حدث بعد الامر ولو قال قد ابرأتك عن البصر او عن العيب او قال لا ترضى

مطلب
 في ثيب
 اشتراه
 وادعى
 غير

مطلب
 اشترى
 جارية
 على انها
 بكر ثم
 ادعى انها
 ثيب
 واشترى
 ثم ادعى
 ان لها
 زوجا

مطلب
 في اختلاف
 في كون
 ركوب
 المشتري
 الدابة
 العينة
 للرد او
 كجاجة
 في الزارة
 او في غيره

أوقه عن كبر عيب ولم يقبل بها فنهذارة عن كل عيب فإذا رأى المشتري بعد ذلك
عيباً فقال ما كان هذا العيب بها يوم اشتريتها فقال البائع كان هذا العيب
بها يوم اشتريتها ما كان القول قول البائع إلا أن يقيم المشتري البينة على ذلك
فيكون له حق الرد في قول محمد لأن عنه إذا قال المشتري أبرأتك عن العيب
أو قال البائع أنا أبرع من العيب لا يدخل فيه العيب الذي يحدث عند البائع إلا في
ظاهره ولا في خفيه وإلى يوسف رحمه الله تعالى فإنه يدخل فيه العيب
الوجود وقت العقد والذي تحدث قبل التسليم ويصح البراءة عن الكل رجل اشترى
خداً في خابية وحصلة المشتري في جرة وحملها إلى بيته فوجد فيها فأرة ميتة فقال
البائع للمشتري كانت الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خابيتك
كان القول قول البائع لأن المشتري يدعي عليه حق الرد وهو ينكر ولو اشترى
دهناً في إنية ثم قبضها وأمر أن لا ينه كان مسدوداً ففتحها فوجد فيها فأرة ميتة
وانكر البائع أن يكون ذلك عنده كان القول قولها فلما قلنا رجل اشترى عندنا
وقضيه ثم جده به وزعم أنه مخلوق الحية وانكر البائع ذلك كان القول قول البائع
لأنه منكر للعيب فلما أقام للمشتري البينة أنه مخلوق الحية اليوم فإن لم يكن في
على البيع وقت يومه فخرج الحية عند المشتري لا يبرده ما لم يقيم البينة أنه
كان مخلوق الحية عند البائع أو يستخلف البائع فينكر كل المشتري رجل اشترى
جارية وقضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من الثالث ثم ادعت الجارية أنها
حرة فردها الثالث على بائعها بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني رد هاهنا
أولاً لم يقبل الأول قالوا إلحقت الجارية ادعت العتق كان للأول أن لا يقبل إلا بالعق
لا يثبت بقول الجارية وإن كانت الجارية ادعت العتق كان للأول أن لا يقبل إلا بالعق
حين يثبت وصليت انقادت لذلك فهو معتبر لقد عوى العتق لانها لما انقادت إلى البيع
والتسليم فقد أقرت بالرق وإن لم تكن انقادت ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للبائع
الأول أن لا يقبل لأن القول في حرية الاصل قولها فإذا اشترقت بنفسها بما هو
حجة على الكل لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل وقال بعضهم إذا بيعت الجارية ثم
ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لأن الحرية لا تثبت بقولها
وكن من لستري جارية كان الاحتياط أن يثبت وجهاً يحل له ما باعها التكاح ولو علك
اليمين والصحيح أن ذلك المستبق منها ما يكون أقراً بالرق وكان القول قولها في دعوى
الحرية وللمشتري أن يرجع على البائع بالثمن بقوله ما ذكره في المتق رجل اشترى
جارية والجارية ثم انكر عند البائع فتبعضها المشتري ولم تقرب بالرق ثم باعها

مطلب
اشترى خدلاً
في خابية
وجعلته
في جرة
فوجد
فيها فأرة
ميتة فلما
قلنا رجل
اشترى عندنا
وقضيه
ثم جده به
وزعم أنه
مخلوق الحية
وانكر البائع
ذلك كان
القول قول
البائع لأن
المشتري يدعي
عليه حق الرد
وهو ينكر
ولو اشترى
دهناً في
إنية ثم
قبضها وأمر
أن لا ينه
كان مسدوداً
ففتحها
فوجد فيها
فأرة ميتة
وانكر
البائع أن
يكون ذلك
عنده كان
القول قولها
فلما قلنا
رجل اشترى
عندنا
وقضيه
ثم جده به
وزعم أنه
مخلوق الحية
وانكر
البائع ذلك
كان القول
قول البائع
لأنه منكر
للعيب فلما
أقام
للمشتري
البينة أنه
مخلوق الحية
اليوم فإن
لم يكن في
على البيع
وقت يومه
فخرج الحية
عند المشتري
لا يبرده ما
لم يقيم
البينة أنه
كان
مخلوق
الحية عند
البائع أو
يستخلف
البائع فينكر
كل المشتري
رجل اشترى
جارية
وقضها
فباعها
من غيره
ثم باعها
الثاني من
الثالث
ثم ادعت
الجارية
أنها حرة
فردها
الثالث
على بائعها
بقولها
وقبل
البائع
الثاني منه
ثم الثاني
رد هاهنا
أولاً لم
يقبل الأول
قالوا
إلحقت
الجارية
ادعت
العتق كان
لأول أن
لا يقبل
إلا بالعق
لا يثبت
بقول
الجارية
وإن كانت
الجارية
ادعت
العتق كان
لأول أن
لا يقبل
إلا بالعق
حين يثبت
وصليت
انقادت
لذلك
فهو معتبر
لقد عوى
العتق لانها
لما انقادت
إلى البيع
والتسليم
فقد أقرت
بالرق وإن
لم تكن
انقادت
ثم ادعت
أنها حرة
الاص
لم يكن
للبائع
الأول أن
لا يقبل
لأن القول
في حرية
الاص
قولها
فإذا
اشترقت
بنفسها
بما هو
حجة على
الكل لم
يكن
للبائع
الأول أن
لا يقبل
وقال
بعضهم
إذا بيعت
الجارية
ثم ادعت
أنها حرة
الاص
لم يكن
للمشتري
أن يرجع
على
البائع
لأن
الحرية
لا تثبت
بقولها
وكن من
لستري
جارية
كان
الاحتياط
أن يثبت
وجهاً
يحل له
ما باعها
التكاح
ولو علك
اليمين
والصحيح
أن ذلك
المستبق
منها ما
يكون
أقراً
بالرق
وكان
القول
قولها
في دعوى
الحرية
وللمشتري
أن يرجع
على
البائع
بالثمن
بقوله ما
ذكره في
المتق
رجل اشترى
جارية
والجارية
ثم انكر
عند
البائع
فتبعضها
المشتري
ولم تقرب
بالرق
ثم باعها

المشتري

المشتري من آخر والحاربة لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقضها المشتري
 الثاني ثم قالت الحاربة انا حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على
 بعض الثمن مستأجر حانوت باع دار حانوت في يده وسما الكردار وقض الثمن
 ثم جاء صاحب الحانوت وزعم ان الكردار له وحال بين المشتري والمبيع قال
 الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الالات التي يحتاج
 المستأجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المشتري
 ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من الالات عمل المشتري
 لكنه بقي لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان القول قول
 المستأجر بان كان علوا على سفل الحانوت فكذا الجواب لانه في يد المستأجر وان
 كان البائنا شيئا لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كان البائنا المتصبر
 بالحانوت لا في الحانوت كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول
 صاحب الحانوت والثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت باليمين وكل
 اشترى دارا جارا بل واستحق العصة وفيها بناء فقال المشتري للبائنا اشتريت
 منك العصة ثم بنيت البناء وحي الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الفرور
 وقال البائع لا بل بعيتك العصة والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء
 كان القول فيه قول البائع لانه منكر حق الرجوع رجل استولى بجارية كانت له ثم
 استحققت فقال المستولى اشتريتها من فلان بكذا او صدقه فلان وكذا لم يمتنع
 كان القول قول المشتري لان المشتري يدعي عليه حرية الولد بحكم الفرور وهو ينكر
 فيكون القول قوله ولو انكر ذلك وصدقه المشتري كان الولد حرا بقيمة ولا
 يرجع لهما على البائع بشئ اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هو
 وقال المشتري لا بل هو لي فان كانا اباب مركبا متصلا بالبناء كان القول قول
 المشتري سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري لانها كان مركبا يكون من جملة
 الدار وان لم يكن الباد مركبا وكان مغلوقا فان كانت الدار في يد البائع كان القول
 قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الاباب اذا لم يكن مركبا
 يكون عمرة المتاع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه
 قول صاحب الدار من رجل باع دارا يحجب حقوقها والدار في سكة نافذة وباب
 هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سدد باب
 القديم فاراد المشتري ان يفتح بابا قديما ومنه جرن السكة عن ذلك ذكر محمد
 رحمه الله تعالى في النوادر فقال ان قول كل تلك السكة ببابا القديم كان له ان يفتح

مطلب
 اذا اختلف
 المستأجر
 مع المالك
 في الكردار
 وفيه
 تفصيل

مطلب
 استولى
 جارية ثم
 استحققت
 فقال
 اشتريتها
 من فلان
 وكذبه
 المستحق

مطلب
 اشترى
 دارا وبها
 باب قديم
 فسدد
 في سكة غير
 نافذة فاراد
 فتحه ففتح
 به الدار

بابا في هذه السكة وان شاء يفتح بابين او اكثر وان جحد اصحاب السكة كان
 القول قول اصحاب السكة مع ايمانهم اذ لم يكن له يدنة على ذلك فان تكلموا
 مقربين فثبت له الطريق وان حلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح
 بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقي وان بكل واحد كان له ان يحلف
 الثاني فان تكلم الثاني كان له ان يحلف الثالث وهكذا اذ تكلم الكل غير واحد
 منهم ليس له ان يفتح بابا حتى هذا الواحد وان كانت السكة واسعة فاقضهم
 بحق المدعى بجمع اقصباؤهم في ناحية وجعل لهذا المدعى طريقا في ذلك الجانب
 رجل باع ثلثي كرمه من رجل على ان لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في
 الصك وطريقه الذي هو له قال الشيخ الامام ابو بكر المحمدي رحمه الله تعالى
 ان اتفق المتبايعان على انهما شرطوا في البيع ان لا يكون له طريق في هذا الثلث كان
 كذا ولا تكرر البائع الطريق كان القول قول المشتري ولما لم يرفعه رجل امر
 غيره ببيع ارض فيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها فقال الموكل ما امرت
 ببيع الاشجار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول
 الموكل فيها امر والمشتري ياخذ الارض حصتها من الثمن ان شاء وكذا لو كان
 مكان الاشجار بناء فاضحيان رجل له شجرة جعل على بعض اشجارها علامة فباع
 الشجرة الا الاشجار التي عليها العلامة فقطع المشتري الاشجار فادعى البائع
 على المشتري انه قطع بعض الاشجار التي لم تدخل في البيع وافسد اغصان بعضها
 وانكر المشتري ذلك وقال لم افطع شيئا من اشجارك ولم اكن متعلما في فساد
 الاغصان قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري في انكار
 قطع الاشجار التي لم تدخل في البيع وفي نقصان الاغصان ينظر الى نقصان الشجر
 ان كان مما لا يمكن الامتزاج عن ذلك فلا ضمان عليه ويكون ما ذكرنا ذلك دلالة
 رجل اشترى الثمار على رؤوس الاشجار فترتها حتى اخرجت ثمرة اخرى قبل النخلة
 ولا يمكن التمييز بينهما ففسد العقد وان كان ذلك بعد النخلة لا يفسد العقد
 الثمرة بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري رجل اشترى ثمرة
 فقال للبائع سقمها الى منزلك حتى احيى خلفك الى منزلك واسوقها الى منزلي
 فماتت لثمة في بيت البائع فانها تملك على البائع فان ادعى البائع تسليم الثمرة
 كان القول قول المشتري مع يمينه لو اشترى جارية على ان يبايعها ثلثة ايام
 وقبض الجارية ثم ان المشتري رد على البائع في ايام الجارية اخرى وقال له
 التي اشتريتها ورفضتها كان القول قوله لانه انكر قبض غيرها فان رضى البائع

مطلب
 باع الوكيل
 بالشيء الذي
 مع الشجر
 والموكل
 يقول للمدعي
 بجمع الاشجار

مطلب
 اشترى
 الثمار على
 رؤوس
 الاشجار
 فترتها
 حتى اخرجت
 ثمرة اخرى

بما حل للبائع ان يطأها لان المشتري لما رد عليه غير ما اشترى قد خفي بتملك
 البائع الثانية بالاولى ولذا رضى البائع بذلك ثم البيع بينهما بالتعاطى وكذا
 القضاة اذا رد على صاحب الثوب ثوبا غير ثوبه ورضي به صاحبا الثوب وكذا
 الاسكاف وغيرها رجل اشترى عند اثم ادعى انه باعه من البائع باقل ما اشتره
 قبل نقد الثمن وفسد البيع وادعى البائع انه اقاله البيع كان القول قول المشتري
 في انكار الاقالة مع ثبوتها ولو كان البائع يدعى انه اشتراه من المشتري باقل
 مما باعه والمشتري يدعى الاقالة بحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه
 رجل اشترى جارية وباعها من غيره فقد اولتها الايدي فادعت عند المشتري
 الرابع انها حرة فردها الرابع على الثالث بقولها والثالث على الثاني والى البائع
 الاول ان يثبتها قالوا ان كانت الحارثية ادعت العتق فله ان لا يقبل الحارثية
 بقولها وان كانت ادعت انها حرة الاصل وقد انقادت للبيع والتسليم بان
 بيعت وسلمت الى المشتري وهي ساكنة فللبائع ايضا ان لا يقبلها الا بقولها
 على هذا الوجه عمدة الاقارب والوقت بالوقت ادعت العتق لا يقبل قولها الا
 بينة وان ذكرت البيع والتسليم ليس للبائع الا ان لا يقبل لانهما اذ لم تقرب اليه
 كان القول قولها في الحرية وكان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن كما لو ثبت الحرة
 بالينة وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له ان يرد ما على البائع بقولها
 ولكن ينبغي ان يزوجها احتياطاً حتى يحل له وطئها اما عليك اليمين ان كانت
 امة او عليك النكاح ان كانت حرة وكذلك كل من اشترى جارية ينبغي له ان يزوجها
 احتياطاً مستأجراً فان ادعى انه له فباع الكردار من رجل وسلم الكردار
 وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وادعى ان الكردار له ولم يكن للمستأجر وصال
 بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الالات التي يحتاج المستأجر
 اليها في صناعته وتجارته لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن ويكون
 القول في ذلك قول المستأجر وان كان الكردار بناءً بان كان علواً على سفلى
 الحانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه ايضا قول المستأجر فلا يرجع
 المشتري على البائع بالثمن لعدم استحقاق المبيع وان كان البيع بناءً فبناءً
 الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت لان ما يكون متصلاً ببناء الحانوت
 لا يكون مفاداً فلا يكون القول فيه قول المستأجر واذ جعل في ذلك القول قول
 صاحب الحانوت صار مبيعاً مستحقاً فيرجع المشتري بالثمن على البائع رجل باع
 عقاراً اوضعة لولد الضيفر بثل القيمة او بعين ميسرة قالوا ان كان الابن مجموعاً

مطلب
 اشترى
 عند اثم
 ادعى انه
 باعه من
 البائع
 مستأجر
 اشترى
 قبل نقد
 الثمن

مطلب
 اقرب
 بالوقت ثم
 ادعت
 العتق

مطلب باع
 مستأجر
 الحانوت
 الكردار
 على انه له
 وانكر
 ذلك
 الموجر

مطلب في بيع
 الابن عقار
 ابنته بعين
 ليس يوفى
 دعواه ببيع
 الثمن

عند الناس مستورا حتى يبيعه ولا يكون للولد ان يبطل ذلك البيع بعد الملوغ
 لكن يبطل الثمن مو والده فان قال لا يضرع الثمن وانفقت علينا
 وذلك نفقة مثله في تلك المدع يقبل قوله وان كان الاب فاسد الاجور
 وللان ان ينقض بيعه اذ ابلغ الا ان يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا
 كان محجورا او مستورا كان الظاهر منه مباشرة البيع على وجه الخمرية بخلاف
 ما اذا كان فاسدا رجل امر غيره بان يبيع ارضا به ون اشجارها التي فيها
 فباع الوكيل الارض باشجارها قال قول فيه قول المالك انه لم يصر بيع الاشجار
 وللشركة الخيار ان شاء اخذ الارض بحسبها من الثمن وان شاء ترك والباق
 بمنزلة الشجر رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع الثمن الى زيد فباعه صاحب
 المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع الى البائع الثمن وقال البائع بعت
 اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان البائع
 بائنا بغير اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائنا باجر وكذلك في قول
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه لان الثمن يدل المبيع كان امثلية
 عند البائع عند ابو حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجر المقتضى اتمامه
 الثمن فلا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه امرأة اشترت من رجل
 شيئا ثم اختلفا فقالت المرأة كنت رسول زوجه اليك وكان المبيع على وجه الرسالة
 وليس على الثمن وقال البائع بل بعته منك ولي عليك الثمن كان القول قول المرأة
 في ذلك والبيعة للبائع ومجلة البيوع من غير المالك بيع الفضولي وقد مر
 ذلك في صدر الكتاب رجل امر غيره ببيع ارض فيها اشجار وبنى فباع المملوك
 الارض ببنائها واشجارها ثم اختلفا فقال الموكل بنيتها عند التوكيل عن بيع
 الاشجار والبناء كان القول قوله لانه انكر التوكيل ببيع الاشجار والبناء واخذ
 المشتري الارض بحسبها من الثمن ان شاء ولا يفسد البيع ومسائل الوكالة تجيء
 في بابها ان شاء الله تعالى فاضحان في باب السلم والكل من فتاوى قاضيان
 وفي مجموع النوازل رجل قال لاهزان الناس يشترون كرمك هذا بالي درهم
 فقال بعت منك بالي درهم وقال اشتريته صح انك يمكن على طريق الهزل
 وان اختلفا في الهزل والجد القول قول من يدعي الهزل والاعطاء شيئا من الثمن
 لا يسمع دعوى الهزل وفي مجموع النوازل لو سمع اهل المجلس وهو يقول ما سمعت
 وليس في اذنه وقرصه في في القضاء وفي شرح القدوري وشرح الطحاوي
 والايضاح بيع الثمار بعد الوجود والظهور جاز اذ لم يشترط الترتيب وان اريد

مطلب
 امر ببيعه
 ودفع ثمنه
 الى زيد
 فباعه
 يطلب ثمنه
 من زيد
 فادعى
 زيدا
 البائع
 المدعى

مطلب
 باختلافها
 في الزيد
 والقرن

مطلب
 في بيع
 الثمار

صلاحيها ولم يصبر منتفعا به هو الصبي والخيلة حتى يجوز عند الكل ان يبيعه
 مع الشجر وفي التجريد بيع الثمرة والزرع اذا كانت موجودة جائزا وان كان قبل
 بدو الصلاح اذ المشتري شرط الترك فشرى بدو الصلاح بكونه منتفعا به ولو
 شرط في العقد تركها فالعقد فاسد ولو تنهى عظمها فاشترى بشرط الترك
 فالبيع فاسد عندهما وقال محمد يجوز استحسانا ولو اشترى مطلقا وتركه فان لم
 يتنهى عظمها والترك باذن البائع جاز وطالب له الفضل وان كان بعينه ان تصدق
 بما زاد من ذاته وان تنهى عظمها لم يتصدق بشيء ولو اخرجت الشجرة في مدة الترك
 ثمرة اخرى ففي البائع فان حمله البائع جاز فان اختلط الحادث بالموجود حتى لا يعرف
 ان كان قبل الخلط فسد البيع وهما شيكان فيه والقول قول المشتري في قدر ذلك
 ولو اختلف المتبايعان فادعى المشتري ان البيع بات وادعى البائع ان البيع بيع الوفاء
 فالقول قول البائع هذا في فتاوى النسفي ولو اشترى جارية على انها حرة او كاتبة
 جاز ولو اشترى امة على انها حرة كل يوم كذا الوتكتك كل يوم كذا لا يجوز الى غيره
 وفي المحيط فان لم يجد خبازا او كاتبا او قالا البائع سلمته خبازا او كاتبا
 ولكن نسى عندك وقد كان ينسى في مثل تلك المدة فالقول قول المشتري وكذا
 لو قال هو الساعة كما شرطتكم وقال العبد انك ذلك الا ان لا افعل القول
 قول المشتري ولو اشترى ثوبا على ان عشرة اذرع فوجد ثمانية اذرع فالله
 ان يرد فملك على هذا وعلى هذا لو اشترى جارية على انها بكر فاذلها غير بكر
 عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فاذا اقعده راد رجع المشتري
 على البائع بحصة البكارة وهي بكر وغير بكر ولو شرط الثيابة فوجدها
 بكر الاخرار له فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري امة
 بكر افعال البائع بعهما وسلمها وهي بكر فلهما البكارة عندك فالقول
 قول البائع مع خمسة بالله لقد بعتها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر ان يربها الفداء
 لان وضع المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر في الحال فيبطل النساء ان
 قلن هي بكر يلزم المشتري من غير يمين البائع وان قلن هي ثيب لم يثبت لمختلف البائع
 ان حلف لزم المشتري ايضا وان نكل ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل
 القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يربها النساء والايمان
 ببيضاء لهما والديك قال رحمه الله تعالى هل يسمع لم لا قال وسمعت من ثقة
 ان الامتحان ببيض الحامة المقشرة فان كان القاضى ليس بمحضر من النساء من ثقب
 بهما من الجارية المشتري من غير يمين البائع حتى يحضر من النساء من ثقب بها

مطل
 لو اشترى
 على انها
 حرة او كاتبة
 جاز بمحض
 على
 انها
 غير او
 بكتك
 يوم كذا
 مطل
 في شرط
 البكارة
 والثوب
 واختلافهما
 في ذلك

مطلب
 اختلاف
 عند الرد
 بالعيب
 في قدر
 المبيع
 البائع
 منه
 وغيره
 مع
 وانكر المشتري
 مطلب
 المتبايعين
 عند قلم
 المبيع
 الخالف

الكل في الجامع الكبير ولو اشترى جارية وتقا بضا فوجد بها عيبا فاراد ان يرد
 وقال البائع بعثتك هذه ولغيري معها وقال المشتري بعثتني وحدها فقال
 قول المشتري ولو قبلها المشتري وقال كان من غير شهوة صدق كذا في الحق
 وقال في الاجناس اذا اشترى شيئا قد رأى قبل ذلك عدة ان تغير ذلك الشيء
 له الخيار ولو ادعى المشتري انه تغير وانكر البائع لا يصدق والقول قول البائع
 وفي شرح الطحاوي لو اختلفا في الرؤية قال البائع انه رأى قبل الشراء وانكر
 المشتري فالقول قول المشتري مع يمينه وفي الجامع الصغير رجل اشترى
 عندهن فبعضهما ثم ماذا احدهما ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري مع
 اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحى ولا يأخذ من ثمن البت شيئا واصل
 المسئلة ان المتبايعين اذا اختلفا في الثمن انهم اودنا نير او في قدره انهم
 الف والقان او في صفته انه صحاح او مكسرة او جراد او زوف حال قلم
 التسلمة وجب التحا لقبل القبض او بعد بالحديث واذا هلك التسلمة
 بعد القبض لم يحسب الخالف ويحلف المشتري عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى
 والى يوسف ولو كان المبيع شيعين وهلك احدهما لم يحسب الفاضل عند
 ابن حنيفة رحمه الله تعالى والقول قول المشتري مع اليمين والمسئلة طويلة
 البائع اذا اقام البينة ان الجارية التي باعها من فلان ماتت في يده واقام المشتري
 البينة انها ماتت في يد البائع فبينة البائع اولى لانها تلزم الثمن ولو انهما
 هاتسابق اولى ولو لم يقيم البينة فالقول قول المشتري لانه منكر ولو لم يلق البائع
 قد بعت بالميتة وقال المشتري بالدرهم القول قول البائع لانه انكار للمبيع كما اذا
 قال طلقنا وبنا صومرا اشتريت شيئا وقالت انا كنت رسول زوجي عليك ولا
 ثمر على وقال البائع اتابعت منك والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البينة
 المشتري اذا رد المبيع وقال البائع ما بعت هذا بل غيره فالقول قوله بخلاف
 خيار الشرط والرجعية وفي الجامع المشتري اذا اراد ان يرد المبيع بالعيب
 وقال البائع بعت منك هذا العبد ولغيره وقال المشتري اشتريت هذا
 وحده القول قول المشتري باع طعاما بعمينه بعشرة وقال بعثتك جزا
 بعشرة وقال المشتري اشتريت مكابلة بخالفان وكذا كل ما يورن ولو كان
 هذا في ثوب قال بعت ولم اسد رعا وقال المشتري اشتريت مذارعة القول قول
 البائع ولو لم اشترت على انه كان ذراعا كل ذراع بدرهم وقال البائع لم اسم
 ذراعا القول قول المشتري وبخالفان ويتراد ان على قول ابي يوسف ومحمد

مطلب
 اختلاف
 في المبيع
 مكابلة
 او مذارعة

رحمهما الله تعالى وفي المحيط ادعى ملكا في يد اخر وقال هو ملكي باع ابي
منك حال بلوغى وقال المشتري بل في حال الصغر كذا القول قول الابن لانني بكر
زوال الملك وقد قيل القول قول المشتري قال في المحيط وهذا القول اقرب
الى الصواب عندي وان اقاما البيعة فيينة الابن وفي الصغيرة اقل مدة
يصهدق فيه لوقالت انا بالغة تسع سنين رجل اشترى دهننا بعينه في اية
بعينها واتى على ذلك ايام وكانت مستدودة منذ قبض فلما افتح راس لاينة
وجد فيها قارة ميتة فانكر البائع ان يكون في يده فالقول قول البائع
لانني بكر العيب وقت البيع ولو صب رجل خل انسان وقال وقع فيه قارة
فالقول قوله وتام المسئلة مع اخواتها ياتي في كتاب الاقرار والمسلم اليه
اذ اتى بشئ من الدرهم وقال وجدته زورفا فالقول قوله وسياتي في فصل
التي المسائل في الفتاوى الصغرى اذ اختلف البائع والمشتري في الطع
والكره فالقول قول من يدعى الجواز والبصحة ولو اقاما البيعة فالبيعة بيعة
من يدعى الكره فيها واصل هذا مقدم في فصل البيع الفاسد وهو الاختلاف
بين البائع والمشتري في صحة العقد وفساده ولو ادعى احدهما صحة العقد
والاخر بطلانه بان قال البائع بعثتك بالميتة او بالدم فالقول قول مدعى البطلان
لانني متكر العقد لان البيع بالميتة ليس ببيع البائع اذ التكر الاجل فالقول قوله
اذ اختلف البائع والمشتري في هلاك للعقد عليه فقال البائع هلك بعد
القبض وقال المشتري هلك قبل القبض فالقول قول المشتري وانهما اقام
البيعة قبلت ولو اقاما البيعة فالبيعة بيعة البائع وكذا لو ادعى البائع ان
المشتري استهلك المبيع وادعى المشتري ان البائع استهلكه فالجواب على ما ذكرنا
هذا اذ لم يكن البيعتين تارخ اما اذا كان لها تاريخ فنقبل سنة الاسبق في الهلاك
والاستهلاك وهذا كله اذا كان قبض المشتري لم يمس غير ظاهر فلما اذا قبضه ظهر
ثم ان المشتري ادعى ان البائع استهلكه والبائع يدعى ان المشتري استهلكه
فهما هنا القول قول البائع وانهما اقام البيعة قبلت وان اقاما جميع البيعة
فالبيعة بيعة المشتري ثم ينظر ان كان في موضع البائع حق الاسترداد للمبيع
صار باللاستهلاك مستردا ونفس البيع بينهما وسقط الثمن عن المشتري وان
كان في موضع لم يكن له حق الاسترداد للمبيع فالمشتري ان يضمن البائع قيمة
المبيع ولا ينفسع البيع بينهما الكل في شرح الطحاوي كاذلك من خلاصة الفتاوى
اقربا مستقر اض الف وقبضه واستهلكه وزعم زيا فانه وانكر فقل له ان قول

مطلب
اشترى
دهننا
اسنة ثم
بعدها
وجعلها
قارة فانكر
البائع ان
يكون في
يد
مطلب
اختلف
في الطع
والكره
والصحة
والطالان
مطلب
اختلفا
في هلاك
المبيع فقال
البائع بعد
القبض
وقال
المشتري
قبله
فقل
استهلكه
فادعى
البائع ان
المشتري
لم يمس
المبيع

فالقول للمقرض اليمين وان فصل لا يصدق اقض طعما او غضب ثم التقيا في
 بلد الطعام فيه قال اورخيص يستوثق منه بكفيل حتى يوفيه في مكان اخفا.
 وقال الثاني وايهما طلب فتمته التي في تلك البلاد حال الخصومة افضيها
 والقول فيها قول المطلب وان كان قائما في يده الزمه اخذه ولا افضي القيمة
 استقرض منه عشرة وبعث عبده للقبض فقال المقرض دفعتهما للعبد
 واقربه العبد وقال اوصلتهما الى مولاي وانكره المولى فالقول له ولا شيء
 على العبد لانه اقرا به فبعض حتى جاء صاحب حادثة الى العلامة وقال بعث
 حاتوني ثم ادعى المشتري انه وفاة وطلب مني نقد الثمن وسلم الحانوت وادعت
 انه كان بائنا قال القول قولك قال كان من عزمي ان نقد واسترد ومن عزمه
 الرجوعين نقد فعمل الى ان اختلف قال كان ذلك قبل العقد باللفظ السابق وان
 ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعي ذوالملكه
 عليه وهو ينكر وذكر صاحب المتابع والديناري ان القول لمدعي البتات الا اذا
 شهد الظاهر للبائع بان يكون الثمن ناقضا كثيرا الا اذا ادعى المشتري تغيير الثمن
 فان تغيره يمنع من الحكم في ثبوت القول للمشتري لانه متمسك بالاصل
 والظاهر وتقدره ان البيع ان يساوى الفا وياعه بستماية فالقول للبائع
 وان تسمية فليشتري وكذا في الزيادات وافتي صاحب الهداية فيها اذا ادعى
 البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لمن يدعي الوفاء ثم رجع
 الى ما افتي به ائمة بخاري هذا القول لمن يدعي البتات لا رد المشتري بالبيع
 فقال البائع المبيع غير هذا فالقول قول البائع وان اراد رد الثمن لكونه
 زيوفا فقال للمشتري الثمن غير هذا فالقول قول المشتري لانه غير متعين
 فكان منكر اقض الجواب بالعقد والمبيع متعين وهو يدعي فسخ هذا العقد
 في هذه العين وهو ينكر زعم المشتري له ان الشراء كان باسره ووقع الملك له
 والمشتري انه كان باسره ووقع الشراء للمشتري فالقول قول المشتري له
 لان الشراء باقراره وقع له فيكون مأمورا بظاهر امره المشتري ان البائع
 في يده البائع والبائع على انه مات في يد المشتري فيبينة البائع اولى لانه يلزمه الثمن
 ولورخا لا يسبق اولى وان لم يكن لها بينة فالقول للمشتري لانه منكر ادعى
 المشتري ان البائع كان اعتق المبيع قبل البيع يقبل ويسترده الثمن وكذا لو رهن البائع
 انه كان اعتقه قبل البيع يقبل لانه انكار البيع لان بيع الحر لا يجوز فضا كما اذا
 ادعى البائع انه باعه بالبيعة وادعى المشتري البيع بالدرهم وفيه القول للبائع لانه

مطلب
 زعم
 الزيادة
 بعد الاجل
 بالاستقراض
 والامانة
 ونكره
 المقرض

مطلب
 ادعى
 المشتري
 البتات
 والبائع
 الوفاء

مطلب
 اذا اراد
 المشتري
 رد المبيع
 بالبيع
 فانكر البائع
 كونه
 قال قول
 قوله والمبيع
 في الثمن

بشرك البيع كما نوقل طلقت وانا صبي وقول المشتري بعد القبض اعتقه
 بالله اود برة او كان حرا لا يملك يقتصر على نفسه لا يعتدي الى بائعه
 بلا مينة ولا وءه موقوف اراد الرد بالعيب فقال البائع للمتع غير هذا
 فالقول له بخلاف خيار الروية والشرط وان قال اشتريت هذا اوجده والرد
 الرد بعيب فقال البائع بعته مع اخرا فالقول للمشتري ان زعم البائع انه ملك
 بعد قبضه والمشتري انه قبل قبضه فالقول للمشتري فليهما بره من قبل
 وان برهنا فللبائع وكذا لو ادعى البائع ان المشتري استملكه وكذا للمشتري
 وان ارضا فيمنه الاسبق اولى في الهلاك والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن
 قبض المشتري ظاهرا فان كان ظاهرا فلا دعى كل استهلاك الاخر فالقول
 للبائع وان برهن قبل وان برهنا فلا يشتري ثم ان كان للبائع حق الاسترداد
 للمعسر من اديه مستردا وانفسع البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم
 يكن له حق الجبس فالمشتري ان يضمنه القيمة ولا يطل البيع بينهما المشتري
 بقرة ميرضية وخلافا في منزل البائع فائلا ان ملكك فانت في البائع لعدم
 القبض وكذا لو قال للبائع سقها الى منزلك فما ذهبت فاسلمها فمهلكك
 في حال سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري اشترى هذا ولا
 وقال للبائع ادفعه الى ابني في منزلي فاستأجر البائع لحياله فجعله الى منزله وقال
 دفعته الى ابنه واكثر الابن او كان المشتري قال له استأجر على منزله الى منزلي
 ويدفعه الى ابني والمسئلة تحالفا فالجبر في الاولى على البائع لاجل المشتري وفي
 الثانية على المشتري لانه من اجرائه لكنه في الاولى لا يكون قضاه حتى يدفعه
 الى الابن وفي الثانية يدفعه الى الاجير يكون قابضا ويرى البائع منه اذا علم
 ذلك فلا يصدق الاجير في الدفع الى الابن لا مينة وان انكر المشتري استجار
 البائع عليه اود دفعه الى الاجير فالقول له مع العيمن وان باع الإحق والمشتري
 يغفل مكانه يجوز وان كان لا يعلم مكانه فوجه البائع ودفعه اليه فاعتقه
 المشتري جازعتقه وان باعه من اخرا وملكه لم يجز وان تد اولته الامدى
 وان باعه وقبضه المشتري ثم اختلفا وقال المشتري ما كنت عالما بكونه وقال
 البائع كنت عالما به فالقول للبائع في الصحيح كل ذلك من البرازية باع عبدا وملكه
 ووكل رجلا يقض عنه فقال الوكيل قبضه فضايع اود دفعته الى الامر
 الامر كله فالقول للوكيل مع مينة ويرى المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا
 فرده لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه

مطلبي
 عد لا يملك
 له اذ دفعه
 الى ابني او قال
 له استأجر
 من منزله ويدفع
 الى ابني فبي
 الاولى لا يملك
 على البائع
 لو استأجر
 وفي الثانية
 على المشتري

مطلبي
 ادعى الوكيل
 قبض الثمن
 ضايعه
 اود دفعه الى
 الامر

لا عقد بينهما وانما هو امين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه
 ولولا البائع بعته منك معيبا بهذا العيب واما المشتري فله ان يرد المثل او ان
 يشتري غرض لا منافاة له بعد ايام فنقص بان كان رطبيا فيبس فله ان
 يرد صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه يتكبر وجوب الرد
 ولو نسخ الغرض وجعل الضلع ابرسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف
 ما اذا باعه اشترى عبد بثوبين وثقابضا ثم استحق العبد او رد بعيب
 وهلك احد الثوبين ياخذ الباقي بقيمة الهالك ولو هلكا ياخذ قيمتهما
 والقول في القيمة قول الذي كان في يده ولو كان الثمن جارية فولدت عند
 غير سيدها ثم استحق العبد اخذها صاحبها وولدها والنقصان ان قيمته
 ايضا استقرض عشرة دراهم وارسل عبده ليأخذها من القرض فقال للقرض
 دفعتم اليه واقر العبد به وقال دفعتمها الي مولاي وانكر المولى قبض العبد
 فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع القرض على العبد لانه اقرانه قبضها
 بحق قبضة شري دارا فاستحق عرسهما ونقص البناء فقال المشتري انا
 بنيتها فارجع علي يا بني وقال بانه بعتهما بمبينة فالقول للبائع ولو دفع اليه
 العا ليشترى له شيئا بعينه فهلك الدراهم ثم اشتراه فهو للوكيل ولو هلك
 في يده بعد الشراء فهو واولكه ورجع على موكله ولو اختلفا في الهالك
 قبل الشراء لو بعده فالقول للامر مع يمينه وسئل باع داره جائزا فاشترى
 من مشتريه قبل قبضه وسكنه هل يجب ارجاع المثل الجواب لا لانه لو اشترى
 قنا فاجره من ياقعه قبل قبضه لم يجب الاجر واذا كان في البيع البات كذلك
 فاطلنك في البيع الجائر ولو اختلفا في كون الاجارة قبل القبض ينبغي ان يكون
 القول للمشتري لانه يدعي صحة العقد والاخر يدعي الغشاد فالقول للمشتري
 صحته هكذا قبل غير ان القرض منقول ويبرعه قبل قبضه لم يحضر فكذلك الاجارة
 سئل بي خانة خريدان يكي بوقا ويدل لاجارة كودن بعد ان قبض وديكري
 مال وفا كليل شد مضافا الى الغشاد لاجارة رافي بعد ان من مال باع
 بمشتري داد وكليل محكوم به اين ان يهاى وى است ومشتري في كويدان
 داده است وعقد فسخ شده است ومالك يبيع شده قول قول كه بود لاجارة
 يرجع الى البائع فلو تعد ريان غاب اومات فالقول للطالب والاخذ ولو ادعى
 شرائه جائزا واولد شرائه با تامين واحد وادعى سبق بيع الوفاة فصحاح
 لمشتري بات على بدل يجوز قال لو صالح عن انكار ينبغي ان يجوز ويلزم لانه

مطلب
 اشترى عبد
 بثوبين
 فهلك
 او رد بعيب
 وهلك
 احد الثوبين
 او هلكا

مطلب
 نقض البناء
 لا استحقاق
 العرس
 واخراد
 الرجوع
 فقال
 البائع
 بغيره
 مبينة
 مطلب
 استاجر
 البائع
 قبل قبضه
 لا يلزمه
 الاجر

مطلب
 في
 البيع
 الجائر

يمكن تغييره لان ذلك يدفعه لدفع اليه وهو يقبضه على كل امر يقضى به
غيره بلا امره الى اخره اختلف المتبايعان فقال المشتري شريته باثا وقال
البائع بعته وفاقا للقول للبائع اذ المشتري يدعي والبعثه وهو متكرر فصدق
حق القول في هذه المسئلة عندنا قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر وهو
نقصان الثمن بقصدا كثيرا الا اذا ادعى تغير السعر قد تغير السعر هل يمنع ان يكون
الحاكم الحاكم بغيرهم نعم والنقصان الكثير هو ما لا يتغير فيه الناس ويعبر
فيه يوم البيع لما اصر ان تغير السعر يمنع ان يجعل الحاكم شيئا ادعى البائع وخاءه
والمشتري باثا او عكسها فالقول لم يدعي البائع قال وكنت اقول في الاستدلال ان
القول لم يدعي الوفاؤه وجه حسن الا ان ائمة بخار هكذا الجوابوا فافهموا لاختلاف
فقال المشتري له امرتك بشراثة لي وقال المشتري شريته لك بل هو امرتك فقول
قال قول المشتري له اذ للمشتري لما اقرانه شره له فقد اقرانه شره باثا ومنه
التبيين فله صورتان احدها شري خيارا فاردده على حكم خيار الشرط فقال
ليس البيع وهذا قول للمشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع مكنه اقول الاصل في القول
في التبيين للملك حتى لو اوردده يعيب فقال ليس البيع هذا قول للمشتري هو هذا
يصدق البائع مع مكنه فعلى هذا ينبغي ان يكون القول للبائع في مسئلة خيار الشرط
ايضا والاصل الاخر ان القول للبايع في قدر القبوض والعيبة وهو مكنه فعلى
هذا ينبغي ان يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كما في خيار الشرط والاصل
ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان يتحد في هذا الحكم قال ولو لم يقض البيع فارد
المشتري ان يجيز البيع ويأخذ البيع من يد بائعه فقال البائع ليس البيع هذا قول
المشتري هو هذا لم يذكره محمد رحمه الله تعالى وقالوا ينبغي ان يكون القول للبائع
كما لو ادعى بيع هذا الشيء وانكر البائع البيع لهذا اذا كان الجواب للمشتري فان
كان البائع فان كان مقبوضا فارد البائع اخذ فقال للمشتري هو هذا وقال
البائع ليس هذا فالقول للمشتري مع مكنه ولو لم يكن مقبوضا فارد البائع الزام
الزام البائع في عيب فقال المشتري ما اشتريت هذا اقول للمشتري فان قال
المشتري لم اجد البائع في تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول
للبائع والبيعة للمشتري ولو كان ما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع
ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيما لا الى اقرب الاوقات لا اذ لم يكن للمشتري
على قدمه والا فلا تخلفه بالله بعته وسلته وما به العيب فان كل رده لا
لوحظ ولو شري رذونا وفي احدى رجله جرح اقدم وتب عليه شعر ولم يعلم

مطلقة
السعر يمنع
كون الحال
حكم التفتت
الكثير ما لا
الح

مطلقة
خيار
العيبة

مطلقة
اختلافها
في تغيير
البيع

مطلقة
اختلافها
في حدوث
العيب
وقد منه

المشتري ثم جاء بعد ايام وسيل منه دم فان كان لا يحدث مثله في المدة فله رده
والا فالقول للبائع ان يحدث عند المشتري رأى عيب دابة فركبها فقال البائع
ركبها في حاجتك فليس لك الرد ولا للمشتري ركبها الا ردها اليك فالقول
للمشتري اجرة غاصبه سنين ومضت ثم قال ما لك كنت اجرت عقده لا قبل
الابينة ولو قال كنت امرته بقبول كماله زوجه البوا فها كانت كسكت اجرت
عقد الاب لا يقبل الابينة ولو قال كنت كان بامري قبل ولها الارثى اجزها
غصبها فقال المالك اجرتها منك وقال المؤجر غصبتك اجرتها صديقي
ربا الارض ولو باع ملك غيره وسلمه فملك المبيع فقال ما لك كنت امرته بقبوله
لا لو قال كنت اجرت بيعة حين بلغني الابينة جامع الفصولين اشترى حانوتا
او دارا فوجد في جنح منه دراهم فان قال البائع انها لي فالقول قول البائع
الفتاوى وفي الفتاوى العتبية ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسيل وغيره
لداره اخرى مجنبة باقول بكل حق فذلك وله ان يمتعه ولو كان الطريق لاجبي
حتى لازم يملك او باجارة فهو عيب لا يدرى له ان يمتعه وان كان باعارة لاجار
له لا يدرى لزم ولو قال البائع استئجنت ذلك فالقول قوله وفي الفتاوى
المباشرة ان الاختلاف في مقدار الخيار فالقول لادعي الاول والآخر انما قالوا
ان التكرار المضي ولو ادعى احدهما شرط الخيار شهر او مطلقا والآخر انما قالوا ان
يدعي انما اذا سمع الخصومة فان كان العيب قد سما او حادثا لا يحدث ثم وقت البيع
الى وقت الخصومة كان للمشتري ان يرد لاعتقنا قيامه للحال بالمعانة وثبتنا
بوجوده عند البائع ان كان لا يحدث مثله ولا يحدث في مثل هذه المدة فغيره
المشتري الا ان يدعي البائع سقوط حق المشتري في الرد بالقضاء كالامراء وغيره
ويكون القول قول المشتري فيه مع مدينه ثم عند طلب البائع بين المشتري بخلاف
المشتري باتفاق الروايات وعند عدم طلب المشتري عامة الشايع عليه بخلاف
في ظاهر الرواية م وان كان عيبا يحتمل الحد في هذه المدة ويحتمل التقدم عليه
او كان شكلا فالقاضي يشال اليه كان به هذا العيب يد فان قال نعم كان
للمشتري حق الرد الا ان يدعي سقوط حق المشتري في الرد بالرضا او بالاموال وثبت
ذبا لتقول او يا ابينة فان اكره فالقول قوله مع مدينه ان لم يكن للمشتري بينة على كونه
هذا العيب عند البائع رجل اشترى من رجل غلاما بجمارية ووجد بالجمارة
عيبا وردها واختلعا في الغلام فالقول قول الذي في يد الغلام رجل باع من
اخر جارية فقال بعتها وفيها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري بجمارية وبها قرحة

مطلب
اجزها غاصبه
مدة ثم بعد
مضت ثم بعد
ما لم يكن
اجاز عقد
الاجارة

مطلب
المسئل
او الطريق
هل هو
عيب

مطلب
في العيب
الذي
الرد

مطلب
على القصة
الحاق فان
المشتري
فادعى البائع
البرهان
حادثه

في ذلك الموضع و اراد ردّها فقال البائع بعت وهذه القرحة التي اقررت بها فقد
 برئت وهذه قرحة حادثة عندك فالقول قول المشتري وكذلك لو قال البائع
 بعت بها واحد من العيينتين ايضا وجاء المشتري بالجارية وعينه اليسرى ايضا
 و اراد ان يردّها فقال البائع كان البياض بعينها اليمنى وقد ذهبت وهذا
 بياض حادث بعينها اليسرى فالقول قول المشتري وفي الثانية والصحيح انه
 اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية وكشتر
 ان يرجع على البائع بالثمن بقولها حقيقة المفقود اختلاف في الاجل او شرط
 للخيار او استثناء بعض الثمن كان القول للمكر مع عينه اذا اختلف البائع
 في قدر الثمن بعد قبض البائع و هلاكه لا تخالف عند أبي حنيفة و أبي يوسف
 رحمه الله تعالى بل القول للمشتري مع عينه و قال محمد والشافعي رحمه
 الله تعالى يتخالفان وينسخ البيع على قيمة المالك وعلى هذا الخلاف في بيع
 المبيع عن ملكه او غير مملوك لا يقدر على رده بالعيب اذا اشترى عندين
 صفقة واحدة وقضها اشتمات احدهما واختلفا في مقدار الثمن فقال
 المشتري اشترى منهما بالثمن درهم وقال البائع اشترىتهما بالثمن درهم قال
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتخالفان الا ان يرضى البائع ان يترك حصة المالك
 ويكون القول قول المشتري مع عينه و قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يتخالفان
 في النسخ وينسخ العقد في النسخ والقول للمشتري في حصة المالك من النسخ مع عينه و قال
 محمد رحمه الله تعالى يتخالفان عليهما ويرد النسخ و قيمة المالك لسان الحكم ولو
 وجد المشتري بالمبيع عيبا في اوردته بعد ما وقع الشراء بشرط البراءة من كل عيب
 فاختلغا فقال البائع كان هذا العيب موجودا وقت البيع و ضل في البراءة
 وقال المشتري هو حادث لم يخل في البراءة فعلى قول أبي حنيفة و أبي يوسف
 لا فائدة لهذا الاختلاف لانهم يبرأ عنها جميعا عند ما و انما يقصد هذا الاختلاف
 على قول محمد ضل قوله القول قول البائع مع عينه على العلم ان حادث ولان رجلا
 قال لرجل بعت منك هذا العبد على انه ابن ابي او على ان يرى من اباقه وقال الاخر
 قلت بطلت خصومته مع بائعه في الاباق ولو اختلف البائع والمشتري و ادعى
 البائع ان البيع كان بشرط البراءة من كل عيب وانكره المشتري فالقول قول المشتري
 مع عينه ولو اقام المدعي على ما ادعى بطل حق المشتري في النسخ ولو كانت البراءة
 عامة واختلفا في عيب فادعى المشتري ان حادث وقال البائع كان يوم العقد فالقول
 قول البائع في قول محمد وقال زفر والحسن القول قول المشتري ولا ينافي هذا على قول أبي يوسف

طلب
 اختلاف
 المتبايعان
 في قدر
 الثمن بعد
 هلاك البائع
 بعينه
 او كره

طلب
 في الكلام
 على البراءة
 من العيب

لان البرء العامة تتناول القديمة والحديثة فلا يفيد هذا الاختلاف ولو شرط ان
 يرى من كل عيب مدخل الحادث اجماعا ولو اختلفا في حد وشر فاقول قول المشتري
 وكذا في البرء العامة عند زفر والحسن خلاف المحل وكذا ان اختلفا في ان زيادة العيب
 فالقول قول المشتري ولو خص به من العيوب جميع الخصيص اعلم ان البرء المجهول
 صحيح عندنا كما تقدم نقله الى اخره فالمشتري متمسك بالبرء وهو ايجاب الضمان
 على البائع في العيوب كلها والبائع يدعي عليه البرء وهو منكر والقول قول المنكر
 وتثبت عيب الايجاب فيما عندي فلم يجد هذه الصورة اجماعا وهذا الذي قلناه
 هاهنا فهو على سبيل البحث والراجح عندنا انه يكون في حكم البرء الى اخره
 وان اختلف البائع والمشتري في هذا المبيع فقال البائع هلك بعد القبض وقال
 المشتري قبل القبض فالقول قول المشتري مع عينه ولو اقاما البينة يقضى بيئته
 البائع وكذلك دعوى الاستهلاك انفع الوسائل سئل اذا اشترى شخص مكيلا
 او موزونا فاحضر البائع القباي ووزن الضاعة بحضور المشتري ثم ادعى انها
 ناقصة فهل تستمع دعواه لم لا اجاب ان الميزان للمشتري انه قبض جميع المبيع لانه
 استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه مع عينه ولا
 يستمع قول القباي وحده الا ان يشهد معه اخر انه قبض الحقود عليه وهو كذلك
 وكذا سئل عن رجل اشترى شيئا واقره وبيته عند الشهر ثم بعد القبض ادعى انه
 لم يكن راء واراد رده اجاب ان ادعى المشتري بعد اقراره برفقة المبيع ورويته عن
 انقار رفته بذلك ولم يكن راء للمبيع وكذب البائع حلف البائع ان اقره بذلك كان
 بعد الروية والمعرفة به فان حلف لم يلتفت الى انكار المشتري وان نكل فلا تدرى
 اذ سئل عن المتبايعين ان اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري للبائع ذكر انك
 السلعة شامية متلاوة للبائع ما قلت لك الا انها بالذمة فالقول لمن اجاب
 القول قول البائع مع عينه لا يدرى حتى القسح والبيئته للمشتري لانه مدع
 قارئ الهدية ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقا لا لدلال من الاجرة فالقول
 للمشتري لاختلاف التبايعان في العصة والبطلاق فالقول للمدعي المطلق كذلك في الحائز
 والظهيرية الا في مسئلة في اقالة فزع القدر ولو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع
 باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع اقالة فالقول للمشتري مع انه يدعي مصادقة
 ولو كان على القلب مخالفا لو اختلفا في قلم العيب فانكره البائع فالقول للمدعي
 في ثقله فقبل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنه
 لو اختلفا في اشتراط الخلع فقبل القول لمن نقاه عملا بان الاصل عدمه وقيل لمن

مطلب
 اشتري
 مكيلا
 او موزونا
 ووزن
 كل
 ثم ادعى
 نقصانه
 مطلب
 اقراره
 ثم انكر

مطلب
 اشتري
 مكيلا
 او موزونا
 ووزن
 كل
 ثم ادعى
 نقصانه
 مطلب
 اقراره
 ثم انكر

مطلب
 اشتري
 مكيلا
 او موزونا
 ووزن
 كل
 ثم ادعى
 نقصانه
 مطلب
 اقراره
 ثم انكر

مطلب
 ادعى انكر
 المبيع
 من
 البائع
 باقل
 من الثمن
 قبل
 النقد
 والاقالة

ادعاه لانه منكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعتد الاول اشبه
وفي المنتقط لاختلاف البيع هذا وهزل فالقول للمدعي الجدة الان يدل دلالة على
الهنل وقد مر في اول الكتاب خزانة ومن اشترى سمنا في رزق فرد الطرف وهو عشرة
الرجال فقال البائع الرزق غير هذا وهو خمسة ابطال فالقول للمشتري لانه
ان اعتبر اختلاف في تعيين الرزق المقبوض فالقول قول القابض ضمنا كاي واما
وان اعتبر اختلاف في السهم فهو في الحقيقة لاختلاف في الثمن فيكون القول
للمشتري لانه يترك الزيادة قال ومن اشترى عبدا فاذا هو حر وقال العبد للمشتري
لمشتري فاني عبد فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لم يكن على البائع
شي وان كان البائع لا يدري ان هو يرجع المشتري على العبد ورجع هو على البائع
وان اراد من عبدا مقرأ بالعبودية وجده حرا لم يرجع عليه على كل حال وغيره على
يوسف رحمه الله تعالى انه لا يرجع فيها لان الرجوع بالمعاوضة اولى الكعالة
والموجود ليس بالاعتبار كما ذابا فصار كما اذا قال الاجنبي ذلك او قال ارتهني
فاني عبد وهي المسئلة الثانية ولما ان المشتري شرع في الشراء معتد على امره
واقره ما في عبدا فالقول له في الحرية فيجعل العبد بالامر بالشراء ضمانا للثمن
له عند تعدد رجوعه على البائع دفعا للفرور والضرب ولا تعدد الا في امره
مكانه والبيع عقد معاوضة فاما ان يجعل الامر ضمانا للسلامة كما هو
موجبه هذابة ولو كان المال في ايدي الاوليا بطريق الامانة لكان لاحالة
الى الاشهاد لان القول قول الولي اذا قل دفعت المال الى البيعة عند ابتكاره وانما
الحاجة الى الاشهاد عند اخذ قضا لياكل منه لان في قضا الذين القول قول
صاحب الدين لا قول من يقضه الذين اذ اختلفا فادعى احدهما التهمة وانكر
الاخر وزعم ان البيع بيع رعية فالقول قول منكر التهمة لان الظاهر شاهد
له فكان القول قوله مع ميمنه على ما يدعي صاحبها من التهمة اذ اطلب الثمن
وان اقام المدعي البيعة على التهمة تقبل بيئته والاخر وذكر القاضي في شرح
مختصر الطحاوي اختلاف بين ابني حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبهما فقال لا يلزم قول
ابن حنيفة القول قول من يدعي جواز العقد وعلى قوله القول قول من يدعي التهمة
والعقد قاسم ولو اختلف البائع والمشتري في فضل البيع فقال البائع فضته
وقال المشتري لم اقبضه فالقول قول المشتري لان البائع يدعي وجود البعض
ونقر بالثمن وهو منكر ولان علم القبض اصل الوجود عاوض فكان للمشتري
متمسكا بالاصل والبائع يدعي امرعاوضا فكان الظاهر شاهد للمشتري فكان

مطلب
قال المشتري
فان عتد
فان اشترى
فان الرجوع
بالثمن تفصيل

مطلب
قال ايضا
التجعة

مطلب
اختلاف
في قبض
البيع او في
قدر الثمن

القول قوله مع عبته وكذا اذا قضى بعضه واختلفا في قدر المقصود فالقول
قول المشتري لما قلنا ولو اختلفا في فضل الثمن فالقول قول البائع لما قلنا وفي قض
المبيع ولو تصرف البائع في احداهما قصر في موقوفه فان تعين ما تصرف فيه المبيع
لم ينفذ تصرفه لانه تبين انه تصرف في ملك غيره وان تعين ما تصرف فيه لانه
نفذ تصرفه لانه ظهر انه تصرف في ملك نفسه فنفذ وانما الضرر ويحتمل
ان يهلك احدهما بعد القبض فيبطل الخيار لان المالك منها اتبع المبيع وانه
ثمنه وتعين الاخر الامانة لان احدهما بيع والاخر امانة والامانة منها مستغنى
الرذ على البائع وقد خرج المالك على حتم الى الرذ فيه فتعين الباقي للرذ وتعين المالك
للمبيع ضرورة ولو هلكا جميعا انقضى القبض فلا يحتل لهما ان هلكا على التعاقب ولما
ان هلكا جميعا فان هلكا على التعاقب فالاول يهلك مبيعا والاخر امانة لما ذكرنا
وان هلكا معا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما لانه ليس جلهما بالعينين اولى من
الاخر فشاع البيع فيهما جميعا ولو هلكا على التعاقب لكنهما اختلفا في ترتيب
المالوك فان كان ثمنهما متساويا فلا فائدة في هذا الاختلاف لان ايهما هلك
فحق الاخر مثله فلا ينفذ الاختلاف وان كان متغايرا فامشوا بان كان ثمن احدهما
اكثر فادعى البائع هلاك اكثرهما ثمننا ودعى المشتري هلاك اقلهما ثمننا كان القول
اولا يقول يتخلفا واهما بكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفنا جميعا يجعل كانهما
هلكا معا ويلزمه ثمن نصف كل واحد ثم رجع وقال القول قول المشتري مع عبته
وهو قول محمد لانها اتفقا على فضل الدين واختلفا في قدره والاصل ان الاختلاف
موقوف بين صاحب الدين وبين المدينين في قدر الدين وفي جنسه او نوعه
او صفته كان القول قول المدينين مع عبته لان صاحب الدين يدعى عليه زيادة
وهو متكرر فكان القول قوله مع عبته واهما اقام البيعة قبلت بيئته سقطت
اليمين وان اقام البيعة فالبيعة بينة البائع وروى عن ابو يوسف حلف الله
تعالى ان فيما لا يطعم عليه الا النساء ويرد ثبوت عند المشتري ولا يحتاج الى
الاثبات عند البائع والمشهور من مذهب ابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انه
لا يكفي بالثبوت عند المشتري بل لا بد من اثباته عند البائع اي يملكه وهو الصحيح
لان قول النساء في هذا الباب حجة ضرورية والضرورة في القول في حق
ثبوت عند المشتري لتوجه الخصومة وليس من ضرورة ثبوت عند المشتري
ثبوت عند البائع لاحتمال الحدوث وقبل قوله في حق توجه الضرر لان حوالا
على البائع وان كان الثبوت عند البائع فيما يحدث مثله شرطا لثبوت حق الرذ فيقول

مطلوب
بتعين البيع
المستعين
المشروط
الخيار في
احد حكم
لو ملك لملك
او هلكا
واخذ اثنا
او ثقلوا

مطلوب
اختلف في
مالا يطعم
عليه الا
النساء من
الغريب
وقيل لا بد
مراشاة
عنه البائع
وقيل لا

القاضي هل كان هذا العيب عندك فان قال نعم رد عليه الا ان يدعى الرضا والبراء
 وان قال لا كان القول قوله الا ان يقيم المشتري البيعة لان المشتري يدعى عليه
 حق الرد وهو ينكر اختلافاً في القبول وعدمه فقال البائع لم يتغير وقال قد تغير فالقول
 قول البائع اختلافاً فقال البائع للمشتري رأيت وقت الشراء وقال المشتري لم اراه
 فالقول قول المشتري ولو اختلفا في الفسخ والاجازة فقال احدهما فسخنا البيع
 وقال الاخر بل اجزنا جميعا البيع فاختلا فهما لا يخلو من ان يكون في مدة الخيار
 او بعده مضى المدة فان كان في المدة فالقول قول من يدعى الفسخ لان احدهما ينزف
 بالفسخ واحدهما لا ينفر بالاجازة ولو قامت لها بيعة فالبيعة بيعة من يدعى
 الاجازة وان كان بعد مضى المدة فقال احدهما مضت المدة بعد الفسخ وقال الاخر
 بعد الاجازة فالقول قول من يدعى الاجازة لان الحال حال الخيار وهو ما بعد
 انقضاء المدة فتخرج حاشية شهادة الحال فكان القول قوله ولو قامت لها بيعة
 فالبيعة بيعة من يدعى الفسخ والاجازة لانها ثبتت من اختلاف الظاهر والبيانات
 شرعت له وان كان الخيار لاحدهما واختلافاً في الفسخ والاجازة في مدة الخيار
 فالقول قول من له الخيار سواء ادعى الفسخ او الاجازة ولو اختلفا في عيب فقال
 البائع هو كان موجوداً عند العقد فحل تحت البراءة وقال المشتري بل هو كاد
 لم يرد حل تحت البراءة فان كانت البراءة مطلقة فهذا لا يتفرع صلى قول أبي يوسف
 لان العيب الحادث داخل تحت البراءة المطلقة عند ما ماعلى قول محمد رحمه الله تعالى
 فالقول قول البائع وقال زفر والحسن بن زياد القول قول المشتري وجه قوله ان
 المشتري هو المبرى لان البراءة تستفاد من قبله فكان القول فيما ابراه قوله وهو
 قول محمد ان البراءة عامة والمشتري يدعى حق الرد بعد عمود البراءة عن حق الرد
 بالعيب والبائع ينكر فكان القول قوله دون المشتري لما قلنا كنا هذا ولو كان
 مقيدة بعيب يكون عند العقد فاختلف البائع والمشتري على نحو ما ذكرنا فالقول
 قول المشتري لان البراءة المقيدة بحال العقد لا تتناول الوجود سجالة
 العقد والمشتري يدعى لاقرب الوقتين والمبايع يدعى لا بعدهما فكذا الظلم
 شاهد للمشتري وهذا لان عدم الصل والوجود عارض فكذلك احالة
 الموجود الى اقرب الوقتين اقرباً الى الاصل والمشتري يدعى لك فكان القول
 قوله يدل اي (كتاب الصرف) واذا اشترى ديناراً
 بعشرة دراهم وتغابضنا ثم جاءنا ثم الدينار بدراهم زيوف وقال
 وجدهما في تلك الدراهم وانكر مشتري الدينار ان تكون هذه الدراهم من درهم

مطلب
 اخذتها
 في قبض البيع
 وحدها
 ففسخ البيع
 واجازة
 الخيار
 لاحدهما
 في المدعى
 بعد ذلك

مطلب
 اختلاف
 كونه العيب
 موجوداً عند
 العقد او لا
 بعد اتفاقهما
 على البراءة من
 العيبين
 او مقيدة
 بعيب محدد
 عند العقد

مطلب
 اذا اشترى ديناراً
 بدراهم ثم جاء
 الدينار بدراهم
 زيوف
 وقال وجدهما
 في تلك الدراهم
 وانكر مشتري
 الدينار

فهذه المسئلة على وجوه اما ان اقربا ثم الدينار قبل ذلك فقال قبضت الجهاد
او قال قبضت حتى او قال قبضت راس المال او قال استوفيت الدراهم او قال
قبضت الدراهم او قال قبضت ولم يزد عليه فنفى الوجه الاول والثاني والثالث
والرابع لا يسمع دعوى باق ثم الدينار حتى لا يستخلف المشتري على ذلك وفي
الوجه الخامس وهو ما اذا قال قبضت الدراهم فالقول قول باق ثم الدينار ولا
مشتري الدينار البينة على انه اعطاء الجهاد الحسنات وكذا الجواب في الوجه
السادس وهو ما اذا كان باق ثم الدينار قبضت ولم يزد على ذلك ولو قال وخذها
ستوفة او رصاصا لا شك انه لا يقبل قوله في الوجوه الاربعة وكذلك في
في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس يقبل خائفة نقلها صاحب
المدينة سئل اذا قبض صاحب الدين دينه ذهباً او فضة ونقد صديقه
ثم ادعى ان زيوفاً او بعضهما قال الدافع ليست هذه فعني اجاب القول قول
مع منبه انه هو وان كان بعد النقد مالم يكن اقربا استوفى دينه او حقه
قارئ الهداية ولا يجوز فرض الخبز والديق في قول ابي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال لا يجوز وزناً وقيل الى الثلاث يجوز عدد او لا يجوز الزيادة
وان اقرض المحطة وزناً لا يجوز فان استقرضها واكلها قبل ان ياكلها على المشتري
مثلاً من اكل فان اختلفا في مقدارها كايلا وقعه فان القول قول المستقرض
مع منبه قاض خان رجل اقرضه قال استقرضت من فلان الفازيوقا او قال
القابته رجعتوا وتفقتهم وادعى المقرض انها كانت جهاداً قال ابو يوسف رحمه الله
تعالى القول قول المستقرض في البهجة والزيوف اذا وصل ولا يصدق اذا
فصل قاض خان اذا قبض الثمن ولا الاجرة ولا الدين دينه من
المديون ولم ينقد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وذكر ان في ما قبضه
ردعي وهو الذي يقول له العامة مخاس ورفعها الى الحاكم وطلب منه الحكم بقية حقه
من الثمن ورد ذلك على خصمه والمخضم ينكر ويقول دراهمي جهاد ما اعلم اهل هذا منها
فهل يكون القول قول الفاضل والدافع ونحوه كالأمر في ذلك ذكر في القنية
ص لكاري دابة الى بغداد بعشرة ودفعها اليه قبل بلع بغداد رد بعضها
وقال هي زيوف او ستوفة فالقول لرب الدابة لانه منكر استيفاء حقه
وان اقر قبض الدراهم يقبل قوله في الزيوف لانه من جنس حقه فلا يكون لنا قضا
ولا يقبل في الستوفة لنا قضا وان اقرها استيفاء الاجرة او باستيفاء حقه
او الجهاد فالقول له هذه عبارة القنية وذكر في المبسوط قال اذا كان اجر الدار

مطلب
اذا قبضت
استوفيت
انه في قول
منه

مطلب
اختلف في
زكاة المقر
بدرجته
مطلب
فما ان قبض
التمن او
الاجرة او
الدين من
نقد ثم حال
برود حقه
قيل له

عشرة دراهم او قفيز حطة موصوفة واشهد المؤجر انه قبض من المستاجر عشرة
عشرة دراهم او قفيز حطة ثم ادعى ان الدراهم بتهرجة وان الطعام معيب فالقول
قوله لانه منكر استيفاء حقه لان ما في الذمة يعرف بصفة ويختلف باختلاف
الصفة فالأمنافضة في كلامه قاسم الدراهم بتناول التهرجة واسم الحطة بتناول
العيب وان كان حين الشهادة قال قبضت من اجر الدار عشرة دراهم او قفيز حطة
لم يصدق بعد ذلك على ادعاء الزيف والعيب وكذلك لو قال استوفيت اجر
الدار ثم قال وجدت زيوفا لم يصدق بعبية ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار
بقبض الجيد فان اجر الدار من الجيد فيكون هو منافضا في قوله وجدت زيوفا
ولما قضى لا قوله ولا يقبل الالبينة ولو كان ثوبا بعته فقبضه ثم رده بعيب
فقال المتاجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المتاجر لانها نقضا على انه قبض المعثر
عليه فان كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمستاجر منكر لذلك
فالقول قوله فان اقام ريب التلا بينة على العيب رده سواء كان العيب
يسرا او خفيا حتى قاس البيع قلت حذرنا من كلام شمس الأئمة المستخرج
ان المؤجر متى قال استوفيت اجر الدار ثم قال وجدت فيه زيوفا لم يقتل
قوله ولا بينته ولو قال قبضت من المستاجر كذا من الدراهم ولم يقل ثم تجاوز
وقال هذا الدراهم بتهرجة فالقول قوله فصا جواب المسألة ان القائل متى
اقر قبض الحق ثم ادعى انه زيوفا لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره بقبض
الحق اقرار بقبض الجيد واذا قال بعد ذلك هو زيوفا او بعينه فقد ناقض
كلامه ولما قضى لا يقبل كلامه ولا بينته بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة
دراهم مثالا ولم يقل من اجرة فادعى انه زيوفا فانه يقبل قوله لانه في
القول الثاني منكر استيفاء الحق وما سبق لانه ناقض هذا القول فيكون القول
قوله هذا خلاصة مما قاله في المبسوط واما ما ذكره في القصة ورمزه بالصاد
وهي علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قرناه لانه قال ودفعها اليه ولم يقبل
واقر باستيفاء الاجرة في هذه الصورة ليس القابض متناقص في قوله فيقا
وبقية مما ذكره في القصة هو من المبسوط فان رمزه بالسين وهو علامة
المبسوط ومعنى حاكمه انه اقر قبض الدراهم بان قال مثالا قبضت منه
عشرة دراهم ثم ادعى انه زيوفا صدق ولو قال هي ستوفة لا يصدق وذلك
لان في الزيوفا ما ناقض كلامه لان الزيوفا من جنس حقه وفي الستوفة ناقض كلامه
لان اقراره بالادراهم وثانيا ادعى انه ستوفة والمستوف ليس من الجنس فكان

مطلب
اخر بصفة
دراهم او قفيز
حطة وان لم
يقبضها او
باستيفائها
في

مناقضاً على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى من تعيين الزئوف والمستوفة والبيع
وقوله وان اقربا ستيفاء الاجرة تقديره والمسئلة بحالها حتى يتم الكلام
واذا كان كذلك فيسبق تقدير الكلام مكارى اجرة اية الى بغداد بعشرة
دراهم وقرأ الاجر بقبض الاجرة ثم ادعى انها زئوف او مستوفة يقبل
قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الائمة في المبسوط فانه قال اذا
اقربا ستيفاء الاجرة ثم قال هي زئوف لم يقبل قوله والعرق قد بيناه وهو
الموافق للفقهاء لانه ينافي قبض كلامه بعد والمناقض لا قول له فكيف يقول
في القينة القول له فثبتوا الله اعلم سهو فانه زئوف كلام المبسوط وما نقوله
محرم الى اخره فالذي يجب ان يعمل به هو ما ذكره في المبسوط اعني في هذه
الصورة الخاصة واما بقية الصور فتكملها موافقة لما ذكر في المبسوط
واذا تقررت لنا هذه في الاجارة والاجر عد بناء الى استيفاء الاثمان في البيات
والديون في المعاملات فان العلة تجمع الكل فنقول اذا دفع اليه دراهم
وهي بمن متاع ثم جاء البائع واراد ان يرد عليه شيئا يزعم انه مردود في المعاملة
بين الناس وانكر المشتري ان ذلك من دراهمه التقدفها فلا يخلو اما ان يكون
البائع اقرب قبض الثمن ولا فان اقرب قبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم
المشتري بان يدفع عوض ذلك المردود ولو اختار البائع بين المشتري انه يعلم
ان هذا المردود من دراهمه التما عطاها له ينبغي ان يجاب الى ذلك ويحلفه
المطاع على العلم فان حلف انقطعت الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان نكل
ينبغي ان يرد ما عليه لانه اقربا ادهاء بطريق النكول وان كان البائع لم يقبل
قبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة هذا البيع وانما اقرب قبض درهم
مفتلا ولم يقبل هي الثمن والحق قال في هذه الصورة يكون القول قول البائع لانه
ينكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما ينافي قبض هذه الدعوى فيقبل قوله مع
يمينه هذا انكر المشتري انها من دراهمه ايضا وكذلك الديون ايضا ينبغي
ان يكون الجواب فيها كالجواب في الاجرة والتمنية باب البيع وهذا كله اذا كان الذي
يرده زئوفا وانهر حجة فان كان مستوفة فلا يقبل قوله ولا يرد لانه ناقض كلامه
اما في صورة اقراره بقض الدرهم فظاهر لان المستوفة ليس من جنس الدرهم
وقد اقرب قبض الدرهم ولا ينبغي ان هي مستوفة فان مناقضا وكذلك في اقراره
بقبض الاجرة والحق الطريق الاول وعبرة بالمبسوط الى عن ذكر السوق وليس
فيها ما يمنع ما قاله في القينة بل يوافق من حيث المعنى واما تفسير الدرهم

بطل
اذا اقرض الثمن
ثم جاء بغيره
بعت وانكر
المشتري لم
حق وجوب

مطلب
في تعريف
النهرجة
والزئوف
والستوة

النهرجة والزئوف والستوة قد ذكر في الصحاح قال النهرجة الباطل
والردي من الشيء وهو معروف وقال في المغرب النهرجة الدراهم الذي قضيت
ردية وعن ابن الاعراب المبطل السكة وقد استعمل الكل ردى باطل وقال الخليل
نهرجة اي نهج واحده بالنون الالة هذه عبارة المغرب والزئوف المردودة
يقال زافت عليه دراهم اي صارت مردودة عليه لغش فيها وقد زيف اذا دس
ودره زيف ودرهم زئوف وزيف وقيل هودون النهرج في الرواية لا ت
الزيف اما يرد به بيت المال والنهرج ما يرد به الخمار والسوق بالفتح ارداه
من النهرج وعن الكرخي الستوة صندم ما كان الخاس هو الغالب الاكثر
وفي الرسالة اليوسفية النهرج اذا غلب الخاس لم يخذ وما الستوة فخرام
اخذها لانه فلوس هذه عبارة المغرب وحاصل ما قالوه في تفسير الزئوف والنهرج
والستوة ان الزئوف اجود من الكل وبعد الزئوف النهرجة وبعد النهرجة الستوة
فيكون الزئوف بمنزلة الدراهم التي يقبلها الصيارف وبعض النهرجة ما يرد
الصيارف وهي التي تسمى مرة ولكن الفضة فيها اكثر والستوة بمنزلة الرطل وهي التي
يخاسها اكثر من فضتها اذا عرفنا هذا فالزئوف والنهرجة يكون القول قول
الفايض فيها اذا لم يقربا استعانة الحق او الاقرة او الجحاد بل يكون اقر يقض كذا
من الدراهم ثم يدعي ان بعضها زئوف او نهرجة كما قد مضى في قوله ويردها
واما اذا قال انها ستوة بعد ما اقر يقض الدراهم لا يقبل قوله ولا يرد ما نفع
الوسائل

كتاب الكفالة

فادعي الكفيل على الطالب ان الالف التي كتبت بها من فلو من من ثم وقال لا يل
من من بعد القول للطالب فلو يرد من الكفيل لا يقبل ولا ينتصب الطالب خصما له
فيه بخلاف ما لو كان المطلوب حاضرا ويرد على الطالب ان الالف التي كتبت بها
من ثم بحث يقبل كذا اقول ينبغي ان يقبل بنية الكفيل ايضا على ما نقل قبل من
فش حيث قال لو طالب الدائن كفيله بدينه فيرد من الكفيل على او المديون الغائب
تقبل وينتصب الكفيل خصما عن المديون اذ لا يمكن دفع الدائن الا بهذا فكذا
نقول ها هنا جا مع الفضولين رجل كفل بنفسه رجل الى البيل وقال انه لم
او فكت به خرافة على المال الذي له عليه ثم اختلفا فقال الكفيل واقتك به
وقال الطالب لم توافق به كان القول قول الطالب والمال لا يزعم على الكفيل وان اقام
كل واحد منهما البينة على الموافقة في السبيل ولم يشهد وان الكفيل دفع للمكفول
به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم للمالك على الكفيل لان الموافقات شرط

مطلب
كفيل عن آخر
بالفائدة هي
الكفيل التي
من ثم خص
وادعي الكفيل
له انما من ثم
عصب
مطلب
كفيل بنفسه رجل
الى البيل وقال
انه لم او فكت
المالك الكفالة
في الوفاء به

المرأة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التجا حدا لا بحجة فاذا قلنا ان البيعة وقع
 التعارض بين البيعتين فلا يثبت ما ادعاه احدهما واللعن في ان من انكر فعل
 ضيق كان القول قوله لانه محتمل لا محصل لا محصل رجل كقول نفسه رجل على ان ان لم يوافق
 به غدا فعليه بما ادعى الطالب عليه في يوافق به غدا وادعى الطالب عليه وصدة
 المطلوب ومجدها الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم رجل قال
 لا خير يا بيع فلا فاما ما بعته فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعث منه متاعا
 بالف درهم وصدة المشتري وكذا الكفيل كان القول قول الطالب المطلوب
 استخسا اذا رجل قال لا خير ما ذاب لك على فلان فهو على ورضى به الطالب
 فقال المطلوب للطالب على الف وقال الطالب لي عليه الف درهم وقال
 الكفيل ما للطالب على المطلوب شيء ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب
 ويجب الالف على الكفيل ولوان مدينه قال لرجل ادفع الي فلان الف درهم
 فضاء عن دينه الذي له على علي انه ضامن له فقال المامور فثبت وصدة
 الامر وانكر الطالب وحلف انه لم يقض منه شيئا كان القول قول الطالب من
 فتاوى فاصحان وفي الاصل اذا كفل رجل لرجل والمكفول له غائب فهو باطل
 وقال ابو يوسف اخرها هو حائر واجمعوا انه اذا قال بطريق الاخبار رجلا تزولوا كان
 المكفول عنه غائبا والطالب حاضرا فاجاز الطالب جاز فان قال الطالب انه اخرج
 الكلام صحيح الاخبار صح وقال الكفيل لا بل انشأت القول قول الطالب وهذا اذا
 لم يقبل عن الغائب في المجلس رجل فان قيل او خالفه الغرضي عن الطالب بان قال
 النعمين لفلان فقال قد فعلت ستوقف على اجازة الغائب وللکفيل ان يخرج
 عن الكفالة قيل اجازة الغائب والغرضي لو فسخ الموقوف واذا كفل رجل عن رجل
 بالف درهم على ان يعطيه من وديعة المكفول عنه التي عنده جاز له امره بذلك
 ولم يكن له ان يشترط الوديعة منه فان هلك برئ الكفيل والقول قول الكفيل
 انها هلكت فان غصبها ربا لوديعة او غيره او استهلكها برئ الكفيل من
 الخسارة واذا ثبت ان القاضي ياخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطلب
 المدعي ينبغي ان لا يجبره على الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون
 الكفيل معروفا بالدار ومعرفة التجارة وبعضهم شرطوا ان لا يكون لرجل
 معروفا بالخصومة وان لا يكون من اهل المصر ولا يكون غريبا واذا كفل كفل
 مدة موقته واختلف الروايات في تلك المدة والصحيح بكهنة القاضي في الخبر
 ان في ان كان القاضي يجلس كل ثلاثة ايام او اكثر يكفه تلك المدة وقال شهر

مطلب
 قال لا خير
 ما ذاب لك
 على فلان
 فصادق الطالب
 والمطلوب على
 شيء والكفو
 لا يحفل

مطلب
 اذا اشترط
 الكفيل في
 كفايته العطاء
 من وديعة
 الكفيل فانه
 صحت
 برئ

الائمة المحلواتي رحمه الله تعالى ذلك مفوض الى راي القاضى هذا اذا كان المدعى
 عليه رجلا من أهل المضرة وان كان مسافرا لا يكمله ولكن يؤجل المدعى الى آخر
 المجلس فان اقام مدينة والاخلى سبيله وان لم يدعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى
 ذلك كان القول قول المدعى لان الإقامة في الاممها ردت عليه مسئلة
 في النوادر رجل دخل مسجدا من المساجد في المضرة قام قوما في صلاة الظهر
 والعصر فلما أصلى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف انه كان مسافرا
 او مقيما فسدت صلاة القوم عليهم الاعادة لان الإقامة في المضرة اصل فيمن
 الحكم على ذلك وقيل القول قول المدعى مع عمنه وقال بعضهم القول قول
 المدعى عليه انه مسافر لانه شكر اعطاء الكفيل بقلها صاحبا لحديث
 عن الحائفة اذا قال الكفيل تقوم اشهدوا لي كملت بنصر فلان والطالب
 فان اتفقا على ان هذا النساء كماله لا يصح عندهما وان اتفقا على انه اقراره
 بكماله وجد فيها الخطاب والقول كان ممتبرا وان اختلفا فالقول قول الطالب
 الذي يدعى ان هذا اقراره كماله وجد فيها الخطاب وان يقول حتى يؤخذ
 الكفيل به انفع الوسائل اذا وقع الاختلاف بين القسبي بعد البلوغ وبين
 الطالب فقال الطالب كملت وانت رجل وقال القسبي كملت وانا صبي
 قال لقل قول القسبي بخدمة نقلا عن التاتارخانية ولو قال كملت وانا مجنون
 او مغمى عليه او ميرسم وانكر الطالب ذلك وقال كملت وانت صحيح ان كان ذلك
 معهودا من المقر فالقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهودا فالقول قول
 الطالب وفي السفتا في فان وقع الاختلاف بين الطالب والكفيل فقال الكفيل
 لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرف مكانه فان كان له حرفة معروفة يخرج
 الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب
 الى ذلك الموضع وطلبه واحضاره وان لم يكن ذلك معروفا منه فالقول للكفيل
 اذا شرط في الكماله بالنفس في ان لم اوافك به غدا فعلى مالك عليه من المال
 ولم يستم مقدار المال صحت الكماله الثانية ايضا فاذا لم يواف به غدا وان
 توافق على مقدار من المال لوقامت البينة لزم الكفيل ذلك واذا اختلفوا في مقدار
 ما على المكحول بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لانكاره الرواية اذا شرط
 في الكماله بالنفس في ان لم اوافك به غدا فعلى مائة درهم ولم يقل فعلى المائة
 التي لك عليه فلم يواف به غدا نظر ان اقر الكفيل انه له عليه مائة درهم وقد نقل عنه
 بذلك يصير كميلا وهذا ظاهر وان قال الكفيل لم يكن للطالب

مطلب
 ام قوما في المضرة
 انهم مقيمون

مطلب
 اذا قال لقل
 اشهدوا لي
 كملت بنصر
 فلان فقلوا
 ما امان
 شيئا من
 هذا ان شاء
 الله

مطلب
 في تسمية الكماله
 بالماله هو المدعى
 القضاة غير المدعى
 باسم معتد بالمال
 وفي الاستئناف
 معتد بالمال

القول قول من انكر الشرط كما في الخيار هداية ادعى على رجل مائة دينار ولم يسلمها
بانها حبة او ردية او اسرفية او افريحية لنقص الدعوى فكمل بنفسه لغير
على ان لم يسلم غدا فعليه المائة صحى اى الكفاية ان عندهما وقال لمجد رحمه
الله تعالى لا تقصم الكفاية بالمال لا مبتنا تمها عليها ولهما ان المال ذكر معرفنا
فينصرف الى ما عليه فتصم الدعوى على اعتبار البيان فان بين الحق باصل الدعوى
وظهر صحة الكفاية الاولى فترتب عليها الثانية والقول له اى الكفيل
في البيان ان الاختلاف في وجوده وعدمه لانه يدعى الصحة درر وغيره

كتاب الحوالة رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب الدين
رجلا على المدين بالالف التي عليه فقبض المحتال له المال من المحتال عليه
فقال المحتال للقابض ما كان لك على شئ وانما امرتك بقبض المال منه بطريق
الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك القدر
فاحتج بها عليه كان القول قول المحتال لان القابض يدعى عليه دين وهو
ينكر ولو كان المحتال عليه ادى مال الحوالة وقال المحتال ما كان لك على شئ وقبضت
دينك بامرته ولان ارجع عليك وقال المحتال لا بل كان لي عليك القدر كان القول
قول المحتال عليه ولو كان المحتال له غائبا واراد المحتال ان يقبض ماله من محتال
عليه وقال له ارجله بوكالة ولم يكن له على دين قال يوسف رحمه الله تعالى لا تصدقه
ولا اقبل بينته لانه قضاء على الغائب وقال لمجد رحمه الله تعالى يقبل قول المحتال
وكله رجل عليه دين فاحال الطالب يتقاضى دينه وقال المطلوب قد احلكتك بها
على فلان وفلان غائب وقت الخصومة وقال الطالب لم اقبل الحوالة كان القول قول
الطالب والبينة على المطلوب وهو المحتال فان اقام المطلوب بينة على ما ادعى كره
في الاملا ان القاضى يقبل البينة ويؤخر الادم حتى يحضر الغائب فانه خصم
مع الطالب فاذا اقدم الغائب وانكر الحوالة امر المطلوب باعادة البينة في حقه
ولا يفتى عليه بتلك البينة وان لم يكن المطلوب بينة على ذلك وطالب المطلوب
ببين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فان نكل الطالب برى الطالب
عن الدين رجل احال رجلا على رجل مال فاحال المحتال عليه بعد ذلك ثم جاء المحتال
له وقال لمجد في الحال عليه ان يكون لي شئ قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يطلب
المحتال له وان اقام البينة انه مجد لا تقبل بينته لان الشهود عليه غائب وان
كان المحتال حاضرا ومجد الحوالة وليس للمحتال عليه بينة كانه محجود فسمع الله
فيكون القول قوله في ذلك رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم اشترى

مطلب ادعى
على اخر مائة قلم
يصنفها فكل
بر انسان على
انه ان لم يسلم
غدا فعليه
المائة

مطلب الخلف
المحتال من المحتال
فقال للمحتال
على شئ وما
قبضته بطريق
الوكالة وقال
المحتال الخ

مطلب قال
المطلوب للطالب
قد احلكتك
بدينك على
فلان الغائب
وقال الطالب
لم اقبل

مطلب انما
المحتال وقال
المحتال عليه
مطلوب انما
المحتال عليه
او حاضر ولو

احوال البائع بالثمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثم المشتري نقد الثمن من عند
 عن المحتال عليه جائز ولم يكن للمحتال عليه ان يرجع بذلك على المشتري وكذا لقضاه
 اجنبى عن المشتري وان قضاه اجنبى عن المحتال عليه كان للمحتال ان يرجع على المشتري
 لان قضاء الاجنبى عن المحتال عليه بمنزلة قضاء المحتال عليه ولو قضاه الاجنبى
 ولم يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجنبى مبنا او غائبا كان القضاء
 من المحتال عليه وهو نظير ما قلنا اجل اشترى من رجل دابة بمائة وفيها
 واحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد بالدابة عيبا فردها بقضاء
 قاض لم يكن للمشتري ان يرجع بماله على البائع ولكن البائع يحمله به على الخلا
 عليه سواء كان المحتال عليه او غائبا ويكون القول قول البائع ان لم يخط
 المائة من المحتال عليه وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يؤخذ المال من البائع
 من فتاوى قاضين ان قوله وكذا لو كان الرد بغير قضاء فانه لا يؤخذ المال
 من البائع فيه نظر فقد ذكر في المنتقى هذه المسئلة بعيها وهي ما اذا اشترى
 من رجل دابة بمائة درهم واحاله بها على رجل ثم ردها بعيب بقضاء
 قاضى ما هنا ثم قال في المنتقى فان كان رده بغير حكم فانه يؤخذ البائع بالمال
 وان كان البيع فاسدا فابطله القاضى ورد الدابة برجع المشتري بما كان له
 على المحتال عليه قاضين ان وفي الجامع الصغير لم يقض المحتال له من المحتال
 عليه فقال ما قضت مالي وانت ويكفي في القبض فالقول قول المحيل والمحتال
 المحيل مع المحتال عليه وقال المحتال عليه ادبت دينك بامرئ على ان ابيع عنك
 وقال المحيل انما ادبت من المال الذي لي عليك فالقول قول المحتال عليه واذا
 اختلف الطالب والمطلوب بغير موت المحتال عليه فقال الطالب بترك شيئا
 وقال المطلوب ترك فالقول قول الطالب مع يمينه خلاصة قال المحتال بقبضت
 مالي لا املك احدثني بدين لي عليك وقال كنت ويكفي في القبض فالقول للمحيل
 ولو قال المحتال عليه ادبت دينك فلي الرجوع وقال المحيل ادبت ديني عليك
 فالقول للمحتال عليه قال الطالب مات المحتال عليه بلا تركه وقال المحيل مات
 عن تركه فالقول للطالب مع حلفه قال المحيل مات المحتال عليه بعد اداء
 الدين اليك وقال المحتال بل قبله ونوى حتى في الرجوع فالقول للمحتال انك
 لم تحصل احوال المشتري بالثمن على اسان فتسرع اجنبى بقضاء الثمن عن
 المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري فان تبرع عن المحتال عليه يرجع
 وان لم يبين فالقول للتبرع من فتاوى البرازية ولو مات المحتال عليه فقال

مطلب
 اذا اشترى
 المشتري بالثمن
 بغير الدابة
 على اخر فوجد
 بها عيبا
 فوجه على البائع
 لم يرجع المشتري
 على البائع لان
 الخ

مطلب
 ادعى المحيل على
 المحتال عليه
 بانه ما ادبت
 بوالى عليك
 يهو بترك

مطلب القول
 للمحتال فانك
 د المحتال عليه
 مات قبل اداء
 الدين

الختان له تولى المال عليه فارجع عليك ايها الخليل فقال الخليل ما توى قال لقولك
 الختان له ويرجع لانه متمسك بالاضل جامع الفتاوى قال الطالبيات الختان
 عليه بلا تركه وقال الخليل مات عن تركه قال لقول الطالبيات مع حلقه الخليل والختان
 بملكه كان النقد وبالنقد يبرأ الختان عليه قال الخليل مات الختان عليه بعد اداء
 الدين اليك وقال الختان بل قبله وتوى ولما الرجوع عليك قال لقول الختان
 لتمسكه بالاضل لسان الحكم فلو قال الخليل الختان انت وكل في قبض الدين من
 الختان عليه وقال الختان اخلتني عليه يدني لي عليك قال لقول الختان الختان مع غيبته
 لا ان يقول الخليل ضمن هذا المال عن استي لسان الحكم ولو اختلفا فقال الختان
 مات مغلسا وقال الخليل خلافة في البسوط لقول الختان مع اليدين على العمل لانه
 متمسك بالاضل شفى شرح مختصر الوفاة ولو مات الختان عليه ووقع الاختلاف
 بين الختان له وبين الخليل فقال الختان له انه مات مغلسا وعاد الدين الى الخليل
 وقال الخليل لا بل ميتا ولم يعد الدين الى قال لقول الختان له وعلى الخليل البينة
 رجل حال رجل على رجل بالف درهم وقبض الختان له الالف من الختان عليه
 فقال الخليل الختان له لاشئ لك على وانما انت وكل في قبض دين كان لي عليه وقال
 الختان له كان لي عليك الف وقد اخلتني بذلك عليه على ان يؤد بها لي قال لقول الخليل
 الخليل فان كان الختان له غائبا فاراد الخليل ان يأخذ المال من الختان عليه وقال
 انما اخلتني بوكالة لا بد من لي بحكم بذلك له حتى يحضر الختان له اذا طال الختان
 عليه من الخليل بمثل مال الختان فقال اخلتني يدني كان لي عليك قال لقول الخليل
 اذا طال الخليل الختان بمالحال بدو ولا انما اخلتني لقبضته لي وقال الختان لا
 بل اخلتني يدني كان لي عليك قال لقول الخليل رجل حال رجل على رجل بالف درهم وقبض الختان
 له الالف من الختان عليه فقال الخليل الختان له هو مالي ادفعه الى قلمي بكن لك على
 شئ وكنت وكل في قبض الالف من غيبتي وقال الختان له هو مالي فانه كان لي
 عليك الف درهم اخلتني بها على غريمك فليس على شئ ان ارد عليك قال لقول الخليل
 وتوهم الختان براء الالف الى الخليل فان اراد الختان عليه ان يرجع على الخليل بماله
 الى الختان له فقال الختان عليه قضيت دينك بامرك ولم يكن لك على شئ فلي
 ان ارجع عليك وقال الخليل لي عليك الف درهم اخلتني بها لي عليك فاديتها
 من مالي فلا يرجع لك على قال لقول الختان عليه فله ان يرجع الا اذا ثبت
 الخليل الدين على الختان عليه رجل حال رجل بالف درهم على رجل وقبض الختان
 له المال من الختان عليه ثم اختلفا فقال الخليل هو مالي وقال الختان عليه هو مالي

مطلب
 ادعي الختان
 ان الختان عليه
 مات بلا تركه

مطلب
 اخلت الختان
 مع الخليل في
 الحو لمقتضا

مطلب اذا ذهب
 الختان فاد
 الخليل ان يأخذ
 المال من الختان
 عليه مدعي
 ان الغائب
 ويملك لانه
 له عليه يد
 ذلك

مطلب قبض
 الختان المال
 من الختان عليه
 ثم اختلف مع
 الخليل منصف
 كل منهما انه مال

قال قول المحيل واختلف المشايخ في تصور هذه المسئلة ومعناها بعضهم
 قالوا المراد من المحتال المحتال له ومعناه ان المحتال يقول للمحيل بل كان لي عليك
 دين فاحسنتي به على فلان يؤديني من الدين الذي عليه وفي بعضهم المراد المحتال
 عليه ومعنى المسئلة المحتال عليه اذا أدى الدين الى المحتال له واراد الرجوع
 على المحيل فقال المحيل انما احلته عمال كان لي عليك على ان تؤدي دين المحتال له من
 مالي فليس لك على الرجوع وفي المحتال عليه لم يكن لك على شيء انما قلت الحوالة
 بامرهم وايديت دينك على ان ارجع عليك فالقول للمحيل والصحيح هو القول الاول
 واذا مات المحتال عليه فقال الطالب بنى المال وفي المحتال بل ادعى فالقول قول
 الطالب للمحتال عليه اذا مات فقال المحتال له توى المال عليه فارجع عليك
 ايها المحيل فقال المحيل ادى فالقول للمحتال له ويرجع على المحيل بقوله على الحوالة
 صاحبها كدقة قال واذا طالب المحتال عليه المحيل بمثل مال الحوالة فقال
 المحيل احلت بدني لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين لان سبب الرجوع
 قد تحقق وهو قضاء دينه بامرهم الا ان المحيل يدعي عليه ديناً وهو يتكره القول
 قول المتكروا اذا طالب المحيل المحتال بما احال به فقال انما احلتك لتقضيه لي وفي
 المحتال بل احسنتي بدني كان لي عليك فالقول قول المحيل لان المحتال يدعي عليه
 الدين وهو يتكره لفظة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون القول قوله مع
 يمينه هداية وان بطل المحتال مالي توى اذا توفى صح القول وكفخصم يتكره الضمير
 في توى للمحتال عليه ومراده من قوله صح القول انه يكون القول للقاتل توى
 ومسئلة البيت من المنة قال مات المحتال عليه فقال المحتال للمحيل توى المال
 عليه يعني هلك بموته مفلساً فارجع عليك وفي المحتال ما توى فالقول
 قول المحتال لانه متمسك بالاصل بشرح المنظومة الوهبانية لابن الشيعة
 لا يقبل قول المحيل احلت بدني لي عليك للمحتال عليه اذا طالب مثل ما احال بقوله
 رجل احال رجلاً على اخيه يالف قد فعه المحتال عليه الى المحتال ثم طلب الدافع
 الا لف من المحيل فقال المحيل احلت بالف كسات لي عليك والمحتال عليه
 انكره فالقول له لا المحيل ولا يكون الاقرار من المحتال عليه بالحوالة اقراره
 بالدين عليه ولا يقوله الحوالة دليلاً على ان له عليه ديناً لان الحوالة نصق
 وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين ولا قول المحتال للمحيل اذا طلبه لم يخطئ
 بدني عليك يعني اذا قال المحيل للمحتال اعطيتني ما قبضت من فلان فاني احلتك
 لتقضيه لي وكنت وكيلي في قبضه فقال للمحتال احسنتي بدني لي عليك فالقول

مطلب
 لا يقبل دفع
 المحيل على المحتال
 انه احال بدني
 له عليه

مطلب
 ادعى المحتال
 على المحتال عليه
 توى المال
 المحتال عليه
 مفلساً

مطلب الاقرار
 بالحوالة وقوله
 ليس قول من
 المحتال عليه
 بدني المحيل

للحيل لان المحتال يدعي عليه الدين وهو ينكر والقول للدينكر ولا يكون الاقرار
من الحيل بالحكمة واقدامه عليها اقرار منه بان عليه دين المحتال لان لفظ
الحكمة يستعمل في الوكالة ودرو غير ولا يقبل قول الحيل للمحتال عليه عند
طلبه اى طلب المحتال عليه من الحيل مثل ما انحال مثلاً انحال عليه بمائة ثم
طلب منه المائة فقال احدث بدني لي عليك وغرضه من ذلك القول دفع وجوبه
عليه لا يقبل وانما لا يقبل قوله عليه عند انكاره لان سبب الرجوع عليه مخوف
وهو قضاء دينه بأمره وقبول الحوالة لا يكون اقرار بالدين لانها تصح من
غير ان يكون الحيل على المحتال عليه شئ ولا قول المحتال للحيل عليه طلب ذلك
اى طلب الحيل ذلك المالك من المحتال لاحتق بدني لي عليك ويومر المحتال له بريقاً
أخذه الى الحيل لانه ينكر ان عليه شيئاً والقول للدينكر ولا يكون الحوالة اقرار من الحيل
بالدين للمحتال على الحيل لانها مستعملة للوكالة ايضاً الاصلاح والايضاح

كتاب القضاء

وفي الجامع الصغير لا يمين في الحد الا السارق يستخلف فان نكل ضمن ولا
يقطع ولا يمين في نكاح ولا رجعة ولا ايلاء ولا ارق ولا ولأولاد ولا اذعان
نسب ولا لعان بناء على ان الاستخلاف لا يجري في الاشياء الستة والقول
المدعى عليه من غير يمين وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى في ذلك كله اليمين الا اللعان فان نكل حيس حتى يقرأ ويحكم
ولا يقضى عليه بالنكول وهذا بناء على ان النكول بذل والهلل لا يجري في هذه
الاشياء وعندهما اقرار بالاقراء بحري في هذه المواضع وهذا كله لم يقصد
به المال فان قصده المالك يستخلف بالاجماع لو كان على فلان الف درهم
ثم قال قضاني زيوفاً او قال اودعني الف درهم زيوفاً او قال غضبت منه الف
درهم زيوفاً يصدق وصلام فصل جعل غضب جارية وغيرها فاقام المقصود
منه دينه انه قل غضب منه جارية فانه يحبس حتى يجنى بها ويردها على صاحبها
وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجاهالة للضرورة وفي دعوى الغصب والاضحية
يخلف مال هذا على عند ولا قيمة عند وهو كذا درهم ولا اقل من ذلك
ولا يخلو اما ان قال المدعى العبد المصوب قائم في يده او هالك لوقول لا ادري
ان قال قائم في يده بأمره القاضي باحضار العبد من غير ذكر القيمة وهكذا
في سائر النقولات وفي القدوى لا بد من ذكر القيمة والضحية وفي اللانة
بذكر سنهما وقيمتها ثم اذ حضره يخلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعى

مطلب
طلب المحتال
عليه المال
من الحيل
بعد ادائه لها
ادعى الحيل ان المالك
بدني لي عليه
لا يقبل

مطلب
في المسائل التي
لا يمين فيها

مطلب
اذا غضب جارية
وفيها يحبس
حتى يجنى بها
وان لم
يثبت ذلك يخلف
بالي هذا حديث
كذا ولا يخفى

من الوجه الذي ادعاه ولا شيء عنه فان ذكر القيمة فهو لحوط على ما اشار
 محمد رحمه الله تعالى وعلى رواية الخصاص لانهم فان ذكر بحلف بالله ما لهذا
 المدعى في يدك هذا العبد الذي يدعيه ولا شيء عنه من الوجه الذي يدعيه
 ولاله عليك ولا قبلك قيمة ولا شيء عنه فان اقام المدعى البينة ان هذا
 العبد في يده حبس حتى يتجرب به فان مضى زمان ولم يحضره وقال لا اقدر
 عليه او قال لهلك فانه يتلوم القاضي ومدع التلوم موكولة الى رأى القاضي
 ان وقع في قلبه انه صادق وبين الشهود قيمة العبد في شهادتهم قضى القاضي
 عليه بقيمة العبد فان لم يكن له بيينة القول قوله مع يمينه وفي ادلة القاضي
 للصد والشهيد اذا كبر اليتم فقال الوصي ضاع المال مني فالقول قوله مع يمين
 ولو قال انفقت عليك كذا صدق في نفقة مثله ولو اختلفا فقال لا ابر مات
 الى من عشرين سنين وقال الوصي من عشرين سنة فالقول قول الابن ولم يذكر
 الخلاف قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعندنا في يوسف رحمه الله القول قول
 الوصي وهاهنا اربع مسائل احكامها هذه الثانية اذا ترك الميت رقيقا وانفق
 عليهم ان كان العبد موجودين فالقول قول الوصي بالاجماع وان لم يكونوا
 موجودين فعلى هذا الخلاف الثالثة اذا ادعى الوصي انه ابقى واعطى المصل
 اربعين درهما وانكر الابن فعلى هذا الخلاف الا ان ياتي بيينة على ما ادعى
 ولو قال استأجرت رجلا حتى رد الغلام يصدر في الرابعة اذا قال الوصي
 ادبت خراج ارضك عشرين سنين وقال الغلام خمس سنين فعلى هذا الخلاف
 وهل يقرض القاضي مال اليتيم مع اخواتها نافي في كتاب الوصايا وفي الجامع
 الصغير للصد والشهيد قال لا يصدر في انه معسر في المهر المجل اما في المهر
 فبصدق وفي الاقضية وكذا يصدر في نفقة الاقارب والزيجات وارث
 الجنائيات وخيمان المتلفات في انه معسر وفي تكاح الاصل لا يصدر في المهرين
 غير فضل بين المهر والمهر خلاصة في القضاء لا يمين في جحد الا في السرقة
 في حق ضمان المال ان تكمل لا القطع ولا يمين في الاشياء الستة والقول قول
 المدعى عليه ولا يحلف في كله الباطع اذا اقر يقض الثمن قال لم اقر عند
 الامام يصدر في ويحلف بالله لنس عليك هذا القدر من الثمن كذا قال القاضي
 الامام وهو الاستحسان والقياس عدم قبول قوله للتناقض وان طلب المدعى
 عليه يمين المدعى بحلفه بالله ما يعلم ان فلانا اودعه لانه على فعل الغير ولا يتعلق
 به شيء ويحلف في الدعوى الصحيحة لا الفاسدة اذا انكر وزعم المدعى عدم

مطلب
 في مسائل
 يقبل فيها قول
 الوصي

مطلب
 اذا اقر يقض
 الثمن ثم قال
 لا يقض منه

الشهود او عدم حضورهم او ادعى غيبة الشهود عن البتلة خلف الحكم المدعى
عليه فخلف وأشار باضبعه وكده الى رجل اخر بالله ماله على كذا اصدق
ديانة لا قضاء الوكيل بالبيع اذ باع وسئل الى المشتري ثم اقر البائع ان الوكيل
قبض الثمن وانكر الوكيل فالقول قول الوكيل مع غيبته ولو قال من يتوجزى
وادى نيست فليس بحجوب عند بعضهم لانه يصدق على الموكل اذا ادعى
المدعى انها غير مخدرة وزعم وكلها انها مخدرة ان كان من رأى القاضى حيا
ليخلفها في وقت وجوبه لا فانتهى في الدعوى واقامة البينة على انها مخدرة
او لا فخصها وانكره او ليسا بها وان كان من رآه ان لا يحضرها ان مخدرة
فان كانت بكر او من بنات الاشراف فالقول قول وكلها بلايين انها مخدرة
وعلى المدعى البينة وان من بنات الاوساط وهى ثبت فالقول قول
الخصم على انها غير مخدرة مع اليقين على الوكيل البينة على انها مخدرة والتعويل
فيه على العادة واذ اخبر الوصى بالدخل والخروج صدق فيما يحتمل ويخلف
على كل حال فلو اخبرته انفق على اليتيم او على العقارب جمع انزاعها ولم يفسرها
ولا في القاضى الا ان يبين شيئا فشيئا ان كان الوصى معروفا بالامانة
وقال لقي في يدي هذا القدر قبل قوله وان لم يكن معروفا بالامانة يجبر
على التفسير ومعه ان يحضره يومين او ثلاثة ويخوفه فان لم يفسره
اكتفى باليمين ولا يحسمه ومحاسبه سنة فسنه بلغ اليتيم فقال الوصى
صناع ماله منى صدق باليمين ولو ادعى الاتفاق عليه صدق بالخلف الى بقية
مثله والاختلاف فقال الابن مات ابى من عشرين سنين وقال الوصى من عشرين
سنة فالقول للابن ولم يذكر القاضى الصدق فيه خلافا قبل هذا قول محمد رحمه
الله تعالى وعند الثاني القول للوصى وكذا لو قال الوصى اديت حراج ارضه
الى اخيه فالقول قول الوصى بزيادة (م) قضى القاضى عليه بالمال فقال انا
معسر والمدعى فليتم اعساره وهو منكر فللقاضى ان يحلفه على ذلك قال
استاذنا رحمه الله تعالى وهو اختيار حسن (ط) فيه اختلاف ان القول
قول المدعيون في اعساره لم قول ربا الدين ولو اشترى جارية من رجل فادعت
امرأته انها اشترتها منه قبل هذا ولا يثبت لها قلها ان تخلف المشتري على العلم
(م) اختلف المتابعان في صحة العقد وفساده بحيث يكون القول قوله
وذكر مع اليقين قال استاذنا رحمه الله تعالى وانما اكتبت هذا لانه لا يلزم ان
يكون القول قوله الا لسان مع اليقين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدو

مطلب

ادعى المدعى
انها غير مخدرة
وكلها انها
مخدرة

ان الوصى
معروفا بالامانة
لا يجبر على
التفسير

مطلب

ادعى الخصم

والمدعى بى

صدقه

حسب
في مسائل
يقول فيها
القول
بدون يمين

اليمن منها (ط) قال الوصي لليتم انفتحت عليك كذا من مالك وذلك
نفقة مثله او قال ترك ابوك رقيقا فانفتحت عليه من مالك كذا ثم مات
او اتى وقال الصغير ما ترك ابى رقيقا او قال الوصي اشتريت لك رقيقا
واديت الثمن من مالك وانفتحت عليه كذا فهو مصدق في ذلك كله مع اليمن
قال (د) الا ان مشايخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان خلف الوصي اذا لم
يظهر منه حيانة ومنها (سظم) عن محمد رحمه الله تعالى قاض باع مالى
اليتم فذه المشتري عليه بعيب فقال القاضى امر اني منه فالقول قوله بالا يمين
وكذا الوادعى بجل قبله انضا ليقيم واراد تخليفه لان قوله على وجه الحكم وكذا
في كل شئ يدعى عليه عن ابى يوسف ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عند اداة
الوامب الرجوع فالقول له بدون يمين ومنها لو قال الواهب شرطت لى عوضا
وقال الموهوب له لم اشترط فالقول قوله بدون يمين ومنها اشترى العبد
شيئا فقال البائع انت محجور وقال العبد انا ما دون فالقول له بدون يمين ومنها
اذا اشترى عبده من عبده شيئا فقال لهما انه محجور وقال الاخر انا واثم ما دون
فالقول له بدون يمين (حس) ومنها اشترى لابنه الصغير دارا ثم اخذه
مع الشفيع في الثمن فالقول قول الاب بدون يمين ومنها اذا اشترى دارا بجاه
الشفيع واكثر المشتري وقال انها لابنى الصغير ولا يئنه للشفيع لا يحلف
المشتري ومنها في ادب القاضى اقر وصى بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقت
وما لا قصبي والوقت في يده او نحو ذلك من الامناء مثل ما يكون في ذلك
الباب قبل قوله بالا يمين اذا كان ثقة لان في اليمن تنغير الناس عن الوصاية فان
انهم قبل يشترط بالله ما كنت خفت في شئ مما اخذت وقبل ينبغي للقاضى ان يقدر
شيئا فيستخلف عليه وكذلك اقيم ادعى حيانة مطلقة على مودعه قبل لا يستقل
حتى يقدر وقبل يستخلف بالله ما خان فيما الثمن فان حلف برئ وان حلف
يجبر على ايمان قد رما نكل عنه فنية لا يقبل قول المذول الا ان يعترف الذى
بيده بان المذول سلمه اليه فيمنذ يقبل قوله لان الذى في يده ان ادعى انه
ملك يقبل قوله وحكمه بظلمه اقل اذا اقر ان فلا ناسأله الله الا ان تقوم البينة
على خلاف الظاهر والعزل وقال كنت قضيت لفلان بقصاص وحق وانما اشهد
عليه لم يصدق حتى يشهد اثنان سواء لانه حكم امر لا يملك استثنائه
وفي الجاه مع الصغير قاض عزى فقال لرجل اخذت منك الف درهم وبعثتها الي
هذا قضيت بها لك عليك وقال الاخر بل اخذتها ظما فالقول قول القاضى ولا

مطلب
لا يقبل قول
المعزول الا
ان يعترف ذو
اليده بان سلمه
اليه

مطلب
قال القاضى
المعزول ليس
قضيت عليه
بأنف هذا
واخذتها منك
ودفعت اليه

ضمان على الاخر لان الماخوذ منه صدقة في ان فعله حالة القضاء وقول القاضي
 في حال قضاء الحجية ودفعه صحيح بخلاف ما اذا قال الماخوذ منه اخذته قبل تقليد
 القضاء او بعد العزل فالقول قول القاضي في دفع الضمان عن نفسه دون
 ابطال الضمان عن غيره وكذا اذا قل قضيت بقطع يدك لا بحق او امرت بقطع
 يدك بحق من الايضاح معين الحكام السادس ان ينكر المحكوم عليه الخصم عند
 القاضي وقال القاضي كت خاصمت عندي واعذرت اليك فلم تأت بحجة ولك
 عليك فالقول قول القاضي ان كان باقيا على ولايته ولم يعزل معين الحكام
 لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفادفعنها الى زيد قضيت
 بها عليك فقال الرجل اخذته ظلمي بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي
 مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب وقااته وهو وقت
 العزل وبقره لا البعض واختاره السرخسي لكن المعتقد الاول لان القاضي
 استنده في الحالة منافية للضمان وكذا اذا نزع الماخوذ منه انه فعله قبل
 تقليد القضاء اشياء شتى شهد ان القاضي قضى له على فلان بكذا وقال
 القاضي لم اقرر رد شهادتهما وتقبل عند محمد رحمه الله تعالى اقول ينبغي ان
 يعني بقول محمد رحمه الله تعالى لمعنى ظاهر في اكثر قضايا زماننا اصل الله
 شأنهم ويؤيد ما ذكر في آخر كتاب القضاء من الهداية انه لو قال القاضي قضيت
 على هذا الرجم او بقطع فافعله وسعك ان تفعله وعن محمد رحمه الله تعالى
 انه رجع عنه وقال لا نأخذ بقوله حتى يعاين الحجية واستحسن المشايخ هذه الرواية
 لقسمهم الاكثر القضاة في زماننا الا في كتاب القاضي للحاجة اليه وقال الامام
 ابو نصر لو كان عدلا لما يقبل قوله لعدم نية الخطأ والخيانة ولو كان عدلا
 جاهلا ليستفسر فان احسن يعني لو بين مثلا شرط الرجم او القطع كما هو
 معروف وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا
 الا ان يعاين سبب الحكم لثمة الخطأ جامع الفصولين ولو اتى الكتاب الى
 المكتوب اليه فقال المدعى عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقول قوله
 وعلى الذي اتي بالكتاب ان يقيم المينة انه فلان بن فلان الغلاتي جامع الفتاوى
 اني بكتاب القاضي فقال المدعى عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقول له
 وعلى الذي جاء بالكتاب المينة انه فلان بن فلان فان قال ان فلان بن فلان
 وفي قبيلة كذا غيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يامر باثبات ذلك
 وان برهن انه دفعت الخصومة بزازيه نقله ابن المؤيد وان قال قاض عزله

مائة شهيد
 ان القاضي
 قضى له على
 فلان بكذا
 وقال القاضي
 لم اقرر

مطالع
 الكتاب من
 القاضي فقال
 المدعى عليه لست
 على هذا الاسم
 والنسب

مطلب إذا قل
المأخوذ منه
المال أو قطع
يد القاضى
المعزول
فعلت ذلك
خلما فاعطى
أما ان يقر بان
فعله في حال
قضاة أو قبل
او بعد العزل

مطلب
إذا قيل للقاضي
المعزول قتل
واخذ مالا
خلما وقال
قضيت بيعة
أو أقر فأنزل
له ولو بالمال
أن كان فيها
وبما وأن
ورع الخ

رجل أخذت منك القادوست الى زيد قضيت به عليك فقال الرجل أخذت ظلماً
فأقول للقاضي وكذا لو قل قضيت بقطع يد كذا حتى إذا كان المقطوع يده والمأخوذ
منه المال مقرانه ففعله وهو قاضٍ لأن القضي عليه لما أقرانه ففعله في حال
قضاة صهار معترف بشهادة الظاهر للقاضي لأن فعل القاضي على سبيل القضاء
لا يوجب الضمان بحال فجعل القول قوله ولا يوجب عليه اليمين لأن ثبت أنه فعل
في حال قضاة لتصادقهما ولا يمين على القاضي كشف الحقائق لكن الدقائق
نقله ابن المؤيد ولو زعم المقطوع يده أو المأخوذ منه المال أنه لم يكن قاضياً
يومئذ وإنما فعل ذلك قبل التقليد أو بعد العزل فالقول قوله أيضاً في الصحيح
مضى عرفاً أنه كان قاضياً صحى أيضاً في الأخذ إلى حالة القضاء لأنها المعهودة
وهي متأينة للضمان فصهار القاضي بالاضافة إلى تلك الحالة منك الضمان
فكان القول قوله وأما إذا لم يقر بكونهما في زمان قضاة لم يقل قال إنما فعلت
هذا قبل التقليد أو بعد العزل فإن أقام بيعة على هذا فالقاضي يكون مطلاً
في هذا الفعل فإن لم يكن بيعة فالقول للقاضي من الفتاوى نقله ابن المؤيد
ولا يقبل قول القاضي المعزول كذا لا بيعة لأنه حتى أمر لا يمان استثناه
للحال ولو ادعى رجل على القاضي المعزول أنه قتل ابنه فالأنا ظلماً واخذت مالا
بغير حق ودفعه إلى هذا وقال المعزول إنما قضيت به بيعة أو بأقرار الخصم
فالقول له باليمين ولا ضمان عليه لأنها اتفاقاً فعله وهو قاضٍ فصالحاً
بالمعينة محط السخس نقله ابن المؤيد وفي جامع الفتاوى عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى القضاء ثلاثة قاضٍ يقبل قوله مجمل ومقتضاه وهو القبيح النوع
وقاضٍ يقبل قوله مفصلاً لا مجمل وهو الورع غير لبقه وقاضٍ لا يقبل قوله
لا مجمل ولا مفصلاً وهو أن لا يكون فقيهاً ولا ورعاً تارة خائنه نقله صاحب
الحديقة أن قضى رجل على رجل بقتل النفس أو فيما دون النفس أو حده من
حدود الله بيعة ينبغي للقاضي أن يشهد على ذلك أنه ثبت عنده بيعة ففعله
عنده على الرجل وعد لو أسروا عداية وأنه قبل شهادتهم وانفذها وقضى
بذلك على الرجل ثم يقيده بعد ذلك أو يحكمه لأنه لو لم يشهد ويمائتهم فيكون
يحتاط في ذلك وإن ثبت ذلك عنده بأقراره شهد على ذلك أيضاً أنه فضله عليه
بأقراره لأن البيعة تحالف الأقرار وإن الشهادة بعد تقادم العهد على حقوق
أهه تعالى غير مقبولة والأقرار مقبول ثم قال صاحب الكتاب لأنه لا يؤمن
أن يعزل القاضي عن القضاء ويندعى المدعى عليه ذلك فيقول فعلت بك كذا وكذا

فان قال فعلت ذلك ولنا قاض لم يؤمن ان يقدمه الى قاض لا يرى ان يقبل قوله
فيؤخذ بذلك ويلزمه فان هذا فصل مجتهد فيه مختلف فيه ان في مثل هذه
الصورة هل يصدق القاضى اجمعوا انه لا يصدق في الاشياء القائمة واختلفوا
في الاشياء المراكمة قال اكثر الفتاها يصدق وقال بعضهم لا يصدق فيهما
يقدمه الى قاض يرى قول اوليك انهم لا يصدق في القائمة والمراكمة
جميعا فينبغي ان يشهد على قصاصه عد ولا يكتب بذلك ذكر او يعده الى وقت
الحاجة قال واذا قال القاضى ان فلانا هذا اقرعنى ان لهذا الرجل عليه ديننا
كذا وكذا او اقرعنى قتل فلانا ولى هذا عداوى لخطا او اقرعنى من الحقوق
فالقاضى مصدق في ذلك مقبول قوله ما مؤمن عليه له ان يحكم بذلك وينفذ
والمسئلة على وجهين اما اذا خبر القاضى عن اقراره بشئ يصح رجوعه كما قد
في باب السرقة والزنا وشرب الخمر ونحوه ولا يصح الرجوع كالقصاص وحد
الغذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق ففي الوجه الاول لا يقبل قول
القاضى بالاجماع لانه لما احتاج الرجوع الى قول القاضى عند جمعه والمخصم
فاذا كان الخصم جاحدا كان ذلك رجوعا عما لا قرار وفي الوجه الثاني يقبل
قوله لان القاضى امين وليس نعمه بدلالة انه ينفذ قضاؤه الا ترى ان في حق
نفسه وولده لما قامت له بغيره وقول الامين مقبول اذا خبر القاضى عن
شئ الحق بالبينة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقلت شهدا تم على
ذلك يقبل قوله في الوجهين اللذين ذكرناهما وله ان يحكم بذلك بخلاف الاقرار
لانه رجوع الخصم وهما رجوع الخصم لا يعمل ولو ان القاضى اعز من القضا
فقد مده رجل الى القاضى الذي ولى بعده فقال ان هذا قتل ابني وهو قاض وفضل
به ما ذكر في الكتاب وانه فعل ذلك ظل وقال القاضى للمعزول انما قضيت بيته
قامت عندي على ذلك او اقرار وجد الخصم فان القول في ذلك كله قول القاضى
المعزول ولا ضمان على القاضى ولا يمين عليه اما الايمان عليه فلوجهين
احدهما ان القاضى اخذ بفعله الى حالة معهودة تنافي تلك الحالة وجوب
الضمان فنكون هذا انكارا للضمان احصا فيكون القول قوله كالصبي اذا
قال طلقت امرأتى او اعتقت عتدي في حالة الصبي يقبل قوله ولا يقع الطلاق
والعتاق كذلكنا والثاني ان القاضى امين ومن ضرورة كونه امين ان يكون
قوله مقبولا واما لا يمين عليه لانها اتفقا انه فعل وهو قاضى وقضاوات
باتفاقهما كالثابت معاينة ولو انه فعل وهو قاض وادعى انه فعل حتى كان القول

مطلب
وقوله القاضى
ان قال فلانا
او عتدي ان
لهذا الرجل عليه
دينا او اقرعنى
ان قتل فلانا
على او يريد
الحكم بذلك

مطلب
الدعوى على
القاضى المعزول
انه قتل فلانا
فقال قضيت
بيته وقد لا
المان

قوله ولا يمين عليه فكذا اذا ثبت باتفاقهما قال وكذلك لو حضر الذي قال القاضى
ان حكمت له بالمال فقال ما حكمت لي على هذا بشئ او قال ما اقرت عليه بيته بشئ
ولادعت الى شيئا ولا اخذت من هذا شيئا فالقول قول القاضى ولا ضمان عليه
لما قلنا من هذين الوجهين وهذا كله اذا كان ذلك الشئ مستهلكا فان كان قائما
في يد المقتضى له فقال المقتضى عليه ان القاضى المعزول اخذ هذا مني بغير حق
ودفعه الى هذا الاخر وقال القاضى المعزول بل فعلت ذلك بيينة قامت على
ذلك او باقرارك لضمان على القاضى المعزول بكل حال لما قلنا من الوجهين وهل
ينتزع من المقتضى له القاضى المعزول فيما يقول او كذب وقال للمال ما لم اخذ من هذا
ولا حكم لي به هذا القاضى المعزول على هذا الوجه في الوجه الاول ينتزع من يد
ويدفع الى المقتضى عليه حتى يقيم المقتضى له بيينة تشهد ان القاضى المعزول
كان حكم له بذلك لانهم تصادفوا ان العند وصل الى يد من يد المقتضى عليه
وان المالك كان له ثم المقتضى له ادعى التملك وهو يتكرر في تسليم اليه حتى
تقوم البيينة على ما يدعى وقول القاضى المعزول في الحال مقبول في دفع الضمان
عن نفسه لافي الزام الحكم على الغير وفي الوجه الثاني القول بقوله صاحب اليد
لان المال في يد واليد دليل على الملك حتى يقوم الدليل حذيفة نقل عن ابن
القاضى المتصايف ^{٢٢} لو قال المحكم لاحدهما قد اقرت عندى بهذا كذا او قامت
عندى عليك بكذا بيينة عادلة يقبل قوله لان اخباره في زمان ولايته قام
مقام شاهدين بخلاف ما اذا اخبر بعد زوال الولاية لانه الحق هو احد من الظاهرين
فلا بد من الشاهد الاخر وبخلاف ما اذا اخبر بانه قد حكم لانه اذا حكم انفرد
فلا يقبل اخباره حذيفة نقل عن التميمي شرح لطايف الاشارات اعلم ان اخبار
القاضى عن اقرار رجل بشئ لا يخلو اما ان يكون الاخبار عن اقراره بشئ يصح حكم
عنه كالحكم في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضى
بالاجماع واما ان الاخبار عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه كالقصاص في
الثقة ومساثر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات
الظاهرة عن اصحابنا وروى ابن سماعة عن محمد بنه لا يقبل قوله قال شمس الائمة
الحولاني ما ذكر في ظاهرها رواية قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف ومحمد
صحبهما الله تعالى والا وماروى ابن سماعة في قوله اخراشم في بعض النسخ وقع
رواية ابن سماعة مطلقة وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل كمال التضييق
اليه عدل الخرو هو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا

مطلوب
اخبار القاضى
المعزول
بأقراره
بشئ
مراتب

بعض مشايخنا يرجع محمد عن هذه الرواية بزواية هشام وكان الشيخ الامام
ابو منصور المازني يدي رحمه الله تعالى يجعل هذه المسئلة على وجوده ان كانت
القاضي عالما عاد لا يقبل قوله وان كان عاد لا غير عالم يستفسر ان احسن
قبل قوله وان جاهلا فاسقا غير عالم لا يقبل قوله الا ان يعاين السبب ولكن
بعض مشايخنا اذك وقال مع جهله وفسقه لا يقبل قوله اصلا هذا اذا خبر
القاضي عن ثبوت الحق بالاقرار واما اذا خبر عن ثبوت الحق بالبينه فان قال قائل
بذلك بينه عندي وعدلوا وقيلت شهادتهم على ذلك قبل قوله ولا ان الحكم
بخلاف الاقرار اذ لا القاضي المعزول رجل قضيت عليك فلان بالف ولعلنا
منك ودفعنا اليه حجتك فاضيا وقل الرجل لا بل اخذته مني بعد المعزول فلما
قال لقول قول القاضي على الروايات الظاهرة وعلى شتر ذلك الشيء من يد المقض
له ان كان قائما فهو على وجهين ان كان صاحب اليد يقول هذا العين ملكي في
الاضل اخذ من هذا ولم يقض القاضي المعزول لي به لا ينزع من يده وان كان
صاحب اليد يقول هذا العين ملكي الا ان القاضي المعزول قضى لي به على هذا
الرجل حال كونه قاضيا ينزع من يده ويسلم الى المقضي عليه ولو قال القاضي المعزول
على يدي فلان وفلان كذا وكذا من المال دفقته اليه وهو فلان بن فلان
فان صدقه الذي في يده من المال في جميع ذلك اعني بالتسليم الى المقر له وهذا ظاهر
وان قال دفع الى القاضي المعزول هذا القدر من المال لكن لا ادري ان له هو
وفي هذا الوجه يوم التسليم الى المقر له ايضا وان كان صاحب اليد كاتب
المعزول في جميع المال فانقول قوله وهذا ظاهر ايضا واذ اتجا حدحك الحكم
وقد لا يحكم بينهما وقد لا يحكم لابل احكمت بينهما فانه يعقد الحكم مادام في
مجلس الحكومة وبعد ما قام على مجلس الحكم لا يعقد حقيقة للمقضي وينظر
في الودائع وارتناع الوقوف فيعمل به على ما تقوم به البيعة او يعترف به
لان كل ذلك حجة ولا يقبل قول المعزول لما بيننا الا ان يعترف الذي هو في يده
ان المعزول مسلم اليه فيقبل قوله فيها فحصل اخرا ذاك القاضي قد
قضيت بالنزاع فارجعه او ايا لقطع فاطعه او ايا لضرب فاضربه وسعد
ان تفعل وعن محمد رحمه الله تعالى في جميع هذا قول لا فاخذ بقوله حتى تغلبن
الحجة لان قوله يحتمل الغلط والخطا والتدارك غير ممكن وعلى هذه الرواية لا
يقبل بخلافه واستحسن المشايخ هذا الرواية لفساد حال اكثر القضاة في زماننا
الا في كتاب القاضي للحاجة اليه وجه الظاهر انه اخبر عن امر ملك الشافعي قبل

مطلب في
اخبار القضاة
المعزول عن
ثبوت الحق
بالبينه في
اقراره بان
ما دفقته
لفلان هو
لفلان

مطلب
تجاذبا
شرك الحكم
وهو يعطيه

مطلب في
حل الفعل
وعدمه ان
قال القاضي
قضيت بالوجه
فارجمه
او بانقطه
فاقطعه
الم

الخلو عن التهمة ولأن طاعة أولى الأمر واجبة وفي تصديقه طاعته وقال
 الإمام أبو منصور إن كان عدل أحدا لا يقبل قوله لا نعدم تهمة الخطأ والخيانة
 وإن كان عدل لأحدهما لا يستفسر فإن أحسن وجب تصديقه والافتلا
 وإن كانا جهلا فاستأقوا بما لا يقبل إلا أن يعاين سبب الحكم لتهمة الخطأ
 والخيانة قال وأما عزل القاضي فقال لرجل أخذت منك الفأود ففتها إلى
 فلان قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها علما قال لقول قول القاضي وكذا
 إذا قل قضيت بقطع يدك في حق إذا كان الذي قطعت يده والذي أخذ منه
 المال مقر أنه فعل ذلك وهو قاض ووجهه أنه لما توافقا أنه فعل ذلك في
 قضائه كان الظاهر شاهدا له إذا القاضي لا يقضي بالمحرم ظاهر ولا يمين
 عليه لأنه ثبت فعله في قضائه بالتصديق ولا يمين على القاضي ولو أقر
 القاطع والأخذ بما أقر القاضي لا يضمن أصلا لأنه فعله في حالة القضاء وخ
 القاضي صحيح كما إذا كان معاينا ولو زعم المقطوع يده أو المأخوذ ماله أنه فعل
 قبل التولية وبعد العزل قال لقول للقاضي أيضا هو الصحيح لأنه أسند فعله
 إلى حالة معهود ثم نافية للضمان فضاير كما إذا قل حلفت وعتقت وأما المجنون
 والمجنون منه كان معهودا ولو أقر القاطع أو الأخذ في هذا الفضل بما أقر
 القاضي بضمن لا منهما أقر سبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان
 عن نفسه لا في إبطال سبب الضمان على غيره بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في
 قضائه بالتصديق ولو كان المال في يده الأخذ قائما وقد أقر بما أقر القاضي
 والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه أو ادعى فعله في غير
 قضائه يؤخذ منه لأنه أقر أن اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه
 إلا بحجة وقول المأخوذ فيه ليس بحجة هـ

كتاب الشهادات

ولو ادعى الشهود عليه أن أحد الشهود الأربعة عيده قال لقول قوله حتى يقيم
 البينة أنه حر لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال أنا من أحرار إلا في بيع الشهادة
 والقصاص والعقل والحدود بدائع في الحدود ولو شهد اثنان أن فلانا طلق
 امرأته والزوج غائب فإن شهدا عند المرأة حلما أن تعتد وتزوجه بزوجه
 وكذا إذا شهد عند المرأة رجل عدل صدق وإذا أخبرها واحد فهو بمنزلة جازما
 أن تزوجه فإذا سمع اثنان منه يحلما أن يشهدا لأن الشهادة في باب الموت
 تثبت بخبر الواحد وإن لم يوجد لفظ الشهادة ولو قال لأشاهدان فمعناه أنه
 أنه خال أو طلق امرأته ولم يستثنى لم يقبل قول الرجل في الاستثنا وتطلق ولو

مطلب
 إذا ادعى
 للشهود
 عليه أن
 أحد الشهود
 الأربعة
 عيده قال
 قوله

قال لم نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج إلا أن يظهر منه
 أمارات على صحة الخلع ولو قال الزوج أني استئثت خفية ولم يسمع أحد غيره
 يقبل ديانته لا يقضاه جامع الفتاوى إذا شك الرجل أنه طلق امرأته واحدة
 أو ثلاثاً ففي واحدة حتى يستيقن أو يكون أكبر غلته على خلافه فإن أخبر عدول
 حضر واذ لك المجلس وقالوا كانت واحدة قالو إذا كانوا واحد ولا يصدقهم
 واخذ بقولهم خلاصة في الطلاق إذا شهد الشهود على إقرار الغاصب
 والاقرار بالمجهول جائز ويومر بالبيان في صورة الإقرار لو جاء بجارية
 وقال هذه تلك الجارية كان القول قوله رجل طلق امرأته ثلاثاً فشهد عنده
 عدل أنك استئثنت موصلاً وهو لا يذكر ذلك قالوا إن كان الرجل في
 الغصب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جاز ما إن
 يعتمد على قوله والإفلاقا ضحكان في الطلاق ولو طعن المشهود عليه في
 الشاهدين وقال انهما رفيعان وقال آخر حران قال قول قوله حتى تقوم لها
 البينة على حرمتها لأن الأصل في بني آدم هي الحرية لكونهم أولاد آدم وحواء
 عليهما السلام وهما حران لكن الثابت بحكم استحباب الحال لا يفضل
 على الخصم فلا بد من إثباتها بالدليل والأصل فيه أن الناس كلهم أحرار إلا أربعة
 الشهادة والمحدود والقصاص والعقل هذا إذا كانا مجهولين النسب يعرف
 حرتهما ولم تكن ظاهرة مشهورة بأن كان من الهند أو من الترك أو غيرهم لا يعرف
 لا تعرف حرته أو كانا عربيين فاما من يجري عليهم الرق قال قول قولها ولا ثبت
 رفهما إلا بالبينة بدائع وفي الكنز ويقبل قول الكافر في الحل والحمة وتقبه
 الزيلعي بأنه مسمو ولا يقبل قوله فيها وجوابه أنه يقبل فيهما ضمن العامة لا
 لا مقصوداً وهو مرادة كما افصح به في الكافي أشباهه وتقبل شهادة الفرج
 في هلال رمضان إذا كان في السماع علة وفي الحرج والتعديل والرسالة
 يرسل القاضي للسؤال عن الشهود وترجمة الكلام الذي يعرف القاضي
 لسانه وتقدير الأرش والمتلف والسلم أنه جيد أو ردي وهذا من قبيل
 وعن محمد وفي الحج والتعديل والترجمة لا تقبل الإشهادة رجلين أو رجل وامرأة
 مسألة إذا أخبروا لحدثة بأعسار المسجون يخرج من السجن وخبر الفرقة
 قد يلحق بالشهادة متى انضمت إليه فربما أثر في إيجاب البعدق والأشنان
 أحوط مقيين الحكماء في الباب السادس من القضاء يقبل قول الواحد العدل في أحد
 عشر موضعاً كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الحج والتعديل

مطلبت في
 الشك في
 عدد الطلاق
 وفي الأول
 عجزه وفي
 الشهادة
 بالاستئناس

مطلب
 الأصل في
 بني آدم
 الحرية
 إلا في أربعة

مطلبت في
 شهادة الفرد
 في هلال
 رمضان
 وفي سائل
 يقبل فيها
 خبر الواحد

والترجم وفي جوده المسلم فيه ورد آتة وفي الاخبار في المغلس بعد مضى الدية
وفي رسول القاضي الى المزكي وفي اثبات العيب وبرؤية رمضان عند الاحتفال
وفي اخبار الشاهد بالموت وفي تقدير ارش المتلف وزدت اخرى يقبل قول ابن
امين القاضي اذا اجتمع بشهادة شهود على عين تعد حضور كما في دعوى القينة
بخلاف ما اذا اجتمع الخلف المخدرة فقال حلفتها لم يقبل الا بشهادة معهما
في الصغرى انشاء في الدعوى قال مشايخنا يقبل قول الاطبا الكفر بقله
ابن المؤيد عن الخزانة ولو شهد رجل بموته واخر حيا ثم قال المرأة تأخذ بقول
من كان عدل لا منهما ايها كان ولو كانا عدلين تأخذ بقول من يحضر بموته لانه
يثبت العارض جامع الفصولين رجل حسب زينا او سمنا او خالا لغيره بما
الشهود وقال مات فيها فارة كان القول قوله في انكاره استمهاله الطاهر
ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه واعلنه انه حسب زينا غير نجس ولو ان رجلا عهد
الطوبى لم فاستمهاله معاينة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله
في ذلك وسمع الشهود ان يشهدوا عليه واعلنه انها كانت زكية لانها في المسئلة
الاولى لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفارة فيها وفي المسئلة الثانية يعلم
انها كانت زكية فاصححان يجوز شهادة النسوة وحدهن فيما لا يطلع عليه
الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ويكتفى بشهادة امرأة واحدة
مسئلة عندنا والمشي احوط ويشترط الحيرة والعقل والبلوغ ولعظة الشهاد
عند مشايخ بلج رحمه الله تعالى خلافا لما يقوله مشايخ العراق رحمه الله تعالى
والقدري اعتمد على الاول وعلته الفتوى لان النص ورد بلفظ الشهادة
وفي لفظة الشهادة زيادة تأكيد في الخبر بخلاف الديانات حيث لا يشترط
لفظة الشهادة واما شهادة رجل واحد على الولادة والعيب في هذا الموضع
فقد اختلف المشايخ فيه رحمه الله تعالى والاصح انها تقبل وتجل على انه وقع بصريح
عليها من غير قصص وقصص لتحليل الشهادة فلا يضر كما في الشهادة على الزنا
وفي استمهاله القبي لا يقبل شهادة النساء الا في القسالة عليه وفي الميراث
لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندنا تقبل في ذلك كله شهادة
لحمرة المسلمة والشهادة على حركته بعدا لولادة على هذا الخلاف على العذر
والرقلة وعلى هذا المرأة المتكوجة اذا اجازت بولد وقالت لزوجه انك منك
فانكر الزوج ولادتها لا يقبل قولها بل ومن شهادة القاطلة فان شهادتها تقبل
ويثبت النسب والشتان احوط وتاويل المسئلة اذا كان زوجها يكدبها

مطلب
اذا ثبت
دعوى
مديونية
تجسس
في الخلافة
ما اذا شهد
طوبى لم
كفر ميتة
مطلب
في شهادة
النساء ولو
واحدة فيما
لا يطلع عليه
الرجال وفيما
يشترط
لذلك

اما اذا كان يصعد فيها اولى يكن لها زوج تنبت الولادة تجرد قوطها بدون القابلة
 خلاصة مسئلة لو قال الزوجه ان ولدت فانت طالق فقالت ولدت فانكر
 فشهدت به القابلة يقبل قوطها عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان شهادته
 حجة في ذلك قال عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطلع الرجال
 اليه ولا انها ادعت الحث فلا ثبتت الا بحجة قائمة وهذا لان شهادته من ضرورة
 في الولادة فلا يظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنه معين للحكام يقبل قول
 المرأة في ارسال الهدية ويجوز قبولها والاقدام على الاكل بقوطها ويقبل قولها
 في الاذن في دخول الدار والنج على العيال اذ انكر الزوج ما ادعته عليه المرأة
 من الاعتراض وكانت بكر انظر النساء اليها فان قلن هي ثيب فالقول له مع يمينه
 لان قول النساء ليس بحجة فوجب تخليفه وانما ثبت بقوم النساء لا الاصل
 وفي الاصل ان المرأة الواحدة تجزى والثنتان احوط معين للحكام وفي
 الزبادات عدم البكارة لا يثبت الا بقول البائع لانه اما يقربها او يوطئ وانتهى
 الرد او يقول النساء وان لا يكون حجة في حق الرد وان كان يعلم بقول النساء
 فالواحدة تكفي والثنتان احوط فان نكرت بعدم انعيب فلا خصومة لان
 وجوده شرط توجه الخصومة ويرجع في الداء الى الاطباء وفي الحمل الى النساء
 وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية اذا كان من جبر شرها اربعة اشهر
 وعشرون كان اقلا لسان الحكم

ويقبل عدل واحد فيقوم
 وترجة والسلم هل تجوز
 وصوم على ما مر او عند عدل

اشتملت الايات على احدى عشر مسئلة يقبل فيها قول العدل الواحد الا في
 التقوم لو انكر شخص شخص شيئا وادعى ان قيمته مبلغا فانكر المذمعي عليه ان يكون
 ذلك القدر يكفي في اثبات قيمته قول العدل الواحد تائيبا والثالثة الجرح
 والتعديل يقبل فيها قول عدل واحد وهذا في تركية التسرة وقان محمد لا يد
 من تيسر الاربعة تقدير اشر المتلف الخامسة المترج العدل على اربعة لقاضي
 لغته من الاختصاص وقال محمد لا يكفي فيه باقل من اثنين السادسة ادعى التسلم
 اليه جودة المدفوع وانكر التسلم او عكسه يكفي فيه قول العدل الواحد السابعة
 اذا انكر القاضي عدل بافلاس المحبوس بعد مضي المدة اصله مكتمل السابعة
 الرسالة من القاضي الى الزكي التاسعة يكفي قول واحد في اثبات العيب الدخلى

مطابق
 مسأله
 فيها قول
 العدل الواحد

فيه الباطن والمشتري العاشرة الصوم بروثة هلال رمضان وقوله على ما لم
يعني في كتاب الصوم من رواية الحسن انه يقبل العدل الواحد في الصوم
بلا علة او على ظاهر المذهب من قوله عند وجود علة مع غير او غير او نحوه
الحادية عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعها ان يشهدا على
موته وقال ان صاحب القوائد نظم منها تسعة ولم يفسرها في الشرح وراى
هوفى الكافي مسئلة في التزكية والربالة والترجمة في خزنة ابى القيث
زيادة هلال رمضان والافلاس ومسئلة الشهادة على الموت والمسائل
مذكورة في غالب الكتب شرح منظومة بن وهبان لابن الشحنة رحمه الله تعالى
الرجوع عن الشهادة

مطلب في الرجوع
عن الشهادة
في غير مجلس
القاضي والتمسك
على ذلك

كتاب ولو قال الشاهد اقوم اشهد وان الشهادة التي شهدت بها عند القاضي
لغادر على فلان كذا زور وباطل لا تبطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس
القاضي ولو رجع في مجلس قاض اخر صح رجوعه حتى لو اقام الشهود عليه
البينة على رجوعه في غير مجلس القاضي لا تقبل وعند قاض اخر تقبل ولو
ادعى رجوعه مطلقا لا يقبل وان لم يكن له دعى الرجوع بينة واراد استخلاص
الشاهد ان ادعى رجوعه مطلقا او في غير مجلس القاضي لا يستخلف وان ادعى
في مجلس القاضي يستخلف جامع الفتوى

مطلب
فكلا بالقاضي

كتاب رجل قال لامرأته شئت وكجلمن وهرجه خرافتي كن وقالت كرو وكيل
توام خويشتن رابسه طلاق بازداشته فقال الزوج لم ارد به الطلاق
كان القول قوله اذا لم يوجد ثم ما يدل على الطلاق وان كان ذلك في حال
مذاكرة الطلاق رجل قال لآخر وكيلك حضرني وادي رسالتك وقال
ان المرسل يقول البعث الى ثوب كذا بئس كذا او بين ثمنه فبعثته وانكر المرسل
وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصدت قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اقر المرسل بقبحه الرسول للثوب منه وانكر
الوصول اليه بضم المرسل قيمة الثوب وان انكر فضل الرسول فالقول قوله
ولا ضمان عليه رجل وكل بجلا بشره شي بغير عينه ودفع اليه الثمن فاشترى
الوكيل فهو على وجهه وان كان وكجلا بشره بمائة درهم فاشترى بمائة درهم
ولم يصف الدراهم الامر ولا الى غيرها كان الببان اليه ان قال نويت بالدرهم
الدراهم القدي ففهم الامر الى صدق الوكيل ولم ينم الشره الامر وان قال نويت
غير هازم الوكيل اذا قال الوكيل نويت الشره وان قال نويت الشره لا امر كان الشره

مطلب
اذا كان ضل
بشره شي
بغير عينه
وهو على وجه

الامر وان كان الوكيل اضيف الشراء الى دراهم الامر يكون الشراء للامر وقد
 منها الوكيل او من غيرهما ولا يصدق الوكيل الله اشترى الوكيل بقدر تلك الدار
 او غيرها الا اذا صدقة الموكل وهذا كله اذا تنازع عاقل اشترى الى وعلى العكس
 وقال الوكيل اشترى لنفسه وعلى العكس وان تصادقا على امر لم يحضر البينة
 قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقدان نقدا الثمن من الامر كان الشراء
 للامر سواء اضيف العقد الى نفسه او الى مال الامر وقال محمد رحمه الله تعالى
 الشراء يكون للوكيل لو قال بعه وخذ كفيلا او قال بعه وخذ رهنا لا يجوز الا
 كذلك ولو قال الوكيل لم يامرني بذلك كان القول قول الامر يستفاد من قوله
 رجل وكل رجلا بان يشتري له اخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا بل
 كان القول قوله مع عينته ويكون الوكيل مشتريا لنفسه ويتفق المبدع على
 الوكيل لانه نزع امر اخ الموكل وعق على موكله رجل تحت امة لرجل فوكل الزوج
 رجلا يشتري له امرأته من ماله فاشترى الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها
 بطل النكاح وسقط المهر عن الزوج لان هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر
 فبطل المهر كما لو قبلت المرأة ان زوجها قبل الدخول وكانت امة اعتقها زوجها
 فاختارت نفسها قبل الدخول او قبلها المولى قبل الدخول فانه يسقط المهر
 عن الزوج في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى هذا اذا علم المولى ان الوكيل يشتريها
 لزوجها ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترىها من الثاني قبل الدخول
 بها كان على الزوج نصف مهرها لمولاها لان الفرقة ما جادت من قبل من له
 المهر ههنا لان المهر لم يصير ملكا للبايع من الزوج بخلاف الاول هذا اذا علم
 المولى ان المشتري كان ويكاد من قبل زوجها او عرف ذلك بالبينة فان لم تعرف
 وكانت له الاقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البايع مع عينته على العلم
 الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل وكل رجلا ان يشتري له امة فلف
 درهم فاشترى امة بالي درهم وبعث بها الى الامر فاستولد لها الامر ثم قال
 الوكيل بعد ذلك اشترىتها بالي درهم فان كان الوكيل حين بعث بها الى الامر
 قال هذه الجارية التي امرتني بشراءها فاشترتها لك ثم قال اشترىتها بالي درهم
 لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم يقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها الى
 الامر لم يقبل شيئا ثم قال اشترىتها بالي درهم قبل قوله ولما ان باخذ الجارية
 من الامر وعثر في قوله ولما لان الامر صار مغرورا من جهة رجل وكل
 رجلا يبيع عبده ثم قال الوكيل قد اخذت منك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته

مطلب فيما لو
 وكله بشراء
 لحيته ثم بعد
 شراء الوكيل
 انكره بترأخه
 وفيما لو وكله
 بشراء لحيته

مطلب فيما لو
 ان يشتري له
 امة بكذا
 فاشترى لها
 باكثر وبعث
 بها الى الموكل
 ثم بعد ان
 استولد لها
 ادعى الوكيل
 شراءها بالامر

اسم لا يصدق الوكيل ولو اقر الوكيل او لا بالبيع لا يثبت بعينه فقال الامر
قد اخرجك عن الوكالة جاز البيع ويقبل قول الوكيل اذا ادعى المشتري ذلك
ذلك الوكيل ببيع العبد اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري
كان القول قول الوكيل مع عبته وليس له المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل فحلف
عليه فان نكل ضمن الموكل كله من قاضيه ان الموكل يقضاه الدين اذا قضاه
بالكتابة براءة وشهود لا يضمن الا اذا قال قيل لا نقض الا بشهود وان زعم الوكيل
الاشهاد فكذب الموكل فيه فالقول للموكل لدعواه الخروج عن العهدة
بزيادة الوكيل يقضاه الدين اذا دفع الدين بغير بينة ولا حجة براءة الا بغير
الا اذا قال له لا تدفع الا بشهود ولو قال الوكيل اشهدت وانكر الموكل فالقول
قول الوكيل ولو وكل رجلا يقض دين له على ابن الوكيل واسنه او عبته او وكيل
من لا تقبل شهادته له اذا قال قبضت وهناك عندي فالقول قول الوكيل
ولو امره بان يبعده برهن ثقة او يكفيل ثقة فباعه بغير برهن او كفيل
لم يجز ولو اختلفا في اشتراط الرهن والتحصالة فالقول قول الموكل وكذا
لو قال له الامر منك بغير هذا الثمن فالقول قول الامر الوكيل ببيع العبد
اذا قال بعته من هذا وقبضت الثمن وهلك في يدي وادعاه المشتري صح فان
مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته وقبضت الثمن وهلك
عندي وصدقه المشتري ان كان العبد هالكاً فالقول قول الوكيل استحساناً
وان كان قائماً لا يصدق الا بينة تقوم على البيع في حياة الامر والوصي
اذا اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتم وانكر البيع او قبض الثمن فهو مصدق
في حق البراءة دون الزام اليتم شيئاً الكل في الجامع الكبير وفي وكالة الجامع
الصغير رجل امر رجلاً بان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى جارية
فقال الامر اشترى بها خمسمائة وقال المأمور لا بل اشترى بها بالف فالقول
قول المأمور اذا كانت الجارية تساوي الف درهم فان ساوت خمسمائة فالقول
قول الامر هذا اذا دفع الثمن اليه فان لم يدفع فالقول قول الامر مطلقاً ولو امر
بان يشتري له هذا العبد بالف درهم او لم يذكر الثمن فقال الامر اشترى به
بخمسمائة وقال المأمور اشترى به بالف وصدق البائع المأمور فالقول قول
المأمور وفي بيع الجامع الصغير الوكيل بشر العبد مع الموكل اذا اختلفا
فقال الموكل اشترى العبد لنفسك وقال الوكيل اشترى به لك ان كان الثمن
منقوداً فالقول قول الوكيل سواء كان العبد قائماً او هالكاً وان لم يكن منقوداً

مطلب
يقضاه الدين
اذا دفع بغير
بينه

مطلب
امر الوكيل
بالبيع قبض
الثمن

مطلب
القول للامور
في مقدار
الثمن

مطلب
اختلفا
فقال الوكيل
اشترى العبد
لنفسك وقال
الوكيل اشترى
به لك

ان كان هالكا فالقول قول الامر وان كان قائما ان كان بعينه فالقول قول الوكيل
وان كان بعينه فالقول قول الموكل وعندهما القول قول الوكيل في الوجوه
جميعا في شركة الغتاوى رجل قال لا اشتري لي جارية فلان فاقبل
المأمور به ولم يقبل لا وذهب واشترى ان قال اشترى بها الامر في الامر
وان قال اشترى بها النفسى فزوله ولو قال لا اشتريت ولم يقبل الامر ونفسه
ثم قال اشترى بها فلان وان قال قبل ان تهلك او يحدث بها عيب يصدق
وان قال بعد الهلاك او حدوث العيب لا يصدق وفي الاصل لو وكله رجل
بان يشتري له عبدا وسمى جنسه وثمانه ووكله اخر عثل ذلك ودفع
اليه الثمن فاشترى على تلك الصفة وقال نفيت فلان فالقول قوله وان
مات في يده فعلى الذى سمي وان كان الثمان مختلفين فالذى قال اشترى به
بالدناين ثمنه درهم فاشترى للوكيل بالبيع لو قال بعته امرس وكذا
الموكل فالقول قول الوكيل رجل وكل اخرايان يكايت عبدا ويقبض بديل الكفاية
فقال الوكيل كاييت وقبضت البديل وانكر المولى فالقول قول الوكيل في الكفاية
دون قبض بديل الكفاية ولو كايته ثم قال قبضت بديل الكفاية ودفعت اليك
فهو مصدق خلاصه وكله بقبض ودفعه فقال المودع دفعته الى الموكل
او الى وكيله صدق وكله بقبض ودفعه وعارية يعزل بموت موكله فلو قال قبضته
في حياته ودفعته الى الموكل صدق وكله بقبض الوديعة قال له المودع دفعته
اليك والوكيل انكر صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لا في التزام الضمان
على الوكيل التوكيل بالضمان والقبض جائز سواء كان الطالب حاضر او غائبا
صحبا او مريضا بخلاف التوكيل بخصومة عند او جنيعة رجه الله تعالى
فالوكيل يعزل بموت موكله لا بموت المطلوب فلو قال كنت قبضت في حياة
الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذ الخرج من الالامات انشاءه وكان متما
في اقراره وقد انزلت بموت موكله اقول على قياس هذا ينبغي ان لا يصدق قال الوكيل
بقبض وديعة او عارية او اقر بعد موت موكله انى كنت قبضت في حياته ودفعته
في حياته وقد مر انه يصدق في جامع الفصولين ولو ادعى ما الاولة مراد انى
ينسب لاني دفعت الى وكيلك فلم يقدر على اتيائه فقال دفعت اليك لا يقبل
قوله بلا توفيق فلو وفق وقال دفعت الى وكيلك ثم انك انكرت الوكالة فلو دفعت
اليك تقبل ولو قال دفعت اليك ثم قال دفعت الى وكيلك قبل قوله ولم يكن
متناقبضا وان لم يوفق جامع الفصولين ولو دفع اليه ثوبا يبيعه ويعطى عنه

مطل
قال الوكيل
لرجل يمشى
عند اشتريته
لفلان دون
فلان

مطل
اذا ادعى الوكيل
بقبض الوديعة
الدفع الى الموكل
صدق وكذا
لو ادعى القبض
في الحياة والبيع

مطل
المالك الوكيل
بالاسم ان يصدق
لغيره ان يصدق
الدفع وانكر
زنيده

زيدا ومطلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له فان باع بلا اجر
 ما لقول له ولا ضمان عليه قال الوكيل بالخصوصية قبضت الحق من الغريم فضاء
 متى اوفى له دفعته الى الطالب صح اقراره ويرى الغريم وانما يعتبر قوله في دعوى
 الضياع او الدفع الى الطالب يمينه وكذا الوكيل بالبيع لو ادعى ماله من الثمن وانما
 الى الموكل يعتبر قوله مع اليمين قال امرتك ببيع عبدى بالنقد فبعته بالنسيئة
 فقال امرتنى مطلقا فالقول للامر بجامع الفتاوى الاصل في الوكالة للخصم
 وفي المضاربة الموعوم فان باع اعم الوكيل نسيئة فقال امره امرتك بنقد وقال
 اطلقت صدق الامر بناء على كون التقييد اصلا في الوكالة درو وعسر
 اختلف ربا المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي
 الوكالة القول للموكل ولو اختلف الموكل مع غرماء العتد فالقول لهم المأمور بالبيع
 الى فلان اذا ادعاه وكذا به فلان فالقول له في بركة نفسه الا اذا كان غاصبا
 او مديونا كما في مظلومة ابن وهبان الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا
 الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له
 فانه لا يقبل قوله الا بيمينه وفي الواقعات المسامية الوكيل بقبض القرض اذا
 قال قبضته وصدد قرض وكذا به الموكل فالقول للموكل وفي الدفع قل قول الوكيل
 مقدم كذا يقول ربا الدين والخصم يحجب مسألة البيت من البائع دفع الى اخر الف
 درهم وقال اقرض بها ديني لفلان فقال المأمور بفعلت وقضيت بها دينك
 له وقال صاحب الحق لم تقض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
 قال وهذا معنى قولى وفي الدفع قل قوله الوكيل مقدم يعنى على قول الموكل انه ما دفع
 وعلى قول ربا الدين انه ما قضى في حق البراءة فقط لا في سقوط حق الطالب حتى
 كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا معنى قولى كذا
 قول ربا الدين يعنى يقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه والخصم
 يعنى الموكل يحجب على الدفع اليه واهه سبحانه وتعالى اعلم ولو قال وصاحب دين
 ان هو القرض بترك كان احسن واصح واهه لوفى ثم الموكل ان كذا الطالب وصدد
 الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط حقه وان عكس
 حلف الوكيل وكذا الواو دع رجلا ما لا وامره ان يدفعه الى فلان فقال الموعوم
 دفعت وكذا به فلان فهو على هذه التفصيل ولو كان المال مضمونا على رجل
 كالغصب في يد الغاصب والدين على الغريم فقال الطالب والنفس بيمينه ادفعه
 الى فلان وقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان

مطال مختلف
 ربا المال مع
 المضارب
 في التقيد
 والاطلاق

مطالب
 دفع الى اخر الف
 وامره بقضا
 دينه فادعاه
 وانكر صلح
 الحق وكذا
 الوديعه لانه
 بدفعها الى
 فلان

انه لم يقض ولا يصدق الوكيل على الدفع الا ببينة او بتصدق الموكل فان صدق
الموكل فانه يبرأ عن الضمان ولكنهما لا يصدقان على القابض ويكون القول قوله
انه لم يقض مع يمينه كذا نقل عن المذاهب من شرح منظومة ابن وهبان لا يبرأ
الشخص ولو قال الوكيل بعت ما امرتني ببيعه بكذا يقبل قبل الغزل وكله يعتق
عبد بعينه فقال الوكيل اعتقته وقد وكله قبل امس فانه لا يصدق من غير
بينة ولو كان ذلك في بيع او كساح او عقد من العقود فانه يصدق قال رحمه الله
تعالى والفرق مشكل فنية قال محمد رحمه الله تعالى باع عبدا رجل من رجل اخر
ثم اختلفا فقال البائع ان صاحب العبد لم يامرني بالبيع وقال المشتري بل امرتك
بالبيع وادعى المشتري عدم الامر وادعى البائع الامر فالقول قول المدعى الامر
لان معاقدهما وهما عاقدان اعتراف منهما بصفة العقد ونفاذه في ادعى
خلاف ذلك صار منا قضا وفي نوادر مشاهير عن محمد رحمه الله تعالى دفع الي
رجل درهم وامره ان ينفق على اهله كل شهر كذا فقال الوكيل انفقت كذا شهرا
وقال الموكل انفقت كذا دون ما قال الوكيل فالقول قول المدفع ولا يشبه هذا
الصحيح اذ اختلف في كونها محدرة قال لا يخلو اما ان كانت من بنات الاشرف
الاساط والاسافل ففي الاول يقبل قولها بكذا كانت او ثيبا لان الظاهر من
حاملها ذلك وفي الاساط يقبل قولها بكذا لا ثيبا وفي الاسافل لا يقبل قولها في
الوجهين والخروج للحاجة لا يفتح في التحذير ما لم يقع في حد الكثير بان نصير
باردة وتخرج كثيرا بعين حاجة مع الفتاوى زوج اخته بدون رضائها
فقال وان الزنا فالحلل اجزت ما فعلت وكان ايضا باع املاكا بلا رضاعا
فقالت اجزت وزعمت ان الاجارة كانت للنكاح فقط لانها ما كانت عاتمة
بالبيع وادعى الاخ عمومها فالقول لها بقرينة اقتران الاجارة بحال الزنا
قال الوكيل قبضت من المديون المال فضايع مني او دفعته الى الطالب صح اقراه
وبرى الغريم بخلاف قراره يقبض الطالب لان قبض الطالب يبطل حق الوكيل
في القبض وذا خارج عن الوكالة اما قبض الوكيل بقدر الوكالة فصحيح ثم القول
له في دعوى الضياع والدفع قال استندت وانفق على زوجتي كل شهر عشرة
او على اولادي الصغار فقال فعلت فصداقه المرأة وكذب الامر المأمور
لم يصدق الا اذا كان الحاكم فرض لما ذلك لاخذها ذلك باذن الحاكم ولو كذب
الامرور اذ المأمور معين الامر خلف الامر بانه ما تعلم انه انفق على اهله كذا ولو ادعى
الامرور انه انفق دون ذلك فالقول للمأمور ولا يشبه هذا الرضى دفع المديون

مطلب في دعوى
الوكيل بالبيع
او العتق بالبيع
او العتق

مطلب في امره
ان ينفق على
اهله كل شهر
كذا فادعاه
وادعى الامر
اقراره وفي
الاختلاف في
كونها محدرة

مطلب
زوج اخته
وباع املاكا
بلا رضاعا
فاجازت ثم
ادعت انها
للنكاح وانفق
انها للبيع
ايضا

الى دايته عند اوفضة وقال به او اصر فر وخذحقق فباع واخذ العوض
وهلك في يده فلي المديون ما لم يحدث قبضا بعد القبض من المشتري ولو قال
بعه تحقق ففعل صار قابضاً والملاك عليه لاعلى المديون في الكافي لو لم
يكن المبيع مسلماً الى الوكيل بالبيع فقال الوكيل بعته من هذا وفضل الموكل بثمنه
من المشتري وستأتى هذه المسئلة بأسط من هذا ولذلك كررت او قال
قبضته ودفعته الى الموكل او هلك عندي وكذا للموكل في البيع وقبض الثمن
او في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع لا قبض الثمن فان شاء المشتري دفع
الثمن ثانياً الى الموكل وفضل المبيع وان شاء ففنى البيع كما مر وله الثمن على الوكيل
في الحالين الا في قوله قبض الموكل الثمن من المشتري وان صدق للموكل في البيع
وقبض الثمن لكن كذب في هداك الثمن والدفع اليه فالقول للوكيل فيه مع عينه
ويجبر الموكل على تسليم الثمن الى المشتري بلا فائدة الثمن ثانياً فان كان العبد مسلماً
الى الوكيل فالوكيل يصدق في كل ما ذكره ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل
لا المشتري لا قرار لما قد على راءه الشاري فان حلف الوكيل على ما قاله يرى
هو ايضا وان نكل ضمن الثمن للموكل ولو ان الموكل هو الذي باعه ووكله بقبض الثمن
فزم الوكيل القبض والدفع او الملاك عنده فالقول له مع عينه ويرى المشتري
من الثمن فان وجد به عيبا وده على البائع لا يرجع على البائع لعدم ثبوت القبض
في حقه ولا على الوكيل لعدم العقديتها وصدق في دفع الضمان عن نفسه
لكونه امينا امره بشراء مجارية بالف فاشترى فقال الامر اشترتها بنصفه
وقال بالفان ساوت الالف فلما امر بالقول وان ساوت بنصفه فالقول
للامر وان كان لم يدفع الثمن فالقول للموكل في الحالين امره بشراء هذا العقد
له وذكر الثمن ولا فقال اشتريت بالف وقال بنصفه فالقول للامر باختلاف
فقال كنت اشتريتها لك والموكل يقول لنفسك ان الثمن منقود اقل الموكل القول
وكذا ان كان قائما والامر ان كان ما لكما فالقول للموكل وان قائما ان بعينه فالقول
وان بغير عينه فللموكل وقال لا الوكيل في الوجهين قال اشترى مجارية فلان هناك
ونهب واشترى بها ان قال اشترى بها فلان قال للموكل فله وان اطلق ولم
يصفه ثم قال كانت لك ان قائمة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه
او حدث بها عيب لا يصدق باع ثم اختلفا فقال اخدهما كان ملان العشر
باع بالاخره وقال الاخر بل كان ملان البائع او قال بامر فالحول للمدعي التنازع
لان الاصل في العقود ومدعي خلافة مناقض وكيل العتق قال اعتقت اس

وبعد تحقق
فبعل وملك
في يده فلي
حدوث قبض
وقبل الوكيل
الوكيل بالبيع
قبض الموكل
الثمن من المشتري
اوفضه
ودفعه
اليه

مطلوب امره
بالشراء بالالف
ثم ادعى الامر
الشراء بنصفه

مطلوب
امر به بشراء
جارية فله
فشترها
وادعى ان
الشراء بالالف

وكذبه الوكيل لا يفتقر وكيل البيع قال بعته امس وكذبه موكله قال تقول للوكيل
ولو اعتقه اجنبي وطلق فاجاز وكيل العتق او الطلاق لا يقع لان المطلوب
عبارته وكذا الوكيل والوكيل رجلا وطلقة الثاني محضرة الاول لا يجوز للوكيل
بالكتابة وقبض بدلها اذا قال كاتب وقبضت بدلها قال تقول له في الكتابة
لا في قبض بدلها اما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بدلها ودفعت الى المولى فهو
صحح مصدق لانه امين كله من فتاوى البرازية سئل عن شخص عليه دين
لشخص والمدينون وكيل يتصرف له فاذا المدينون لو كيله ان يعطى رب الدين دينه
وغاب فطلب رب الدين الوكيل بالمبلغ فادعى انه ليس تحت يدك شي ولو كوله فهل يستند
بقوله بلا يمين او لا واذا اقام رب الدين بيئته ان تحت يدك ما للموكل هل يسمع
او لا اجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقبضه منه وان اكرر
ان الموكل ليس له تحت يدك شي لا يلزمه شي ولا يمين عليه لان اليمين انما يجب
بالخضوع والوكيل يقبض الوديعة والعين ليس بخضوع قارى الهداية سئل عن شخص
دفع الى اخر مثله وامره بدفعه لزيد وان ياخذ من زيد رجعة ان المبلغ وصل
له فهل ذلك وادعى المأذون صياغة الرجعة منه واكرر زيد القرض فهل القرض
قول زيد مع يمينه لم تقول قوله مع يمينه اجاب القول قول المأذون مع يمينه في
انه دفع الى زيد واذا اكرر زيد القرض فالقول قوله مع يمينه ايضا في اصل الجواب
ان المأذون لا يدفع الا برجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك
واكرر زيد القبض كان المأذون له ضامنا ولا ينفعه قوله اشهدت وصاغت
الوثيقة ولا يبرأ مالم يحضر رجعة او يقر زيد بالقبض سئل عن رجل
اذن لاخر ان يقبض له من زيد ديننا او عينا وكله في ذلك فقبض الوكيل ذلك
وادعى انه دفعه لموكله فهل يقبل قوله اجاب القول قول الوكيل انه دفع
ما قبضه لموكله مع يمينه سئل عن شخص اذن لاخر ان يعطى زيدا الف درهم من
ماله الذي تحت يدك فادعى المأمور الدفع وغاب زيد وانكر الاذن وطلبه
بالبينة على الدفع فهل يلزم ذلك اجاب ان كان المال الذي عنده امانة فالقول
قول المأمور مع يمينه وان كان تعويضا او ديننا لم يقبل قوله الا بيمينه سئل
عن رجل وكيل لرجل ادعى عليه رجل يدين في ذمة موكله فاجاب الوكيل بانه وكل
بالقبض والمطالبة لا في التصرف وقضاء الدين او في الدعوى له لا والدعوى
عليه فهل يسمع قوله اجاب القول قوله في ذلك مع يمينه لان المال الذي
في يد الوكيل وديعة فلا يجب على المودع ان يقضى ما ثبت على المودع من الدين

مطلب لا يلزم
الوكيل بقضاء
الدين بالدفع
لوا دعى ان لا المال
للموكل تحت يد
ويصدق بلا
يمين

مطلب
يقبل قول
الوكيل في دفع
ما قبضه موكله
مع يمينه

مطلب الوكيل
لوا دعى انه وكيل
بالقبض والمطالبة
لا في قضاء الدين
يصدق مع
يمينه

لا تلم بغير التوكيل من ربا مال للذين يقبض دينه من وكيله او مودعه ولا
 الوكيل كقبضه بل يلزمه دفعه سئل عن رجل قال لرجل وكيله مات لي من دوني
 خمسين دينارا فذهب واتى بها ثم بعد مدّة تخاسبا فقال الوكيل لي عندك
 ثلاثة وعشرون دينارا فاني ما كنت وجدت في الصندوق سوى سبعة
 وعشرين دينارا ودفعت لك الباقي من عندي الجلب القول قول الوكيل مع
 يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان البقية من ماله قارئ الهداية
 اذا قال الموكل امرتك ببيع عدي بالفل وقول للمأمور لم تسم شيئا قال القول
 للمأمور فقله ابن الوكيل من الثانية ومن قال لآخر امرتك ببيع عدي بنقد
 فبعته نسيئة وقول للمأمور امرتني بنسيئة ا ولم تقل شيئا قال القول للمأمور
 الامر يستغنى من جهته ولا دلالة له على الاطلاق وان اختلفت في ذلك
 المضارب ورب المال قال القول قول المضارب لان الاصل في المضاربة
 للعموم الا ترى انك التصرف بذكر لفظة المضاربة فقامت دلالة
 الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب في نوع
 اخر حيث يكون القول لرب المال لانه يسقط بتصادقهما فتنزل الى الوكالة
 المحضة ثم مطلق الامر بالبيع منتزعه نقدا ونسيئة الى اى اجل كان عند الوكيل
 حسيئة وعندهما يتقيد بالجل متعارف والوجه قد تقدم نقله عن الهداية
 باع عبدا ومله ووكلا رجلا يقبض عنه فقال الوكيل قبضته ودفعتمالى
 الامر ومحمد الامر كله قال القول للوكيل مع يمينه ويرى المشتري نقله عن المصنف
 الوكيل يقبض الدين اذا قل قبضت ودفعت الى الموكل قال القول قوله مع يمينه لانه
 امين اخبر عن تنفيذ الامانة من حيث لا يلزم الموكل شيئا ٥ بخلاف الوكيل الاستغنى
 اذا وقع تنازع بينه وبين الموكل قال القول قول الموكل لان الوكيل مردان يلزم
 موكله فلا يلزم بقوله نقله من القنية رجل ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق
 له على هذا الرجل فان له عليه الف درهم فاقر لمدعي عليه بالوكالة وانكر المال له
 ان يستخلفه ولم يكن خصما في اقامة البينة ان هذا المال عليه ولو حلفه وسواء
 الغائب وانكر الوكالة قال القول قوله فقد انعكس بخلاف الوكالة الثابتة بالبينة
 لان البينة حجة مطلقة فالتضام بها يتعدى الى الكافة والاقرار حجة
 قاصرة فالتضام به يقتصر على المقتضى عليه واما اذا اقر بالمال ومحمد الوكالة
 فان اقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا فيؤمر بتسليم المال اليه وان لم
 يكر له بيته واراد استحقاقه حلفه على ما قلنا فان حلف انتهى وان لم يثبت

مطلب امر
 وكيله ان ياتي
 له خمسين دينارا
 من صندوقه
 فادعى الوكيل
 بعد دفعها الى
 الموكل انه وجد
 كذا والبقية
 من ماله
 مطلب الادعى
 الامر ببيع بالفل
 والمأمور بالنقد
 قال القول للمأمور
 بخلاف المضارب

مطلب الادعى
 الوكيل بالبيع
 او القبض
 القرائ والدين
 الى الموكل بعد
 مع يمينه
 مطلب
 ادعى ان فلانا
 وكله بطلب كل
 حقه على هذا
 الرجل فاقر له
 عليه بالوكالة
 وانكر المال

الوكالة في حق اخذ المال لا في حق الخصومة نقله عن المحيط للسرخسي في كتاب الاستقلا
 اشترى شيئا فقال كنت رسول فلان ولا تمن لك على قط وقال البائع بعته منك
 فالقول قول المشتري نقله ابو الويثيق عن النبية ولو وكله بقبض وديعته ثم مات
 الموكل فقال قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعت صدق ولو كان حيا
 لم يصدق نقله من ابو الويثيق الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضته وهلك عندى او قال
 دفعت الى الموكل وكذب الموكل بصدق في حق برعة المديون لا في حق الرجوع على
 الموكل على تقدير الاستحقاق لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق
 الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل ولو وكل بقبض دين له ثم ان المطلوب مات فان
 الوكيل على وكالته يتقاضى ذلك من مال الميت ولا ينزع له حكم بموت المطلوب
 وان مات الموكل خرج الوكيل عن الوكالة علم به او لم يعلم فان قال الوكيل قد كنت قبضت
 الدين في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق في الاستحقاق وان كان القبوض ما كان في
 بين هذا وبين الوكيل بقبضه الدين لو قال بعد موت الموكل كنت دفعت الدين الى
 الطالب قبل ان يموت الموكل والورثة قالوا دفعت بعد موت ابينا والماله انما للقول
 قول الوكيل نقله عن الناتا راجية امرأته وكنت رجلا باني زوجها من رجل بغير
 اربعة مائة درهم فزوجها الوكيل واقامت المرأة سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجها
 منه بدينار وصدقه الوكيل فيظن ان الزوج انما اقر الزوج ان المرأه لم توكله بدينار بل المرأة
 بالخيار ان شاءت اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت ولها
 عليه مهر مثلها بالتمام مالم يبلغ ولا نفقة لما في العدة لانها لم تاردها فحين ان النكاح
 حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون النفقة وان انكر الزوج فذلك
 لان القول قولها مع عينها ويجب الاحتياط في مثل هذا الامر لان زعمها يقع مثل
 هذا وحصل له منها اولاد تنكر المرأة قد رما زوجها الوكيل فيكون القول قولها
 وترد النكاح وهكذا في سائر الاوليا اذا كانت المرأة بالغة نقله عن المحيط للسرخسي
 قال ومن امر رجل بشراء عبده بالثمن فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر
 اشتريته لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الالف فالقول قول
 المأمور لان في الوجه الاول اخبارا عما لا يملك استثناءه وهو الرجوع بالثمن على
 الامر وهو ينكر والقول للمنكر وفي الوجه الثاني امين يريد الخروج عن عمدة
 الامانة فيقبل قوله ولو كان العبد جاسين لختلفا ان كان الفتن منتقدا فالقول
 للمأمور لانه امين وان لم يكن منتقدا فكذا عند ابن يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى لان يملك استثناءا فالقول فلا ينهم في الاخبار وعند ابن حنيفة رحمه الله

مطلبة في دعوى
 المشترى على
 رسول فلان
 عند طلب الثمن
 منه وفي دعوى
 الوكيل بقبض
 الوديعة او
 الدين القرض
 والدفن او في الملاءمة
 في حياة الموكل

مطلبة وكنت
 رجلا باني زوجها
 بامرأة فزوجها
 الوكيل ثم بعد سنة
 زعم الزوج انه

مطلبة لاختلاف
 الموكل والوكيل
 بعد هلاك
 المبيع فقال الموكل
 اشترى انسانا
 وقال الوكيل
 لك

تعالى القول للامور لانه موضع التهمة فان اشتراه لنفسه فاذا راي الصبيقة
خاسرة الزمها الامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه امين فيه فيقبل قوله
يتعال ذلك ولا يثن في يده ما هنا وان كان امر بشرا وعبد بعينه ثم اختلفا البعد
حتى قال القول للمامور سواء كان الثمن منقودا او غير منقود وهذا لا يجمع لانه ليس
على مالك استثناء ولا تهمة فيه لان الوكيل بشرا وشئ بعينه لا يملك شراء نفسه
بمثل ذلك الثمن في حال عينه على ما من خلاف غير المعين على ما ذكرنا وان كان العبد
ها كذا والثمن منقودا فالقول للمامور وان كان غير منقود فلا أثر في غير المعين
على ما ذكرنا قال ومن دفع الى اخرا الف او امره ان يشتري بها حارية فاشتريها فقال
الامر اشترى بها خمسمائة وقال المامور اشترى بها الف قال قول قول المامور
ومراده اذا كانت تساوي الف لانه امين فيه وقد ادعى الحرج عن عبدة الامانة
والامر يدعي عليه ضمان خمسمائة وهو يتكره ان كانت تساوي خمسمائة فالقول
للامر لانه خالف حيث اشترى حارية تساوي خمسمائة والامر تناول ما يساوي
الف فضمنه فان لم يكن دفع اليه الف فالقول قول الامر اما اذا كانت قيمتها
خمسمائة فلا الف وان كانت قيمتها الف فاعتناه انما يتحالفان لان الوكيل
والوكيل في هذا لان منزلة الدائم والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن
وموجب الخالف ثم ينضم العقد الذي جرى بينهما فتلزم الحارية المأمورة
ولو امره ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمن فاشتراه فقال الامر اشتره
بخمسمائة وقال المامور بالف وصدق البائع المامور فالقول قول المامور
بعينه قال ومراعى انه وكيل الغائب فيقبضه فيصدق الغريم امر بتسليم الدين
اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يقبضه خالص ماله فان حضر الغائب فسد
والادفع اليه الغريم الدين ثانيا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكيل
والقول في ذلك قوله مع بعينه فيفسد الأدلة ويرجم على الوكيل ان كان باقيا
في يده لان غرضه من الدفع براءة دمه ولم يحصل فله ان ينقض قبضه وان
ضاع في يده لم يرجع عليه لانه يتعدي به اعترافه حتى في القبض وهو مظلوم
في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم عن غير هداية فان قال الرسول انما امرتني
ان ارضيكم بثلث عشرة وقال رب الشوب بل امرتك بعشرة او قال على
العكس فالقول قول المرسل وهو صاحب الشوب مع بعينه رجل امر رجلا ان يبيع
على اهل كل شهر عشرة دراهم فقال انفقت وكذبه الامر فان اد المأمور بعين
الامر حلفه القاضي بالله ما تعلم انه انفق على اهلك كل شهر عشرة دراهم

مطلب امره
بشرا عبدا
بالف ودفها
اليه فقال
الامر اشترى بها
بشرا عبدا
للامور بها

مطلب ادعى
انه وكيل الغائب
في قبضه دينه
ومصدقته
الغريم

مطلب في القول
الرسول في قوله
ما امره ان
يرضى به

مطلبة
هلاكة
الدرهم
في هذا الوكيل
فإن اشترى
أوبعد

إذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم ولم ينشتر له بها جارية أو شياً آخر
بعينه فهلك الدرهم في يد الوكيل قبل أن يتقده فهذا على وجهين إن هلك الدرهم
قبل الشراء ثم اشترى الوكيل بعد ذلك ما أمره بشراؤه نفذ الشراء على الوكيل
وإن هلك الدرهم بعد الشراء فالشراء يكون واقعا للوكيل ويرجع بمثل
ذلك على الأمر هذا إذا اتفقا على الهلاك قبل الشراء أو بعده فاما إذا اختلفا
في ذلك فالقول قول الأمر مع عيئته على علمه ولو لم تهلك الدرهم حتى يدفعها
الوكيل شاء رجل واستحقها عن يد البائع رجع البائع على الوكيل وكسج الوكيل
على الموكل وهذا أفضل الهلاك سواء رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره
أن يشتري له بها عبد أو فضع الوكيل الدرهم في منزله وخرج إلى السوق
واشترى له عبدا بألف درهم وجاء بالعبد إلى منزله وأراد أن يأخذ الدرهم
لبدفعها إلى البائع فإذا الدرهم قد سرفت وهلك العبد في منزله وجاء
البائع وطلب منه الثمن وجاء الوكيل يطلب منه العبد كيف يفعل قال لا تأخذ
الوكيل من الموكل ألف درهم يدفعها إلى البائع والعبد والدرهم هلك في يد علي
الإمامة قال الغيبة أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا سلم شهادة للشهود
أنه اشترى العبد وهلك في يد أمه أو لم يعلم ذلك إلا بقوله فإنه يصدق
في بني الصمان عن نفسه ولا يصدق في إيجاب الغيبة على الأمر هذا إذا كان الأمر
دفع الدرهم إلى الأمور قبل الشراء أما إذا دفع إليه بعد الشراء فهلك في يد
الأمور لم يرجع على الأمر بشيء وكيل قال بعث وسلمت وقضيت الثمن وهلك
أو دفعته إلى الأمر صدق ولو قال بعث وهلك أو قال خذ رهننا لا يجوز
الاكذالك ولو قال الوكيل تأمرني بذلك كان القول قول الأمر لأن الإذن
يستفاد من قبله إذا وكل الرجل رجلا ببيع عبده له فقال الأمر قل لا يجوز
عن الوكالة فقال الوكيل قد بعثت أسلم يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل عن
الوكالة قال هذا إذا كان الشيء قائما بعينه أما إذا كان هالكا فالقول قول
الوكيل وفي المنتقى قال لغيرة اعتق عبدي على ألف درهم وأقبضها وأدفعها
إلى أوق قال أخلع امرأتى على ألف درهم وأقبضها وأدفعها إلى وقال الوكيل بعد
ذلك قد فعلت ذلك وقضيت الألف ودفعتها إلى الأمر وكذب الأمر فإن
الوكيل يصدق في قوله اعتقت وخالعت ولا يصدق في قوله قبضت الألف
وإن قال بعد اثبات العتق وأخلع قبضت ودفعت البتة في أي صدق رجل
وكيل إن يكاتب عبده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت ذلك ونكر

مطلبة
التمسك
بعد شراء
العبد فجاء
بأقربه يطلب
ثمنه وجاء
الموكل يطلبه

مطلبة إذا
فكاه بالبيع
ولم يخلع
أو دفعه
أنكر الوكيل
ذلك فالقول
للأمر

مطلبة إذا
العبد دفع
البدل ففقد
الوكالة
وأنكر الموكل

الذي قال محمد رحمه الله تعالى يسمع قول الوكيل في الكتابة ولا يسمع في قبض بدل
 الكتابة ولو كاتب ثم قال بعد اثبات الوكالة قبضت بدل الكتابة ودفع
 اليك فهو مصدق وفي مختلفات القاضي بن عاصم العامري ولو وكله
 بقبض ودفعته فقال الذي كانت في يده قد دفعته إلى الموكل أو إلى وكيله
 فالقول قوله وهو مصدق في براءة نفسه ولو وكله بقبض ودفعه لوعايرة
 فإن الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة فإن قال الوكيل قبضتها في حياته ودفعها
 إلى الموكل يصدق على ذلك الأبيسة ولو وكله بكل حق له ويخصمونه في كل قوله
 ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جازاذا وقعت المنازعة بين الوكيل والمستقرض
 وبين موكله القول قول الموكل لأن الوكيل يريد أن يفرمه ما قبضه من القرض
 وليس للوكيل بالخصومة انهمب ولا يصالح لانها ليسا من الخصومة في شيء
 فلم يدخل تحت التوكيل وفي الولي والحي ولو ان رجلا قال لرجل اقضت فلانا
 الف درهم وقد وكلتك بقضها منه وقبضت وقال المستقرض قد قبضتها
 إلى الوكيل وأنكر الوكيل فالقول قول الموكل وعياني يوسف القول قول الوكيل لأنه
 أقرا من أمين والقول قول الأمين ولا يستخلف الوكيل بالله ما يعلم أن رب الدين
 قد استوفى الدين لأن النيابة لا تجري في الائتمان بخلاف الوارث حيث يستخلف
 على العلم لأن الحق ثبت للوارث فكان الحلف بطريق الإصالة دون النيابة
 حديقة للفتى بقوله من اتنا تاريخانية أن المقبوض في يد الوكيل بحجة التوكيل
 بالبيع والشراء وقبض الدين والعين وقضاء الدين أمانة بمنزلة الوديعة
 لأن يد النيابة عن الموكل بمنزلة يد المودع فيضمن بما يضمن في الودائع ويبرأ بما
 يبرأ فيها ويكون القول قوله في دفع الضمان عن نفسه ولو دفع إليه مالا
 وقال أفضته فلاناع ديني فقال الوكيل قد قضيت صاحب الدين ما دفعته
 إلى وكذب صاحب الدين فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
 والقول قول الطالب في أنه لم يقبضه حتى لا يسقط دينه عن الموكل لأن الوكيل
 أمين فيصدق في دفع الضمان عن نفسه ولا يصدق على الغريم في إبطال حقه
 وبجوابه عن أحد حملها عليه ما لأنه لا بد للموكل من تصديق أحد هما وتكذيب
 الآخر فحلف المكذب منهما دون المصدق فإن حلف في الوكيل في الدفع بحلف
 الطالب باه عزم ما قبضه فان حلف لم يظهر قبضه ولم يسقط دينه وإن
 فكل ظهر وسقط دينه عن الموكل وإن صدق الطالب بان لم يقبضه وكذب الوكيل
 بحلف الوكيل بالله تعالى لقد دفعه إليه فان حلف برى وإن نكل لزمه ما دفع إليه

مطلب ادعى
 الموكل أن قوله
 بقبض القرض
 قبضه ووافقه
 المستقرض
 وأنكر الوكيل

مطلب دفع الينا
 مالا وقال الضمن
 فلا تا فادعي
 ذلك وأنكر
 فيه تفصيل
 ويجري فيما لو
 امره يدفع
 الوديعة

وكذلك لو ادعى ما لا رجلا وامره ان يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع
دفعته وكذب فلان فهو على التفصيل الذي ذكرنا ولو دفع المودع الوديعة
الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه بامر صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة
الامر فالقول قوله مع عينته انه لم يأمره بذلك لان المودع يدعي عليه الامر
وهو ينكر والقول قول المنكر مع عينته ولو كان المال مضمونا على رجل كالغرض
في يد الغاصب او الدين على المطلوب فامر الطالب والمغصوب منه الرجل
ان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعته اليه وقال فلان ما قبضت
فالحال قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق الوكيل على الدفع الابينة او تقبض
الوكيل لان الضمان قد وجب عليه وهو يدعي الدفع الى فلان يريد ابتداء
نفسه عن الضمان الواجب فلا يصدق الابينة او تصديق الموكل فان
صدقه الموكل يبرأ ايضا لانه اذا صدقه فقد ابرأه عن الضمان ولكنهما لا
يصدقان على القابض ويكون القول قوله انه لم يقبضه مع عينته لان قولها
حجة في حق انفسهما لا في ابطال حق الغير مع عينته الطالب لانه منكر القبض
والقول قول المنكر مع عينته ولو كذب الموكل في الدفع وطلب الوكيل عينته فانه
يخلف على العلم بالله تعالى ما يعلم انه دفع فلا حلف لخدمته الضمان وان نكل
سقط الضمان عنه ولو ان الوكيل المدفوع اليه المال قضى الدين من مال نفسه
وامسك ما دفع اليه الموكل لانه لو لم يدفع اليه الدرهم اضلا وقضى الوكيل
من مال نفسه جازت على الموكل لان الوكيل يقضاه الدين في الحقيقة وكيلا
بشراء الدين من الطالب والوكيل بالشراء اذا نقض الثمن من مال نفسه جاز
فهذا الاولى ولو لم يدفع اليه شيئا ولكنه امره بقضاء دينه فقال الوكيل
قضيت وكذب الطالب والموكل فاقام الوكيل البينة انه قد قضى صاحب
الدين قبلت بينته ويرى من الدين ويرجع الوكيل على الوكيل بما قضى عنه لان
الثابت بالبينة كالثابت حقا ومشاهدة وقد ثبت قضاء الدين فيزج
الوكيل على الموكل بما قضى عنه ولو لم يكن له بينة وكذب الطالب والوكيل فالقول
قوله مع عينته لان الوكيل يدعي القبض يريد ايجاب الضمان على الطالب لانه
يريد اسقاط الدين عن الموكل وذلك بطريق المقاضاة وهو ان يصير المغبوض
مضمونا على القابض الطالب ديناً عليه وله على الموكل دين مثله فليتبعان
قضاياهما والطالب منكر وكذا الموكل منكر لوجوب الضمان عليه فكان القول
قوله مع عينته او يقال ان الوكيل بقوله قضيت يدعي على الطالب بيع دينه من

مطلب امر
الطالب او
المغصوب منه
الدينون
او الغاصب
ان يدفع الدين
او المغصوب
الى فلان ذلك
ذلك وانكر
فلان

مطلب قضى
الوكيل الدين
وقد دفع له
الوكيل مالا
وامسكه
او لم يدفع
وقضاها
او ينادى بها

القرين وعلى المشتري الشراء منه وهما منكران فكان القول قولهما مع اليمين
ويختلف الموكل على العلم لانه يحلف على فعل غيره وهو قبض الطالب وان صدق
الموكل في القضاء وكذا به الطالب يصدق على الموكل دون الطالب حتى يرجع
على الموكل بما قضى ويغرم الباقي للموكل لان الطالب لا يصدق في دعوى
القضاء بامر وهو يصدق على نفسه في تصديقه فثبت القضاء في حقه
فكان القول قوله مع اليمين هكذا ذكر القديري وذكر في الجامع ان الوكيل لا
يرجع على الموكل وان صدقه الموكل لان حق الرجوع يعتمد وجود القضاء وله
يوجد لان الطالب منكر الا انا نقول انكار الطالب يمنع وجود القضاء في حقه
لان منكر ولا ينعى وجوده في حق الموكل لانه مقروا فراكب مقترحة في حقه فكان
الاول اشبه القولين جميع العبد اذا قال بعث وقبضت الثمن وهلك هذا على وجهين
اما ان كان الموكل ستم العبد الى الوكيل وكان لم يسلم اليه فان لم يكن ستم العبد اليه
فقال الوكيل بعته من هذا الرجل وقبضت منه الثمن وهلك الثمن في يدي او قال
دفعته الى الموكل فهذا لا يخلو اما ان صدق في ذلك او كذبه فان كذبه في البيع
او صدق في البيع وكذبه في قبض الثمن او صدق فيهما وكذبه في الهلاك فان صدق
في ذلك كله هلك الثمن من مال الموكل ولا شيء على الوكيل لانه يهلك امانة في يده
وان كذبه في ذلك كله بان كذبه في البيع او صدق في البيع وكذبه في قبض الثمن
فان الوكيل يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن في حق الموكل لان اقرار
الوكيل في حق نفسه جائز عليه والمشتري بالخيار ان شاء نقد الثمن ثانيا الى
الموكل واخذ منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله ان يرجع في الحالين جميعا على
الوكيل بما نقد وكذا لو اقر الوكيل بالبيع وزعم ان الموكل قبض من المشتري الثمن
وانكر الموكل ذلك فان الوكيل يصدق في البيع ولا يصدق في اقراره على الموكل
في القبض لما ذكرنا ويجوز للمشتري على ما ذكرنا الا ان هناك لا يرجع المشتري
على الوكيل بشيء لانه لم يوجد منه الاقرار قبض الثمن وان صدق الموكل في البيع
وقبض الثمن وكذبه في الهلاك او الدفع اليه فالقول قول الوكيل في دعوى الهلاك
او الدفع اليه مع اليمين لانه امين ويجوز للموكل على تسليم العبد الى المشتري لانه ثبت
البيع وقبض الثمن بتصديقه اياه ولا يؤمر المشتري بنقد الثمن ثانيا الى الموكل
لانه ثبت وصول الثمن الى يده ويكفيه تصديقه ووصول الثمن الى يده ويكفيه وصوله
الى يده هذا الذي يمكن العبد مسلما الى الوكيل فاما اذا كان مسلما اليه فقال الوكيل
بعته من هذا الرجل وقبضت منه من هلك عده او قال دفعته الى الموكل وكان

مطلبا اذا
ادعى الوكيل
بالبيع في حق
المشتري لا يبيح
هناك فغير
تفصيل

مطلب
اذ انفعي للمار
الشراء للمار
وكذب فقيه
تفصيل

قبض الموكل الثمن المشتري فان الوكيل يصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى
المشتري ويبرأ المشتري من الثمن ولا يمين عليه يداش قال اي مامور بشرائه
العبد شرب العبد للمار فمات اي العبد وقال اي الامر باشربته بنفسه
فان كان العبد مبيعا فلو كان جيا فالقول للمار مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا
اولا ولوميتا فان كان الثمن منقودا فكذلك القول للمار مورا الا اي وان لم يكن الثمن
منقودا فلا مراهي القول وان كان غيره ايا كان العبد غير مبيع فكذلك اي
القول للمار مورا ان كان اي الثمن منقودا سواء كان العبد جيا او ميتا والا اي ولا
لم يكن الثمن منقودا فلا مراهي سواء كان العبد جيا او ميتا في كل هذه المسئلة
على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مامورا بشراء عتيد بعينه او بغير
عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين
اما ان يكون العبد جيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مامورا
بشراء عتيد بعينه فان اخبر عن شرائه والعبد حي فالقول للمار مورا
منقودا كان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر مملك استثنافه ولغير
به في التحقق والتبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد
ميتا حين اخبر فزال ملك عنده ببدل الشراء وانكره الموكل فان كان الثمن
غير منقود فانه قول للمار لانه مخبر عما لا يملك استثنافه وعرضه الرجوع
بالثمن والامر متكرر وان كان الثمن منقودا فالقول للمار مورا لانه مخبر عما لا يملك
في ربه فغداد على الخروج عن عهدة الامانة من الوجه الذي امر به فالقول للمار
كان العبد بغير عينه فان كان جيا فقول المامور اشتريته لك فقال الامر لا بل
وعتيد لك فان كان الثمن منقودا فقول للمار مورا لانه مخبر عما لا يملك استثنافه
فان لم يكن منقودا فقول للمار مورا لانه مخبر عما لا يملك استثنافه وعرضه
الرجوع بالثمن والامر متكرر وان كان الثمن منقودا فالقول للمار مورا لانه مخبر عما لا يملك
ادعى الخروج عن عهدة الامانة فيكون القول قوله قال في الهداية من امر رجلا
بشراء عبد بالف فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر قد اشتريته لك
فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الاية فقول قول المامور لانه
في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استثنافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وعرضه
متكرر فالقول للمار لانه مخبر عما لا يملك استثنافه وعرضه الرجوع عن عهدة الامانة فيحصل
قوله وقال لصد والتسوية كل واحد من التعمين شامل للصورتين فلا يمتنع
به الفرق فقول الامر ليس كما قال لان التعليل الثاني لا يحرر في الصورة الاولى

مطلوب
المأمور
بالقضاء
المأمور
بشراء
بشراء

مطلوب
الكفيل
لا يبيع
توكيله
بقبضه
العكس

مطلوب
ادعى
فلاذ
القائ
وصدقه
الغريم

اذ لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعى الخروج عن عهد الامانة لانه انما يكون
امينا اذا كان قابضا للثمن والغرض انه لم يقبضه قال الوكيل بشرتيه بالف وقال
الامر بنصفه فان كان اى الامر لثمنه اى اعطاه الالف صدق المأمور ان ساواه اى
المشتري بالالف يعنى اذا وكل رجلا بشراء عبد بالف فقال اشتريته بالف
وقال الامر اشتريته بنصفه فان كان الامر اعطاه الالف وهو ساويه
قال القول للمأمور لانه امين فيه وقد ادعى الخروج عن عهد الامانة والامر يدعى
عليه خمسمائة وهو ينكر والاى وان لم يكن يساويه بل يساوى خمسمائة
قال الامر اى يصيد فى الامر بل امين لانه امره بشراء عبد بالف والمأمور يفتقر
بغيره فاحش فيضمن خمسمائة وان لم يؤلفه وسأوى نصفه اى خمسمائة
صدق اى الامر بل امين وان ساوى بخالفه لان الموكل والوكيل هنا كالبايع
والمشتري وقد وقع الاختلاف فى الثمن فوجب التحالف ويفسخ العقد فيلزم
المشتري الوكيل لا يبيع توكيله كقبيل مال يقبضه صورته كقول عن رجل بمالك
فوكله صاحب المال بقبضه من الغريم لا يبيع لان الوكيل من يعمل لنفسه ولو صح
هذا صار عاملا لنفسه فى براءة ذمته فان علم الركن بخلاف الرسول وقيل
الامر ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يبيع ضمانهم بالثمن والمهر لان كل
واحد منهم سفير ومعه ذكره الزبلى الوكيل يقبض الدين اذا كفل صح وبطلت
الوكالة لان الوكالة اقوى من الوكالة كونهما لازمة فتفعل ناسخة لما بخلاف
العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن المشتري لم يجز لانه يصير
عاملا لنفسه كما مر ولو ادعى بحكم الضمان يرجع لطلانه ويدون ويدون
حكم الضمان لا اى لا يرجع لكونه منبر عام صديق الوكيل يقبض دينه لو غزى
امر يدفع دينه الى الوكيل يعنى اذا ادعى رجلا انه وكيل فلان الغائب يقبض دينه
فصدقه الغريم امر يدفعه اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه
اذا الدينون تقضى ما شالما حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الدين لا يصدق اذ لزمه
الدفع الى الوكيل باقراره فلم يثبت الايفاء بغيره فدعواه فان حضر الغائب
وصدقه ثم الامر وان كذبه اى الغائب دفع اى المصدق اليه اى الغائب ثانيا
لاذ لم يثبت الانقضاء لا تكاره الوكالة والقول فيه قوله مع بمبته فيفسد الاداء
ورجع به على الوكيل ان بقى في يده لان غرضه من الدفع براءة ذمته
ولم يحصل فله ان ينقض قبضه وان ضاع لا اى لا يرجع لانه يتصدق بقره اعترف
انه محقق القبض وهو مظلوم فى هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره الا اذا ائتمنه

أي شرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع أي دفع ما ادعاه أو لم يصدقه
أي في دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الإجازة أي بإجازة القائب فإذا
انقطع رجاءه رجع عليه أو دفع اليه مكذبا له في دعواه التوكيل وروى عن

كتاب الدعوى

مطلب
لا يجبر المدعي
عليه على إظهار
الكفيل

الأصل في الدعوى أنه يكون القول قول من يشهد له الظاهر مع يمينه إذا ثبت أن
القاضي يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطلب المدعي يميني أن لا يجبر
على إعطاء الكفيل لو امتنع فإن أعطاه كفيلا يميني أن يكون الكفيل معروفا
الدار ومفروفا التجارة وشروطه أن لا يكون نجوا معروفا بالخصوصية
وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريبا وإذا كلفه مدته مؤقته اختلعت الروايات
في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان القاضي يجلس
كل ثلاثة أيام أو أكثر فتلك المدة وقال شمس الأئمة ذلك بفرض إلى رأي القاضي
هذا إذا كان المدعي عليه رجلا من أهل المصر وإن كان مسافرا إلى كنفه
ولكن يوجب المدعي إلى آخر المجلس فإن أقام بينة والإخل سبيله وإن ادعى الختم
أنه مسافر وإنكر المدعي ذلك كان القول قول المدعي لأن الإقامة في الأمصار
أصل له عليه مسئلة ذكرها في النوادر رجل دخل مسجد أقام قوما في صلاة
الظهر أو العصر فملى ركعتين سلم وخرج من المسجد ولم يعرف أنه كان
مسافرا أو مقاما فحدث صلاة القوم وعليهم الإعادة لأن الإقامة
في المصر أصل فيحكم على ذلك كذلك هنا وقيل القول قول المدعي مع عبثه
على أنه إذا توجه الحبس على المدين فإن القاضي لا يسأل المدينون القمائل
ولا يسأل المدعي إليه مال في ظاهر الرواية فإن سأل من القاضي أن يسأل أصحاب
الدين له مال سأل القاضي بالإجماع فإن قال الطالب هو مفسر لا يحسمه لأنه
لو أقره بغيره بعد الحبس أخرجه فقبل الحبس لا يحسمه فإن قال الطالب
هو مفسر فادع على القضاء وقال المدين أنا مفسر بحكم أبيه قال بعضهم
القول قول المدين أنه مفسر وقال بعضهم إن كان الدين واجبا بدلا عما هو
مال كالقرض ومن المبيع القول قول مدعي اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة
وعليه الفتوى لأن قدرته كانت ثابتة بالتبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك
القدرة وإن لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول فيه قول المدين والذي
يؤيد هذا القول مسئلتان أحدهما أحد الشريكين إذا اعتق العبد المشتري نوادر
أنه مفسر كان القول فيه قوله لأن الضمان وجب بدلا عما ليس بمال فالأصل

مطلب
إذا ادعى المدعي
عليه السفر
وكذب بالهوى
قال القول للمدعي

مطلب
ادعى ان غضب
منه جارية
وبعض عليا
ذلك وان كان
الميت غضبه
شيئا وبعضه
في يد وارث
وبعضه في يد
وكيل وارث
آخر

مطلب ادعى
ان هذا العبد
الذي في يده
قد اذن وهبته
له ولم امره
بقبضه

مطلب
تنازع الزوج
مع اولاده
في متاع دار
سكنها
معهم

في الادعى من العشرة والثانية المرأة اذا حلت نفقة المورس من والزوج يدعى الفسوة
كان القول قول الزوج ادعى انه غضب منه جارية وعينها قائمة واقام البينة
على ذلك تقبل ويحبس حتى يحضر بها لوردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها فان
قال الغاصب بعد ذلك ماتت الجارية او بيعتها ولا اقدر عليها قال تلوم القاضي
في ذلك ومقدار ذلك الزمان مفوض الى رأي القاضي فان لم يتدر عليها
فرض عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب رجل ادعى ان فلانا
لميت غضب منه شيئا وبين واحضر بعض ورثة الميت واقام عليه البينة
بذلك وبعض ذلك الشيء في يد الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث اخرجوهذا الورث
الحاضر مقرانه ميراث لم من قبل ابيهم فادى بعض على هذا الوارث الحاضر يدفع
ما في يده الى المدعى ولا يؤخذ ما في يد وكيل الغائب ولو كان كله في يد
الوارث الحاضر فانه يقضي بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعى فاذا قدر الغائب
وقال كان هذا في يدي انا من غير الوارث بها يقبل قوله عند في يد رجل
ادعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم امره بقبضه
وقبضه بغير امرى وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته منك فان القول
يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده ولو قال الموهوب له حين وهبته
لي كان العبد في منزلك ولم يكن محضرا فامرني بقبضه فقبضته لا يقبل
قوله ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبته لك فامتنع قبضه في حياته وامنا
قبضته بعد موته كان القول قول الوارث اختلفت في المال مع المضارب فقال
المضارب ردت عليك رأس المال بعد ما اقتسمنا وانكر رب المال كان القول
قول رب المال جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل وانكرت انها اقرت بالان
وادعى ذواليدانها اقرت بالرق كان القول قول الجارية ويقضى بحريتها اذا
تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار ابيهم كلهم في عياله فقال البنون
المتاع متاعنا والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثلث الباقي
عليهم لا غير فان قال البنون اوقا امراة الميت بعد موته متاع بعينه ان هذا
استوفى محمد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان اخطا ان المتاع كان في البيت
يوم مات الاب اوقا امراة الميت على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم رجل
اعتق امته ولما ولد فقالت اعتقني قبل الولادة والولد حرة قال للمولى لا اهل اعتقه
بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في بطنها ان القول قولها
وقال ابو يوسف ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها وان اقاما

البينة فيمنها أولى لانيها تثبت العتق في زمان سابق وكذلك في الكتابة فاما
 في الثالث يدبر القول قول المولى وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى ان كان الولد يعبر بنفسه
 قال القول له وان كان لا يعبر بالقول من هو في يده وان قاما البينة فيمنها أولى وكذلك
 في الكتابة ولو اعنى جارية ثم اختلفا بعد حين في ولدها فتألت ولدت بعد عتق
 فاخذته مني وقال المولى ولدته قبل العتق واخذته منك والولد لا يعبر بالقول
 ان يرد الى الامم وكذلك في الكتابة وفي المدبر ولم الولد القول قول المولى رجل ادعى
 على رجل انه رهن عنده ثوبا ويرى في المدعى عليه فشهد الشهود انه رهن عنده ثوبا
 ولم يسموه ذكر في الاصل انه يجوز هذه الشهادة ويكون القول قول المولى ان ادعى
 بثوب مع يمينه وكذلك في الغصب وقد ذكرناه امرأة مع رجل في منزله بطلا وهاولها
 منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف اذا اقرت ان هذا الولد ولد لها
 منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما وكذا كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة
 رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وات صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا أكبر ثم اقر
 كان القول قولها والبتنة بينة الزوج امرأة طلقها زوجها ثلاثا فباعت الى الاول
 بعد مدة فترجعها الاول ثم ادعت ان زوجها الثاني لم يكن دخل بها قال ابو اعين
 ان كانت المرأة عالمة بشرائطها لا ادق ولما قال عند النكاح احللت للزوج رجوعها الاول
 لا يقبل قولها بعد ذلك وان كانت جاهلة لا تقبل بشرائط الحل قبل قولها الا اذا كانت
 اقرت ان الثاني قد دخل بها ولو انها لم تقبل شيئا عند نكاح الزوج الاول حين تزوجها
 الاول ثم قالت ما تزوجت بزواج اخر او قالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها
 امرأة طلقها زوجها ثلاثا فباعت بعد مدة فاخبرتها انها تزوجت فلانها معها
 وانكر الزوج الجاهل ذكر الناطق رحمه الله ان القول قولها ويجوز الاول نكاحها ولو اقر الزوج
 الثاني بنكاحها وهي تنكر كان القول قولها ولا تحمل الاول ولو قال الزوج الاول بعدما
 تزوجها ما دخل الزوج الثاني فقال قد وطئتني فرق بينهما وعليه نصف الصداق
 ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل ان تصاد عدتك من الزوج الاول وقالت اسقط بعد
 طلاق الاول اسقط استبان خلقه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت ولا اسقطت
 كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولو اقرت ان
 المرأة تزوجت بغير شهود او في العدة او في حال ما كنت بحجوبة او امرأة وانكر الزوج ذلك
 كان القول قول الزوج اجماعا وان اقر الزوج بشئ من ذلك وكذبته المرأة يكون طلاقا
 حكاه في الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا كان للمرأة زوج معروف طلقها فترجع
 بالحق فقلت تزوجت وانا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقر من

مطلب
 ادعت على
 سيد ما اتها
 ولدت بعد
 عتقها وانكر
 السيد

مطلب
 جاءت مطلقة
 الثلاث الى
 الاول بترجها
 فترجعها ثم
 ادعت ان
 الثاني لم يدخل
 بها

مطلب ان ادعت
 انها تزوجت
 بغير شهود
 او انكر
 الزوج فالقول
 له

شهرين كان القول قول المرأة وإن كان مقدرا شهرين لا يقبل قولها عند أبي حنيفة
 رحمه الله قال هذا بخلاف المطلقة إذا عادت إلى الزوج الأول بعد شهرين ثم قالت
 لم أتزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة رجل قال لامرأته تزوجني
 وأنا صبي فقالت بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله إلا أن القاضي لا يفرق
 بينهما بل يسأله هل إجازة وليتكم أم لا إن قال لا يفرق بينهما امرأة وهبت مهرها من
 الزوج وقالت أنا مديونة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مديونة وكذبت فيما
 قلت قالوا إن كان قدرها قدر المدركات في ذلك الوقت وكان لها علامة
 المدركات لا تصدق أنها لم تكن مديونة وإن لم تكن كذلك كان القول
 قولها رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اختصم إلى القاضي فأنكر
 الزوج أنها سكنت حين علمت فقالت لا بل يدت حين علمت كان القول قولها
 وإن قالت علمت بالتحاك يوم كذا فرددت فقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول
 الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة إذا اختلف الشفعين مع المشتري على هذا الوجه
 إن قال الشفعين طلبت الشفعة حين علمت كان القول قوله وإن قال علمت بالشراء
 يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله صبيغ زوجها غير الأب والمجد فاختصمت
 مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر وقالت اخترت الفرقة حين بلغت وكذبها
 الزوج لا يقبل قولها إلا بينة وإن اختلفا في الحال فقالت بلغت الأب
 واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكنت كان القول قول
 المطلقة طلبت نفقة ولدها من الزوج المطلق وقال المطلق تزوجت بزوج
 آخر ولم يبق لك حق الخصيان وأنا أخذت ما ولدك فقالت لم أتزوج أو قالت
 تزوجت رجلا فطلقني كان القول قولها أما إذا انكثرت الزوج فظاهر وكذا إذا قال
 تزوجت رجلا لأنها أوتت بسكاح مجهول فلم يصح إقرارها وإن قالت تزوجت
 فلانا فطلقني لا يقبل قولها ويكون للأب أن يأخذ منها الولد إلا أن يصدفها
 المقرن بالطلاق صبيغ جاءت أم أمه تطلب النفقة من الأب وقال الأب لا حق
 به لأن أمه في نكاحي لكنها هربت مني فقالت لجدك لا بل ماتت أمه قال لو استرأ الولد
 مع لجدك ويقال للأب طلب امرأتك لأن الأم إذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة
 المفقود فكان أحضر الأب امرأة وقال هذا ابنتك وولدك على ما وصدقت المرأة
 في ذلك وقالت ما هذه ابنتي وابنتي ماتت كان القول قول الأب والمرأة وهما
 أولى بالولد وكذا الولد للأب ولأخيه خلاصته الجدة هذا أبني لامرأته بنت

مطلب
 أمي أمه
 تزوجها هو
 صبي ولدت
 أنه كان بالغا

مطلب
 قالت رفقة
 حين علمت
 وكذبها الزوج
 قال قولها
 بخلاف بليت
 يوم كذا فرددت
 الخ

مطلب ادعت
 أم الأم مو
 الأم وأدعي
 إلا أنها
 حجة لكها
 هربت

قال قول قوله لان لجة اقوت له بالنسب والاب يتكحق لجة رجل مات وترك
 ما لا فادعى بعض الورثة تحت امر عيان الشركة ان المورث وبعته منه في صحته وقبض
 وبقيته الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول قول من يدعي الحبة في المرض وان
 أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي الحبة في الصحة كذلك ذكره في الجامع الصغير
 وذكره النسفي في الفتوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان
 عليه فادعى الزوج انها وهبت منه في صحته وادعى الورثة ان الحبة كانت في مرض
 موتها قال القول يكون قول الزوج لانه يتكر استحقاق ورثة المرأة للمال على الزوج
 واستحقاق الورثة ما كان ثابتهما كون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجميع
 الصغير والاعتماد على تلك الرواية لا يثبت تصديق قواعلي ان المهر كان واجبا عليه
 واختلفوا في السقوط فكان القول قول من يتكر السقوط ولان الحبة حادثة ومقتضية
 في الحوادث ان تحال الى القبول اوقات رجل يدير ارض غيره اجراها فقال ربلا ارض
 اجرتها بامرني والا جرتي وقال الاخر غصبتها فاجرتها قال لا جرتي كان القول
 لربلا ارض لانها اختلفا في بدل منفعة الارض والاصل ان بدل ملك الانسان
 يكون له ولو كان الاخر يرضى في الارض ثم اجراها فقال ربلا ارض امرتك ان تبني فيها
 شمس تؤجرها وقال ذو اليد غصبتها منك وبنيت ثم اجرت فان بقية الاجر على
 الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما احصاها البناء يكون
 للاجر وما احصاها الارض يكون لصاحب الارض لان الاصل ان البناء يكون
 للباقي فلا يقبل قول صاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية
 كان القول قوله وان اقاموا البينة كانت بينة الغاصب اولى ذكره في المتن
 ولو قال الاخر غصبتك الفاء ورحت فيها عشرة الاف وقال المقر له بل امرتك بركان
 القول قول المقر ولو قال المقر له لا بل غصبتي الاف وعشرة الاف كان القول
 قول المقر ولو قال غصبت منك ثوبا فقطعته وخطته بغير امرتك فقصصا
 وقال المقر له بل غصبتي القميص او قال بل امرتك بخياطته كان القول للمقر له
 ولو ان ميزابا لرجل في دار رجل فتمعه صاحب الدار عن تسهيل الماء فيه كان
 له ان يمنعه الا ان يشهد الشهود ان له حق تسهيل الماء في هذه الدار من هذا
 الميزاب وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم ومصب السطح
 اليه يترك وان شهد وان كان يسيل فيه الماء لا يقبل وان ذكر واسبلا
 مطلقا واختلفوا في انه للوضوء او للطهارة كان القول فيه قول صاحب
 البيت مع اليمين دار في يد رجل ادعاه رجل فأنكر فطلب المدعى بمبينة

مطلب ادعى
 الزوج بعد
 موت المرأة
 انها وهبت
 المهر في صحته
 والورثة انها
 وهبت في
 مرضها
 مطلب
 ادعى صاحب
 الارض ان
 هو في يده ارض
 بامرني وانكر
 صاحب الامر
 وادعى انه غصبها
 منه فاجرها

مطلب من
 ادعى انه غصب
 دراهمه وبيع
 فيها وفي يد
 انخرط القميص
 بغير امر وادعى
 المقر له انه
 ياحره

فان كانت الدار في يده بميراث خلف على العلم وان كانت بهيمة او بشر او
او نحو ذلك خلف على البتات وان اختلفا فقال المدعى عليه الدار في يدي
بميراث عن ابي واراد ان يحلف على العلم وقال المدعى انها وصلت اليه لا بميراث
ولي عليه اليمين بالبتات كان القول قول المدعى مع يمينه على علمه باقية ما يعلم
انها وصلت اليه بميراث عن ابيه فان حلف المدعى على ذلك يحلف المدعى عليه
على البتات فان ابى المدعى ان يحلف يحلف المدعى عليه على العلم وذكر في الجامع
الصغير عن فيد رجل يقول هو ليس في فجاء رجل وادعاه فقال ذواليد هو
لي كان القول قوله لما قلنا رجل ادعى على رجل كفا لث بنفس رجل واقام البينة
فتشهد الشهود انه بنفس رجل لا نفقه جازت شهادتهم ويكون القول قول
المرثون في اي ثوب كان وكذلك في الغصب رجل ادعى دارا في يد رجل فجد فصله
على الف درهم على ان يسلم الدار الذي في يده ثم ان المدعى عليه اقام البينة انها
له واراد ان يرجع في الالف ليس له ذلك وكذلك لو اقام البينة انها كانت لفلان
اشترها منه وكذا اذا اقام البينة انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا
له لا تقبل بيينة لان من حجه دعوى المدعى كان القول قوله مع اليمين في
انكار حقه فكان الصلح القدر عن اليمين فلا يستطیع ان يرجع في الالف والواحدة
ما لا يسبب وانكر فقال المدعى انه كتب لي بخطا فانكر المدعى عليه ان يكون
خطه فامران يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة تدل على ان كاتبهما
واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى مما قال هذا خطي وانا كتبت له لكن ليس
على هذا المال واثم القول قوله ولا شيء عليه واجاب بئمة بخار ان رجعة بعضي به عليه
وذكر ابو العلاء النيسابوري في فتاواه في هذه المسئلة قال اذا كتب خطا بيد من
باسم رجل يحكم به عليه اذا كتبه على الوجه الذي يكون مثله حجة بين الناس
ولو انكر خطه لا يستخلف عليه ولو تنكر عن اليمين يحكم به عليه كذا في جامع الفصولين
جامع امير رجل ادعى على رجل ما لا يخرج بالمال خطا واراد ان يخط المدعى عليه
فانكر المدعى عليه ان يكون الخط خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة
ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقضى
بذلك فانه لو كان هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله الا ان يكون الكاتبة
صرافا او سمسارا او نحو ذلك مما يؤخذ بخطه فها هنا اولمان لا يؤخذ بالخط
رجل ادعى على رجل ما لا يقال المدعى عليه قد احلته بهذا المال على فلان وقبل فلان
الحالة في الجماس واقام البينة على ذلك فقال صاحب الدين ان الختان عليه مات

مطلب
اذا وحلف
يد المدعى
خط يشبه
خط المدعى
عليه لا يحكم
خلا فالأمر
بخاري

مطلب
ادعى الختان
موت الختان
عليه مغلط

مفلساً قبل اداء الدين كان القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المجمل انه ملك
ملساً وكان له ان يرجع على المديون بدينه وكذا ذكر في الاصل ذكر في الجامع
ادعى انه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها تسمي دعواه ويؤمر برده الجارية
وان عجز عن ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاصب ذكر في الجامع
رجل قال ما في يدي من قليل او كثير وعيد او متاع لفلان مع اقاربه لانه عام
ونيسر مجبول فان جاء المقر له ليأخذ عن امر يدا المقر واختلافه في المقر لمكان
في يده وقت الاقرار فهو له وفي المقر لا يملك هذا بعد الاقرار كان القول
قوله كل ذلك من فتاوى قاضيان ولو ادعى على آخر حق المروءة ورفقة الياف
في داره القول قول صاحب الدار ولو اقام المدعي البينة انه كان يمر في هذه
الدار لم يستحق بهذا شيئاً لولا هذا الولد ليس مني فتلا عنائهم قال هو ابني
صدق رجل ادعى على آخر انه ابوه لا يصدق الابيئة او تصديق من
المدعي عليه ولو ادعى انه ابنه ان كان يعبر عن نفسه فكذلك وان كان صغيراً
لا يعبر عن نفسه به يدق استحساناً والبينة شهادة رجلين او رجل وامرأة
وفي الزوائد في كتاب الاقرار ان من قال لعبد هو ابني ان كان يعبر وكان بالغا
يرجع الى تصديق بقوله لم يقر بالرق على نفسه لانه يحكم الاقرار فثبت رط
التصديق اما اذا اقر بالرق فهو بمنزلة من لا يعبر حتى لا يشترط التصديق
لوقه لان اقراره اصل كان القول قوله حكم الاصل ولو قال العبد انا حر الاصل
فالقول للمالك الاصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبعد لا يقبل قوله الا
بينة بزازية امة في يد رجل قال انا ام ولد لفانن او مديرت او مكاتبته
او اعتقني فقال ذو البذاتهما ملكي فالقول قول ذي اليد عليم في يد رجل
قال انا حر وفي الذي في يده هو عبدى ان كان لا يعبر فالقول قول ذي اليد
وهو مكاتب وان كان بالغا او صغيراً يعبر فالقول قول الغلام ولو اقامت
البينة هذا على الرق وهذا على الحرية فبينة الغلام اولى هذا في الافضة ويجوز
ان يكون القول قوله والبينة بينته كالمودع اذا قل ردت الوديعة كان
القول قوله ولو اقام البينة فالبينة بينته وكذا الرجل اذا قل للضرع ائمتنا
ولدي باني المقر قلت لا يدل يميني فالقول قولها ولو اقامت البينة فالبينة
بينتها وبسئلة اخرى من مسائل السهم في بيع الجامع الصغير اذا قل ربي عام
اجلته شهر او قد مضى وقال السهم السهم بعضي انما اخذت السهم ملك
الشاعة فالقول قول المطلب وعلى الطالب البينة ولو اقامت البينة فالبينة

مطلب
اذا ادعى على
آخر انه غصب
منه جارية
تسمي دعواه
ولا يشترط
ذكر قيمتها
والقول في
مقدار القيمة
للغاصب

مطلب
فمن اقراره
الغير بيمينته
او بيمينته
نفسه

مطلب
قال انا لم ولد
فلان او مديرت
او مكاتبته
وصاحب اليد
يبدعي ملكيتها

مطلب ادعى
رب السهم على
المجمل واراد
المسلم اليه عدمه

إذا غزى المرأة
قطر زوجها
فهناك حصة

بينه المطلوب أيضا والكاقي وفيه أيضا في النكاح إذا بعث الزوج إليها قوباً
فقلت هذه هدية وقال الزوج من الكسوة فالقول قول الزوج والبينة
بينهما فلو أقامها البينة فالبينة بينهما أيضا في بيع التوادر رجل
اشترى قطناً فغزى المرأة بأذنه أو بغيره إذا كان ذلك للزوج قال والشيخ
الإمام ظاهر الدين المرعشي رحمه الله تعالى كتب هذه المسئلة بخطه وبعد
إلى فقال إذا غزى المرأة قطن زوجها هذا على وجهه أما إن أذن لها زوجها
بالغزل وبهاها عن الغزل أو لم يأذن لها ولم ينهها أو لم يعلم بغزلها إلا أن لها
بالغزل فهذا على وجهه إن قال غزى لي أو لنفسك أو ليكون الثوب لي ولك
أو غزى لي مطلقاً أو قال غزى لي فالقول للزوج ولها ما سمي من الحر وللم
ذكر الأجر فهو استكانة وإن اختلفا وقت المرأة غزى له بالجر وقال الزوج
لم اسم شيئاً فالقول قول الزوج مع اليمين وإن قال غزى لي لنفسك فالقول
لها ويكون ذلك حصة القطن منها فلو اختلفا فقال الزوج إنما أذن لك للغزل
وقلت لا بد لقلت غزى لي لنفسك فالقول قول الزوج ولو قال غزى لي يكون
الثوب لي وذلك القول للزوج لأنه صاحب الأصل ولله عليه أجر المثل
لأن هذا استيجار فاسد لأنه استيجار ببعض الخارج وإن قال غزى لي مطلقاً
فالغزل لها وإن بهاها عن الغزل فالغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لأنها
للقطن مستملكة له بالغزل كمن غصب حنطة فطمعها أن الدقيق للعاصب
وعليه مثل تلك الحنطة لما لك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم ينهها
ولم يأذن لها أن كان الزوج بائع القطن فالغزل لها وعليها مثل ذلك القطن
لأن الظاهر أنه اشترى التجارة لا للغزل فصارت مستملكة بالغزل
وإن لم يكن بائع القطن فالقول للزوج كما إذا خبزت دقيق الزوج وأطبخت
الزوج فالحبز والحم والمرق للزوج كذلك رجل استأجر رجلاً ليقيم الليله
أو ليحيط له قوباً فدعى الأجر الثوب الذي في يده وأدعاه المستأجر أن كان في
حائض المستأجر فهو له بحلفه وإن كان في السكة أو في منزل الأجير فالقول
قول الأجير كان أو عند ما ذونا أو مكاناً كما سمي بيده، سجل على عنقه قطنة
فادعاهما الكناس وجعل البيت فهو لصاحب البيت حال عليه كارة وهو في
دار رجل فدعى صاحب الدار أن الكارة ملكه وقال لصاحب الدار ملكه فالقول قول
الحال إن كان الحال التحمل البز والكارة مما تحل والقياس إن تكون لصاحب الدار
كافي المسئلة الأولى كلها من خلاصة الفتاوى إذا قل كل ما في يدي لغلال

مطلب
ادعى الأجير
الثوب الذي
في يده وأدعاه
المستأجر

فخسر فلان لياخذ ما في يده فادعى ان هذا ايضا داخل في الاقرار وادعى المقر
ملكه بعد الاقرار فالقول قول المقر الا ان يبرهن المقر له على قيامه وقت الاقرار
وهذا التصريح على اصل الرواية واما اختيار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى
فهذا الكلام محمول على الزوال والكرامة فلا يثبت في النزاع كان الزوج يتصرف في
اموال زوجته فانت المرأة فزعم ورثتها ان تصرف مكان بلادتها وادعى الزوج
اذنها فيه فالقول له بشهادة الظاهر له زعم الوارث ان المبة كانت في الموضع
وادعى الموهوب له ان المبة كانت في الصحة فالقول للمدعي الصحة ولو ادعى بعته
في صغر عمره وقال بل بعته في الكبر فالقول للمدعي الصغر لانه الاصل والبينة للمدعي
الكبر لانه البينة العاصرة ادعى ان الوصي باع التركة بالغبن وزعم الوصي ان البيع
كان بالغبن فالقول قول الوصي لنفسه بالاصل برهن على اعتاق مولاه في الموضع
فادعى الوارث ان المعتق كان بهدي وقت الاعتاق فان لم يقر الوارث بالعق
فالقول للوارث الا ان يصحح الشهود بانه كان صحيح العقل وقت الاعتاق
فان كان اقربا لعق فالقول للمعتق الا ان يبرهن الوارث على انه كان بهدي وقت
الاعتاق وفي اول كتاب القبط ادعى على اخراثة ابوه لا يصدق في الابينة او في
الخصم اعنى المدعي عليه ولو ادعى يقصد به المدعي عليه يصدق استحسانا فاما من
مال في يد رجل فقال هذا ابن الميت سلم اليه المال ولو قال هذا الخوالميت لا يجل
الحاكم الامر بتسليم المال اليه الا بالابن لا يوجب حجب حرمان غائبه ان يظهر
شريك والاخ بجرم بالابن فلم يكن وارثا على كل حال ولو اقر انه اوصى بالمال
من ماله فلان تلوم القاضى فان لم يحضره وارث اعطاه للوصي له بما في
الاخ يتلوم فان لم يظهر وارث اخر اعطاه والاخ وان ظهر له وارث دفع المال
اليه وكان القول قوله في الوصية وان لم يظهر له وارث اخر اعطى كل ذي حق
حقه واخذ منه كفيلا ثقة وان لم يجد كفيلا اعطاه المال وضمنه ان كان
لشريك امانة بالثقة زوجها ابوها فماتت تدعى لارث بعد موت الزوج
ان قالت كتبت امرت ابى بالزوج فجاء الارث فان قلت لم امر ولكن لما بلغني انه
زوجني اجزت التكااح لا ترث ما لم تبرهن على الاحازة عبدلوس في عنقه
درة تساوى مدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الاخصير ادعى مالك
العبد ان الدررة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد لانه الظاهر
يشهد له كلها من النزاية لو اقر لوارث فقال المقر له اقر في الصحة وقالت
الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبينة بيده المقر له وان لم يثبت

مطلب
اقر ان كلامي
يدل لفلان ثم
لعتاق في شئ
فقال المقر له
دخل في الاقرار
وقال المقر
ملكته بعد

مطلب برهن
ان مولاه اعتق
في مرضه وادعى
الوارث الحق
كان بهدي

مطلب اقر من
في يد المائنان
هذا اخ الميت
اوبنته او ابنته
او وصي ماله
بالف فلان

مطلب في
استحقاقها
الارث اذا
ادعته بعد
موت زوجها
وقد رخصا
الاسب
تقصير

واراد استخلا فهد له ذلك لكيف في طريق العامة فزعم غيره انه محله
 وزعم صاحبه انه قديم واقاما البينة فالبينة بينة من يدعي انه محله ثم
 القول في هذا قول المدعي للكون متمسكا بالاصل ادعى عليه محله وادى اقال
 اشترية من امك ولجنته فانكر ثم قال اجزت ولكن كنت غنيا قال القول
 قوله رجل كان يتصرف في غلات امراءته ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم مات فادى
 ورثتها انك كنت تتصرف في مالها غير انك فعليك الضمان والى الزوج
 بل باع ذنها فالقول قول الزوج قال استاذ نازحه الله تعالى وهذا حسن
 ان يحفظ فان السبب الموجب للضمان غير موجود الا اذا ثبت تصرفه بغير ذنها
 ومع هذا القول له لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف هذا التصرف في ماله
 امره الا باذنها والظاهر يكفي للدفع اختلاف الموهوب له مع ورثته ان
 المبة كانت في الصحة او في المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات
 المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت وقد اختلفا فيه فالقول لمن ينكر النقص
 وهكذا في (فتن) وقيل القول لمن يدعي المرض لانه ينكر لزوم العقد
 مات عن زوجة وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنة
 وماتت الزوجة بل مات اخوك قبل موت ابنة قال له لراة والاصل في هذا
 الحسن ان الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الالة رب فالبينة بينة من يدعي
 زيادة الارث والقول قول من ينكر قال اخر اشترت منك هذا العبد منه
 الميتة وقال البائع بعث لي بهذه المذبوحة فالقول للمشتري لانه كان ينكر
 للعقد اصلا وكذا لو قال البائع بعته منك في صغري وقال المشتري بل
 بعد بلوغك فالقول للمدعي الضمان لانه ينكر اصل العقد والبينة بينة من يدعي
 البلوغ ادعى عليه دارا فقال ذو اليدين اشترى من امك حمارا صغيرا ثم
 التل وقال للمدعي بل كنت بالغ بالغ ولم ارض به فالقول للمشتري وان اقام البينة
 فيبينة مدعي البلوغ اولى قال استاذ نازحه الله تعالى في الاول نظر بدل عنه
 ما ذكر في (ط) ان رجلا ادعى على امرأة ان وليها تزوجها منه حال صغرها
 وادعت هي ان زوجها منه بعد البلوغ بخير رجلاها فالبينة بينة المرأة
 والقول قولها ايضا على اصحاب الروايتين وكذلك البيع على هذا القياس والقول
 للابن على اصحاب القولين قال البائع بعثك هذا الزرع وهو غير متفعر به وقال
 المشتري كان متفعا فالقول له لانه يدعي الصحة باع الوصي من ثمة شيا
 فمات الورثة باعه بغبن فاحش وقال المشتري بل يعدل فالقول قوله ولو

مطلب اذا ادعى
 ورثة الزوجة
 على الزوج بعد
 موتها انك كنت
 تتصرف في ماله
 بغير اذنها
 وادعى ان ماله
 فالقول له

مطلب
 اذا ادعى الاخ
 ان اخاه مات
 بعد موت ابنة
 وادعت الزوجة
 انه مات قبله
 فالقول لها

مطلب
 ادعى عليه دارا
 فقال ذو اليدين
 اشترى من امك
 حمارا صغيرا
 ثم التل وقال
 للمدعي بل كنت
 بالغ بالغ ولم
 ارض به فالقول
 للمشتري وان
 اقام البينة
 فيبينة مدعي
 البلوغ اولى

مطلب القول
 قول البائع
 باع الوصي من
 ثمة شيا
 فمات الورثة
 باعه بغبن
 فاحش

ولو ظهر جنونه وهو مفسق بمحذ الإفاقة وقت بيعه فاقول له وبينت
 الإفاقة أولى من بينة الجنون اذ يختلف المتبايعان في صحة العقد فثبت
 فانما يجعل القول المدعى الصحة مع اليقين في شرح الأصل خلف المولى والكتاب
 في صحة الكتابة وقسادهما فالقول لمن يدعى الصحة والبينة بينة من يدعى العيب
 ولو جرح عليه بعد صلاحه واختاف هو مع المشتري فقال اشترت مني حال البحر
 وقال المشتري لا بل حال صلاحك فالقول للمحجر لان الشراء حادث في حال
 اقربا الاوقات فالمشتري يدعى السقي وهو يتكر وان اقاما البينة فبينه المشتري
 اولى امة ولدت عند المشتري فقال المانع هو ولدي ولدت له لافل من ستة
 اشهر من البيع وقال المشتري دعواك باطل لانها ولدت له لاكثر من ستة اشهر
 فالقول للمشتري بخلاف ما اذا قال المشتري لم يكن العلوق عندي والمانع
 يقول كان عندي فالقول له فان اقام احدهما بينة يقضى له فان اقاما البينة
 فعند ابى يوسف بينة المشتري اولى وعند محمد بينة المانع اولى لاشانته
 الحرة امرأة انفقت على زوجها عشرة دنانير حالة الصحة ثم ماتت فادعاهما
 ورثتها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة فالقول له كل ذلك من المنة
 ادعى دارا في يد انسان انها ملكه وان اباه باعها منه في حال بلوغه بغير رضاه
 وقال صاحب الدار ان اباك باعها في حال صغرته فالقول قول الابن وان اقام
 صاحب اليد البينة ان اباك باعها في حال انصافه بتمثل قبلت بيته وان لم يرفع
 عنه خصومة الابن وان اقام صاحب اليد بينة ان اباك باعها في حال صغرته
 بتمثل بالمثل واقام الابن بينة انه باعها بعد بلوغه بغير رضائي يجب ان تكون
 البينة بينة صاحب اليد امرأة اقرت بعد وفاة زوجها انه كان يطلبها
 ثلاثا في مرض موته وان لم تنقض عدتها حتى ماتت وقالت الورثة طلقك في
 حال الصحة فالقول قول المرأة ولو اقاما البينة وقتوا وقتا واحدا وشهد
 بيننا الورثة انه كان صحيحا ابو مثله اخذ بينة الورثة ان الخدم نه الدرم
 درهمه ممن عليه وانقدها الناقض ثم خرج بعض الدرم زوفا او سقفة
 فلا ضمان على الناقض ولكن يرد القابض الزوفا على الدافع فان اكر الدافع
 فقال هذا ليس من درهمي فالقول قول القابض كذا في الفصل السابع
 والعشرين من اجارة المحط وقال في فتاوى قاضين خان في فضل المحجر
 الاجر وما الاجر القول قول الاخذ مع عيسته لانه يتكر اخذ غيرها الا ان جاء
 المشتري اليه بالزوف وانكر بالتسليم ان يكون الزوف من درهمه فالقول قول

مطلب
 ولدت الحانية
 المسعة فادعاه
 المانع قائلا
 انها ولدت
 الاقل من ستة
 اشهر وعكر
 المشتري

مطلب
 انطلق في
 المرض ولدت
 ورثة الزوج
 انه وصحة

مطلب
أقر يقض
التمن ثم قال
لم أقض أطراف
الاستخلاف
المشتري

المسلم إليه مع عينية إلى أخيه إذا أقر يقض التمن ثم قال لم أقض فأراد استخلاف
المشتري هل يصدق وهل يحلف المشتري قال في كتاب الاستخلاف لمخاوم
زاده لا يحلف قياساً وهو قولنا للتناقض وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى يصدق ويستحلف بالله ما ليس للبائع عليك هذا القدر من التمن
ولو ادعى المصاريب والشريك دفع المال وانكر ربا المال والشريك القرض
المضارب والشريك الذي كان المال في يده لأن المال في أيديهما أمانة
فأقول قول الأيمن مع الأيمن الخ أما المال فمضمون على المشتري والمستقرض
فلا يعتبر حين الضمين إنما يعتبر عليه البينة فالحاصل أن في كل موضع كان
المال أمانة في يده فأقول له في الدفع مع الأيمن وكذا البينة بينته وأما كان
المال مضموناً عليه فالبينة بينته على الأيمن ولا يكون القول قوله مع
الأيمن وإن كان من رأي الحاكم أن لا يحضر المحذرة نظراً في حالها إن كانت
بكر القول قول وكيلها بغير علمين وعلى خصمها البينة وإن أخبرها شب
أن كانت من بنات الإشراف فكما في البكر وإن كانت من الأوساط القول
قول خصمها مع الأيمن بالله أنها غير محذرة وعلى وكيلها البينة والتعديل
في هذه على العادة الخ في مجمع الفتاوى سئل عن رجل يأخذ المكوس شهيد
عليه أنه لا يشق عند زيد مكس فصب ولا علم ولا غير ذلك ثم بعد
ذلك ادعى على زيد مبلغ ثم حديد وبضاعة وأقام به بينة وادعى زيد
عدم الاستحقاق وتمسك بقول المكاس في الإشهاد عليه ولا غير ذلك
وادعى أن هذا المدعى به دخل في عموم هذا اللفظ وقال المكاس المراد بقوله
ولا غير ذلك من المكوس خاصة فأبهما يقبل قوله الجلس القول قول المدعى
مع عينية أن الذي ادعى به غير المكس وإن قوله غير ذلك بيان للمكس لأنه
هو الجلس والمرئي سئل عن رجل عليه ديون كثيرة لشخص فدفع له مبلغاً
وقال له هذا عن الدين الفلاني وقال ولي الدين لا أحسبه إلا من غير أجب
إذا عين المديون أحد الديون أن كان في تعيينه فائدة بأن كان أحد هـ
بكفيل والأخر لا أو بر من أو أحدها قرض والأخر ثم مبيع صم التعيين من
الديون وإن كان جنباً واحداً لا يصح سئل إذا ادعى شخص على آخر أنه سله
عينا أو مبلغاً ولم يقض في دعواه سبب التسليم فانكر المدعى عليه ولجأ
أنه لا يشق عليه تسليم ما ادعاه وأقام المدعى بينة شهيدت على المدعى عليه
أنه تسلم العين فلم يثبتوا أي سبب تسلم ما هل تقبل هذه البينة وإذا قال

مطلب
مكاس شهيد
أشهد على زيد
أنه لا يشق
عند زيد
مكس فصب ولا
علم ولا غير
ذلك ثم ادعى
عليه مبلغاً

مطلب ادعى
عليه أنه سله
عينا أو مبلغاً
فمبين سبب
التسليم وأقام
بينة كذا

المدعي عليه تسليتها وديعة لا وصلها الى زيد واوصلتها له وزيد ميت
 فكذب المدعي وقال بل اشتريته باسمي واقرضتها فاقول لمن الجلب اذا
 ادعى عليه انه تسلم شيئا وطلب منه رده اليه فالجلب لا يستحق عليه ردها
 وحلف على ذلك برئ من الدعوى فان اقام المدعي بيعة على انه تسلم ما ملك
 به لا تعتبر هذه البيعة لانه لم يترك التسليم وانما انكر استحقاق الرد
 فاذا حلف عليه برئ واذا اعترف بما ادعى عليه به وان سلم اليه وديعة
 وقد ردها عليه قبل قوله مع يمينه وان قال سلمتها الى لادفعها الى فلان وقد
 دفعها اليه ان صدقه المدعي فاقول قوله مع يمينه في انه دفعها للفلان
 سواء صدقه فلان او كذبه وسواء كان ميتا او حيا وان كذبه المدعي وقال
 لم اسلم اليك الا فرضا او بيعا ان صدقه المدعي عليه فيها وان كذبه فاقول له
 مع يمينه لان التسليم يدعى عليه التملك وهو ينكر فيجب عليه رد المدعي به
 ان كان قائما وصما ان كان فانما يستعمل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في
 ذمته لفلان ابن فلان الفلاني كذا وكذا الجلب هو اقرار يلزم به وان لم يكتب
 على هذا الرسم فاقول قوله مع يمينه سئل عن رجل كتب عليه مسطور للخصم
 بالف درهم واقر به الدين انه قبض منه خمسمائة درهم ثم ادعى المقر ان حال
 عليه مبلغ وقضت زوجته مبلغا فادعى المقر له ان هذين المبلغين دخلا في
 الخمسمائة وان لم يكن القابض ذكر ذلك او لا حين اقر القبول له او لغيره الجلب
 اذا اقر قبض خمسمائة من الدين ولم يعين وجه القبض فاقول قوله في بيان انه
 من جهة كماله وما قبض على يده زوجته مع يمينه الا ان يقيم المدعي بيعة
 انه غير ما الحال به وغير ما قبضته الزوجة فارى له اية ادعى على آخره صدق
 كرم يارث وبره فقبض بالعرضة ثم اختلفا في الاستمرار والسكنى ولا بيعة
 قيل القبول للمقتضى وقيل للمقتضى عليه ولو كان ذوا اليد ليس هذا الى وليس ملكو
 او لا حق فيهما وما كان لي او نحو ولا منازع له حين ما قال ثم ادعاه احد فقال
 ذوا اليد هو لي فاقول له والمتاخر لا يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقا لغيره
 اذ الاقرار المجهول باطل ساكن دارا فانه كان يدفع اليه الى زيد ثم قال الدار لي
 فاقول له ولا يكون اقرارا بانها زيد وذكر المتأخر ان اقرار المدعي عليه جلاء
 بخط البراءة فقال المدعي كنت صبيا وقت الامراء فاقول له لانه اسند
 الى حالة معهوده منافاة للضمان اقر بنسب مجهول بولد مثله مثله او لا يدعي
 او زوج او مولى او اقرت بهم غير الولد صح للحاجة الاصلية ولا تخجل للنسب

مطلقا اقر القبول
 بالعمارة وله
 منها خمسمائة
 ادعى المقر انه
 وصله كذا وكذا
 ايضا فقال القبول
 انه داخل في
 الخمسمائة

محلف في اقر
 بانه كان يدفع
 لفلان الفلاني
 ثم ادعى عليه
 وفيه اسند المرأة
 الى وقت صباه

القاضي لا بد من الاستصفا فقل بطلان الاقرار ببلوغ كذا قال شيخ الاسلام هذا
 من باب الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرب بحضرة شيخنا محمد
 رحمه الله تعالى عن غلام وجارية سنهما اقل من خمسة عشر سنة وهو اخضر شارب
 ونبت عاتيه وهو في خلق تام فقال لا قد احتلنا قال لا اصدقهما فيه عن (ي)
 يقبل قولهما فيه (خ) تصدق الجارية لا الغلام (ي) له امرأة وغلام سنهما
 اربعة عشر سنة فقال لما ان حضرت فانت طالق وقال لما ان احتلت فانت حرة
 فقالت حضرت وقال لا احتلت تصدق المرأة لا الغلام (ط) عن (ح) وهو قول
 ابي يوسف من اشكل امر في الاحكام فقال قد احتلت صدق فيما له وعليه كما
 تصدق الجارية في الحيض فعلى هذا القول له اذا احتلت فانت حرة فقال لا احتلت
 كذا شي فحضر منتهى مشربه فرده عليه فقلت لو كان الرد على سبيل فسخ القبض
 هلك على المشتري والرد على سبيل فسخ القبض ان يقول خذ مني قبض فلا فسخ المبيع
 بتلك الجهة ينتقض القبض السابق وكذلك سائر الديون ولو اختلفا فقالا الدائن
 رد دت بجهة فسخ القبض وقال مديونه وديعة صدق المديون اذا اتفقا على فسخ
 الدين فعنده الدين يدعي فسخه فهو يترك فيه صدق له عليه ديناً من جنس واحد
 فأدى المديون شيئاً إلى المصدق انه دفع باي جهة فسقط ذلك من ذمته ولو
 من جنسين كذهب وفضة او بر وسعير فأدى فضة وقال ديت عوضاً عن الذهب
 لا يصح فاذ المعامضة تتم بالطرفين شري من دلال شيئاً فدفع اليه عشرة دراهم
 ويقول هي من الثمن وقال الدلال دفعت الدلالة صدق الدافع بيمينه لانه مملوك
 دفع اليه ما لا فاد اخذ صدق انه دفعه فرضا لانه مملوك رجل ادعى عليه
 القافر من وارثه ان الامعاء الفايقيل والوارث يصدق ان الاربعة اعطاه
 بجهة الدين لقيامه مقام مورثه فصدق في جهة التملك الملتقط للفق
 على القطة بامر القاضي فقال انفتت كذا وكذا وذلك نفقة مثلاً وكذب رب
 الدابة ومحمد الاتفاق على ما صدق مع يمينه على العلم اذا الواجد يدعي عليه دينا
 وهو يترك بخلاف الوصي اذا قال انفتت من مالي على الصبي نفقة مثله صدق الوصي
 مع يمينه لانه امين اذا لا يدعي ديناً وانما صرف الامانة الى موضعهما لكن يمينه
 اجني انفق على بعض الورثة فقال انفتت بامر الوصي واقربه الوصي ولا يعلم بذلك
 الا بقول الوصي بعد ما اتفق يقبل قول الوصي لو كان من اتفق عليه صغير الجامع
 الفصلين غلام في يد رجل قال لآخر الاصل وقال الذي في يده هو عند
 ان كان لا يعبر عن نفسه فالقول قول ذي اليد وهو كالمنازع وان كان بالغاً

مطلب

دعوى الغلام

او الجارية

البلوغ وهو

اقل من خمسة

عشر سنة

مطلب

دعوى الاحتلام

ليعتق بالجمعة

قبض الثمن ولو

مشكل

مطلب عليه

دينا من جنس

او جنسين

فقال لا يتأ

ادته لدين

كذا

مطلب

اتفق في القطة

بامر القاضي

فقال انفتت

كذا وكذبه

رجها

مطلب في دعوى

العنة حرة

الاصل قيل

المبيع ثم اختلفا لم يتخا الفاعل ان يحنف في حق يوسف ربحها الله تعالى والقول قول
المشتري وقال محمد رحمه الله تعالى يتخا لغان ويدفع المبيع على قيمة المالك قال وان
هلك لحد العدين ثم اختلفا في الثمن لم يتخا الفاعل ان يحنف الا ان يرضى البائع ان
يترك حصته للمالك وفي الجماع الصغير القول قول المشتري مع يمينه عند ان يحنف
الا ان يشاء البائع ان يحنف في ثمنه ولا شيء له وان اختلفا في قيمة المالك يوم القبض
فالقول للبائع وانهما اقام البينة تقبل بينته وان اقاما فبينة البائع اولى وهو
قياس ما ذكر في بيوع الاصل اشترى عبدين وقبضهما ثم رد احدهما العيب
وهلاك الاخر عنده سقط عنه ثمن ماردته وينقسم الثمن على قيمتهما قالوا اختلفا
في قيمة المالك فالقول قول البائع لان الثمن قد وجب باقتضاها ثم ان المشتري
يدعي زيادة السقوط ينقصان قيمة المالك والبائع ينكره والقول للناكر ان
اقاما البينة فبينة البائع اولى من اسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم تقابلوا ثم
اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم لان الاقالة في بيان السلم
لا يحتمل النقص لانه استقطا فلا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع وان اختلفا
في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تخالفوا وتزاد وان اختلفا بعد الاستيفاء
لم يتخا لغان وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه
تخالفوا ونفع العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر قال واذا التفت
الزوجان في منافع البيت فابيض للرجال فهو للرجل كالعمامة لان الظاهر شغلها
له وما يبيض للنساء فهو للمرأة كالوقاية بشهادة الظاهر لها وما يبيض لها كالإبرة
فهو للرجل والمرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب البيت
بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهرا قوي منه ولا فرق بينهما اذا كان
الاختلاف في حال قيام التكاثر او بعد ما وقعت الفرقة فان مات احدكما
واختلفت ورثته مع الاخر فابيض للرجال والنساء فهو للباقي منهما لان
الميل للرجال دون البت وهذا الذي ذكرناه قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو
رحمة الله تعالى يدفع الى المرأة ما يجهر من ثمنها والباقي للزوج مع يمينه لان الظاهر
ان المرأة تأتي بالجهار وهذا اقوى الخ قال وان كان الضبي في يد رجل وهو يعتبر
عن نفسه فقال انحر فالقول قوله لانه في يد نفسه وثوقا لانه عند لقائهم فهو
عند الذي في يده يكملها من الهداية (فصل) في دعوى النسب جلتا الكرام
فيه المدعي من لا يحجر على الخصومة والمدعى عليه من يحجر عليها ومنهم من قال للمدعي
من يلبس خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون امر احادنا والمدعى عليه من يمتسك

مطلب في
اختلافهما
في الاجارة قبل
الاستيفاء
او بعده وفي
اختلاف الزوجين
في منافع البيت

مطلب في
تعريف المدعي
والمدعى عليه

مطلب
في المدعى
نسبة تفصيل

مطلب
حكم تعارض
الدعويتين
اصل الملك
او قدرة

مطلب
دعوى
الرجل محمد

بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصلها وقال محمد رحمه الله في الاصل المدعى
عليه هو المتكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفة المتكر والاعتبار في هذا المعنى
حق ان المدعى اذا كان رد دعت الوديعة يكون القول قوله مع اليمين لانه يتكر الفضا
وان ادعى الرد بصورة الاصلاح والايضاح ففصل في دعوى النسب جملة
الحكام فيه ان المدعى يشبه لما ان يكون في يد نفسه واما ان لا يكون فان كان
في يد نفسه لا يثبت شبهه من المدعى الا اذا صدقه لانه اذا كان في يد نفسه
فاقراره يتضمن ابطال يد فلا يبطل الارضاء وان لم يكن في يد نفسه فاما ان
يكون مملوكا واما ان لم يكن فان كان يثبت شبهه بنفسه الدعوى اذا كان في ملك
المدعى وقت الدعوة وان كان في ملك غيره عند الدعوة وكان علوقه في ملك
المدعى ثبت شبهه بنفسه الدعوى ايضا وان لم يكن علوقه في ملكه لا يثبت شبهه
الا بتصديق المالك على ما ذكرنا وان لم يكن مملوكا فاما ان لم يكن في يد احد لا في يد
غيره ولا في يد نفسه كالصبي المنبوذ واما ان كان في يد احد كالقط فاما ان لم
يكن في يد احد يثبت شبهه بنفسه الدعوى استحسانا والقيا سر ان لا يثبت الخ
فصل في حكم تعارض الدعويتين لا غير اما في حكم النسب فقد مر ذكره في اثناء
مسائل النسب واما حكمه في الملك فالكلام فيه في موضعين احدهما في حكم
تعارض الدعويتين في اصل الملك والثاني في قدر الملك اما الاول فبسبب تعارض
الدعويتين في اصل الملك ما هو سبيل تعارض اليمينين فيه من طلب الترجيح والعمل
بالراجح عند الامكان وعند تقدير العمل بهما بقدر الامكان نصيبا للدعويتين
بالقدر الممكروين بيان ذلك في مسائل رجالان ادعى اديبة لحدما راكبا وهو
متعلق بالامها فافترى لراكب لانه مستعمل الدابة فكانت في يده وكذا اذا كانت
لاحدهما عليها حمل وللآخر كون معلق او مخلدة معلقة ففصل في الحمل ولو لم يكن
ولو كانا جميعا راكبين لكن احدهما في السرج والاخر ديفعه ففيه في ظاهر الرواية
وروي عن ابو يوسف انها راكبة السرج لقوة يده وجه ظاهر الرواية انها جميعا
استويا في اصل الاستعمال فكانت الدابة في ايديهما فكانت لهما ولو كانا جميعا
غير راكبين في السرج ولو ادعى اديبا صغيرا لا يعتبر عن نفسه وهو في ايديهما
فهو بينهما لانه اذا كان لا يعتبر عن نفسه كان بمنزلة العوض واليهاء ثم فتعني
الديعة ما لا يرى انه لو ادعى صبي صغيرا مجهول النسب في يده انه غيبه ثم
كبر الضبي فادعى الحرية فالقول قول صاحب اليد ولا يشتم دعوى الحرية الا
ببينة لانه كان في يده وقت الدعوة فلا تزول يده عنه الا بدليل وبمثله

لو ادعى غلاما كبيرا انه عبده وقال الغلام انا حر قال القول قول الغلام لانه
ادعاه في حال هو في يد نفسه فكان القول قوله وان ادعى عبدا كبيرا فقال العبد
انا عبده لاحدهما فهو بينهما ولا يصحق العبد في ذلك وكذا اذا كان العبد
في يد رجل فاقرا انه لرجل اخر قال القول قول صاحب اليد ولا يصحق العبد في اقرا
بانه لغير لان اقرا به بالرق اقرا بسقوط يده عن نفسه فكان في يد صاحب
اليده فلا يصح قوله انه لغير لان العبد لا يقول له ولو قال كنت عبدا فلان فاعتقني
فانا حر فكذلك عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن ابن يوسف رحمه الله تعالى
ان القول قول العبد ويحكم بحريته لان العبد متمسك بالاصل اذ الحرية لصل
في بني آدم فكان الظاهر شاهدا له والصحيح جواب ظاهر الرواية لانه في يده اذا اقر
انه كان عبدا فقد اقر بزوال حكم الاصل وتكون المعارضة وهو الرق فصار الرق
فيه هو الاصل فكان الظاهر شاهدا للمولى لانه لما اقر انه كان عبدا فقد اقر
بزوال حكم الاصل وثبت المعارضة وهو الرق فصار الرق هو الاصل فكان الظاهر
شاهدا له ولو ادعى انوبا واحدهما لايسته والاخر متعلق بذيله فالادبس لولي
لانه مستعمله ولو ادعى ابسا واحدا لست عليه والاخر متعلق به فهو بينهما
ولا يكون الحارس مجلوسه والنوم عليه اولى لاستوائهما في اليد عليه ولو ادعى
دارا واحدهما ساكن فهي للساكن وكذلك لو كان محدث فيها شيئا من بناء او حفر
فاحصاحب البناء والحفر لان سكنى الدار واحداث البناء والحفر تصرف في الدار
فكانت في يده ولو لم يكن شيئا من ذلك ولكن احدهما دخل فيها والاخر خارج
مهما فهم بينهما وكذا اذا كانا جميعا فيها لان اليد على العقار لا تثبت بالكون
فيه ولم يوجد خياط يخط ثوبا في دار انسان فاختلغا في الثوب قال القول لصاحب
الدار لان الثوب وان كان في يده لخطا بصورة فهو في يده صاحب الدار معنى
لان الخطا وما في يده في داره والدار في يده فاما فيها يكون في يده حال خرج من
دار رجل وعلى عاتقه متاع فان كان ذلك الحامل يعرف ببيع ذلك وحله فهو له
لان الظاهر شاهدا له وان كان لا يعرف بذلك فهو لصاحب الدار لان الظاهر
شاهدا له وكذا حال عليه كارة وهو في دار رجل فاختلغا في الكارة فان كانت
الكارة مما يجل فيها قال القول قول الحمال لان الظاهر شاهدا له وان كانت مما لا يجل
فيها قال القول قول صاحب الدار لان الظاهر شاهدا لصاحب الدار رجل
اصطدا ذوا ثا في دار رجل واختلغا فيه فان انفعا على انه على اصل الاباحة استولى
عليه قط فهو لصاحب الدار سواء اصطاده من الهواء او من الشجر او الحياض لانه لا يملك

مطلب
عند في يده
رجل فاقرا
رجل اخر

مطلب
ادعى دارا
واحد
ساكن او حفر
فيها شيئا

مطلب
خرج من دار
رجل وعلى عاتقه
متاع فادعاه
صاحب الدار

مطلب
طائر في دار
رجل واختلغا
فيه فان انفعا

دون صاحب الدار اذا الصيد لا يصير ما خذ ايكونه على حائطه او شجره وقد
 قال صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذه وان اختلفا فقال لصاحب الدار صطدت
 قبلك ولو رتبته وانكر الصائد فانه ينظر ان اخذه من اطوله فهو له لانه اخذ
 اذ لا يد لاحد على الهواء وان اخذه من جداره او شجره فهو لصاحب الدار لان
 الجدار والشجر في يده وكذلك اذ اختلفا في اخذه من الهواء او من الجدار قال قول
 قول صاحب الدار لان الاصل ان ما في دار انسان يكون في يده هكذا روى
 عن ابى يوسف مسألة الصيد على هذا التفصيل ولو ادعى الحائط اياين داره
 ولا حدهما عليه جدوع فهو له لانه مستعمل للحائط ولو كان لكل واحد منهما
 عليه جدوع فان كانت ثلاثة او اكثر فهو بينهما نصفان سواء استوت جدوع
 كل واحد منهما او كانت لاحدهما اكثر بعد ان كان لكل واحد منهما ثلاثة جدوع لانهما
 استويا في استعمال الحائط فاستويا في ثبوت اليد عليه ولو اراد صاحب البيت
 ان يتزع على الاخر ما زاد على الثلاثة ليشتره ذلك لكن يقال له زدت ايضا التمام
 عدد غش صاحبك ان اطاق الحائط حلقها والا فليس لك الزيادة ولا التزع
 ولو كان لاحدهما ثلاثة جدوع والاخر جديع او جديعان فالقياس ان يكون الحائط
 بينهما نصفان وفي الاستحسان لا يكون ولو كان الحائط مقصلا بيناء احد
 الدارين اتصال التراق واربطا فهو لصاحب الاتصال لانه كان كالمعلق به
 ولو كان لاحدهما اتصال التراق والاخر جدوع فصاحب الجديع هو الاول لانه مشترك
 للحائط ولا استعمال من صاحب الاتصال ولو كان لاحدهما اتصال التراق والآخر مشترك
 والاخر اتصال التربع فصاحب التربع هو الاول لان اتصال التربع اقوى من اتصال
 الاتصال ولو كان لاحدهما اتصال التربع والاخر جدوع فالحائط لصاحب التربع
 ولصاحب الجديع حق وضع الجديع لكن الكلام في صورة التربع فنقول ذكر
 الطحاوي ان التربع هو ان يكون اتصال البان الحائط المدعى به مدخلة حائط
 احدي الدارين يعني كذلك الانح والطاقات فكان بمعنى السباح فكان لصاحب
 الاتصال هو الاول وذكر الكرخي ان تفسير التربع ان يكون طرفا هذا الحائط المدعى
 مدخلين حائط احدي الدارين وهذا التفسير منقول عن ابى يوسف رحمه الله
 فيصير الحاصل ان المدخلة اذا كانت من جانب الحائط كان صاحب الاتصال اولى
 بلا خلاف وان كانت من جانب واحد فعلى قول الطحاوي صاحب الاتصال اولى
 وعلى قول الكرخي صاحب الجديع هو الاول ولو كان لاحدهما عليه ستر او بناء وصحبه
 مقرر ان السترة والبناء له فالحائط لصاحب السترة لاستعمال الحائط بالسترة

مطلب ادعى
 حائطه او احد
 عليه جدوع
 او لكانت
 وفي الحكم تفصيل

مطلب
 فيما يكون
 من جديع
 الدعوتين

فكان في يده ولولم يكن عليه غيره ولكن لاحدهما رادى وهو القصب الموضوع
على رأس الحدار فهو بينهما ولا يستحق صاحب الحدار شيئا لأن وقع
الحدار على الحائط ليس بامر مقصود لأن الحائط لا يثبت له فكان ملحقا بالعم
فلا يتعلق به الاستحقاق ولو كان وجه الحائط الى احدهما وظاهره الى الآخر
او كان انصاف اللبن او الطافات الى احدهما فلا يحكم لشي من ذلك عندنا بحقيقة
والحائط بينهما وعندنا الحائط لمن اليه وجه البناء وانصاف اللبن والطافات
وهذا اذا جعل الوجه وقت البناء حين ما بنى فاما اذا جعل بعد البناء بالانتشار
والظنين فلا عثرة لذلك اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا رعي ما يامع لظاهر الحائط
بين دارين والفق الى احدهما فالبا بلماعنده وعندنا لمن اليه القلق ولو كان
للبار غلقان من الجانبين فهو لهما اجماعا وعلى هذا الخلاف خص بين دارين او بين
كرمين والقط الى احدهما فالخص بينهما عنده ولا ينظر الى القط وعندنا النهر
لمن اليه القط وعلى هذا الاختلاف في المرور في دار ولا حدهما باب من دار ذلك
الدار فخص صاحب الدار منع صاحب الدار عن المرور فيها حتى يقيم البيعة ان له في داره
طريقا ولا يستحق صاحب الباب بالباب شيئا لأن فتح الباب الى دار غيره قد يكون بحق
لازم وقد يكون بغير حق صادرا وقد يكون بحق غير لازم وهو الاباحة فلا يصلح
دليلا على حق المرور في الدار مع الاحتمال وكذا لو شهد الشهود ان حبل الدار كان
يمر فيها لم يستحق بهذه الشهادة شيئا لاحتمال ان مروره فيها لمكان غضب
او اباحة ولان ذلك على ان كان له حق المرور لكن في الزمان الماضي لان الشهادة
قامت عليه فلا ثبت بها الحق الحال ولو شهدوا ان له فيها طريقا فان وجدوا
الطريق ضمنوا طولها وعرضه قلت شهادهتهم وكذلك اذا لم يجدوا كذلك
في الكتاب وعلى هذا اذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فاختلعا في سبيل الماء فخص
الداران بمنعه عن السبيل حتى يقيم البيعة ان له في هذه الدار مسيل ماء ولا يستحق
صاحب الميزاب بنفس الميزاب شيئا لما ذكرنا وذكر الفقهاء ابو الليث ان الميزاب اذا كان
قد تما فله حق المسيل وذكر محمد في كتاب الشرب في نهر في أرض رجل يسيل في الماء فاختلعا
في ذلك فالقول قول صاحب الماء لانه اذا كان يسيل فيه الماء كان النهر مشغولا
بالماء فكان النهر مستعملا به فكان في يده بخلاف الميزاب فان موضع المسئلة
فيما اذا لم يكن في الميزاب ماء عند الاختلاف حتى لو كان فيه ماء كان حكمه حكم النهر
والله عز وجل اعلم ولو شهدوا انهم رأوا الماء يسيل في الميزاب فليست هذه الشهادة
بشيء لان التسييل قد يكون بغير حق وكذا الشهادة ما كانت حتى كاش على ملحة ولو شهدوا

مطلب
اختلافهما
في المرور

مطلب
ميزاب رجل
في دار آخر
اختلاف
مسيل الماء

ان له حقا في الدار من حيث التسبيل فان بينوا اندلاء المطر تقبل شهادتهم
وان بينوا تسبيل ماء داء للغسل والوضوء فهو كذلك وان لم يبينوا تقبل
شهادتهم ايضا ويكون القول قول صاحب الدار مع عينة انه للغسل والوضوء
اولاء المطر لان اصل الحق ثبت بشهادة الشهود وبقيت الصفة مجهولة
فتبين ببيان صاحب الدار لكن مع العيين وان لم يكن بيعة استخلاف صاحب
الدار على ذلك فان خلف برئ وان نكل يقضى بالنكول كما في باب الاموال وعلى
هذا يخرج اختلاف الزوجين في مناع البيت ولا بيعة لاحد مما على ما ذكرنا
التملك والله عز وجل اعلم بذلك في كتاب الدعوى كتاب الاقرار
رجل قال لاخر اخذت منك القادو دبعة والغاصب فضاعت الودبعة وهذه
الالف غصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الودبعة كان القول قول
المقر له يأخذ هذه الالف ويغرم المقر الباخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبني
الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر ادعتني لغا وغصبت منك القادو هلك
الودبعة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك كان القول قول المقر يأخذ المقر له
الالف ولا يضمنه شيئا رجل قال لحيي ما في يدي فلان قال شملت ثمة الشجر
يرجع في البيان اليه ولا يعمل قبل البيان وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي
مرجل او كثر او عتدا وغيره فلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان
حضر المقر له واراد ان يأخذ شيئا ما في يده واختلفا في عتده في يدك ان كان في
يدك يوم الاقرار لم يكن كان القول فيه قول المقر رجل قال اقضيت من فلان
مائة درهم كانت لي عليه او قال كانت ودعتني عند فقضتها وقال فلان
لا بل هو مالي ولم يكن لك كان القول لفلان بعد ان يحلف انه ما اودعه او لم يكن
عليه رجل قال اسكنت فلانا ثم اخرجته وقال الساكن بل هو بيتي كان القول
للمقر في قول ان حنيفة رجع الله تعالى وقال ابو سف ومجد رحما الله تعالى القول
قول المقر له بالسكنى مع عينة انه ما اسكنته المقر وعلى هذا الخلاف اذا قال لخرجت
منك الدابة فلانا فكمها ثم قبضها منه وكذا اذا قال فلان الخطاط خاط قبضي
هذا بنصف درهم ثم قبضته منه وقال الخطاط لا بل هو قبضي اعزتك ولان قال
خاط قبضي هذا بذكر ولم يقل قبضته منه لا يرد على الخطاط لجماعا ولو قال
فلان ساكر هذا البيت والبيت لي وفلان يتكبر يقضي للساكن ولو قال فلان
زرع هذه الارض او بيتي هذه الدار او غير من هذا البستان وهو لي والكل في يد
المقرو لا الاخر بل هو لي كان القول للمقر مع عينة لان الاقرار بالزرع والنجاة

مطلب
ادعى ان الغصب
منه الودعة
والباقي الغصب
وعكس ذلك

مطلب
اقرار جهم بلو
بذات فلان ثم
اختلافهما
كان يوم الاقرار
او لم يكن

مطلب
اقتضى
بالسكنى فلان
ثم اختلفا
بقضى الساكن
فلا يرد على
القران زرع الدار
والفراش

ليس باقرار باليد اهلولة على احد عشرة دينارا واحدا عشر درهما الزم من
 كما لو اخط احد عشر ولو قال على فلان بضع وخمسون لزمه ثلاث وخمسون لان البضع
 لا يتناول اقل من ثلاثة ولو قال عشرة درهم وبنت كان القول قوله في النصف
 حتى لو قال عنت به درهما قبل قوله فان قال عنت اقل من ذلك واكثر كان القول
 قوله قال محمد رحمه الله تعالى الدرهم عندنا في بلادنا كالحا على وزن سبعة لا
 تنقص ولا تزيد الا ان تبين زيادة او نقصان يعرف في الوزن هو صولا ولو قال
 على درهم وزنه نصف درهم يصدق فيما قال ولو اقر او اعند القاضي بالف
 واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم دعاه الى القاضي في مجلس خرافا بالف
 وادعى الطالب المالك والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول الطالب
 ولو قدم رجلا الى القاضي وادعى عليه الفاقربها ثم دعاه الى القاضي في مجلس
 اخر وادعى بخمسة اشترقا قربها فقال الطالب قد اقر لي بالف وخمسة وقال
 المطلوب انما له على الف قال القول قول الطالب وكذا لو ادعى في المجلس الثاني الف
 فاقربها فادعى الطالب ثلاثة الاف وقال المطلوب انما له على الفان كان القول
 قول الطالب ويكون اقراره الثاني للزوج عن موجب اقراره الاول ولحاجب الزيادة
 فلزمه الزيادة ويجب عليه الفان ولوان رجلا قال فلان اتبع من فلان
 بيعا بالف درهم وديعة ثم قال لم اتبعه كان القول قوله وقد مرته من
 المسئلة رجل اقرانه باع عنده هذا من فلان بالف درهم فقال ما اشتريت منك
 شيئا ثم قال بل اتبعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعته كان القول قول
 المشتري وله ان يأخذ العبد بالف درهم رجل اقرانه باع عنده من فلان ولم
 يذكر الثمن ثم محده محوده لان اقراره بالبيع بعينه يثبت باطلا ان اقر الرجل بالبيع
 وقبض الثمن ثم اكفر قبض الثمن واراد استخلاف المشتري في الثمن اسرا لا يستخلف
 وهو قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان الاستخلاف يكون بعد العتق
 الصحيحة وفي النافض لا وفي الاستحسان يستخلف وهو قول ابو يوسف
 رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر ولو اقر على نفسه
 بدابة كان عليه قيمة اى دابة شاء وان جاء بدابة وقال له كان القول قوله ان جاء
 بفرس او برذون او جارا او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك ولو قال على ثوب هري
 لفلان في ثوب هري قبل ذلك منه عند الكل ولو قال على ثوب ولم يسمه فاني
 ثوب جله به قبل منه غسيلة كان او جديدا ثم لا يتركه بعد ذلك حتى يعطى ثوبا
 اخر رجل قال لفلان على الف درهم من ثمن مبيع او قال من ثمن ثوب قال زبوف

مطلب
 اقرار الف في
 مجلس وخمسة
 او الف في
 مجلس فانه
 المقر انما له
 الف والفلان

مطلب
 اقرار ببيع عنده
 من فلان
 فجد فلان
 الشاؤون له
 واكثر المقر

مطلب
 في الاقرار بدابة
 او ثوب

او نه رجة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصدق في دعوى الزيف والنه رجة
 قال ذلك مفصلا او موصولا الا ان في البيع بخلاف حال قيام السلعة
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في دعواه انها زيف او نه رجة
 اذا وصل ولا يصدق اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو بمنزلة ما لو قال فلان
 على الف سود من ثمن مبيع ولو قال فلان على الف درهم ولم يذكر السبب ثم قال
 هي زيف او نه رجة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يذكر هذا في الفصل والاختلاف
 فيه المشايخ قال بعضهم هو على الاختلاف الذي ذكرنا فيما اذ بين السبب وقال
 بعضهم هنا يصدق في دعوى الزيادة لجماع اجل قال قد قضت من فلان
 الغائب قال هي زيف قبل قوله ولو قال هي ستوفة لا يقبل وان مات المقر
 قبل ان يقول شيئا بعد اقراره فقال وارثه هي زيف لا يصدق رجل قال فلان
 عندى الف درهم وديعة ثم قال هي زيف يصدق الخ وعلى هذا الخلاف اذا قال
 فلان على الف درهم من ثمن مبيع او قال من قرض الا انها زيف او نه رجة لا يصدق
 في قولنا ابو حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصدق اذا كان موصولا ولو قال في هذه
 المسائل الا انها ستوفة او رصاص صدق في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية
 عن ابى يوسف رحمه الله تعالى وفي رواية اخرى لا يقبل قوله ولو قال غصبت
 من فلان القائم قال هي زيف او نه رجة قال ذلك موصولا او مفصلا
 قبل قوله وفي رواية عن ابى يوسف القرض بمنزلة الغصب وعنه في الغصب
 انه لا يصدق اذا فصل كما في القرض الا انها غير مشهورة ولو اقرها الغصب ثم
 قال هو ستوفة او رصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل ولو قال
 او دعنى فلان القائم قال هي زيف او نه رجة قبل قوله وصل ام فصل وان
 قال هي ستوفة او رصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل رجل قال
 اشتريت هذا العبد من فلان بالف ستوفة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى انه
 ليجاد وعراى يوسف رحمه الله تعالى انه يصدق وينسد البيع ولو قال فلان
 على كخضعة من ثمن مبيع او قرض ثم قال هي زيف رد ستة قبل قوله لا ان
 الرابة لا تكون عتبا وكذا في كل ما يكال ويوزن سوى الدرهم والدينار
 ولو اقر بعشرة افسس من ثمن مبيع او قرض ثم قال كاسدة لا يصدق في قول ابى
 حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع
 لا يصدق في قول ابى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يصدق ويوزنه
 قيمة البيع ان كان هالكا ولو قال غصبت فلانا عشرة افسس او قال او دعنى عشرة

مطلب
 اقرى غصبت
 من فلان
 او دعنى
 او ستوفة

مطلب
 الغصب من فلان
 ثم قال هي زيف
 او نه رجة
 او ستوفة او
 رصاص

مطلب
 حطفت من ثمن
 مبيع او قرض
 ثم اقرى الرابة
 او اقر بعشرة
 افسس من
 سبعا او كذا
 ثم ادعى كذا

أقلس ثم قال هي كاسدة قبل قوله المسلم اليه إذا أقر قبض رأس المال ثم ادعى أنه
 زبوف أن كان أقر قبض الحيا د أو أقر قبض حقه أو استغفار رأس المال أو استغفار
 الدراهم أو قبض رأس المال لا يقبل قوله أنها كانت زبوفاً وأن كان أقر قبض
 الدراهم ثم ادعى الزبوف في القياس القول قول رب السلم والبينة على المسلم اليه في
 الاستحسان القول قول المسلم اليه مع بيمته والبينة على رب السلم أنه أعطاه
 الحيا د ولو قال سلمت إلى عشرة أدراهم في كرحطة وقال لم أقضها أو قال رب
 السلم لا بل قبضتها أن قال المسلم اليه ذلك موصلاً لصديق قيساً أو شخصاً
 وأن فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه وفي القياس صدق
 ولا يلزمه شيء وكذا لو قال أعطيتني الفأ أو قضيتني الفأ أو أسغفني الفأ
 ثم قال لم أقض أن قال ذلك موصلاً لصديق قيساً أو شخصاً وأن فصل
 ذلك لا يصدق استحساناً ولو قال نقدتني الفأ أو دفعت إلى الفأ أو قبضتها
 لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي محمد رحمه الله تعالى يصدق
 إذا وصل ولو قال بعثني دارك بالفأ وأجرتني دارك أو تصدقت على أوتيتني
 ولم أقض قبل قوله وصل لم فصل ولو كان في يد صديق فيه متاع فقال
 الصديق لفلان والمتاع لي أو قال لهذه الدار لفلان ومتاعها لي المتاع لي كان
 القول قوله لأن المتاع لا يكون متاع الدار والصديق ولا ثبت أولاهم الصديق
 إذا أقر وصي الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس ثم ادعى عزم الميت أن
 دفعت إليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئاً أو لا علمت أنه كان لك
 عليك شيء كان القول قوله مع يمينه ولو قامت البينة على فصل الدين لا يلزم
 الوصي شيء لأنه لم يقرب قبض شيء من رجل بيمينه ولو أن رجلاً وكل رجلاً بيمينه
 فباعه الوكيل من وأرث الوكيل ثم مرض الوكيل وأقر قبض الثمن من وأرثه الوكيل
 الوكيل قبض الثمن من المشتري ومحمد الوكيل صدق الوكيل ولو كان المشتري وأرثا
 للوكيل والوكيل والوكيل مرضان فافر الوكيل يقبض الثمن لا يصدق لأن مرض
 الوكيل يكفي لبطالان إقراره لو أرثه بالقبض مرضهما أو مرض عليه دين
 يحيط بما له فافر المريض يقبض ودعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وأرثه
 صح إقراره لأن الوارث لو ادعى رد الأمانة إلى مورثه المريض وكذب المورث يقبل
 قول الوارث إذا أقرت المرأة أنها تزوجت وهي أمة وقد كانت أمة معروفة ثم
 عتقت وقال الزوج لا بل كان النكاح بعد العتق أو قبل العتق فهو سواء ويصح
 النكاح كما لو أقر أحدهما أن النكاح كان في عقد الغير أو في نكاح الغير أو قبض

مطلب

أقر بالسلم

وأقر قبض

رأس ماله

أو أقر بالهبة

أو أقر بالقرض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

أو أقر بالقبض

مطلب
أقول لو ارثته
ثم اختلف
الموالة بمقتضى
الورثة فيكون
الأقرار في صحة
أوفي الرض

مطلب
أقول لفلان
عليه كذا من
بمن متاع
لم يقبضه

مطلب قال
لخدت منك
هذا الثوب
عارية وكذا
الأثر النسخ

مطلب
أقول لو قال
زينا بغير
أوتخصر كذا

شهود أو تزوجها أو تحتة أربعة أو اختها في تكاحه أو في عدته لا يقبل قول من ينفي
هذه الموانع فإن كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما لا أقراه ويكون ذلك
بمقتضى الطلاق بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل أن أخلق أو قبل أن تخلق أو قبل أن
أولد أو تزوجتك وأنا نصبي فإن ثمة يكون القول قول من يدعي الطلاق رجل أقر
لوارثه شيء ومات ثم اختلف المقر له وبقيت الورثة فقال المقر له كان الأقرار
في العصة وقال بقيت الورثة لأجل أن في الرض كان القول قول من يدعي أنه كان
في مرضه فإن أقام جميعا البينة فبينة المقر له أولى وإن لم يكن للمرض بينة وأراد
استحلاف الورثة كان له ذلك كل ذلك من فتاوى قاضيان ولو قال على الف درهم
معتق متاع استرته منه ولم يقضه لا يصدق وصح أم فصل وعندهما أن قال
صدق وعلى هذا الخلاف لو قال لفلان على الف درهم من خمر وكذا لو قال
دعهم ثم قال هو مال القمار لا يصدق وصح أم فصل عند أبي حنيفة رحمه
الله ولو أقام البينة أنه مال القمار أو من الخمر يثبت وتندفع الخصومة عنه ولو صدق
المقر له صدق ولا يلزمه شيء رجل قال لفلان على مائة درهم أو قبل مائة فهو أقرا
بالدين ولا يصدق أنه ودبعة إلا إذا لم يحصل له ولو قال وكعتني ألف درهم
أو أعطيتني شيء قال لا قبض إن وصل صدق وإن فصل لا استحسانا ولو قال
لفلان على الف درهم من ثمن متاع استرته منه ولم يقضه لا يصدق وصح
أم فصل وعندهما أن وصل صدق وإن فصل لا وقد مر ولو أقراه غضب فالتق
قوله في تعبينه إن كان قائما وفي قيمته إن كان حالكا ولو قال لفلان على مائة درهم
ثم قال هو وزن خمسة أوسنة وأقراه بالكوفة فعلته درهم وزن سبعة إذا
فصل وكذا الدنانير وإن وصل صدق لأنه تغيير وفي الأصل إذا قال الرجل
إنه كان أقر وهو صغير لفلان بالف درهم وقال الطالب بل أقرت بها وانت
بالغ فالتق قول المقر مع عبته رجل قال لأخراخذت منك هذا الثوب عارية وقال
الأخر أخذت مني بيعة فالتق قول الأخذ وهذا الما يلبسه أمّا إذا لبس وملك
بضمين وظهر هذا في كتاب الودعة رجل قال لأخراخذت منك هذا درهم ودبعة
وقال الآخر أخذت مني فوضعا فالتق قول المقر ولو قال عرت دابتي هذه لفلان
فركبها ثم ردّها على وقال له فلان كذبت بل الدابة لي فالتق قول المقر وفي
القياس القول قول المقر له وهو قولنا رجل قال لفلان على الف درهم من ثمن متاع
أو فرض ثم قال هو زيف أو بهرجة لا يصدق وصح أم فصل وعندهما أن وصل
صدق ولو قال غضبت منه الف درهم أو رد على الف درهم أو قال للمدينونة قضيت

الف درهم الا انها زبوف صدق وصل ام فصل ولو قال في هذا كله
 الف درهم الا انه ينقص منه كذا ان وصل صدق وان فصل لاء
 كالا ستثنى ولو فصل بالقطع عن ابي يوسف انه يبيع اذا وصله بعد
 ذلك وعليه الفتوى رجل قال لآخر غصبك الف وريحت فيه عشرة
 الاف درهم ولة المقر له قدامك به فالقول قول المصوب ولو قال
 لا بل غصبتي عشرة الاف كلها فالقول قول الغاصب رجل له امة اقر
 انه وطئها فاشتراها ابوه وابنه لم يحل له وطئها ولو اقر بعد ما اشتراها
 الاب والابن لا يصدق فيما شا ويصدق استخسا فلو قال هذا العبد
 الذي في يدي لفلان باعنيه فلان بكنا فان اكر صاحب العبد الاذن
 بالقول فالقول قوله مع عيمته ويأخذ العبد والثاني يأخذ الثمن من المقر
 رجل وامرأة مجهولان لما ابن صغير اقربا لرق على انفسهما وعلى ابنيها جان فان
 كان الابن يتكلم وقال انا حر فالقول قوله ولو كان له امهات او اولاد يرون
 فاقراه بالرق لا يعمل في حقهما وفي المستق لو اقر في المرض الذي مات فيه انما
 عينه هذامن فلان في صحته وفيض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق
 في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ولو اقر في المرض من هذا
 العبد لفلان كان مصداقا ولا يشبه الاقربا لبيع لان المشتري قد اقر العبد
 كان في ملك المريض والاقربا للعبد كالاقر بالدين والوديعة في المرض ولو اقر
 بقبض دين كان له في المرض صدق من الثلث وفي الجامع الكبير رجل كان عبدا
 له في صحته على الف درهم ثم مرض فاقربا استيفائه فهو مصدق وهذا بخلاف
 ما لو باع عبدا ثم وارثه في صحته ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض فانه لا يبيع رجل
 اقر في صحته بانه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا املك له
 غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو اقر في صحته ان لفلان عند
 الف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الالف بيعتنيها اصدقه وجعل
 صاحب الوديعة اولي من صاحب الدين ولو اقر في مرض موته بدين من مهرها
 لا امره بصدق الى تمام مهر مثلها وتخاص غرماء الصحة الكل من الخاصة
 اقربا يرض عليها راع او شجر دخل في الاقرار ولو برهن قبل القضاء او بعد ان اربع
 له صدق المقر ولا يصدق في الشجر اذا اخذت منك الف وديعة وقال المقر له
 بل غصبك فالقول للمقر له والمقرض من مع ان المقرض على الاخذ وديعة فهذا هو
 اقر لو ارث ثم مات واختلاف المقر له مع الورثة فقال كان في الصحة وصح الوارث

مطلب ان اقر
 بوطئ امته
 فاشتراها ابوه
 او ابنه او اقر
 بعد الشراء
 لا يحل وطئها

مطلب
 اقر في مرض
 الموت ان يبيع
 عبده هذا
 في صحته وقهر
 المقر او قران
 هذه العنة
 لفلان

مطلب
 اقر بغصب
 او وديعة
 في صحته وفي
 المقر في مرض
 موته

قالوا كان في المرض قال قول للورثة وإن برهننا فبينة المقر له أولى وإن لم يكن بينة
 فله أن يحلف الورثة ادعى لاقرار في الصغير وأنكره المقر له قال قول للمقر له لسانه
 إلى الحالة معهودة منافقة للضمان أخذته منك عارية وقال لا بل بينة قال قولك
 للأخذ لا تكار المبيع وكذا لو قال أخذت الدرهم منك ودبعة وقال لا بل قرضا
 وهذا إذا لم يلمسه فإن كان لبسه وهلك ضمن أشتري الأب جارية أو الإبرة جارية
 فادعى الأب أو الابن أنه وطئها قبل شراء الأب والابن لا يصدق قياسا ويصدق
 استحسانا لأنه ما مومن عليه ولو قال له العبد الذي في يدي لزيد يا بعتك خالدا
 بكذا فأنكر زيد أنه له فيه قال قول لزيد مع يمينه ويأخذ العبد وخاله يأخذ
 الثمن من المقر والقرض أيضا على هذا أقرب بعض الفقهاء ثم زعم أنها زبوف صدق
 ولو زعم أنها ستوفة لا وإن زعم الوارث بعد موت المقر أنها زبوف لا وكذلك
 إذا أقربا الودعة أو المضاربة أو الغصب ثم زعم أنه زبوف صدق وإن ملك ٧
 وادعى الوارث الزبوة لا يصدق لأنه صار دينا في مال الميت أقربا لالف ولم يبين
 الجهة ثم ادعى موصولا لكونها زبوا لم يقض عليه واختلف المشايخ قبل هو أيضا
 على الخلاف وقيل يصدق في إيجابا لأن المودعة تجب على بعض الوجوه لأعلى البعض فلا
 تجب بالاحتمال غصب الفاء أو دعتي الغا لكونها زبوف صدق وإن فصل
 وعلى إمام أن القرض كالغصب ولو قال في الغصب والودعة إلا أنها صار
 أو ستوفة صدق أو فصل وفي المنتقى غصبك الفاء وسكت ثم قال إنها زبوف
 لم يصدق في قول الإمام والثاني ويصدق في الودعة وإنه هي ستوفة لا يصدق
 إلا وأصلها على كحظة من ثمن مبيع أو قرض إلا أنه رد في القول له وليس هذا
 كدعوى الزبوة لأن الرداءة في الحظية ليست بعيب لأن العيب ما يحل
 عنه أصل الفطرة والحظية قد تكون ردية بأصل الخلقة فلا يحل مطلقة
 على الجسد ولهذا المبيع شراء البر يبدون ذكر الصفة أقرب عشرة أفلس
 أو ثمن مبيع ثم ادعى أنها كاسدة لم يصدق وإن فصل ولا يصدق في القرض
 إذا فصل كما في المبيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الأول وقال لمحج يصدق
 في المبيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوفة من قرض
 أو ثمن المبيع ولو قال خصت عشرة أفلس أو دعتي عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة صدق
 المسلم إليه أقرب بعض المال ثم ادعى الزيادة فحلي ستة أوجه أقرب بعض الجداد أو
 يتقبل حقه أو يقض رأس المال أو يستيف الدرهم لا تسمع دعواه وإن أقرب
 يقض الدرهم قال قول الرب السلم والبيعة على المسلم إليه قياسا وفي قول

مطلب
 إذا ادعى أنكر
 في الصغير قال قول
 له وكذلك إذا
 ادعى أنه لبسه
 عارية

مطلب أقربا
 وبين الجهة
 أو لم يبين ثم ادعى
 أنها زبوف
 أو ستوفة
 أو فصل

الاستحسان القول للسلام اليه وعلى ربنا السلام البيعة وان اقر بقبض ولم يزد
 قال القول للسلام اليه كما في قبضته الدرهم بل اولى لانه لا يصدق في قوله قبضت
 الدرهم لو ادعى التوقفة او الرضا ص وفي قوله قبضت يصدق ودفع
 الى الفا او نقد تنى ولم يقضها او اقلها لا يصدق على قياس قول الثاني ومحمد
 يصدق قبضت منك الفا او اخذت لكن لم تدعى حتى اذهب به بضمن ولا
 يصدق على قول الثاني الف لك من ثمن عند اشتريته منك الا اني لم اقضه ولا
 المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم اقبض وصل ام فصل صدقة المقر له
 في الجهة او كذب بان قال انه غصبا وفرض وعن الامام الثاني ان ان فصل
 صدق ثم رجع عنه وقال ان صدقة في الجهة صدق وصل ام فصل وان كذب
 ان وصل صدق والا فلا ويلخذ محمد رحمه الله تعالى ولو اقر بشراء عند معين
 يصدق في عدم القبض لاجا ما ولو قال ابتعت من فلان عبدا الا اني لم اقبضه عند
 اجماعا وفي الاجناس لو قال ابتعت من فلان عبدا وسكت ثم قال لم اقبضه قال القول
 له لاجا ما بخلاف على الثمن ثمن عند لم اقبضه والفرق انه ابتداء ثم بالاعتراف
 وها هنا ابتداء بالبيع على الف لكنه من غير خروجه للمقر له بل من غير مال
 لازم مع عين الطالب وقال القول للمقر مع عبته كما في قوله من ثمن ميتة ذكره
 الخصم اقر بقبض دين الصحة فيه صح سواء كان عليه دين الصحة او لا وان اقر
 بقبض ما اذا فيه لا يصح ان كان عليه دين الصحة او صح فيه فاتفق الموصى له
 والوارث انه اعتق عبدا لكن الموصى له قال فيها وقال الورثة فيه قال القول لهم ولا
 شيء للموصى له الا ان يبرهن على ما قاله اقراره فيه لها منهنها الى قدر مهر المثل
 صحح ولو يوارث لعدم النكاح فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين
 وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار المهر فلا يحكم بذلك القدر انما
 تعترف في القبض والصحيح انه تصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر انها
 استوفت شيئا كلها من الكسرة اذ امرأة اقرت انها اشترت دارا البت اختها
 بتركة اختها ثم ماتت المستترية يصدق وارث المستترية انها كانت غير مادية
 في الشراء وانها ميراث عنها لانه الاصل حتى تقوم بيعة على التوكيل فنية لو اقر
 رجل لفلان بن فلان على كذا فاجاب رجل بهذا الاسم والنسب وادعى المال المقر به
 فقال لعينت به رجلا اخر يصدق قضاء ولا يقضى عليه جامع الفتاوى يستدل
 عن شخص ابراه شخصاً من سائر الحقوق الشرعية وكتب بينهما مسطور بذلك يشترط
 ادعى المبرئ انه وجب له على المقر له حق بعد تاريخ البراة وانكر المقر له وقال الفا

هذا الحق كان قبل البراءة وقد سقط بالبراءة فالقول لمن لم يثبت
 المقر بالبراءة ان تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة والا فالقول قول
 المتكريم عنه قارى المداية رجل قال لاخر وهبت الى الف درهم ثم قال بعد
 ما سكت لم يقضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون الاقرا بالقبض
 كما في مئة فاضحان وقال في الجامع الصغير ان من قال لغيره عصبتي هذا
 الثوب وقال ذلك الرجل اخذته منك وديعة ان القول قول المقر له والمقر
 ضامن مع ان المقرض هناك على الاخذ فيها هنا او من الدعاوى في محاضر
 صاحب المحط بجمع التناوى اقرار المريض لو ارشيد يدين لم يجز ويوديعة
 مستمكة بكونه يجرى ذكر في الباب الثالث من (رح) صورتها فقال اودع اياه الف
 درهم في مرض اب او في صحته معاينة الشهود فلما حضره الموت اقر باهلاكه
 صدق اذ لو سكت ومات ولا يدرى ما صانع كانت ديناً في ماله فاذا اقر باهلاكه
 فاولى ولو اقر بالابانة لافها في يده فكل عن الميمن ومات لم يكن للوارث في ماله
 شيء وجب للمريض دين على رجل من جنابة على يد نه او على قته بعد اخطائه او دين
 او نحوه فاقرب يقضه صدق في البراءة لا في ان يوجب به حقا على نفسه او في ماله
 رجوعا ولو وجب له عليه من ثمن ما شمله او قيمة فن غصبه في مرضه فله عليه
 لم يصدق في قبضه فلو كان الغصب في الصحة مات القن او ابق في مرضه
 فقتضاه عليه بقبضته في صحته فاقرب يقضها صدق ما لم يظهر الاقن ولو قضى
 بقبضته في صحته صدق بقبضها ظهر الاقن ولا مريض اقرب في صحته
 والقن في يده او يد المشتري ويقض ثمنه لم يصدق في قبض ثمنه الا ان مات
 القن قبل مرضه ولو باع قن في صحته فاقرب في مرضه بقبض ثمنه فصدق فيه
 ثم وجب المشتري به عينا بعد موته فرد بقبضه فاساثر القراء اخى بتركة
 الميت الا هذا القن فان المشتري فيه اسوتهم الا ان يقول عند الرد لا رد
 حتى يقض حتى فيكون الحق بقدر الثمن منها من الغرماء ان الميت كان مصدقا
 في قبض ثمنه غير مصدق في ايجاب الشركة مع غرماء الصمة مريض اقر لامرأة
 او اوصى لها الوهب وقبضت ثم تزوجها ثم مات تجاز اقراره لامرأة او اقر
 لابنه الكافر او وهب له وسلم فاسلم فمات اليوم بطل قال لو رثته فلان
 على دين فصدق به يصدق الى ثلثه جامع القصولين اختلافا في كون الاقرار
 للوارث في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض او في كونه في الصغير
 او في البلوغ فالقول للمدعى الصغير كذا في البرازية اشياء رجل اقر لاخر بالف

مطلق اقرار
 المريض لو ارشيد
 لم يجز بخلاف
 الوديعة المستمكة

مطلق الاق
 المريض يقض
 دين له على الغير
 فقبضه تفصيل

مطلق
 مريض اقر
 او اوصى
 وحب لامرأة
 ثم تزوجها
 ثم مات

درهم مثقاله الى شهره والقرله بل هي حالة فالقول قول المقرله عند سنا
 لسان الكمام فان قال لغلان على شيء لزمه ان يبين ماله قيمة لانه اجبر عن
 الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب فيها فاذا تبين غير ذلك يكون رجوعا
 قال والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقرله اكثر من ذلك لانه هو المتكبر فيه وكذا
 لو قال لغلان على حتى لما بينا وكذا لو قال غصبته منه شيئا وصحب به يمين مملوك
 مال محرم فيه التامع فهو بلا على العادة ولو قال لغلان على مال قال مرجع اليه
 في بيانه لانه الجمل ويقبل قوله في القليل والكثير لان كل ذلك مال فانه اسم
 لما يقول به الا انه لا يصدق في أقل من درهم لانه لا يحد ما لا يحده قال وان
 قال له على او قبل فقد اقر بالدين لان على صيغة ايجاب وقبل يميني عن الضمان
 على ما مر في الكماله ولو قال المقر هو ودية ووصل صدق لان الغضب عليه
 مجاز حيث يكون الضمون حفظه والمال محله في صدق موصول لا مفعولا
 ان قال من عتد ولم يعينه لزمه الالف ولا يصدق في قوله ما قبضت عند
 الى حنيفة ووصل ام فضل وقال ابو يوسف ومحمد ان وصل صدق في لم يلزمه
 وان فضل لم يصدق اذا انكر المقرله ان يكون ذلك مرثى عند وان اقر ان رباعه
 متاعا فالقول قول المقر الخ ولو قال استعت منه مبيعا الا اني لم اقبضه فالقول
 قوله بالاجماع ولو قال على الف من ثمن متاع لو قال اقضني الف درهم قال هي
 زيوف وقال المقر له جاد لزمه الجاد في قول الى حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 ان قال موصولا يصدق وان قال مفعولا لا يصدق وعلى هذا الخلاف
 اذا قال هي ستوقه او مخصص وعلى هذا اذا قال الا انهما زيوف وعلى هذا اذا
 قال على الف درهم زيوف من ثمن متاع الخ اذا قال بعثك معبسا قال بعثنيه
 سلما فالقول المشتري لما بينا ولو قال لغلان على الف درهم زيوف ولم
 يذكر البيع والقرض قبل يصدق بالاجماع لان اسم الدرهم يتناولهما وكذا
 لا يصدق ولو قال اغصبته منك الفا او قال او دعني ثم قال هي زيوف
 او بغير حجة صدق ووصل ام فضل وهو هذا لوجاء رد الغصب والوديعة
 بالمعيب كان القول قوله وعن ابو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يصدق فيه
 مفعولا اعتبارا بالقرض والقبض فيها هو الموجب للضمان ولو قال هي
 ستوقه او مخصص بعد ما اقر بالغصب والوديعة لان وصل صدق وان
 فصل لم يصدق اهو ومن اقر بغصب ثوب ثم جاء بثوب معيب فالقول
 قوله الخ وان قال اعطيتنيها ووديعة فقال اغصبتهما لم يضمن والفرق

مطلقا انه
 لغلان على شيء
 او غصبته منه
 شيئا يلزمه
 البيان

محله
 وان قال على
 او قبل فقد اقر
 بالدين ولو قال
 هو ودية
 ووصل صدق

مطلقا ان عتد
 معبسا او قال
 بعثني سلما
 او اقره درهم
 زيوف ولم يذكر
 عليه

مطلب
هذه الأرض
أو هذا الثوب
كان لي عند فلان
فأخذته وأكره
فلان

مطلب قال زرع
هذه الأرض
أو هذا الثوب
أو غيره هذا الثوب
فلان وأدعى
فلان أنه له

مطلب أقول
لأحد الورثة
بالفرض من الميراث
وأراد الباقيون
الرجوع حصصهم

أو نحو الأخذ ثم ادعى ما به وهو الالازم والآخر ينكره فيكون القول قوله مع
البين والثاني أصناف الفعل إلى غيره وذلك يدعى عليه سبب الضمان
وهو القصب فكان القول لمنكره مع اليمين إلى آخره قال هذه الالف كانت
ودعته لي عند فلان فأخذتها فقال فلان هي لي فانه يأخذها إلى آخره وان
قال اجرت دابتي هذه فلا تأفركم يا وردها لولا قال اجرت ثوبي هذا فلا تأفلسه
ورده قال القول قوله وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى القول قوله الذي أخذ منه الدابة والثوب إلى آخره ووجه آخران في النجاشي
والإعارة والإسكان أقيد ثابتة من جهته فيكون القول قوله في كفيته
إلى آخره إذا قل اقتضيت من فلان الف درهم كانت لي عليه أو اقضيته ألفا
ثم أخذتها منه وأكره المقر له حيث يكون القول قوله لأن الدينون تقضي
بأشائها بقض مضنون الخ ولو اقران فلان زرع هذه الأرض يعني هذه الأرض
أو عرس هذا الكرمر وذلك كله في يد المقر فادعاهما فلان وقال المقر بذلك
كله لي استعنت بك ففعلت أو فعلته باجر فالقول للمقر إلى آخره كما إذا قل
خاط لي النخاط قبضي هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته منه لم يكن أقرا
باليد ويكون القول للمقر لما ادعى أقرب فعل منه وقد يخبط ثوبا في يد المقر كذا
هذا نهاية أقرا أنه اقتضى من فلان الف درهم كانت له عليه وأكره المقر له
أن يكون له طيشي وقال مالي قبضته متى قال القول قوله مع عينه ويؤمى
بالرد لأن الإقرار بالانقضاء أقرا بالقبض والقبض سبب الرجوع الصالح
في الأصل بالنص فكان الإقرار بالقبض أقرا بوجود سبب وجوب
الضمان منه فهو يدعو بالقبض بحجة الاقتضاء يدعى براءته عن الضمان وقبضه
ينكره فكان القول قوله مع عينه وكذلك إذا أقرا أنه قبض منه الف درهم
كانت عنده ودعته وأكره المقر فالقول قول المقر لما قلنا بدينه
وقول الوصي الالف عندى لو أحد من الورثة الالف لكل تجدد مسألة
البيت من البسوط وإذا أقرا الوصي أن لأحد الورثة عنده من ميراثه كذا
وكذا درهم فإراد بقية الورثة أن يرجعوا على الوصي حصصهم كما لو أقرت
لم يكن لهم ذلك ولكن ما أقر به لهذا فهو بينهم على الميراث لأن الوصي فيما في يد
من التركة أمين والقول قول الأمين في رادة نفسه لكن لا يقبل قوله في وصول
المال إلى غيره كما لو ادعى اليد على الوصي فهنا أيضا قول الوصي في راجع
إلى ورثته مقبول سواء ذكر أنه سلم نصيب الكبار إليهم أو أن ذلك لم يصل إلى

يده ولكن لا يقبل قوله في اسقاط حق الكبار عما اقر به للصغير لان ذلك
جزء من التركة وهو مشترك بينهم قلت وفي مختصر المحيط بعد ان ذكرنا ما
عن البسوط قال في رواية الوصايا الاخر مثله وكان هذا اولى بالنقل لفرقة
فقطعت فقلت ويضمن الغاشم الاخذ له وذلك يروى في الوصايا وبسط
والله اعلم لواقفة غصب من فلان ذاروا قال هي بالهجرة يصدرق لان ايجل
المكان فكان القول في بيان المكان اليه فيلزمه تسليم الدار اليه ان قدر
عليه وان عجز عنه بان خربت اوقال هو هذه الدار التي في يد زيد وزيد يمتكر
فالقول قول المقر عند ابي حنيفة واي يوسف الاخر ولا يضمن وعند محمد
يضمن قيمة الدار بناء على ان العقار غير مضمون القيمة عنده اخلاقا له
ولو اقر بالثبوت درهم مؤجلة بان قال لفلان على عشرة دراهم الى شهر وقال المقر
له لا ابل هي حالة فالقول قول المقر له لان هذا اقرار على نفسه ودعوى الاجل
على الغير فافراه مقبول ولا تقبل دعواه الاجحة ويصحلف المقر له على الاجل
لان مكر الاجل والقول قول المتكرم مع اليقين وهذا بخلاف ما اذا اقر وقال
كفلت لفلان بشرة دراهم الى شهر وقال المقر له لا ابل كفلت بها حالة ان
القول قول المقر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان هناك الظاهر
شاهد للقران الكفالة تكون مؤجلة عادة بخلاف الدين اسكنت فلانا
بيتي ثم اخرجه وادعى الساكن انه له فالقول قول المقر عند ابي حنيفة وابي
يوسف وعند محمد القول قول الساكن مع يمينه ولو قال اعرت دابتي الخ على
هذا الاختلاف ولو قال خاط لي هذا القبيص ولم يقل قبضته منه لم يصر
بالرد عليه بالاجماع الخ هذا اذا لم يكن الدار والثوب مفروقا للمقر فان كان
مفروقا فالقول قوله بالاجماع الخ وعلى هذا سيد اعنى عبده ثم اقر للمولى ان
اخذ منه هذا الشيء في حال الرق ومواقف يمينه وقال لا ابل اخذته بعد العتق
فالقول قول العبد ويؤمر بالرد اليه بالاجماع لانه الخ ولو اقر بالانطلاق
بان قال كفلت عليك مالا او ات عبدي وقال العبد لا ابل انكفته وانا حر
فالقول قول العبد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد القول قول المولى
وعلى هذا الاختلاف اذا قال قطعت يدك قبل العتق وقال العبد لا ابل قطعتهما
بعد العتق ولو تنازعا في الضريبة فقال المولى اخذت منك ضريبة كل شهر
كذا وهي ضريبة مثله وقال العبد لا ابل كان بعد العتق فالقول قول المولى
بالاتفاق وكذلك لو ادعى المولى وطى الامة قبل العتق وادعت الامة بعد العتق

مطلب لواقفة
انه غصب من
فلان ذاروا قال
هي بالهجرة
يصدرق

مطلب اذا قال
اسكنت فلانا
بيتي واخرجه
وادعى الساكن
انه له فالقول
للمقر

مطلب قال للمولى
اخذت منك
الضريبة قبل
العتق وقال
العبد بعد

عليه نظر عند البياض وعلى هذا إذا استأمر الحربي فقال له رجل مسلم أخذت منك
الف درهم وانت حربي في دار الحرب فقال المقر له لا بل أخذته وأنا مستأمر أو دعي
في دار الإسلام والالف قائمة بعينها فالقول قول المقر له ويؤمر بالرد إليه
يا لإجماع ولو لم يأخذت منك الف فاستمكتها وانت حربي في دار الحرب
أو قال قطعت يدك وقال المقر له لا بل قطعت وأنا مستأمر أو دعي في دار الإسلام
فالقول قول المقر له ويضمن له المقر ما قطع أو تلف عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد وافر لا يضمن شيئا وعلى هذا إذا قال فلان على الف درهم ولم
يذكر الوزن يلزمه الف درهم وزنا لا عد فانه ينعصر في العدد للتعارف وكذا
إذا ذكر العدد بيان قال فلان على الف درهم عدد يلزمه الف درهم وزنا ولو لم
ذكر العدد ويقع على ما تعارف أهل البلد من الوزن وهو في ديارنا وخربنا
والفرق وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة مثاقيل فإن كان الإقرار في
هذه البلاد يلزمه بهذا الوزن وإن كان الإقرار في بلد يستعملون فيه بدرهم
وزنها ينقص عن وزن سبعة يقع إقراره على ذلك الوزن لأصناف مطلق الكلام
إلى المتعارف حتى لو ادعى وزنا أقل من وزن بلد لا يصدق ولو كان في البلد وزن
مختلفة يعترف به الغالب كما في بغداد فإن استوت يحمل على الأقل منها لأن الأقل
مستقيم به والزيادة مشكوك فيها والوجوب في الزمة أولم يكن فتي وقع الشك
في ثبوته فلا يثبت مع الشك ولو سمي زيادة على وزن البلد وانقص منه بيان
قال على الف درهم وزن خمسة إن كان موصولا يقبل والا فلا وكذلك إذا قال
على فلان الف درهم مثاقيل يلزمه ذلك لأنه زاد على الوزن المعروف وهو غير
متم في الإقرار على نفسه في الزيادة فيقبل منه ولو أقر وهو بغداد فقال
فلان على الف درهم طبرية يلزمه الف درهم طبرية لكن بوزن سبعة لأن قوله
طبرية خرج وصفا للدراهم أي دراهم منسوبة إلى طبرستان فلا يوجب تغيير وزن
البلد وكذلك إذا قال فلان على كرحطة موصلة والمقر بغداد يلزمه حطة
موصلة لكن بجعل بغداد لما قلنا ولو أقرب الميت بآب بن الميت وصده
لكن إن كان يكون المقرب منه فالقول قول المقر والمال بينهما انقصا استحسنات
والتقاسم إن يكون القول قول المقر والمال كله له ما لم يعمد الميتة على النسب
وكذلك لو أقرب الميت وصده لكنه إنكرت أن يكون المقرب منه فالقول
قول المقر استحسنات لما قلنا ولو أقرب المرأة باخ للزوج الميت وصدها الأخ
لكنه إنكر أن تكون هي امرأة الميت فالقول قول المقر له عند أبي حنيفة

مطلب قال
أخذت منك
الف فاستمكتها
أو قطعت يدك
وأنت حربي
وقال المقر له
لا بل وأنا مستأمر
أو دعي وقال
أخذت من فلان
الف ولم يذكر
الوزن وفي هذا
الاخير تفصيل

مطلب اقر
وهو بغداد
أن فلان طبرية
الفاطمية
يلزمه الف
طبرية

ومجد وزفر وهو التماس وعلى المرأة اثبات الزوجية باليدنة وعند أبي يوسف
القول قول المرأة والمال بينهما على قدر ميراثهما ولو اقر زوج المرأة بائنا لها وصلة
الاخ لكنه انكر ان يكون هو زوجها فهو على هذا الاختلاف ولو ترك ابنتين
فاقر لحدهما بائنا قال فان صدقة الاخ المعروف في ذلك شاكها في اللبس
كما اذا اقر جميعا لما بيننا وان كذبه فيه فانه يقسم المال بين الاخوين المعروفين
اولا نصفين وينصف النصف الى الاخ المتكر ولما انصف النصف الاخر فاقسم
بين الاخ المعروفين المقر له نصفين عند عامة العلماء وعند ابن ابي كريمة
ثلثاء للمقر وثلثه للمقر له والكلام فيه ذيل طويل **مسألة** ولو مات وترك النكاح
في يد رجل فقال الرجل انا اخوه لابيه وامه واتاخره لابيه وامه وانكر
المقر له ان يكون المقر اخاله فالقول قول المقر استحسننا على ما بيننا يدايع

الصلح

كتاب
رجل اودع رجلا شيئا فقال المودع ضاعت الوديعة او ردتها عليك
وانكر صاحبها الرد والملاك كان القول قول المودع مع اليمين ولا نفي عليه
فان صاحبه صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء فهو على وجه احداهما ان ينكف
صاحب المال الايداع فقال المستودع ما اودعني شيئا ثم صالحة على شيء
معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني جوازه على نعم المدعي عليه وفي
نعم المدعي انه صار فاعبأ بالبحر فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى
صاحب المال اطلاق الوديعة وطالبته بالرد فاق المستودع بالوديعة او مسكت
ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحة على شيء جاز
الصلح في قولهم والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك
والمدعي يدعي الرد والملاك ثم صالحة على شيء جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف
الاخر واختلفوا في قول ابى حنيفة والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول
ابى يوسف الاول وعليه الفتوى واجمعوا على انه لو صلح بعد ما حلف المستودع
ان يرد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل ايمان المودع والوجه
الرابع اذا ادعى المودع الرد وصحبه المال لا يصدق في ذلك ولا يكذب بل سكت
ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابى يوسف الاول والاخير ويجوز
في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع علم بصدقه في ذلك
ولم يكذب فصاحبه على شيء انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد
ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت او ردتها فلم يصح

مطل القول

المودع منع عنه
في دعوى صلحها
او هلكها فان
تصلحها فهو
على وجه

ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كلها من قاضيان
صالح عن دعواه حقا في دار على عند غيرين الى اجل او موصوف في الذمة
لم يجز ثم ان صاحبه من حقه فقد اقر بالحق له فالقول في بيان الحق له لانه
الجل وان صالح من دعوى الحق لم يكن اقرارا بمنزلة وفي الاصل اذا صالح
عن دعواه في دار على عند غيرين الى اجل لم يجز وان ذكر عبدا موصوفا
في الذمة لا يجوز ايضا واذا بطل الصلح فان كان صاحبه من حقه فقد
اقر له بالحق فيبرج عليه والقول في المقدار قول المدعي عليه وان صالح
من دعواه لم يكن اقرارا وقد ذكرنا في كتاب الاقرار وفي الاصل للمودع اذا قال
ضاعت الوديعة او ردتها عليتك فهو مصدق في فلو صاحبه بعد هذا على
مال لم يجز الصلح والمسئلة على اربعة اوجه الخ خلاصة شريفة عن محمد بن
نعمان حصلت عنك خمسماية من الالف التي عليتك على ان تعطيني الخمسمائة
الباقية اول الشهر وقال المدبون حصلت بغير شيء فالقول للمطلوب الاقرار
الطالب بالخط وعن الثاني ادعى دار في يد رجل فصاحبه على مال ومع البطل
ثم برهن المدعي عليه ان الدار له لا يقبل وان برهن على انه كان اشترها من المدعي
قبل الصلح بطل الصلح ورد بدله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح وان كان
بعدها قال الثاني حتى يزانية ولو اختلفا بعد وقوع الصلح فقال المستوع
كان الصلح بعدما ادعت البراءة وقال الطالب كان قبل ذلك فالقول
قول الطالب الا ان قيم المطلوب البينة وهذا نفع على قول ابو يوسف
رحمه الله من الخريد قبل كتاب المزارعة نقله مفتي الاسكوب اذا قتل
المدير رجلا خطأ وفقا عين اخر فصاحبهما المولى على عند دفعه اليهما
فهو جائز وان اختلفا فقال كل واحد منهما انا صاحب الدم ولا بينة لوط
منهما قال عند بينهما اضرغان فان قال مولى المدير لاحدهما انت ولي
القتيل وقال الاخر انت صاحب العين فالقول قوله من عينه تارة خانية
نقل صاحب المدقة ولو ادع انسا فادعية ثم طلبها منه فقال
المودع هلكت او قال ردتها وكذبه المودع وقال استهلكها فصاحبا
على شيء فالصلح باطل عند ابو يوسف وعند محمد صحيح وجه قول محمد
ان هذا صلح وقع بحسن دعوى صحيحة وبين متوجهة فيصنع كما في سائر المواضع
وجه قول ابو يوسف ان المدعي متناقض فلهذا الدعوى لان المودع امين المالك
وقول الامين قول المؤمن فكان لجنازه بالرد والماله اقرارا من المودع فكانت

مطلب الصلح

عن دعواه في
دار على عند غير
عين الى اجل لم يجز
وكذا لو وصفه

مطلب اذا ادعى

بعد الصلح انه
كان اشترها من
المدعي قبله بطل

مطلب

قتل المدير رجلا
وقتا عين اخر
فصاحبهما المولى
على عند متخلفا
وادعى كل منهما
انه ولله

مناقضا في دعوى الاستهلاك والتناقص يمنع صحة الدعوى لانه يستلزم
لكي لا يدفع الدعوى لانها مندفة لبطاليتها بل للثبوت وانما دفع الدعوى
لم يصح الصريح ولو ادعى المودع الاستهلاك ولم يقل المودع انها هلكت او ردها
فقتضها في شيء جاز لان دعوى الاستهلاك صحيحة واليمين متوجهة عليه
فدفع الصريح بداهة

كتاب المضاربة

قال في محضر المحيط اختلغا في العموم فقال رب المال دفعت لك مضاربة
في الطعام خاصة وقال العامل ما سميت لي تجارة بعينها فان كان قبل التصرف
لا يكون للمضارب التصرف في العموم وان اختلفا بعد التصرف فالقول
للعامل استحسانا ورب المال قياسا وهو قول زفر والحسن وان قلنا
البينة فالبينة كره للمال وقت احدهما والاوان وقتا وقتا يؤخذ
ببينة الوقت الاخير وان اتفعا ان العقد وقع خلاصا ثم اختلفا في الخبر
بان قال رب المال اذنت لك في البر خاصة وقال العامل اذنت لي في الطعام
فالقول لرب المال وان اقاما البينة فان وقتا اخذ بالوقت الاخير وان وقت
احدهما ولم يوقت الاخر فالبينة للمضارب ولو قال المضارب امرتني بالتعد
والنسيئة وقال رب المال امرتك بالتعد فالقول للمضارب والبينة لرب
المال وكذا لو قال امرتك ان تشتري كذا وقال العامل امرتني بالعموم وكذا لو قلنا
في المنع من السفر فالقول للعامل في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ضمن او
لودع ما لا فوج فقال العامل انه قرض وقال رب المال بضاعة او مضاربة
فامدة او صحيحة فالقول لرب المال والبينة بينة للمضارب لانها اختلفا
في نوع العقد فيكون القول للمالك لانه هو المالك فيكون منكر التملك
بهذه الجهة فان هلك المال في يد المضارب بعد هذا القول بضمي اصل
والزبح لانه ادعى ما كان امانة عنده لنفسه لانا مق جعلنا القول لرب
رب المال كان العامل امينا فصار جاحدا للامانة والامانة تقضي بالحد
كذا في محيط السرخسي ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها
مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها وصفتها قول
المضارب مع يمينه ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الزبح وقال
المضارب قسمنا بقدر قرض راس المال وتكررب المال فبض راس المال كان القول
لرب المال ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب
فقال رب المال شغل لك ثلث الزبح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث

مطلب
في اختلافها
في العموم او
الحسن او النقد
والنسيئة

مطلب ان ادعى
العامل القرض
ورب المال
البضاعة او
المضاربة فالقول
لرب المال

مطلب اختلاف
في قسمة الزبح
بعض قرض
راس المال
او قبله

لان رب المال متعنت ليس في دعواه الا فساد العقد ولو اقام رب المال
 البينة قلت بينته لانه اقام البينة على فساد العقد ولو قال رب المال شرطت
 لك ثلث الربح الا عشرة فقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث الربح كان القول
 قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لانه يتكرر زيادة يدعيها المضارب
 والبينة بينة المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة ولو قال رب المال
 شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او لم شرطت
 لي شيئا والى اجر الثلث كان القول لرب المال لان المضارب يدعي اجر في ذمته
 وهو يتكرر وان اقام البينة فالبينة بينة المضارب لانها قامت لاثبات
 الدين في ذمة الاخر ولو قال رب المال دفعت اليك بضاعة وقال المضارب
 لا بل مضاربة بالنصف كان القول قول رب المال لان الربح يستحق عليه من
 جهته وكذا لو قال المضارب اقضتني وقال رب المال دفعت مضاربة
 او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه تملك المال والبينة
 للمضارب يجعل كانه اعطاه مضاربة ثم اقضيه ولو قال رب المال اقضتني
 وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي
 عليه الضمان بعدما اتفقا انه اخذ المالا ذمته والبينة للمال ولو قال رب المال
 كان رأس المال الذي درهم وشرطت لك ثلث الربح فقال المضارب لا بل رأس
 المال ألف درهم وشرطت لي نصف الربح وفي يد المضارب الفان يعرف انه مال
 المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب مع اليمين وفي شرط الربح
 قول رب المال مع اليمين وان جاء المضارب بثلاثة الاف درهم فقال الف
 منها ودعته او بضاعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون
 قول دعي اليه فيما يبدى الا اذا قرانه لغيره رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة
 فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله القول قوله في ذلك واذا خلف المضارب
 مع رب المال فقال رب المال امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالنقد
 والنسيئة او قال رب المال امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري كذا وقال
 المضارب دفعت الى المال مطلقا كان القول قول المضارب عندئذ لان يدعي
 الاطلاق والاضطر في المضاربة هو الاطلاق وقال زفر بن جده الله تعالى القول
 لرب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد من جهة كلهما فاصحح ان ادعى رب
 المال التقيد بنوع او مكان والمضارب الاطلاق جعلنا القول للمضارب

مطلب اختلاف
 فقال رب المال
 شرطت لك
 نصف الربح
 وقال المضارب
 مائة درهم
 فشرطت
 شيئا

مطلب في
 اختلاف
 في رأس
 المال والربح

مطلب
 دفع له عرضا
 مضاربة ثم
 ادعى المضارب
 رده

مطلب ادعى
 رب المال
 التقيد
 بالمضارب
 الاطلاق

لا لرب المال وان اقاما البيئته اخذ بيئته رب المال وقت احدهما ولا
وان وقتا يؤخذ بيئته صاحب الوقت الاخر وان ادعى كل واحد نوعا
فالقول لرب المال ابن المؤيد من شرح المجمع قال في البرازية مقتضى المضاربة
العموم فالقول لمن يدعيه والتخصيص عارض لا يثبت الا بالبيئته وان انفقا
ان العقد وقع خاصا فاختلغا فيما خص العقد به فالقول لرب المال
لانفاقهما على العقد ولعن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله
امرتك بالايجار في البروان ادعى الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه
العموم وعن الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان
برهنا كان نص شهود العامل انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهو اولي
لاشائه الزيادة لفظا وان لم يتصو اعل هذا فرب المال وكذا اذا اختلفا
في المنع من السفر اقتضت المضاربة اطلاقها على الروايات المشهورة قال
المضارب هو في الطعام ورب المال قال في الكرياس فالقول له وان برهنا
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاشياء والمضارب محتاج الى
اشيائه لدفع الضمان عن نفسه وان وقتا فالوقت الاخير اولي بهز اذ بيئته
معه الثاني قال ليرد فعت الغاو وبحث الغاو قال رب المال كلاهما راس
المال فالقول قول المضارب ولو قال دفع الغا للمضاربة وبحث الغا
فقال رب المال لا بل بضاعة فالقول لرب المال جاء بثلاثة الاف وقال
الف مضاربة والف بضاعة او ديرة او ديرة والف ربح فالقول في
البضاعة والوديرة والدين للمضارب في الاقاويل كلها لان من في يده
شئ فالقول له الا ان يقر بغيره وعليه اليمين ومن اقام بيئته على ما ادعى
من فضل قيل برهانه قالما لك يدعي فضلا في راس المال والعامل في البيع
اتلافه قبل التصرف يطلها لغوات المحل والقول فيه للمضارب لانه
امين كالمودع ولو اتلفه المضارب او انفقاه او اعطاه رجلا واتلفه ذلك
الرجل لم يتبق المضاربة لانه صار مضمونا عليه والضمان مع المضاربة
لا يحتمل ان اشترى المضارب عبدا بالف ونقد المال وقال رب المال اشتريته
على المضاربة ثم ضاع وقال المضارب اشتريته بعد ما ضاع وتكت ارى
ان المال عندي فالقول للمضارب لان الاصل الشراء لنفسه حتى يدل الدليل
على خلافه ولو قال رب المال ضاع قبل الشراء وقال المضارب لا بل ابعده
فالقول لرب المال لانه يدعي على رب المال الرجوع بالثمن وهو يتكرر

مطلب مع
المضاربة الثاني
ادعى احداهما راس
مال والاخر كفا
وادعى رب المال
انهما راس المال

مطلب الذي اشترى
المضارب عبدا
فقال رب المال
اشتريته قبل
ضياع المال وقال
المضارب بقاء
فالقول للمضاربة

وان برهننا قلة المضارب لانه ثبت الرجوع كلها من فتاوى البيزانية اشترى
 المضارب عبدا بالف درهم وهي مال المضاربة فنقد المالك فقال رب
 المال اشتريته على المضاربة ثم ضاع المال وقال المضارب اشتريته بقدر
 ما ضاع وانا اري ان المال عندي فكذا هو قد ضاع قبل ذلك فالقول قول
 المضارب لان الاصل في كل من يشتري شيئا انه يعتبر مشتريا لنفسه
 ولان المال يشهد له ايضا وهو هلاك المال فكان الظاهر شاهدا للمضارب
 فكان القول قوله وذكر محمد في المضاربة الكبيرة اذ اختلفا فقال رب
 المال ضاع قبل ان تشتري الحاربية وانما اشتريتها لنفسك وقال للمضارب
 ضاع المال بطلما اشتريتها وانا اريد ان اخذك بالثمن ولا اعلم متى ضاع
 فالقول قول رب المال مع يمينه وعلى المضارب البينة انه اشترى والمال
 عنده وانما ضاع بعد الشراء لان رب المال ينفي الضمان عن نفسه والمضارب
 يدعي عليه الضمان ليرجع عليه بالثمن لانه يدعي وقوع العقد له ورب
 المال ينكر ذلك فكان القول قوله فان اقاما البينة فالبينة بينة للمضارب
 بداهة ٢٤ وتجوز المراجعة بين المضاربين كما تجوز بين المضارب وسره
 المال قال محمد في الاصل اذ ادفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف
 ودفع الى اخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين
 عبدا بحسابة من المضاربة فباعه من المضارب الاخر بالف فاراد الثاني
 ان يبيعه مراحمة الى اخر ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة فباعه من
 الثاني على الف لان اقل الثنتين الف وحصة المضارب خمسمية فبيعه مراحمة
 على اقل الثنتين وحصلته من الربع والربع في المضاربة بينهما على الشرط والوضعية
 على سائر المال والقول قول المضارب في دعوى الهلاك لان المال امانة في يده
 بداهة ٢٥ ليس للمضارب ان يشتري من لا يقدر على بيعه كما اذا اشترى
 عبدا يعتق اذ ادخل في ملكه ولو اشترى كان مشتريا لنفسه القول
 للمضارب في دعوى الهلاك مع يمينه سواء كانت المضاربة حاضرة
 او فاسدة حقيقة ليس للمضارب ولا لرب المال ان يطأ جارية المضاربة
 القول للمضارب في دعوى الهلاك مع يمينه سواء كانت المضاربة جارية
 او فاسدة مضارب معه الغن فقال لرب المال دفعت الى القاول لرب
 المال لا ايل دفعت اليك الغن مضاربة فالقول قول رب المال عندي
 حينة او لا وهكذا روي عن ابى يوسف ثم رجع وقال القول قول المضارب

مطلب
 في مراجعة بين
 المضاربين

مطلب
 ليس للمضارب
 شراء من لا
 يقدر على بيعه

ولو قال الذي في يده المال دفعت الى مضاربة بالنصف فبحث القاول
 رب المال دفعت اليك بضاعة وبحث القاول القول قول رب المال فقله
 ابن المؤيد من الخلاصة ولو قال رب المال هو قرض وادعى القايض المضاربة
 فان كان بعد ما تصرف قال القول قول رب المال والبينة بينته ايضا والمضارب
 ضامن وقبل التصرف قال القول له ولا ضمان عليه اي على القايض ولو اختلفا
 في قدر ما شرط من الربح قال القول للمضارب ولو قال رب المال دفعت
 مضاربة في الطعام خاصة وقال المضارب ما سميت في تجارة بعينها
 فان كان قبل التصرف لا يكون للمضارب في العموم وان اختلفا بعد
 التصرف قال القول للمضارب والبينة لرب المال وان اتفقا على المضاربة
 الخاصة واختلفا في جنس التجارة قال القول لرب المال والبينة للمضارب
 ولو قال المضارب امرتني بالتعد والنسيئة وقال رب المال امرتني
 بالتعد قال القول للمضارب والبينة للمدعي التخصيص وحيز بقوله المؤيد غلغ
 البغدادى قال فان كان مع المضارب الغان فقال دهنت الى القاول وبحث
 القاول رب المال لا يدل دفعت اليك الفين قال القول قول المضارب وكان
 ابو حنيفة يقول ولا القول قول رب المال وهو قول زفر لان المضارب يدعي
 عليه الشركة في الربح وهو ينكر والقول قول المنتكر ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب
 لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القايض
 ضميم كان او امينا لا يدرى مقدار المقبوض ولو اختلفا في مقدار
 الربح قال القول فيه قول رب المال لان الخ ومن كان معه الف درهم فقال له
 مضاربة لفلان بالنصف وقد ربح القاول قال فلان هي بضاعة قال القول
 قول رب المال لان الخ ولو قال المضارب اقرضتني وقال رب المال هي بضاعة
 او ودعته قال القول لرب المال والبينة بينة المضارب لان الخ ولو ادعى
 رب المال المضاربة في نوع وقال الاخر ما سميت في تجارة بعينها قال القول
 للمضارب لان الخ ولو ادعى كل واحد فاعا قال القول لرب المال لان الخ هداية
 سئل عن رجل دفع لآخر ما لا يعمل فيه مضاربة ففعل وتكررت منه الشفر
 فسفر المال فادعى رب المال انه ما اذن في تكرار السفر وقال المضارب لم ينفذ
 عن السفر يجب اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب الاطلاق قال القول
 قول المضارب مع بينة ما لم يقر رب المال بينة على التقييد سئل ان اسافر
 العام من المال واشترى بضاعة وارسلها لصحبة غيره قرب المال فهل كنت

مطلب
 في كون المال قرضا
 او مضاربة او
 في الربح او في
 التقييد والاطلاق

مطلب مع
 المضاربين الغان
 ادعى ان له ما
 راس مال ولا ربح
 ربح وادعى رب
 المال ان المال
 راس المال

مطلب سرق
 المال من المضارب
 بعد تكرار السفر
 فادعى رب المال
 عدم الاذن
 في تكراره

في الطريق الجلب لاضمان على العامل لان له ان يودع مال المضاربة والقول
قوله ان المالك اذن له في ذلك الا ان يقيم المالك بقيمة انه منعه من ذلك
سئل عن العامل في مال المضاربة اذ اقامت وطلب رب المال ورثته بالمال
والرجح وادعوا ان مورثهم اقبضه ذلك فهل يقبل قولهم ام قول رب المال
اجب المضارب اذ اقامت ولم يبين امر مال المضاربة ان له ذلك في تركته
ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا ببينة تشهد انه رد ٥٥
الى المالك او تشهد ان المضارب قال قبل موته ردت المال والرجح الى المالك
في الهداية اما حكم المضاربة الفاسدة فليس للمضارب ان يعمل شيئا
ما ذكرنا ان له ان يعمل في المضاربة الصحيحة ولا يثبت بها شيء مما ذكرنا
من احكام المضاربة الصحيحة ولا يستحق النفقة ولا الرجح المسمى وانما
له اجر مثل عمله سواء كان في المضاربة ربح او لم يكن لان المضاربة الفاسدة
في معنى الاجارة الفاسدة والاجير لا يستحق المنفعة ولا المسمى في الاجارة
الفاسدة وانما يستحق اجر مثل والرجح كله يكون لرب المال لان الرجح تمام ملكه
وانما يستحق المضارب شطر امانته بالشروط ولم يصح الشوط فكان كله لرب
المال والخسران عليه والقول قول المضارب في دعوى المالك والضبايع
في المضاربة الفاسدة مع عيبه هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل المال
في يده امانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي فيه اختلافا وقال
لا ضمان عليه في قول ابو حنيفة وعندهما يضمن كما في الاجير المشترك اذا هلك
المال في يده بداهة

مطلب
رب المال من
ورثة المضارب
فادعوا المرافضة
له في حياته

مطلب في
حكم الضايع
الفاسدة

وان يدعى ذوالمال قضا وخضه في المضارب للمال قد قبل الجدر
وفي العكس بعد الرجح فالقول قوله كذلك في الاضباع ما تقدم

ابن وهبان فليتنظر في شرحه لابن السحنة **كتاب الوديعة**
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان قال سقط مني لا يضمن ولو قال يا ثار سبتة
بيعتك بكم يكون ضمانا وان قال يبيعتا اذ من لا يضمن قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله تعالى وقد قال بعض اصحابنا اذا قال ذهبت الوديعة ولا ادرى
كيف ذهبت كان القول قوله ولا ضمان عليه وبه نأخذ قال لمولا نارضى الله
وفي عرفنا لا فرق بين قوله يبيعتك بكم وبين قوله يبيعتا اذ من لا يكون ضمانا
على كل حال ولو قال لا ادرى كيف ذهبت قال يضمنهم يكون ضمانا بخلاف
ما لو قال ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت وقال شمس الائمة الشرح رحمه

مطلب فنقول
المودع سقطت
منها او ذهبت
الوديعة ولا
ادري كيف ذهبت

مطلب الخلف
صاحب الوديعة
مع وريثة المودع
في موته مجهلا

الله تعالى الأصح أنه لا يضمن على كل حال سواء هل ذهبت ولا ادرى كيف ذهبت او هل
لا ادرى كيف ذهبت ولم يزد عليه اذا مات المودع واختلفت صاحبا الوديعة مع
الوريثة فقال صاحب الوديعة مائة مجهلا وصارت الوديعة ثلثا في تركته وكانت الوريثة
كانت الوديعة قائمة بعلمها مات قال ابن شجاع رحمه الله على قياس قول اصحابنا رحمه الله
ان يجب ان يكون القول قول الطالب ونحو الخصمان في مال الميت وعلى من قال في مال الميت
يجب ان يكون القول قول الوريثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام الميت المودع اذا قال بعينه
بالوديعة اليك مع رسولي وسمى بعض من في عياله فهو كقوله رد دنتها
عليك يكون القول قوله مع اليمين وان قال بعثت بها اليك مع اجني كان ضلما
الا ان يتصاحبا الوديعة انها وصلت اليه ولو قال بعد موت المودع رد دنتها
على الصبي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال الرجل لغيره استودعني فلانا
وضاعت وقال الطالب كذبت بل غصبته بما سمى كان القول قول المستودع لظنهما
منك وديعة وقال رب المال بل غصبته كان ضامنا ولو قال رب المال ارضعها
فوضاها وقال المستودع بل وضعتها عندى وديعة او قال اخذتها منك وديعة
وقد ضاع قبل قوله ولا ضمان عليه رجل اودع رجلا الف درهم وله على
المستودع الف درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بصدق الف فقال
الطالب اخذت الوديعة والدين منك وقال للمستودع اعطيت العوض
وضاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الذي اقر
رجل غاب وجاءت امراته الى القاضي وحضرت والد الزوجها وادعت ان القاضى
وديعة في يديا به فطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر
رحمته الله تعالى ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصل للنفقة
الزوجهات من طعام او كسوة والاب مقر بان ذلك في يده كان لراة ان تطالبه
وللقاضى ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس الاب ان يدفع ذلك اليها بغير امر
القاضى فان دفع بغير امره كان ضامنا وان اقر الاب كون ذلك المال في يده
كان القول قوله ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تثبت ما لا لزوجهات عنده
وانها التست بوجوه انما يستخلف من كان خصما وان لم تكن الوديعة
ما يصل للنفقة الزوجهات فلا خصومة بينهما ولو قال المودع لرب الوديعة
قد رجعت بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة فيما
اخذ مع يمينه لان الوديعة صارت ديننا من حيث الظاهر فيكون القول
قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه قوم ردعوا الى رجل

مطلب المستودع
الفا وقال لا
المال هي غصب
او قرض

مطلب جات
في يمينه
ظلمت نفقتها
وتدعى زوجها
وديعة في يده
ابيه

مطلب ان يدعى
الوديعة دفع
بعضها ومات
قال القول لربها
في قدر للقبول

دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدها في منديلها ووضعها
 في كفه فلدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت
 واصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامنا وهو كما لو ان ضامنا
 الوديعه ولا ادري كيف ذهبت وثمة القول قوله مع المين ولا
 ضمانا عليه صاحب الوديعه اذا اطلب الوديعه فقال المودع لاصول
 انيها المسأعة قال الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كانت
 الوديعه ببعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك اولضيق الوقت فلا
 ضمانا عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين فارسل ريس
 الدين رجلا الى مديونه ليحضر دينه فان قال المديون دفعته الى الرسل
 وصديق الرسول وقال دفع المالى الى الرسل وصاحب الدين يتكره وصول
 المالى اليه قال ابو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الرسول مع ثبوت
 من فتاوى فاضل خان المودع انما يضمن بالجهل اذ لم يعرف الوارث الوديعه
 اما اذا عرف والمودع يعلم انه عرف فوات ولم يبين لا يضمن ولو قال الوارث
 اناعط الوديعه وانكر الطالب ان فسر الوديعه وقال الوديعه كذا وكذا
 وانا علمتها وقد هلك صدق الا في خضلة وهي ان الوارث اذا دل السارق
 على الوديعه والمودع انما يضمن اذ لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حال الاخذ
 ولو منعه لا يضمن بزازية وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد
 والهلاك يصدق ولو دفع المودع الوديعه الى اخرها اذ المالك او بغير اذنه
 ثم اجاز للمالك خراج المودع من البين كان دفع المالك هذا الدفع الى الغير بغير
 ضرورة فان اخرج بيت المودع فدفعها الى سجارة لا يضمن وكذا ما كبشه هذا
 قال شمس المنة الكوفي في صلب الاصل هذا اذ لم يجد بل من الدفع الى الاجنبى
 اذا دفعه وامكنه الدفع الى من في عياله يضمن وقال الامام محمد اهرزاده في كتابه
 الصلح ايضا هذا اذا كان الحريق غالبا لخاصة بمنزل المودع اما اذا لم يكن محبطا
 يضمن بالدفع الى الاجنبى وفي القدرى لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفعته
 الوديعه الى اخي للضرورة لا يصدق ايضا عند ابى حنيفة والى يوسف
 وفي المنتقى ان علم انه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وفي الاصل اختلفا
 فقال احمد والآخر اخذت منك الف درهم وديعة فضاء وقال الآخر اخذته
 غصبا ضمن المقر ولو قال دفعته الى اودعني وقال الآخر اخذته غصبا
 لا يضمن ولو قال عندك الف درهم وديعة قد دفعته الى وقال المقر له كذبت

مطلب
 ادعى الرسول
 يقبض الدين
 الدفع الى الرسل
 مطلب المودع
 انما يضمن بالجهل
 اذ لم يعرف الوارث
 الوديعه

مطلب في دفع
 المودع الوديعه
 عند وقوع
 الحريق في داره

وهو في القول قول المقر له ولو قال كان عندك ثوب عارية فليسته ثم ردت
 على اوداية عندك فركبتها ثم دفعتها الى وقال المقر له كذبت هو في فعل قولها
 هذا والاول سوله وعلى قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المقر
 رجل اودع عند رجل الف درهم فانفق ثمانمائة ورد ما بين وحلف انه
 لم يجبس شيئا من الوديعة قال قول قوله ولا يبحث لانه صار دينا عليه وفي
 وكالة الاصل في باب الوكالة بقبض الوديعة رجل استهلك وديعة انسان
 فلا بد ان يحاسب المودع في القيمة خلاصة المضاركة لو قال قبل مودة اودعت
 مال المضاربة فلا تا ثم مات لاشئ عليه ولا على ورثته ولو انكر فلا رن
 ابداعها عنه قال قول له مع الحلف ولا شئ عليه ولا على الورثة ولو مات
 قبل ان يقول له شيئا ولا يعلم ان المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق
 عليه ولا على الورثة وان دفعه الى اقلان بالبرهان او الاقرار منه ثم مات المضارب
 ثم مات اقلان مجعلا كان دينا في مال اقلان ولا شئ على المودع ولو مات المضارب
 واقلان حي فقال رد دنتها عليه في حياته قال قول قوله ولا ضمان عليه
 ولا على الميت وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد والملاكة يصدق
 ولو قال ليس له على شئ ثم ادعاه يصدق بجوده ما عند غير المالك لا بوجوب
 الضمان اذ اهلكك ولو قال لا ادري ضاعت ولم تضع لا يضمن ولو قال
 ضاعت قال قول له وان قال لم يذهب من مالي شئ وضاعت لا يضمن ايضا
 ولو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت قال قول له ولو قال ابتداء لا ادري
 كيف ذهبت الوديعة اختلفوا والصحيح انه لا يضمن اودع انسان عند احد
 ثم مات المودع بلا بيان فالضمان عليه فان قال لي ضاعت في يدي الميت
 حال حياته لا يصدق لانه بعد الموت صار اجنبيا فلا يقبل قوله انها
 ضاعت ولا في قبول في الحدهما كان لمكان المعاوضة ولم يبق بعد الموت
 وما ان اعلتان تقتضيان ان وارث المودع الذي هو في عياله لو ادعى ذلك
 بعدم مورث ان يصدق ولان المودع بعد ما صار مائنا بالجو ولو ادعى
 انه ضاع مربيته لا يصدق فكذا اذا زعمه شريكه وعلى هذا اذا زعم الوارث
 الذي ليس في عياله للملك لا يصدق والذي في عياله ان كان مودعا يصدق
 من كان المال في يده لما نذر اذ مات مجعلا يكون دينا في تركته ولا يصدق
 الوارث في التسليم والملاكة فان عين الميت في حياته او اعاد له لا يكون ثمانية
 في يده كما في يد مورثه فيصدق في دعوى التسليم او الرد كما في ثمانية الزانية

مطلقا
 المضارب قبل
 مودة اودعت
 مال المضاربة
 فلا تا ثم مات

مطلقا قال
 لم يستودعني
 ثم ادعى الملاكة
 او الرد لم يصدق

مطلب
ادعى على ورثة
انه اودع مورث
ودعيته فانكر
الورثة

مطلب الشهد
المودع والمعامل
عندكم تان
رد المال الى
مالكه او تلفه
في يد

مطلب دلال
بيده ثوب
فشاومه رب
حانوت بمن
معلوم فاعطاه
له ثم ضاع

مطلب ادعى
دفع الوديعة
الى اجنبى لغيره

سئل عن شخص ادعى على ورثة انه اودع مورثهم وديعة فانكر الورثة ولم يوجب
العين المودعة في التركة ولله عيبه بذلك المطلب اذا اقام المودع البينة
على الابداع وقدمت للمودع بمجمل الوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر
حلمها لورثته فضمها لها في تركة فان اقام بيته على قيمتها اخذت من تركته
فان لم يكن له بيته فالقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة
ان مورثهم ردها لانهم لم يمسوا بها فلا يبرأون من دفعها من غير بيته
مشرعية على ان مورثهم رد لها قارى الهداية سئل عن المودع والمعامل اذا شهد
عند الموت انه رد المال الى مالكه او تلف في يده هل يبرأ الورثة لاجاب
اذا مات من عنده مال الوديعة او فرض او غير ذلك مما هو اما نكاح القول به
فردده الى مالكه او تلفه او خسر انه فاذا طوب ورثته بذلك فادعوا ان مورثهم
ادعى قبل موته انه رده الى مالكه او انه تلف منه واقاموا بيته على انه
قال ذلك في حياته تقبل بينهم وكذلك اذا اقاموا بيته انه حين موته
كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال لقلان عندي وديعة
او فرضا او قبضته لقلان بطريق الوكالة او الرسالة لادفعه اليه فادعوا
اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عند فالايمان عليهم ولا في تركته قارى
الهداية دفع ثوبه الى دلال ليبيعه فساومه رب حانوت بمن معلوم قال
احضر رب الثوب لاعطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الحانوت
ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عند المصدق
الدلال مع يمينه لانه امين امارب الحانوت فلو اتفقا على انه اخذه ورب الحانوت
لمشترية بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ من دفعه فضمن قيمته
وان لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذ المقبوض على سائر الشراء انما يضمن لو اتفقا
على ثمن فبينة ادعى الرد والملاك وادعى ربها الاكلاف فالقول للمودع ولو
برهنا قبل قبيل بيته المودع ايضا وقبل قبيل بيته المالك لانه ثابت الضمان
ولو ادعى دفعها الى اجنبى للضرورة كالخرق ونحوه لا يصدق الا ببينة
عند (حسن) رحمه الله وذكر (عده) لوعلم انه وقع الخرق في بيته
قبل قوله والا فلا لودفعها الى رسول المودع فانكر للمودع الرسالة ضمن
وصدق المالك فصولين ولو قال رددته بيدي او بيد من في عيالي صدق
بيمينه اذ يتكر وجوب الضمان بخلاف رده مع الاجنبى اذا فوجى بالقول
ثم ادعى البراءة فلا يصدق ولو وجد الوديعة ثم ادعى الرد او التلف لم يصدق

ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى رفا او تلفا صدق مات المودع مجهلا ضمن
 بعض اذ مات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه
 يعرف فمات ضمن فلو قال الوارث اتاعلها وانكر الطالب لو فسر هان قال
 كانت كذا وكذا وقد هلك صدق ككونها عنه كذا (عدم) وفي (ذ) قال
 ربها مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة معروفة ثم هلك بعد موته
 صدق ربها هو الصحيح ان الوديعة صارت دينيا في الظاهر في التركة فلا تصدق
 الورثة مات وقال ورثته ردها في حياته فلو سمي من المودع ردها صدق
 الورثة يمينهم على علمه ولو لم يسمع من المودع ردها لم تصدق الورثة قال
 لربها ردت بعضهما ثم مات المودع صدق ربها فيما اخذ من الوديعة
 مع يمينه اذا الوديعة صارت دينيا عليه من حيث الظاهر في صدق ربها في ذلك
 الماخوذ جامع القضاة في الفصل الثالث والثلاثين المودع اذا مات مجهلا
 يضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا علم الوارث الوديعة والمودع
 يعلم انه يعرف فمات لا يضمن وان قال الوارث اتاعلت الوديعة وانكر الطالب
 ان فسر الوديعة بان قال كانت كذا او كذا او اتاعلتها وقد هلك صدق ككونها
 الوديعة عنه فقال هلك وقبل القول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة
 صارت دينيا في الظاهر في التركة فلا يقبل قول الورثة فصولين نقله ابن الزيد
 اذا قال للمودع قبضت الوديعة من منزلي وهو ينكر فالقول للمودع مع يمينه لا خلاف
 برئ وان ينكر ضمن اذا قال ذهبت الوديعة او ضاعت ولا ادري كيف ذهبت
 او ضاعت جعلتها في كمي فسقطت يضمن ويصدق وكذا وضعتها في دارتي وضعت
 مكانها عتاني ولو عين الميت المال حال حياته او علم بذلك يكون امانة في يده
 وصيته او في يده وارثه كما لو كان في يده ويصدقون على المالك او الدفع
 الى صاحبه كما يصدق الميت في حال حياته من شرح الطحاوي مجمع الفتاوى
 له على رجل دين فارسل الدين الى مديونه رجلا ليقضه فقال الدينون دفعت
 الى الرسول وصدقه الرسول ثم قال دفعت الى الدين وانكر الدين فالقول
 للرسول كذا في المسية جامع الفتاوى ولو قال للمودع ادفع الوديعة الى فلان
 فقال دفعته وكذبه فلا ن وضاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه
 وفي بعض الفتاوى وارث المودع بعد موته اذا ضاعت الوديعة قال كان
 هذا الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا جامع
 الفتاوى ايضا دلال معروف بيده ثوب تبين انه مسروق فقال ردتني

مطلب
 قال ربها مات
 مجهلا وقال
 ورثته كانت
 قائمة معروفة
 ثم هلك بعد
 موته

مطلب الزايعين
 الميت الى حال
 حياته او اعلم به
 يكون امانة
 في يده

مطلب دلال
 لو تبين انه مسروق
 فقال ردتني
 من لخطته منه
 يبرأ

على ملة منه يبرأ كحجب الغاصب إذا رد على الغاصب يبرأه وفي الذخيرة إنما
 يبرأ له لو أثبت رده بحجة هذا كحجب الغاصب إذا رد على الغاصب صدق
 ببينة لا يردونها فهو يبرأ من المودع إذا قل ذهبنا لودعته من منزلي ولم يذهب
 من مالي شيء يقبل قوله مع عينه وأقعات حسامي فقلنا ابن المؤيد وذكر
 القاضي أبو اليسر رحمه الله تعالى إذا قل المودع أو دعيتها عند اجنبي ثم ردها
 على فهلكت عندي والمودع يكذب في ذلك فالقول قول المودع ويضمن المودع
 لأنه أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق إلا ببينة يقيمها
 على ما ادعى وحي لا يضمن لأنه أثبت بالبينة ارتفاع سبب وجوب الضمان
 وكذلك لو قل بعثتها على يد اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع وكذا
 إذا دفعها إلى رسول المودع فأكثر المودع الرسالة ضمن المودع والقول قول المودع
 ولم يرجع المودع على الرسول أن صدق أنه رسول المودع ولم يضمن الضمان الدرك
 إلا أن يكون المدفع قائما فرجع ولو قال رددها إليك على يدي أو على يد من
 في عيالي وكذبه المودع فالقول قول المودع مع عينه لأن حاصل الاختلاف
 في وجوب الضمان وهو ينكر فيكون القول قوله ولو أقر المودع أنه استعملها
 ثم ردها إلى مكانها فهلكت لا يصدق في البراءة ببينة لأنه أقرب وجوب
 الضمان ثم ادعى البراءة فلا يصدق إلا ببينة فالحاصل أن المودع إذا خالف
 في الودعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ من الضمان إذا صدق المالك في العود
 وإن كذبه لا يبرأ إلا أن يقيم البينة على العود إلى الوفاق وفي المتن إذا قل
 المودع ضاعت الودعة منذ عشرة أيام وأقام المودع بينة أنها كانت عنده
 منذ يومين فقال للمودع وجدتها فضاقت يقبل هذا منه ولا يضمن ولو
 قال ولا ليست عندي ثم قال وجدتها فضاقت بضمير لسان الحكم ولو قال لا
 أنا علمتها وأنكر الطالب أنه فسرهما وقال هي كذا وكذا وهلكت صدق انتهى
 ومعنى ضمانها صيرورتهما دينا في تركه وكذا الواو على الطالب التحميل والتمسك
 الوارث أنها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب
 في الخصم كما في البراءة ادعى المودع دفعها إلى ما دون مالكها وكذبه المودع
 في براءة لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذبه
 فإن كانت أمانة فالقول له وإن كان مضمونا كالنفس والدين لا كما في فتاوى
 قاضي الهذلي فالقول للمودع في دعوى الرد والحلاك ألا إذا قل لا مرضي بدفعها
 إلى فلان فدفعها إليه فكذب بردها في الأمر فالقول لربها والمودع ضامن

مطلب قال
 أو دعيتها عند
 اجنبي ثم ردها
 على فهلكت ولو قال
 بعثتها على يد
 اجنبي لو دفعها
 إلى رسول المودع
 وصاحبها ينكر

مطلب قال
 ضاعت الودعة
 منذ عشرة
 أيام وأقام
 بينة أنها كانت
 قائمة منذ يومين
 فادعى المودع
 أني وجدتها
 ثم هلكت

عند أصحابنا خلافاً لابن أبي ليلى كذا في آخر الودعة من الأصل المحرر
 أنه تعالى أشباه في الأمانات أن المودع مع المودع إذا اختلفا فقال المودع
 هلكت أو قال ردتها إليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع
 لأن المالك يدعي على الأمان امرأه أرضاً وهو التقي والمودع مستصحب كمال
 الأمانة فكان حقيقس كما بالأصل فكان القول قوله لكن مع أبيين لأن التهمة
 قائمة فيستخلف دفعا للتهمة وكذلك إذا قال المودع استهلكت من غير
 أن يقول المالك بل استهلكتها أنت أو غيرك بأمرك كان القول قول المودع
 ولو قال المودع أنها ضاعت تخم أو بعد ذلك بل كنت ردتها إليك لكن
 أو هميت بعدد وهو ضامن لأنه تقي الرد بدعي للمالك وتقي للمالك
 بدعي الرد فصارنا فيما ما أثبتته ومثبتاً ما نفاه وهذا تناقض فلا يسمع
 منه دعوى الضميمة والرد لأن التناقض لا قول له ولأنه لما ادعى دعوتين
 وكاذب بنفسه في كل واحدة منهما فقد ذهبت إمامته فلا يقبل قوله للمودع
 مع المودع إذا اختلفا فقال المودع هلكت الودعة أو ردتها إليك وقال
 المالك بل استهلكتها أو كان قبل الخلاف فالقول قول المودع وإن كان بعده فالقول
 قول المالك ونحو ذلك مما يدل على دخول الودعة في ضمانه بخلاف بدائع

كتاب الغارية

رجل قال لأخراعتني دابتك فنفتت وقال رب الدابة لا بل غصبتها فإن لم
 يكن ركبها كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يقبل
 قوله ويكون ضامناً لوجوب سبب الضمان وهو اشتعال الدابة الغير وإذا قيل
 رب الدابة أجزعها وقال لا بل أجزعني كان القول قول الركب مع تيمنه ولا ضمان
 عليه لأنهما نصداً فاعلى أن الركوب كان باذن المالك فاضحان رجلاً قال
 لأخراعتني دابتك فنفتت وقال الآخر غصبتها لا يضمن أن لم يكن ركبها
 لأنه لم يقر بسبب الضمان لأنه لم يذكر فعل نفسه ولو قال ركبها يضمن لأنه
 سبب الضمان ولو قال أجزعها فالقول قول الركب مع تيمنه لأنهما اتفقا
 على أن الركوب كان باذنه وهو يدعي لأجر عليه وهو يتجر خلاصه دفع الغارة
 التي من زعم أنه استعارها من المالك وأمره بالتعويض منه وأكمل المالك ذلك
 ضمن لأنه يدعي على المعبر الأمر بالدفع وهو يتكفل بالقول له مع التيمن فإذا
 حلف على أنه دفعه إلى غير المالك فيضمن له ثم لا يرجع على المبلغ الكاذب
 لأنه صدق فيه وفي زعمه أن المعبر ظالم له في التضمن والمطلوب لا يظلم

مطلب ادعى كما
 ما لكها استلوا
 بغير لانه وانك
 المودع انبذانه
 او ادعى المودع
 ضياعها ثم
 ردّها

مطلب ادعى
 رجل غارية
 الدابة بعد
 هذا كما
 وبالكس
 غصبتها

مطلب ادعى
 الغارية على
 من يركبها
 استعاره
 والمالك يتكفل

غير ظالمه من ان يضمن المستعير ولا يرجع على القايض اذ صدق قوله كذبه
او لم يصدقه ولم يكذبه او صدقه وشرط عليه الضمان فان يرجع جامع
المقصودين محققا اذ اختلف للمعير والمستعير في الايام او في المكان او فيما
يجل على القارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان الحكم ولو اختلف
المعير والمستعير في الايام او المكان او فيما اجل عليه فالقول قول المعير لان
المستعير يستفيد ملك الامتناع من المعير فكان القول في المقدار والتغير قوله
لكن مع اليقين دفعا للتمية بدافع سئل اذ اختلف المعير والمستعير في الايام
بالقارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص في زمن مخصوص
وادعى المستعير الاطلاق اجاب القول قول المعير في التقييد لان
القول له في اصل الاعارة فكذا في صفتها فارى الهداية رجل جهازه
بجهاز مثله اثم قال كنت اعرت الامتعة قبل لا يصدق الا ان يشهد
عند التجهيز انها عارضة وقيل يصدق لانه هو الدافع فالم يقرب القليل
بكون القول قوله قال رحمه الله تعالى وعندي ان كان الاستعير كرام
الناس واشرفهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من اوساط الناس
كان القول قوله خلاصة بقوله المولى عند الغنى في مجموعته دفع القارية
الى رجل يزعم انه استعارها من المالك وارسله ليقضها ثم انكر المالك ضمن
كما تقدم في الودعة وذكر هذه المسئلة في المدسوط وعلل لانه يدعى
على المعير الامر بالدفع اليه وهو يتكر والقول قوله مع يمينه بحجم القتال
ولو تصرف المستعير وادعى ان المالك قد اذن له بذلك وحججه المالك
فالقول قول المالك حتى يقوم للمستعير على ذلك بينة لان التصرف منه
سبب لوجوب الضمان في الاصل فدعوى الاذن منه دعوى امر عارض فلا
يسمع الا بدليل بدافع شرح التحفة

مطلب
ادعى المعير
انتفاعا مقيدا
بزمن مخصوص
وادعى المستعير
الاطلاق

مطلب
في دعوى
المستعير الاذن
في التصرف
وفي دعوى كراه
قارية كالحجاز
لا يثبت

ومن جهازا البتة قال اعترى يصدق ولا يشهاد بشرط اظهر
ولا يشترط في الاوساط بل في كرامهم لبعض وبعض في اللعرب ينظر
فان كانا التملك بشرط مطلقا ومشارك او كان والابيططر
وفي الموت قول الزوج بعض مقيد وقول اب عن بعض الاشياخ يفسر
واورد المشرح القاضل ابن الشحنة في مسائله ناقلا عن الكتب في فصله
مره من فتاوى قاضيجان في النكاح كتاب الهبة
الاشيا المانعة من الرجوع سبعة القرابة والهلاك وصلة الزوجة وولي

العوض اليه وخروج الموهوب من ملك الموهوب له وحدوث الزيادة والتغير
 في عينها وموت الواهب أو الموهوب له ولو قال الموهوب له هلكت الهبة
 قال القول قوله ولا يمين عليه ولو قال الواهب استغفرت حتى في الرجوع لاستغفرت
 حقه خزانة رجل قال لغيره وهبت لك هذه العتلة امسك فلم يقبل كان القول
 قول الواهب رجل اتخذ ولية للعتان فاهدى الناس هذا يا وضيعوا بين يديه
 قالوا ان كانت الهدية مما يضلح للصبيان مثل ثياب الصبيان لو يكون شيئا
 يستعمله الصبيان فهو الصبي لان مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهدية
 دراهم ودنانير وغير ذلك يرجع الى المهدى فان قال المهدى هي هبة للصغير
 كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من معارف
 الاباء واقاربهم فهو الاب وان كان من قرابة الام او من معارفها فهي الام وكذا
 اذا اتخذ ولية زفاف الابنة الى بيت زوجها فاهدى الناس هذا فهو على
 ما ذكرنا من قرابة الاب او من قرابة الام وكذا ان كان المهدى من معارف الزوج
 او من اقاربهم او من معارف المرأة او قرابتها الا ان ابان المهدى وقال اهدت
 لهذا ولهذا فيكون القول قوله وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الهدية
 للوالد لان الوالد هو الذي اتخذ الولية وقال بعضهم تكون للولد لان الولد
 اتخذ الولية لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند الاهداء هبة للوالد لان
 الوالد صاحب الولية ان كان رجلا عظيما محترما يقول المهدى هذا خديكم
 والاعتماد على ما قلنا ولا رجل قال لا خركت ومبتلى الف درهم ثم قال بطل
 ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض
 ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير يمين رجل وهب لرجل
 جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتا بصغيرة فكررت
 وازدادت خيرا وقال الواهب لابل وهبتا لك كذا لك كان القول للواهب
 وكذا في كل زيادة متولدة واما في البناء والنجاة ونحوها كان القول قول
 الموهوب له رجل في يديه دار قال لرجل تصدقت بها على وادت لي في قبضها
 فقبضتها وقال المتصدق لابل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق
 عليه ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه لذي في يديه وكان
 العتد غائبا عنهما فقضيه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبت
 لي وقبضته باذنه كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبت
 لي كان في منزلك لا يحضر تنا فامر شئ بقبضه فقضيه لا يصدق ولو قال

مطلب
 اذا اتخذ من
 ولية للعتان
 او للزفاف
 فاهدى اليه
 هدايا ففي ثوبها
 الصغير او
 للاب او الام
 تفصيل

مطلب اخر
 بالهبة شئ
 في بعد سكو
 لم اقبضها

مطالعني
 يد اخر فزعم
 رجل امر وهبه
 له وقبضه بغير
 اذنه فادعى
 الموهوب له اذنه

المدعى وجهه لك والذى ولم تقبضه إلا بعد موته ولا الموهوب له في حياته فان كان العبد في يد المدعى القبض في حياته كان القول للوارث وان اختلف الواهب والموهوب له عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كانت صدقة فلا رجوع لك كان القول قول الواهب رجل جهنم ابنته بما له فوجه الابنة مع الجهنم الى زوجها فباتت لابنته فادعى الابنة كان عارية وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقبل في الاغارة الا ان يتكلم عند التجهيز انه اعادة وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع والمشتك قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشرف لا يقبل قول الاب لان مثله ياتى عن الاغارة وان كان من اوساط الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كما هو فتاوى فاضلخان رجل سب دابة ضعيفة فاصطفاها انسان ثم جلد صاحبها واراد اخذها فقال اخذها قلت حين خليت سبيلا من اخذها فبقي له وانكر لكن اقامت البينة او اختلف فنكل فهو للوحد سواء كان من قبل يسمع هذه المقالة او غائبا فبلغه الخبر قال الصدرا الشهد وهو اختيارنا فمن ارسل عبدا وان لم يكن من هذا الكتاب فان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه انه لم يقتل هو من اخذها فله خلاصة الفتاوى قدم من الشفر وجاء بالتحق الى من نزل عنه وقال اقسام هذا بين اولادك وامراتك ونفسك ان امكن الرجوع الى بيان المهدى فالقول له وان تعذر ما يصح للرجال فله وما يصح لهن فلهما وما لكليةما ينظر الى معارف الاب ولاكم وجه العبد رجل جاهل بوقوعه ثم اراد الرجوع والمولى غاب ان الموهوبية في يد المولى ليس له ان يرجع لان المال في يد الخاضع حتى يتخاضع وان في يد العبد فان كان مازنا يرجع وان كان منجرا والاوان اختلف العبد والواهب في الاذن والخبر فالقول للواهب لان سبب الرجوع وهو الهبة ثابت والعبد يريد انطاله فلا يقبل قوله وان برهن العبد على الحجر لا يقبل من فتاوى البنازية اقرانه وهب من قالون عبدا كان اقراره بهيئة صحيحة لان الصحة اصيل فيكون اقراره به ويقبض الموهوب له لان قبض الموهوب بمنزلة الركن ولا اقرار بالعقد يكون الركن وهذا بخلاف ما لو قال لا اقر وهبت الى الف درهم ثم قال بعد

مطلب
جهنم ابنته
بما له ثم بعد
موتها ادعى
الابنة عارية
فقبضه تفصيل

مطلب اذا قيل
دابة فاقام
البينة على
صاحبها انه
قال من اخذها
فبقي له او نكل
عن اليمين فهو
للاخذ

مطلب
في الرجوع
في الهبة للعبد
وفيه تفصيل

مطلب اقرار
بالهبة اقرار
بصحتها او قبض
الموهوب

ما سكت لم يقضها كان القول له لأن المدة جنة بدون القبض فلا يكون
 إلا قرارها أقرارا بالقبض وهذا هو المختار في المسئلة الأولى أيضا لقول
 الكبري الخاصي تقاضا عن الغنبة إلى الليث امرأة ماتت واختلف الزوج
 وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبت منه في صحتها
 وادعى الورثة أن المدة كانت في مرض موتها قال القول قول الزوج لأن منكر
 استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون
 القول قوله إلا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على ذلك الرواية
 لأنهم تصادقوا أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في التسقوط فكان
 القول قول منكر التسقوط لأن المدة حادثة فمخالفة الأقرب إلى الوقائع مجمع
 الفتاوى ونقله في الحديث قال الزوج وهبت المهر في صحتها وقال ورثتها
 لا بل وهبت في مرضها قبل يصدق الزوج وقيل تصدق ورثتها واعتمد
 عليه إضافة للحادث إلى قرب الاوقات ولأنه دين اختلف في سقوطه
 (نقط) قالت مريضة لزوجها لا مهر لي عليك صح أقرارها (صطم) مهر
 له على وارثه دين فإبراء قال لم يحجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات تجاز لقراء
 قضاء لا بد أن تاجع الفصولين رجل وهب لعبد رجل حر وقضيه العتد
 ثم أراد الوهاب الرجوع في المدة والولي غائب وفي الظهيرية فإن كان المال في
 يد المولى ليس له أن يرجع وإن كان العتد مأذونا فله وإن كان محجورا عليه
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فإن قال العتد أنا محجور وقال الوهاب أنت مأذون
 ولأن الرجوع فيها قبل حضور مولاك فالقول للوهاب مع عبته قال ولو هذا
 استحسان والتباس أن يكون القول قول العتد ولو أقام العتد بيعة أنه محجور
 لا تقبل بيئته هذا كله إذا كان المولى غائبا والعتد حاضرا فإن حضر المولى
 وغاب العتد فأراد الوهاب أن يرجع في بيئته فإن كان الموهوب في يد العتد لم يكن
 المولى خصما وإن كانت المدة في يد المولى كان خصما فإن قال المولى أو دعني هذه
 الجارية عتدي فلان ولا أدري مالك وحبته له أم لا فإن أقام المدعي بيعة
 على المدة قال المولى خصم وإذا قضى القاضي بالجارية للوهاب فقضى الوهاب
 ثم حضر الموهوب له وأنكر أن يكون عتدا قال القول قوله لكن لا حرية له بها
 له أن يأخذ الجارية ثم ليس الوهاب أن يرجع في بيئته وإن كانت الجارية قد
 ماتت في يد الوهاب كان للموهوب له الجارية إن شاء ضمن الوهاب قيمتها أو أشده
 ضمن المودع فإن ضمن الوهاب لا يرجع على المودع بما ضمن وإن ضمن المودع يرجع

مطل الخلف
 الزوج مع قولها
 في جهة المهر
 فقال في صحتها
 وقال في مرضها

مطل في
 الرجوع في الجدة
 للعبد فيه
 تفصيل

مطلوب
الوهاب الرجوع
في المنة فقال
الموهوب له
انا اخوك او
عوضتك

مطلب
في اختلاف
الزوج مع زوجة
الزوجة في جهة
المهر بان قال
في العصة وقال
في الرض وفي
هبة المريض
لوارثه عند
فأعنته

مطلوب اراد
بملاقى عضو
سبها وطلبتها
على ما لم يطلتها
ومع رجعي

على الوهاب بما ضمن فانما رغبة اذا اراد الوهاب الرجوع في المنة فقال
الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك او انما تصدقت فاقبض ان يكون
القول قول الموهوب له وفي المتن اذا اراد الوهاب الرجوع في المنة وانكر
الموهوب له اسنها هلكت فالقول قول الموهوب له بلا دين فان عين الوهاب
شيا وقال هذا هو المنة بخلاف الموهوب له عليه خيانة فقلها حجاب
المدة بقية وفي الزانية ولو زعم الموهوب له هلاكها صدق بلا دين
ولو قال الوهاب العين هذا وانكر الموهوب له حلف المتكبر الموهوب له وبلا دين ثم رجع الوهاب
الا لاول ايضا ان يرجع داوى المريض حتى يبرأ او كان اعشى فابصر بطل الرجوع
لسان الحكم **في** قال الوهاب شرطت لي عوضا وقال الموهوب
له لم اشترط القول قول الموهوب له مع يمينه حان لي ثقله عبثه الغنى
وحيث مهرها الزوجها فانت فطالب وزنها وقال كانت المنة في مرض زوجها
وقال الزوج بل في صحنها فالقول له اى الزوج والقبض ان يكون القول
للورثة لان المنة حادثة والحوادث تضاف الى اقرب الاوقات ووجه
الاستحسان اهم اتفاقوا في سقوط المهر عن الزوج لان المنة في مرض الموت
تفيد الملك وان كانت للوارث الا ترى ان المريض اذا وهب عبدا لوارثه
فأعتقه الوارث او باعه نقد تصرفه ولكن يجب عليه ضمنا ان مات
المورث من ذلك المريض ردا للوصية للوارث بقوله لا مكان فاذا سقط عنه
المهر بالانقضاء فالوارث يدعى العود عليه والزوج يتكر فالقول قول المتكر
شرح الكثر في المسائل التي ثقله ابن المؤيد ولو قال لرب الدين وامحى كره
برفان است من يخشوا وقال بمن منت كن فقال بخشيدم او قال كرم
يكون في العرف ومعناه بروى بخش لاجل قول يعرف به ان ما تعرفه اهل
الروم من ان العروس ترمى ابواب الاكاره وتهب لهم مهرها من الزوج وتقول
انا مدركة ثم تقول بعد ذلك اكن مدركة وكذبت ان كان قدرها قدر
المدركات في ذلك الوقت او كان بها علامة المدركات لا يصدق انها لم
تكر مدركة وان لم يكن كذلك كان القول قولها خزنة ثقله ابن المؤيد ولو
امرأة او سرق وقصد زوجها اتلاف عضو منها او يطلقها على ما لم
وطلقها وقع رجعي بالاشياء لا بمعنى الاكرام ولو انكر الزوج لذلك فالقول
قوله وان اقاما البينة فبينة المرأة اولى من خلع جامع الفتاوى رجل مات
فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان المورث وهبها منه في الصيغة وفي

وقية الورثة فالوذلك في المرض كان القول بان يدعى الميتة في المرض وان قل
الميتة فبينة مدعى الميتة في الصحة وفي آخر فصل ما يتعلق بالتمسك
ونهر والولد من دعاوى قاضيه ان نقله غانم المغادى في ترجمته

كتاب الاجارة

رجاء قال لغيره اجرتك هذه المدة سنة بالف كل شهر بمائة قال بعضهم كانت
للاجارة بالف وما في درهم ويكون القول الثاني فتح الاول كالمائة بالف
ثم باع بكثر من سنة الاول وابتداء الاجارة ينبغي ان تجوز الاجارة في الشهر
الاول ثم تجدد بمجي كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار عند تجديد كل شهر
كما لو قال اجرتك هذه المدة كل شهر بكذا قال الفقيه ابو المثلث رحمه الله تعالى
ثم يحصل من افتتاح الاول اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر بمائة
فما اذا ادعى غلط في التفسير لا يلزمه الا آلاف لانهم لم يقصدوا في الاول
فلو باع بكثر من سنة او جرد في تفسيره وادعى التمسك الغلط في التفسير قالوا لا
رضي الله عنه الى عنه ينبغي ان يكون القول قول الاجارة لان هو المتكلم فيكون
القول في الميتة قوله وان هذا ابتداء هو يكون القول قول من يدعى الميتة
كما في ضعا على بيع الثلثة ثم باشر البيع من غير شرط كان المعتبر هو البيع
طاهر الا ان يتحقق على انهما باشر على تلك المواضعة رجل استأجر ضا على
بعضها فارة وتضمنها مشغولة قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
فما تجوز الاجارة في النار فة تحضنها من الاجرة ولا تجوز في المشغولة وان
حتمها فقال الاجارة بها وكانت مشغولة من روعة وقال المستأجر كان
فارة وان يقول في ذلك قول الاجارة لان الاجرة دعوى الشغل بتكرار الاجارة
صلا فيكون القول قوله بخلاف الميتة يعين اذ الخلاف في فساد العقل
حكم الشغل وان ثمة كان القول في ذلك قول مدعى الصحة لان مدعى الصحة
لا يملك العقل في لو كان احدهما منكرا للعقد كان القول فيه قول المنكر
وقال الثاني لانهم على السفندى في الاجارة يحكم له ان كان مشغولة
في كذا كان ان يقول مدعى الشغل كما لو اختلفا في جواز الماء والقطاعه
في ليرة الطاهر انما عيب داخرا يذوق ويحسد ثم قال في مذهب منه
ان اعترف بالاجارة نقلا فذهب لم تاسر في كان القول قول المصوب منه
ولو اجر القاصب فلا انقضت مدعى الاجارة قال المصوب منه كذا اجرت
عقد قبل ان يمتد المدة لا يثبت قوله اليمينة كما نرى ان روح نيته وما

مطلب في قوله
له اجرتك هذه
المدة سنة بالف
كل شهر بمائة
كانت بالف
وما في درهم
على تعيين
فيه

مطلب في
ضما على
فارة وبعضها
مشغولة
تجوز في النار

مطلب في
المقصود منه
الاجارة القاصصة
بامر وفي دعوى
بعد المدة لاجارة
الاجارة فيها
والقاصب يثبت
ذلك

الربح فقالت الابنة كنت قد اجزت عقد الاب لا تصدق الابينة ولو
 قالت كان النكاح باعسرى ولى الميراث كان القول قولها صير في
 اعتقدهم را هم رجل باعرا فاذا فيها زبوف او مستوفة لا يصح ان يصير في شيا
 لانه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما في بعض العمل وهو مبني البعض
 فيرد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان النكاح زبوف فارد كل الاجر وان كان
 الزبوف نصفها فنصف الاجر يرد الزبوف على الدافع فان انكر الدافع وقال
 ليس هذا ما اخذت مني كان القول قول الاخذ مع عبثه لانه ينكر اخذ غيرها
 وهذا اذا لم يمكن الاخذ اقربا استيفاء حقه او باستيفاء الجهاد فان اقرب ذلك
 ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزمافة وانكر الدافع ان يكون ذلك دراهمه
 لا يقبل قوله رجل اجر دراهم ودفع المفتاح الى المستاجر فقال خذ فاحذر
 ثم جاء المستاجر بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم اقدر على فتح الباب
 ولم اسكن وقال رب الدار لا ابل قدرت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاحا
 لذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن كان القول قول المستاجر
 ولا اجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق ففضل المضاجح لما اشترى
 وجده كان عليه اجر ما مضى لانه صرح تسليم الدار اليه وان لم يشك الدار
 لتصير كان من قبله رجل دفع حزمة الى جمال ليحملها الى بلد كذا وسيلها الى
 السمسار فحملها فقال السمسار لجمال ان وزن الحزمة في الباري خاد كذا وقد
 نقصت في الوزن فانا لا اعطيك من الاجر بحساب ما نقصت ثم اختلفا
 بعد ذلك فقال السمسار او فت اجروا قال جمال ما استوفيت كان القول
 في انكار الاستيفاء قول جمال ولا حزمة بينه وبين السمسار انما الخصومة
 بين جمال وبين صاحب الحزمة ولو اختلف الاجر والمستاجر فقال الاجر المستاجر
 البيت والارض وهي فارغة وقال الاجر لابل كان انبيت مشغولا والارض كانت
 مشروعة لا يجوز هذه الإجارة اختلفوا فيها بينهم وقال بعضهم القول قول
 الاجر بخلاف المتباينين اذا اختلفا في الصحة والفساد بحكم الشغل فان تماثلوا
 فيه قول مدعي الصحة لان هنا الاجر منكر الاجارة لانه ينكر ضيافة العقد
 الى محل فارغ متفهم به فيكون القول فيه قوله وقال الامام ابو علي النسفي رحمه الله
 تعالى ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر وان
 كانت مشغولة كان القول قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
 في القلا حوتة رجل سلم الى بغارية قير ليرعاها فجاء البقار ليلا ونعم انه رذ

مطلب
 جاء المستاجر
 بالمفتاح بعد
 المدة وادعى
 ان لم يقدر
 على فتح الباب
 وقال رب الدار
 لا قدرت

البقرة وادخلها القرية فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في نهر
 في نيسابور وقد عطبت قالوا ان كان العرف بينهم ان تدخل البقرة في القرية ولم
 يطلبون منه ان تدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقاومع منبه
 انه ادخل البقرة في القرية ولا ضمان عليه ولو ند بقره من الباقورة وخاف البقا
 انه لو تبع ما ند يصعب الباقي كان في سعة من ان لا يتبعها ولا يكون ضامنا في قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لما ندت لانها ضاعت بعين فعله ويضمن في قول ابي يوسف
 ومحمد بنهما الله تعالى وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على انباء الكل فضع البعض
 وترك البعض يضمن لما ترك وان كان البقا مشركا فعلمها في موضع فعطبت فقال
 صاحبها انما شرطت فليكن ان تركها في موضع اخر وقال الراعي لابل شرطت علي
 الراعي في هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقرة الراعي والبقا رافعا للملأ
 على شاة فذبحها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في النوازل انه
 لا يضمن استحسبنا او المختار الفتوى انه يضمن ولا يضمن في الاول فان اختلف
 الراعي وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال
 لابل ذبحتها ميتة كان القول قول الراعي ولو ان صاحب البقرة والغنم شرط على
 البقا والراعي ان ما هلك من البقر والغنم بآتيه بسمته لا يصح هذا الشرط ويكون
 القول في الملأ قول الراعي والبقا رواه بات بالسمة الراعي اذا خلط الغنم بعضها
 ببعض فان كان لا يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الدواب
 انها لغلان قوله وان خلط ولا يقدر على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في
 مقدار القيمة قول الراعي وانما استأجر حمارا ليقلم له سنا فلقم فقال صاحب
 السنا امرتك بقلع هذا السكبان القول قوله ويضمن القالع ارش السن وهو في كل
 سن نصف عشر الدينار رجل دفع الى جياط ثوبا ليخطه فقبصا فخطه قباضي
 طاق واحد الذي يقال له بالنار ستة بكتاي خير لذلك ان شاء تركه الثوب عليه
 وضمنه قيمة ثوبه وان شاء اخذ الثوبا واعطاه لعمشله لا يزاد على المسمى وانما
 فقال ربا الثوب امرتك ان تقطعه فقبصا وقال الجياط لابل امرتني ان اقطعه فبا
 كان القول قول صاحب الثوب وان امره ان يقطعه فقبصا فخطه ستر او قيل
 فهو الاول قوله وقيل ما هنا لا يجبر اذا اخذ الثوب ولو دفع غزلا الى جانيك
 وامره ان يزيد في الغزل من نفسه رطلا فقال زدت وانكر ربا الثوب فان حلف
 ربا الثوب على علمه برى وان نكل الزمة مثل الزيادة وان انفق ان غزل الامر كان
 منا والثوب منوبين فقال الامر الزيادة من المديق لا يقبل قوله لان وزن المديق

مطلب اذا خلط
 الراعي الغنم بعضها
 ببعض ففيها
 تفصيل

مطلب دفع غزلا
 الى جانيك وامره
 ان يزيد في الغزل
 من نفسه طالا
 قادهما وانكر
 المديق

مطلب احسن
المستأجر مع
حافر البئر
فقال شرطت
عشرة اذرع
وقد كحفار
لا بل خمسة
مطلب اصلا
البئر فثلاثة
على رب الدار
وكذا الغلق

مطلب ادعى
المستأجر انه
استأجرها لمدة
عشر شهور
وشهر ونصف
وادعى الاجر
اجرها سنة
بعشر

في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان كان الثوب مستهلكا وانكر الامر لزيادة
كان القول قول رب الثوب ولو دفع الى نداف جبة قطنا وامره ان يزيد من عنده
شيئا من القطن فجاء بعشرين استأجر فطن في الثوب وقال لا امره دفعت الى عشرة
اساتير وزدت عشرة وقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وزدت خمسة
كان القول قول النداف وان اختلف المستأجر مع حافر البئر بعد ما حفر خمسة اذرع
فقال للمستأجر شرطت عشرة اذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة اذرع كان
القول قول المستأجر مع ميمينه واعطاه من الاجر بحسب ذلك وحلف الحفار على دعوى
المستأجر ويتركان الاجارة فيما بقي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل
تخالفوا وترا رجل اكثرى ابلا من بخار الى بغداد فحلف ثم اختلفا في وقت الخروج
من بخار فالقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخار
اصلا بئر الماء والبئر والوجه والمخرج يكون على رب الدار وان كان قداما من قبل
المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستأجر ايضا فان فعل
المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يحتسب له من الاجر وله ان يخرج من الدار اذا لم
يفعل ذلك رب الدار وكذلك الغلق والتسلم وفي اجارة الحمام نقل الرماذون
ونقير موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان سبيل ظاهرا او مستغفرا فان
شرط ذلك على الاجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت
الاجارة والشرط لان ذلك يكون على المستأجر به ون الشرط والشرط لا يزيد
الا وكادة وان انكر المستأجر ان يكون الرماذون فقله كان القول فيه قوله لانه
يتكران يكون نقله عليه ولو استأجر دارا سنة فادعى المستأجر انه استأجرها لمدة
عشر شهور ابد رم وشهر ونصف وادعى الاجر ابد اربعها سنة بعشر شهور
فاقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى ذكر في المتن عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
ان يرضى بينة رب الدار ووجه ذلك ان رب الدار ادعى زيادة اجر لاجل عشر
شهور فيرضى بيمينته بقى شهر واحد والمستأجر اقر له بزيادة اجر لهذا الشهر
فان شاء صدق قد وان شاء كذب وان اختلفا في هذه الوجوه بعد ما مضت
مدة الاجارة عند المستأجر او بعد ما وصل الى المكان الذي يدعى اليه او بعد
كان القول قول المستأجر مع ميمينه ولا يتحالفان عندهما ما على قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله تعالى فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد اهلاك
السبعة وثمة عندهما لا يتحالفان واما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فضل
الاجارة لو حلف لا يشترط احد العقلين فبقي المنفعة مستوفاة بغير عقد

والمنفعة لا تتقدم بدون العقد ولا يجب شيء فلا يفيد التحليف ما في البيع
 اذا حلف فلا يثبت العقد بل يبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقيل عجز من رد
 فيغير قيمته وان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بقدر المدعي او بعد ما سار
 بعض الطريق فانهما يتخالفان واذا حلفا بفسخ الاجارة فيما بقي ويكون
 القول قول المستأجر في حصه ما مضى يجعل المكاري دابة من رجلين فاختلف
 المتكاريان فقال احدهما الركبانها بعشرة دراهم وقال الاخر لابل الركبانها
 بعشرة عشر والمستكري يقول الركبانان بعشرة قال في الكتابان كان قبل
 الركوب كان القول قول المكاري الذي يدعي خمسة عشر في نصيبه وان كان
 بعد الركوب فالقول قول المستكري رجل ركبانين جعل لي بعد ادعائي قال العتبي
 وقال ربا الدابة اجرتها بدهم ونصف فان القول يكون قول الركاب لان
 صاحب الدابة يدعي تقويم المنفعة وهو يتكرو ولو ركب دابة رجل الى الحرة فادع
 انه اعازها الى الحرة وقال صاحبها لابل ركبتها الى الجبانة الى اضرف البيوت يدعي
 فان سلمت الدابة كان القول قول الركاب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول
 قول صاحب الدابة ويضم اليه الركاب فيمنعها لان الركاب في الجبانة وادعي
 الاذن وصاحبها انكر الاذن ولو استكري دابة فقال المكاري استكره لابي عبدك
 ويتبع الدابة واعطه نفقته ونفقة الدابة من الركبي جاز ذلك ان كان اعطى الغلام
 نفقته ونفقة الدابة فسقط منه ان اقر صاحب الدابة بذلك يري المستكري
 وان اختلفا في الامر استكره الغلام او في الامر يدعي النفقة الى الغلام وانكر
 الادعي فاق الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام ولو اختلف الجاني مع صاحب الثوب
 فقال الجاني انا خطته وقال صاحب الثوب انا خطته فان كان الثوب في يد
 ربا الثوب او في بيته فالقول قوله مع عينه ولا اجر لخطاط وان كان الثوب في يد
 الخطاط او في يدها كان القول قول الخطاط مع عينه وله الاجر وان اختلف الجاني
 مع ربا الثوب فقال ربا الثوب امرتك ان تقطعه قبل ان خطته فيها وقال الخطاط
 لابل امرتني ان تقطعه فيصحا كان القول قول ربا الثوب مع عينه وهو الجاني ان شاء
 اخذ الفحص واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوب غير مقصود ولو ادعي
 الى صباغ ثوبا بصبغه امره بالصباغ فقص ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ
 علمته بدهم وقال صاحب الثوب بدلتين فايهما اقام البينة قلت
 وان اقاما يؤخذ ببينة الصباغ وان لم يكن لها بينة ينظر الى مان د الصبغة
 في قيمة الثوب فان كان درهما او اكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعطى له درهم

مطلب اختلاف
 المتكاريان
 الدابة فقال احدهما
 ركبانها بعشرة
 ووافق المستكري
 والاخر خمسة عشر

مطلب ترك
 دابة الى الحرة
 وادعي بغيره
 وقال صاحبها
 لابل ركبتها الى
 الجبانة بدهم

مطلب ان ادعي
 الخطاط ان خط
 الثوب وادعي
 ربا الثوب ان خطه
 ففي جواب
 تفصيل

مطلب في
 اختلاف
 الصباغ
 صاحب الثوب
 في الاجر

بعد يمينه بالله ما صبغ به يدين وان كان ما زاد الصبغ فيه اقل من يدين
 كان القول قول رب الثوب مع يمينه على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في قيمة
 الثوب نصف درهم يعطى نصف الصباغ ونصف درهم بعد يمينه ما صبغ به يدين
 وان كان الصبغ مما ينقص الثوب كان القول قول صاحب الثوب وان دفع الخياط
 ثوبا مقطوعا فباحشوا ودفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك
 ثم اختلفا فقال رب الثوب ليس هذه بطانتى كان القول قول الخياط مع
 يمينه ولو دفع الى قصبار ثوبا بقصره يد درهم فاعضاء انقصار ثوبا فقال
 هذا ثوبك وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصبار في قول
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصبار يدعى رد الثوب لان قول
 ابي حنيفة القصبار يمين وكذا كل الجير مشترك والفتوى على قوله ولو دفع متاعا
 الى جمال ليحمله الى موضع كذا فحمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الجمال
 هو متاعك قال ابو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الجمال مع يمينه ولا يراد الا
 ان يصدق الامر ياخذ والنوع الواحد والنوعان فيه سواء الا انه في النوع
 الواحد لا يلزم له الاجر رجل ابرضا ثم اختلفا فقال المستاجر استأجرته
 وهي فارغة وقال رب الارض كانت مشغولة مزدوعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الارض بخلاف المتبايعين اذ اختلفا
 في الصحة والنفسا بحكم الشرط فانه ثمة كان القول قول مدعى الصحة لان هذه
 الوحده صاحب الارض منكر الاجارة اضلا وقال القاضى الامام على السعدى
 رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول
 الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما
 في مسئلة الطاحونة اذ اختلفا في جريان الماء وانقطاعه قال رضى الله عنه
 ينبغي ان يكون القول قول منكر الشغل لان في صحة اجارة المشغول روايتان
 والصحيح انها جائزة ويؤمر بالتقريع والتسليم رجل اجر دار سنة فلما مضت
 السنة اخذ صاحب الدار الدار وكنتها وسكنها فقال المستاجر كان فيمها دارهم
 وانك كنتها والعتبة في الطريق ولما عليك ضمانها فان انكره صاحب الدار كان القول
 قوله ولو دفع الى حائك غز لاوامره ان يزيد في الغزل رطلا من عنده على ان يعطيه
 ثمن الغزل وكجز الثوب درهم معلومة جاز ذلك فان اختلفا بعد التسليم فقال
 لكائك زدت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن صاحب الغزل معلوما فان
 اتفقا على ان غزله كان متافان كان الثوب قائما بوزن الثوب فان وزن فوجد

مطلب
 في اختلاف
 القصبار مع
 صاحب الثوب
 في تعيين الثوب
 عند رده

مطلب
 اختلاف
 المشتري مع
 الموزع في كون
 الارض مشغولة
 او فارغة عند
 الاجارة وفي
 جريان الماء
 وانقطاعه

مطلب
 دفع الى حائك
 غز لاوامره
 بزيادة بطل
 ثم اختلفا في
 الزيادة وعملها

منه من فقال رب الغزل هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة طول
غزل زد ثقلوا القول قول الحائك لأن الدقيق لا يزيد هذا القدر طاهرا
وان رجح القاضي الى علماء الحاكاة في ذلك كان لحسن فان رجح البهم القول الدقيق
لا يزيد هذا القدر كان القول قول الحائك مع بيمينه فاذا حلف بجبر رب الثوب
على ان يعطى ما سمي له وبأخذ الثوب وان قال اهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر
كان القول قول رب الثوب مع بيمينه فان حلف بجبر رب الثوب ان شاء ضمنه مثل
غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب واعطاه من الاجر بحسابه ما اقام من
العمل وان كان مستهلكا عند صاحب الثوب قبل ان يعلم وزنه كان القول قول رب
الثوب مع بيمينه على علم انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه اجر
الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل
فيطرح عنه ما اصاب قيمة الغزل وقال الحاكم الشهيد الصواب ان يطرح عنه
ايضا حصة ما ترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزم الاجر المسمى بمقابلة العمل
وتدوئة رطل غزل وهو انما عمل في رطلين هذا اذا اختلفا وزنه غزله الدقيق كان
معلوما فان لم يكن كان القول قول الدافع وهو رب الثوب مع بيمينه سواء كان الثوب
قائما او هالكا ولا يرجع في هذا الى قول الحاكاة لانه لا يمكن معرفة الصادق من
الكاذب وفي مسئلة الصانع والقلب يجب ان يرجع في معرفة الزيادة الى اهل العلم
ان كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثله في المثال اذا دفع اليه ثوبا وامره ان يزيد
في قطعه كاشها من فتاوى قاضيه خان واذا استاجر دار اليقعد قصيرا فافله
ان يقع حدا اذا كانت مضرتهم واحدة ولو قال المستاجر شرطت لك القضاة
واتجر الاجر فالقول قوله رجل استاجر ربحي ماء وبيتها ومتاعها ما معلوم
باجر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر بحسابه وان لم تنقص الاجارة حتى
عاد الماء لزمته الاجارة فان شرط عليه الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة
وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول قول المستاجر وان اختلفا في نفع الانقطاع
بحكم الحال الكحالة بالاجر جائزة وكذا الكحالة ولا يطل البشئ منها حتى يجب
بالانقضاء او شرط التاجيل وهو كالاتفاضة الى سبب الوجوب فاذا وجب لمكان
يطالب به اياه ما شاء ولو عمل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الاصيل حتى يمتلئ الوقت
وليس للكفيل ان يأخذ المستاجر حتى يورده لكن ان لزمه هو يلزم المكفول عنه
لما عرف في كتاب الكحالة وان اختلفوا في مقدارها فقال الاجرد هو وقال الكفيل
درهم وقال المستاجر نصف درهم فالقول قول المستاجر لا تكاره الزيادة

مطلوبنا
لو استاجر
ماء فانقطع الماء
عاد اوله وقيما
لو اختلفا في
قدر الانقطاع
او نفسه

واقرار الكفيل على نفسه بزيادة نصف درهم جاز ولا يجوز على المستأجر وادعى
 قول الكفيل فيما زاد على درهم لانكاره الزيادة ولو اقام الطالبة الدية لغيره
 بالدرهمين ايها شاء فلو كان الاجير ثوبا فلهذا بطاقتان ان كان ثوبا فلهذا بطاقتان
 عن تسليم الثوب بالمال او استأجر من رجل مزرعة صالحة في سنة من سرف
 وجهه الى الطريق ودعا الجير في يوم من غرة لئلا يكون رده في ذلك سنة
 ان لم يطل تحويل وجهه حتى لا يسمى مضيقا للزلاخما ان يرد فيقول قوله
 مع يمينه ان كذب الاجر وان طالت التفاتة ضمن وفي مجموع
 عبدا له الى رجل على انه ان شاء فقبضه بالمشاء وان شاء عده بالاشارة
 سنة بكذا فلهذا عنه بعد القبض ان هلك بعد الاستعمال فهو على الاجار
 وان قال اردت الملك اكل فبتمثل الاجر واكثر قبل قوله وان كان الاجر ان لا يفسد
 وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على الضمان اذ خرج للمستأجر
 من البيت وفي البيت تراب ورماد ظاهر على المستأجر اخرج من البيت الى الزفة
 فانه ليس على المستأجر نفع بلها استحسانا فان شرط على المستأجر ذلك فلهذا
 العقد يجوز لانه موافق للعقد ولو اختلفا في الثواب لظاهر وادعى في راسه
 انما استأجرها وهو في اعمارة الدار وتقليمها واصلاح ممرها في الاجرة
 مسيل ماء الحمام ونفع بيله على المستأجر حلتما لاجر والمدة اخرج بعد ما سار
 الدار قال الساكن اسكنتمنيها فغير جرفا لقوله والبيتة بيدها من الدار
 وعلى هذا الحاد ان ائزله رجل ان كان الحان ممر وقابل الغلة فبما عمله ائزله
 دارا بعشرة دراهم فاستحقها رجل بيته وادعى انك دعوته الى اجير
 وامرته ليقوا اجرا فالاجري وقال الاجير غصبنيها واجرتها فالتوى قولها
 الدار ولو اقام الاجر بيته على ما ادعى من الغصب لم تقبل بيته عما ادعى من
 الغصب لاجير المشترك كالتقصير وغيره ان ادعى رده على لاجر لا يصد
 الا بيته كذا روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى وهذا الجواب مسبقا لما قلنا
 يرى يد الاجير المشترك بضمها فانه امن يرى يد يدا مائة ومائة خفيفة ربه
 الله تعالى بقبول قوله كالمودع اليها من المحيط وفي تحاك النوازل ان انه يذكر
 الاجر يحكم على الاجارة بالعرف ولو اختلفا في مقدار الاجر فالقبول قوله الدائم
 اذا اختلف الاجر والمستأجر بعد ما خرج المستأجر من الخاوية والرفق في ذلك
 عليها فاقول قول المستأجر انه استأجرها الا اذا كان الممر في تحاذقها وحلتها
 في بناء من بناء الدار وخشب ودخله المستأجر ليقول قوله بالدار وكذا

مطلب دفع
 عبد الله
 على ان شاء
 قبضه بالاشارة
 وان شاء
 الاجارة
 فلهذا في

مطلب ادعى
 المستأجر
 بعد الشك في
 ادعى سكتها بغير
 اجري

مطلب الاجير
 المشترك اذا
 ادعى الرده على
 الاجير

مطلب اختلف
 الاجر والمستأجر
 في ممر والرفق
 في الدار وفي
 بناءه خشب

في الاجر المفروش والفلق وكل ما كان مربكاً وأما اللبن الموضوع والاجر والحجر
والباب الموضوع فهو المستاجر ولو اقاما البيعة فالبيعة بيعة من جعلنا
القول قول صاحبه وفي البيعة المئوية والبالوعة المحفورة والنور القول
قول رب الدار وان كان رب الدار امره بالبناء فيها ليحسبه من الاجر فانفق في البناء
واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبيعة بيعة المستاجر وان
انكر البنا والامر بالبناء فالقول قول رب الدار فان كان فيها باب ذو مصراعين
سقط احدهما فاختلغا فيها او في الساقط القول فيها رب الدار اذا عرف انه لغيره
وكذا لو سقط جذع في الدار وتصاروهم يوافق نصاً ويرى البت الكل في الاصل
وفي الاقضية اذا استأجر ارضاً لم يلحق فيها الاجر والخيار باجر معلوم فاختلج
هو ورت الارض في الاثون فقال رب الارض ان ابنته وقال المستاجر ان ابنته فالقول
قول المستاجر وفي بناء لغيره الاثون القول قول رب الارض وفي التوازل رجل
ادعى على رجل انه استأجره ليمسك سكانه في سفينة من تريد الى امد بعشرة
درهم وادعى رب السفينة امره من تريد في سفينة الى امد بحسنة درهم
فالقول قول كل واحد منهما على صاحبه ولا اجر لحد منهما على صاحبه ولو
اقاما البيعة فالبيعة بيعة الملاح والاجر لصاحب السفينة والملاح على صاحب
السفينة عشرة دراهم وان ادعى رجل على اخر انه اجر بغلام من تريد الملاح بعشرة
دراهم وادعى الاخر انه استأجره ليلعب به الى فلان بثلث بحسنة درهم فالقول قول
كل واحد منهما على صاحبه مع يمينه ولا يجب الاجر وان اقاما البيعة فالبيعة
بيعة صاحب البعقل رجل دفع الى ملاح طعاماً ما كماله معروفاً ليجل كل كرمه بكذا
فلما بلغ موضع الشوط قال لصاحب الطعام نقص طعامي وانكر الملاح فالقول قول
صاحبه وعلى الملاح ان يكيله ويأخذ بحسنة به هذا اذا لم يدفع الاجر اليه اما
اذا دفع فالقول قول الملاح ويقال لصاحب الطعام كل الطعام حتى يقضي ما تقدر
من طعامك يعني يسترد من الاجر بقدر ما نقص من الطعام خلاصة ذلك العين
المستأجرة كحفظه ثم قال الاجر هلك بعد عام والى الآخرة وقال المستاجر هلكت
بعد شهر فالقول للمستاجر لانه يتكرر يوم الاجر وكذا لو قال المستقرض حين
جاء المقرض بعد مضي المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستأجر كحفظه لغيره
فالقول له في انكار الاجر والقول المقرض في انه هو العين المستأجر لحفظه لانه
هو القايض فيكون اعلم كما لو جعل امره بايدها ان لم يصل اليها كسوها او في
لها عليه الى شهر ثم كانت بعد الشهر انه لم يصل والامر بيدها وزعم الزوج

مطلب ادعى رجل
على رب السفينة
انه استأجره
ليعمل معه فيها
بكذا وادعى
السفينة انه
استأجر لبحله
فيها من كذا
الى كذا وكذا

مطلب ادعى
الاجر هالداً
العين بعد
عام والمستاجر
بعد شهر

الرصول فالقول في عدم كون الاسم يدعاه له ولها في عدم وصول الدين والكسفة ولو كان المستاجر دفع الثك ما دفعته من الدين وقال الاجير من لاجرة فنقول قول الدافع لانه اعلم بجهة الدفع سئل عن الاجير المشترك كالقصاص وغيره اذا قال هلك العين او سرق اقبل قوله قال عنده امين فيصدق بالحلف وعندنا يضمن المزدور ودفعته الى جاريتهما لترضع لها الاجير متحلا بوضعها للمحزون والقول قولنا انهما لترضعه للمحزون والبينة بينهما انها ارضعته بلين نفسها انما اذا اظهرت انهما ارضعته بلين البقرة البينة بينه اهل الصبي دفع الحلف فيخرج من المعينة لانه وان اختلفت العادة او لم يكن هناك عادة فالقول بخصم الحلف قاضي وصباح استاجر من لا يمكن فيه زمانا ثم اختلف بعد خروجه منه فيما يحدثه الفاعل او الصباح في العرف والعادة لا الاجير فزم المستاجر ان يحدثه والاجرانه كان وقت الاجارة ففي القياس نقول للموثر الحلف وفي الاستحسان للمستاجر وان في بناء الدار وفي ادخلها في السقف وامثاله القول لرب الدار مع العين وان في خشية موزعة في المنزل وباب موضوع اولين رطب وباب سراج وجص فهو للمستاجر بالحلف وان برهننا ففي كل ما فيه القول للمستاجر فالبينة لرب الدار وفي التنوير القول لرب الدار في عرصه وفي عرفنا للمستاجر وفي البير المطوية والبالوعة المحفورة القول لرب الدار وان اقر المالك ان المستاجر حصصها او فرش فيها الاجر او ركب فيها لها او علقا فالنستاجر دفعه وان اقر القلم بالدار فحق المالك فيتمتع به يوم الخصومة وان انهدم بيت منها فهو للمالك اذا علم انه من بعض ملكه والا فللستاجر دفعه ملاح طعاما بكل فلما بلغ العرصة قال نقص طعامي واكثر الملاح فالقول بخصم الطعام وعلى الملاح ان يكيله ياخذ الاجر بحسابه اذ لم يدفع الاجر اليه فان كان دفعه فالقول للملاح ويقال لخصم الطعام كله حتى ترد قدر ما نقص من الطعام من الاجر استاجر مالا ليجل متاعه الى كذا وكذا وسله الى السمسار ففسله بالوزن فقال السمسار رجا انقص مما كتب الي في التذكار فاحسب من لاجرة قدره النقصان ثم اختلفا بعده فقال السمسار او فيك لاجرة وانكره الحال فالقول للحال ولا خصومة بين الحال والسمسار انما هو بين الحال والمالك كله مرفقنا وبالنزاع سئل استاجر شخصاً على ان يسافر ملاحاً في سفينة او عكا ما لا يجوز ثم اختلفا في استيفاء القلم فادعى المستاجر عدم الوفاء وادعى الموثر الوقوع بالقول من الجلب القول بقول المستاجر مع يمينه والبينة بينه المؤجر لانه يدعي الابعاء والمستاجر يدعي ان سئل عن مستاجر الدابة اذا اختلف مع ربها فقال المستاجر بغيرها

مطلب اذا ادعى الاجير المشترك هلاك العين صدق عنه خلافاً لما

مطلب الفاعل او الصباح اذا اختلفا مع موثرهما في المستاجر عرفاً او في خشية اوياً

مطلب ادعى المستاجر على الملاح ان يطعمه بنقص واكثر الملاح

مطلب ادعى اجير نفسه بادعاه او فاه بالعلل وادعى المستاجر عدمه

لاجلها ما شئت واركيها من شئت فقال المؤجر بل لتجملها قاشا وتركها يستدك
 فالقول لمن لجب القول للمؤجر مع يمينه الا ان تقوم بينة قارى الهداية ملك
 المستاجر على حفظه فقال الاجير ملك بعد تمام السنة فعليك الاجر السنة وقال
 المستاجر هلك بعد شهر واحد فالقول للمستاجر لانه يتكر وجوب الاجر عليه
 اقول فان قيل الاصل ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبغي ان يصدد في الاجر
 يقال الاصل المذكور ظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق وعرض الاجير لاجل الاجر
 فلا يصح له دفع الى مقرضه مشطاً واستأجره بحفظه فضت الدقة فجاء المقرض
 بالمشط فطلب اجراً مضى فقال المستاجر ليس هذا مشطى فالقول للمستاجر في
 الاجرة فلا تلزمه الاجرة لانه يتكر حفظه عليه وجوب الاجر والقول للمقرض
 في عين المشط فيرأس تسليمه يمينه اذ القابض اعلم به اقول قالوا القول للقابض في
 قدر ما قبض وصفته وتعيينه وهذا يشكل بما لو اراد المشتري رد البيع بحيث
 وقال البائع المبيع غير يصدد البائع لا المشتري مع انه قابض فالحق ان يقص
 بان القول للمالك في تعيينه اذ اوجد التعليلك والا فالتقاضي كمين المقصوب
 وزق العسل في مسئلة الاختلاف في وزن الزق من البيع الفاسد قال رحمه
 الله تعالى نظيره جعل امر امرانه بيدها لولم توصل اليها كسوتها او دينها لها
 عليه في شهر فمضى شهر فاختلاف الوصول فالقول للزوج في صيرورة الامر
 بيدها والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين وفيه كونه المستاجر دفعت
 المدفع اليك من رأس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول للدافع لانه اعلم
 بجهة الدفع ولو مات الدافع ثم وقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب
 تحتاج الورثة الى اقامة البينة لانهم لا علم لهم كان الراعي مشتركاً فهلك بغرق
 او سقم او سقوط طمعي علوه وما اشبه ذلك فقال ربا الغنم شرطت عليك ان ترعى في
 في مكان كذا غير موضع رعى فيه وقال الراعي شرطت على الراعي في الموضع الذي رعى
 فيه صدق ربا الغنم بالاجماع فيضمن الراعي اذا الاذن استفاد من جهةه والبينة
 بينة الراعي حتى لا يضمن عندي حقيقة رحمه الله تعالى اذ هو المدعى ثبت ما ليس
 بثابت وكذا لو اختلفا على ما مر صدق للمالك استفتيت انما تجارى عن صدق
 شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغنم ابو ايضاً (د) مثله
 (خذ) مثله ولو اختلفا فقال ربا الثوب بلدان شرطت اداكم ده ردن تلم كن
 ومضت المدقة ثم تلم الثوب ولى عليك صمنا انه وقال لا بل دفعت الى مطلقاً الاضطر
 ولم تعين مدقة فينبغي ان يصدد في نقصان راد يتكر الشرط والضممان والاجر يديعه

مطلب
 استأجر منه
 منها ثم جاعلها
 فاكل الاجر
 كونها العين
 المؤجرة والمستاجر
 يدعي انه لها

مطلب
 هلك الغنم
 فادعى الراعي
 انه مشروط
 عليه الرعي
 هذا المكان
 وادعى المالك
 انه شرط مكافأ
 اخر

ثم لو شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام
 ينبغي ان لا يجب الاجرا ذلم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير المداة
 وصار كما لو حذر الثوب ثم جاء به مقصودا بقصارة بعد تجرده وقد مر انه لا يجب
 الاجرا ان قصير بعد ما بطل العقد بكونه غاصبها بجوده ولو قصره قبل تجرده
 حبا الاجر مدعى علم الطبع ضمن بخطائه وزيادته فان اخطأ فقطع الذكر في الحيا
 ضمن وكذا اقطع السن ويصير في الامر ان لم ياذن في هذه كلها من جماع الفصول
 اجرها الغاصب سنين ثم اجاز لما لا لا تفي الاجارة ما مضى فلو ان المالك كنت
 اجزتها من اجرتها فانه يصير في ولا يلتفت الى قول الغاصب بتكاري دابة
 الى بقدها بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بعد اردد بعضها وهما هي زبوف
 او ستوقه فالقول له المالك لانه يتكر استيفاء حقه فلا يكون مناقضا ولا يقبل
 في الستوق للتناقص وان اقربا استيفاء الاجرة او با استيفاء حقه واليكما فالقول
 له ولو دفع المستقر حوائجه قاله وادخلها في المشط وحفظها المستقر من الاجرة
 له ولو استأجر على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط لا يحا حقه ولو حاك المشط
 والمتسكين واختلفا بعد السنة فقال المقرض هلاك الان وقال المستقرض منذ
 سنة فالقول للمستأجر المستقرض لانه يتكر زيادة الاجر دفع الاجر الى الموجب
 ومات بعد شهرين فطالبه الورثة اجرة عشرة اشهر وقال الموجر لجرته بانه في
 الاجرة شهرين واجبت له التكني ببقية السنة وقال الورثة بل اجرتها سنة
 فالقول للمؤجر لانه تملك الاجرة وادعتا الورثة ابطال حقه اختلفا في مضي
 المدع فالقول للمستأجر ولو لم يخذ دارك فهو فسخ فيما زاد على الشهر الاول
 كرب السليم مع المسلم الله اذا اختلفا في مضي الشهر المشروط فالقول قول المملوك
 وان اقاما البينة فالبينة يتكهن ايضا وكذا البائع والمشتري اذا التقعا على
 الحجار واختلفا في المضي فالقول لمن يتكر المضي فينة سئل الاديب عن الاجير
 المشترك مثل القصير والصباغ والمالك اذا اهلك عندى او سرق في مضي هل يصير
 قال عندى حنفية هو ممن والقول قوله مع اليمين وعندهما لا يصدر وهو معلن
 وفيل له هل فيه فرق بين ان كان دفع الاجرة اليه او لم يدفع قال لا فرق لكن يسترد
 ما دفع اذ لحق على ذلك ولو دفع الى خياط ثوبا ليقطعه فهاودفع اليه البطانة
 والقطن فخاط فجاه به فقال رب الثوب البطانة ليست بي طائفي قال القول قولك
 الخياط مع يمينه انها بطائنه وفسع رب الثوب ان ياخذ البطانة وليس بها ان كل ثوب
 يحذر ان المستأجر عادة بحاجة اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلفا في بناء

مطلب
 اجر الغاصب
 ثم ادعى المالك
 انه اجاز له
 اجر

مطلب
 دفع الاجرة
 قبل تمام المدع
 فادعى الموجر
 ان الاجرة في
 مقابلة ما استوفى
 من المدع وما
 بقي منها كان
 على وجه
 الابلغة والورثة

مطلب
 جاء الخياط
 بالعتق لان
 فادعى المالك
 ان مدعاه
 بطلان كفي
 دفعها اليك

من الدار او في غير ما ذكرنا او في باب او في خشية ادخلها في السقف فقال رب
 الدار اجرتك وهذا فيها وفي المستاجر انا احدثته فالقول لرب الدار مع يمينه وما
 كان في الدار من لبن موضوع رطب او يابس او جذع موضوع او باب موضوع او حجر
 او جص فهو للمستاجر فان اقاما السنة في كل شيء جعلنا القول فيه للمستاجر
 فاليمين لرب الدار وفي الشئ والقول لرب الدار قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا القول
 للمستاجر وان كان رب الدار امر المستاجر ان يبني في الدار على ان يحسب له ذلك
 من الاجر واختلفا فقال المستاجر امرتني بالبناء وقد بنيت وقال رب الدار ما
 امرتك فالقول لرب الدار مع يمينه هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك
 اهل تلك الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار يعني يذهب في بقعة مثل
 هذا البناء يدعيه رب الدار وقال بعضهم لا دليل يذهب كل ما يدعي المستاجر يعتبر
 حينئذ الدعوى واذا اجمع اهل تلك الصناعة على قول احد ما فالقول له اذا اختلف
 الاسكاف ورب الخف وقال رب الخف علمته بغير اجر وقال الاسكاف علمته بغير
 انما يحالان حلف الاسكاف بالله ما علمته بغير اجر فاذا حلف يحلف رب الخف
 بالله ما شرط له على ذلك وماذا حلفا كان للاسكاف اجر مثل عمله فكذلك في سائر الصناعات
 وذكر في سائر الكتب مواضع ان القول قول المعمول له ولا اجر عليه ولم يذكر الخلفاء
 قيل ما ذكر في كتاب الاستحلال جواب القياس وما ذكر في غيره من الكتب جواب
 الاستحسان اجمع الفتاوى اختلف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول
 لصاحبه وبأخذ الاجر بحسبه لان يكون الاجر مسئلا اختلف في كونها مشغولة
 او فارغة بحكم الحال اذا اختلفا في صحته وفسادها فالقول للمدعي الصحة اشياء
 وفي النوازل جارية تجادت الى الخامس غير ان مولاها طالبة للبيع ثم
 ذهبت ولا يدري ان ذهبت وقال الخامس ردتها عليك فالقول قوله ولا
 ضمان عليه لان الجارية هي التي اتت له فكانت امانة عنده ونفسه ذلك
 ان الخامس لم يأخذ الجارية حتى يعتبر غاصبا ومعنى الرد ان يأمرها بالذهاب
 الى المنزل امر رجلا ان يصيب له ثوبا بالزعفران او بالتم فضبه يصيب من خضر
 اخر كان لرب الثوب ان يضمه قيمة ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء
 اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز ما سمي واذا اختلف الصباغ ورب
 الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تصبغه بعضه وقال الصباغ امرتني ان
 اصبغه بزعفران فالقول لرب الثوب مع يمينه خياط يخط ثوبا في دار انسان
 اختلفا في الثوب فالقول قول صاحب الدار لان الثوب وان كان في يد الخياط فهو

مطلب
 في الدار المشاعة
 ثم اختلفا
 فقال المجر
 ما امرتك
 بالبناء وقال
 المستاجر
 بامرتك

مطلب
 صاحب الطعام
 مع الملاح
 في مقداره
 الطعام

مطلب
 امر الصباغ
 ان يصيب بكذا
 فصيب بغير
 اخر

مطلب
خرج من دار
رجل وعليه
متاع فادماه
صاحب الدار

فهو في يد صاحب الدار معنى حال خرج من دار رجل وعليه متاع فان كان الحال
بغير بيع ذلك وحله فهو له وكان الظاهر شاهد له وكذلك حال عليه كارة وهو
في دار تزان لاختلاف الكارة فان كانت الكارة يحل فيها فالقول قول الحال وان
بما لا يحل فيها فالقول قول صاحب الدار لسان الحكم لو اختلف الاجير وصاحب
الثوب فقال الاجير رددت ولتكر صاحبه فالقول قول الاجير في قول ان حنيقة
رجله تعالى لانه امين عنده في القبض والقول قول الامين مع اليقين ولكن لا يبعد
في دعوى الاجير وعندهما القول قول صاحب الثوب لان الثوب قد يدخل في ضمانه
عندهما فلا يصدق على الرد اليمينية وان كان الاجير خالصا في يده يكون
امانة في قولهم جميعا حتى لو هلك في يده بغير صنعه لا يضمن بدائع اذا قل القصار
ونحوه وضعت الثوب اليك يصدق عند ان حنيقة رجله الله وعندهما لا يصدق
الا بجهة اذا استأجر الرجل من آخر دار او حماما شهر افسكهما شهرين فعليه اجر
الشهر الاول وليس عليه من الشهر الاخر هكذا ذكر في عامة الروايات وفي الفتوى
العلمية وبعض ان المليم لسكاه في الشهر الاخر ويصدق انه انه لم يضمن في الشهر
الاول ولم يضمن وذكر في بعض الروايات انه يجب عليه الاجر في الشهر الثاني اما
اذا كان اجير وحده ومات من الاعتام وله احد حتى لم يضمن لا ينقص من الاجر شيئا
ولو حارب شاة منها فقتلها او كسر رجلها ضمن ولو هلك منها شيء في السوق او
لم يضمن هذا اذا كان الرعي اجير وحدهما اذا كان مشتركا فانه لا يضمن ما مات من
الاعتام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت بتصادقها الوابينة فاما اذا ادعى
الرعي الموت وحدهم لا يضمن فاما قول ان حنيقة رجله الله تعالى القول قول الرعي
واما عندهما القول قول رب الاعتام فلو ساقها الى الرعي فغلب منها شاة لانه
يسببها فربا يضمنت الجبل او مكانا مرتعا فتردت فغلبت فلا ضمان عليه
عند ان حنيقة وعلى قوله ما ضمن حنيقة المفتي مدعي علم الطب ضمن بخطائه وزيادة
فان لخطا فقطع الذكر في الحتان ضمن وكذا قطع السن ويصدق في الامر ان لم ياذن
في هذا عن مجموعة ابن المؤيد نقله عن القينة ومما استأجر عبد الله شهر ابد رهم فقبضه في
اول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو لقي او مريض فقال ابو امرئس بن لخطه وقال
المولى لم يكن ذلك الا قبل ان تأتي بساعة فالقول قول المستأجر وان جاء به وهجج
فالقول قول المؤجر لانها اختلفا في امر محتمل فيرجح بحكم الحال انه هو دليل على قيامه
من قبل وهو يضمن مرجحا ان لم يضمن حجة في نفسه اصله الاختلاف في جريان ماء
الطاحونة وانقطاعه اذا اختلف الخياط ورب الثوب فقال جملك الثوب امرتك

مطلب
في الاجير لو
لو المشترك
اذا مات بعض
الاعتماد
يد بفعله
او غيره

مطلب
ايقا ومضى
العقد فادى
المستأجر
ايقا ومضى
منها ولو
المدة

ان تقبله قبا وقال الخياط قيصا او قال رب الثوب للصباغ امرت ان تصبغ لاجر
 فصبغته اصفر وقال الصباغ لاجل امرتي اصفر فالقول للصباغ الثوب لاجل
 الاذن يستفاد من جهته فالقول قوله فكذا انا انكر صبغته لكنه يحلف لاجل انكر
 شيئا او اقرب لزمه واذ الحلف فليخاطبها من ومعه من قبل انه بالخيار ان شاء غيره
 وان شا الخذه واعطاه اجر مثله فكذا يجزى في مسألة الصبغ اذ الحلف ان شا الخذه
 قيمة الثوب ايض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى وذكر
 في بعض النسخ فيضمنه ما زاد القسع لان بمنزلة الغضب هدية وان كان
 اختلافا فيها بقاها استوفى المستاجر بعض المنفعة بان سكن الدار المستاجرة
 بعض المدة او ركب الدابة المستاجرة بعض المسافة ثم اختلفوا فالقول قول
 المستاجر فيما مضى مع عينه وتعالى فان ونفس الاجارة فيما بقي لان العقد على
 المنافع ساعة فساعة على حسب جد وثما شيئا فشيئا فكان كل جزء من اجرائه
 معقود اعطيه مبتدئا فكان ما بقي من المدة او المسافة منفردا بالعقد فتحال الفان
 فيه وان كان اختلافا بعد مضى وقت الاجارة او بعد بلوغ المسافة التي استأجر
 اليها لا يتحالفان فيه والقول قول المستاجر في مقدار المدة مع عينه ولا يمين على
 المؤجر وانما كان القول قول المستاجر لانه المستحق عليه والخاص في وضع في
 الاستحقاق كان القول قول المستحق عليه اذا اختلفا في مقدار الاجارة ولا يمين
 لهما فالقول قول رب الثوب مع عينه لانه ليس في الثوب عين مال قائم للقبض بل يوجد
 ما يصلح حكما فيرجع الى قول صاحب الثوب لان القصد يدعى عليه زيادة ضمان وهو
 ينكر فكان القول قوله مع عينه وكذلك كل صبيغ له قيمة فان كان الصبغ اسود فالحق
 قول رب الثوب مع عينه على اصله في حنفية ان السواد نقصان عنده وكذلك كل صبغ
 ينقص الثوب ولو اختلف الضمان والمستاجر في اصل الاجرة كالنسيان والقصد
 والخفاف والصبغ فقال صاحب الثوب والخف علمته لي بخير شرط وقال الضمان
 لاجل علمت باجرة درهم واختلف رب الدار مع المستاجر فقال رب الدار اجر علمته
 بدرهم وقال الساكن بل سكنتمنا عارية فالقول قول صاحب الثوب والخف وسكن
 الدار في قول ابى حنيفة رجه الله تعالى مع عينه ولا اجر عليه هو لاجل ان يوسف
 ان كان الرجل حرا ثقة فعليه الاجر والا فلا وقال محمد رجه الله تعالى ان كان الرجل
 انتصب للعمل فالقول قوله وان لم يكن انتصب للعمل فالقول قول صاحبه وعلى هذا
 الخلاف اذا اتفقا على انهما لم يشترط الاجر لكن الصباغ قال اني تماثلت بالاجر
 وقال رب الثوب ما شرطت لك شيئا فلا يستحق شيئا وجه قولهما اعتبار العرف والتمام

مطلب
 في اختلافهما
 في قدر الاجرة
 او في اصلها

فان انتصبا به للعمل وفتح الدكان لذلك دليل على انه لا يجعل الابل لاجرة وكذا اذا كان حرا ثقة فكان العقد موجودا دلالة والثابت دلالة كالثابت نصها ولا في حقيقة ان المنافع على اصلها لا تتقوم الا بالاعقد ولم يوجد اما اذا التقعا على انها لم يشترط الاجر فظاهر وكذا اذا اختلفا في الشرط لان العقد لا يثبت مع الاختلاف للتعارض فلا يجبا لاجر نعم ان كان في المصنوع ميز قائمة للصانع كالصبغ الذي يزيد والفعل يلزم رب الثوب ويخف للصانع ما زاد الصبغ والفعل فيه لا يجبا وزبه درهمها والا فلا بدائع

كتاب المكاتب

لو اختلف المولى والمكاتب في قدر البذل او جنسه بان قال المولى كابتك على الفين او على الدينار وقال العبد كابتني على الف او على الدرهم فالقول قول المكاتب في قول في حنيفة الاخر سواء كان قناده من بدل الكتابة شيئا او لم يوجد وكان يقول ولا يتخالفان ويتزادان كالبيع لان في المكاتبته معنى المتأدلة ثم يرجع وقال القول قول المكاتب لانه المستحق عليه ومضى وقع الاختلاف في قدر المستحق وجنسه فالقول قول المستحق عليه بدائع ولو اختلفا فقال المولى ولد قبل العقد وقالت المكاتبته بعد العقد ينظر ان كان الولد في يد المولى فالقول قوله انه انفصل قبل العقد وان كان في يد الامه فالقول قولها ويحكم فيه الحال بدائع فان اختلف العبد والمولى فقال العبد هذا كسب اكتسبته بعد الاداء وقال المولى لا ابل اكتسبته قبل الاداء فالقول قول العبد لان الكسب شيء حادث فيجعل حد وشر الى قرب الاوقات بدائع اذا كاتب الرجل عبدا له واختلف في المفقود عليه فقال المكاتب كابتني على نفسي ومالي على الف درهم وقال السيد لا ابل كابتك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتخالفان هنا بالاجماع ولو اختلفا على هذا الوجه في باب البيع بان قال بعت منك هذا العبد بالف درهم وقال المشتري لا ابل اشتريت منك هذا العبد مع هذه الحارية بالف درهم لا يتخالفان ويكون القول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البينة وان اقاما البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كابتك وهذا المال في يدك اليوم كابتك وهو مالي وقال المكاتب لا ابل هو لي اصبته بعد ما كابتني فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان اقاما البينة فالبينة بينة المولى ولو اختلفا في اصل الاجل فالقول قول المولى ولو اختلفا في اصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في المضي فالقول قول العبد ولو ادعى المكاتب انه كاتب

مطلب
في ختامها
في قدر الكتابة
وفي كون الولد
ولد قبل الكتابة
وبعدها

مطلب
انواعه انه
اكتسب هذا
بعد الاداء
وسيدك
قبله

على الف درهم ونحوه عليه كل شهر مائة وقال المولى لا بل نجت عليك ما شئت
 قال القول قول المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتبه في ولدها فقال المولى
 ولديته قبل ما كاتبتك وفيه لك المكاتبه لا بل ولديته بعدما كاتبتك فان كان الولد في
 يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتبه ولا يعلم متى ولدتها فالقول
 قولها اعتبارا باليد في الفضلين جميعا ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل ما اذا
 كان الولد في يديهما وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله ان القول قول المولى وان
 اقاما البيئته فالبيئته بينة المكاتب اذا ادعى المكاتب ان الكاتبة وقعت فاسدة
 بان ادعى الكاتبة وقعت على الف درهم وطلبت من غيرها انكر المولى اخرها الحنفية
 فالقول قول المولى ويلزم المكاتب الكاتبة اهنا تاريخاينة اذ اختلف المولى مع
 المكاتب في قدر ريد الكاتبة فالقول قول المكاتب مع بيئته عند أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وفي لا يتحملان وبعد التحالف تنسخ الكاتبة وان اقاما البيئته بينة
 المولى أولى لانها تثبت الزيادة اذ اختلف المولى مع المكاتب في صحة الكاتبة ونسبها
 فالقول لم يدعى الصحة والبيئته بينة من يدعى الفساد من يبيع تمة القتاوى
 ولو قال المولى كاتبتك على نفسك دون مالك وقال المكاتب عليهم ما اختلفوا في
 مدة النجيم فالقول للمولى والبيئته للعبد وحيزه نقله غانم البغدادي اذا كانت لرجل
 عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكاتبة فقال العبد كاتبتك على الف درهم
 وقال المولى كاتبتك على الفين واختلفا في حسن المال قال ابو حنيفة رحمه الله
 تعالى ولا يتحملان ويتراذان وهو قولهما ثم رجع وقال القول للعبد مع بيئته
 وعلى المولى البيئته ثم اذا جعل القاضى القول قول المكاتب مع بيئته والقيمة لالف
 واقام المولى بعد ذلك بيئته على انه كاتبته على الفين لزمه القاضى ويسعى فيها وفي
 المولى الحية ولا يرد العتق وان لم يقيم البيئته على ذلك وادى العبد الف درهم
 وقضى القاضى بعتقه ثم اقام البيئته بعد ذلك على انه كاتبته على الفين وفي
 الاستحسان هو روجه عليه الف درهم اخرى بخلاف ما لو اقام المولى البيئته قبل
 قضاء القاضى بالعتق ولو لم يخاصم الى القاضى حتى ادى الف درهم ثم قامت
 بيئته لم يعتق الا ان يؤدى لالف الباقية وان اقاما البيئته فالبيئته بينة المولى
 لانها تثبت الزيادة ولو ادعى كاتبة فاسدة والاخر جائزة كان القول قول من يدعى
 الحائز والبيئته بينة من يدعى الفاسدة لانه يدعى بشرط المحققا بالعقد واخر ينكر
 فكان القول قول من ينكر والبيئته بينة من يدعى الشرط كما في البيع خائنة نقله
 في الحديقة

كتاب الولاء

مطلقا اذا ادعى
 السيد الكاتبة
 على النفس دون
 المال فالقول له
 وكذا في مقدار
 مدة النجيم

مطلب
يصح لاقرار
بولاية القاص

فحق ان يقر رجل انه مولى لفلان مولى عتاقة من فوق او من تحت وصده قبله الاخر
وهو مولاه يرثه ويعقل عنه قومه لان الولاد سبب توارث فيصم الاقرار
به كالنسب والتكاح فان كان له اولاد كبار فأنكر واذلك ولة لو امكننا مولى
عتاقة لفلان اخر فان صدق على نفسه واولاده مصدقون على انفسهم ولا
لاولاد له ولا اب على الاولاد الكبار فلا ينفذ اقراره عليهم ويصح اقرارهم على انفسهم
لان لهم ولاية على انفسهم وان كان لا اولاد صغارا كان الاب مصدقا عليهم
لان له ولاية على اولاده الصغار الا يرى انه لو عقد على انسان عقد الولاد بغيره
اولاده الصغار وان كذبه الام وثقت ولاءه لم يثبت في قولها ويؤخذ بقول
الاب لان الاب اذا كان حيا كانت الولاية له والولاية للنسب والنسب في الكفا
وكذلك ان قالتم اولادى من غيركم تصدق لانهم في يد الاب دون الام
فلا تصدق الام انهم لغيره وان قالته بعد عتق خمسة اشهر فهو مولى
لمولى وقال الزوج ولديته بعد عتقك لستة اشهر فالقول قول الزوج لان
الولد ظهير في حال يكون ولاؤه لمولى الاب والمرأة تدعى انها ولدته في حال يكون
ولاؤه لمولى الام فكان الحال شاهد للزوج فلا يقبل قولها الا بيينة وظهير
هذا الزوج والمرأة اذا اختلفا فقال احدهما كان التكاح قبل ستة اشهر والآخر
من الزوج وقال الآخر كان التكاح منذ اربعة اشهر فالقول قول الذى يدعى
ان التكاح قبل ستة اشهر لان الولد ثبت في حال ثبت النسب من الزوج وهو
حال قيام التكاح ويصح الاقرار بولاء العتاقة في الصحة والمرض لانه سبب
التوارث فيستوى فيه الصحة والمرض والنسب والتكاح ولو لم يعتق
فلان او فلان وادعاه كل واحد منهما على صاحبه فهذا الاقرار باطل لانه اقرار
لمجهول فان اقر بعد ذلك لاحدهما او لغيرهما كان مولاه جاز لان اقراره الودع
وقع باطلا لجهالة المقر له والولاد لا يثبت من المجهول كالنسب فيبطل والحق
بالعلم فبعد ذلك له ان يقر لمن شاء والله اعلم بدائع كتابه المكره
مجهول النسب ابيع وسلم وهو ساكت كان ذلك منه اقرارا بالرق حتى لو ادعى
بعد ذلك انه حر الاصل لا يقبل قوله هذا اذا كان ساكوتا طاعا واما اذا كان
ساكوتا مكرها فيقبل قوله خائنة نقلها صاحب الحديقة ولو لم نقلها كثر
بانه لم ينعيت به الاخبار عن الماضي كما ذابوا لم اكن فعلت لا يصدق في القضا
كذلك لا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمله كلامه وان كان خلاف
الظاهر لو اكره على الصلاة للضليب فقام يصلى فخطب اليه ان يصلى لله

مطلب المختلف
فقال احدهما
كان التكاح
قبل ستة اشهر
والولد من
الزوج وقال
الآخر كان منذ
اربعة اشهر

مطلب ساكت
مجهول النسب
طاعا عند
بيعه وتسلية
اقرار بالرق

تعال وهو مستقبل القبلة او غير مستقبل فينبغي ان ينوي بالقضاة ان تكون
الله عز وجل فاذا اهل نويت به ذلك لم يصدق في القضاء ويجزم بكفره لانه ان
بغير ما دعي اليه وكان طائعا والطائع اذا فعل ذلك وقال نويت به ذلك لا يصدق
في القضاء كذا وهذا ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله فله
بدان لو اكره على سبب النبي صلى الله عليه وسلم فخطب بآله رجل اخر اسمه محمد
فسيبه واخبر بذلك لا يصدق في الحكم ويجزم بكفره لانه اذا خطب بآله رجل
اخر فهذا طائع سب النبي محمد صلى الله عليه وسلم ثم قال عنت به غيره فلا يصدق
في الحكم ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه يحتمله كلامه بدان اذا كان الاكره على الكفر
ناقضا يحكم بكفره لانه ليس بمكره في الحقيقة لانه ما فعله المكشور بل دفعه الله
عنه نفسه ولو لم كان قلبي مطمئنا بالايمان لا يصدق في الحكم لانه خلاف الظاهر
كالطائع اذا جرى كلمة الكفر ثم قال كان قلبي مطمئنا بالايمان ويصدق فيما بيننا وبين
الله تعالى اذا اكره على ان يودع ماله عند فلان واكره الموضع على الهضم الا يصدق
ويكون اما نزعنا لاخذ وان اكره القابض على القبض لا يصدق فيها الا امر فقطعها
وضاعت في يد القابض ان قال القابض قبضها حتى ادفعها الى الامر اصر فيه
فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها حتى اردتها الى ما لكها كانت مائة عنده ولو
تلف لا ضمان عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في المبة اذا اكره الوب
على المبة واكره الموهوب له على القبض فبلغ الماله الموهوب له كان القول قول الموهوب
له فاضمان اكره على الكفر ثم قالت زينة المسئلة كفرت وحرمت وقال كان قلبي مطمئنا
بالايمان ولم تخبري فالقول له لانكاره سبب الفرقه اذا التكلم بالا اعتقاد كقولها
حكاية قول الضمان الى السبع كذا لا يكون كفرا والاكره يبطل الاقاربه لانها خبر بالخبر
يحتمل الصدق والكذب والاكره يرفع على الكذب بزانية اذا تعارضت بينة الطوع
مع بينة الاكره فبينة الاكره اولى في البيع والامارة والصلح والامارة وعند
عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفشاءه فالقول للمدعي
الصحة اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهنا فبينة
مدعي الاكره اولى وعليها الفتوى كما في البرازية اشباه ٢٥٠ وعلى الردة لم تبين
امرته اني لو اكره على الردة باجر كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين
امرته لانه لا يكفر من غير تبين الا اعتقاد حتى لو ادعت المرأة ذلك وانكر هو كان
القول قول المستحسنا والقباض ان يكون القول لها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر
سبب حصول البينونة فيستوي فيه المكره والطائع كل فظة الطلاق تنبلي

مطلب اذا كان
على سبب النبي
فاخبر بآله خطب
بآله رجل
اسمه محمد
لا يصدق
في الحكم

مطلب اكره على
الكفر وقال
ان زوجته كان
قلبي مطمئنا
بالايمان ولم
تخبري فالقول
له

مطلب اختلف
المتبايعان
في الطوع فالقول
للمدعي

كتاب المحرر

ولوان رجل اقرض محجورا او اودعه ثم صار مضطرا فقال لصاحب المال كنت اقرضت لي
في حال فساد ادى فانقضا او لا اودعني في حال فساد ادى فانقضت اوقا لصاحب المال لا ابل
اقرضتك في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضم المحجور وان قال لصاحب المال
لا ابل اقرضتك في حال فسادك فاستهلكته في صلاحك وقال المحجور اقرضتني في فسادك
واستهلكته فيه كان القول قول المحجور فان اقام صاحب المال البيينة ان اقرضه في فسادك
ولكن استهلكته في صلاحك قبلت بيئته فاحضن المحجور بعد بالف وفيه الف
وقض العبد ثم باعه واشترى شيئا اخر وباعه ثم حضر خصمه الذي باع العبد منه
واداد ان ياخذ ما في يد ثمر عبده ان علم ان ما في يد المحجور من عبده له اخذه مما في يده حسبا
وان علم انه ليس فيه ثمن العبد ليس له ان ياخذ شيئا مما في يده لانه لم يظهر بهد مال له
ويتاخر حقه في الثمن الى حقه وكل ما في يد مولاه وان اختلفا فقال بائع العبد ثمر عبده
في يد المحجور ولا للمولى ليس ذلك من ثمر عبده وانما هو له او تصدق به عليه فالقول
لمولاه لان المحجور يد حكا ولو كان في يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البيينة
فكذلك هنا وان برهنا فللبائع برازية ولو ان عبدا محجورا استقرض من رجل ما لا اشتر
به متاعا ورجع ثم خطا اليه المقرض بيئته فهو على هذه الوجوه الثلاثة ان علم ان في يده
العبد يرد المقرض فالقرض باخذ منه بقدر دينه والباقي للمولى وان علم انه ليس فيه
يد المقرض فالقول للمولى ويتاخر حق المقرض الى ما بعد العتق وان اختلفا فالقول للمولى
وعلى المقرض البيينة بجميع القتاوى ولو حرم عليه بعد صلاحه فاختلف هو مع المشتري
فقال هو لمشتريته متى حال المحجور قال المشتري لا ابل حال صلاحك فالقول للمحجور لان
المشتري احدث فيما لا الى اقرب الاوقات وان اقاما البيينة فبيئته المشتري اولى فنية
نقله غاصم البند ادى اراد ان يرجع فيما وهب للقرض يقضوله به بغية مولاه ولو لم يرد
لا للمحجور اما لم يحضر مولاه ولو قال القران ان المحجور قال الواهب لا ابل انت ما ذون
صدق الواهب بيئته استحسانا اقول فيه نظر ولو برهن القران انه محجور ترد بيئته
اقول القران لا يخلو اما ان يكون مدعيها او متكررا فلا بد ان يكون له البيئتين او البيئتين
للا مكان فرد قوله ويئته مخالف لقوله عليه السلام البيئتين للمدعي والبيئتين على
من اقر مع لكان الكرافقة فالظاهر عندنا انه ينبغي ان يصدق القران مع بيئته لا يمتكر
الاذن والاصل في القران هو المحجور وايضا الواهب اذا ترك ترك بخلاف القران فتجعل البيئتين
لواهب والبيئتين على القران عدا بالنقل والعقل والله اعلم هذا لو كان القران حاضرا ومولاه
غائبا اما العكس فالمراد ان يكون مولاه خضما ولو في يد مولاه

مطلب ادعى
المقرض انه اقرضه
في حال صلاحه
والمستقرض
في حال فساد

مطلب العبد
المحجور اذا
استقرض
من رجل ما لا
فهو على وجه

مطلب ان اراد
ان يرجع فيما
وهب للقرض
يقض له
بغية مولاه

فهو خصم ولو قال المولى او دعى هذه الامة عندي فلان ولا ادري وجهها
له او لا فظهر من المدعى على حجة فهو له خصم جامع الفتاوى ان اختلف
الواهب والعبد الموهوب له في الحجر والاذن فالقول للواهب حتى كان له ان
يرجع لان سبب الرجوع ثابت وهو المصلحة خانية فقلنا عند الغنى وفي الكبرى
اذ الحق العبد دين فقال المولى عندي محجور عليه وقال العرقاء هو ما دون
فالقول قول المولى فان جله العرقاء بشاهدين شهدا أحدهما ان المولى اذن
له في شراء البر وشهد الآخر ان اذن له في شراء الطعام وانكر المولى الاذن
فشهدا تهم جائرة وكذلك لو شهدا أحدهما ان المولى قال له اشتر البر وبيع وشهد
الآخر ان رآه يبيع ويشترى فسكت المولى لا يقبل شهدا تهما ولا يثبت الاذن
حديثه نقلا عن النافار خانية في كتاب الشهادة قال واذا ارافق الغلام
او الجارية الحلم واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول بقوله واحكامه
احكام البالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهته بما ظاهرها فاذا اخبر به ولم
يكذبها الظاهر قبل قولها فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض وذلك في العلامة
البلوغ يكون تارة بالسن وتارة يكون بالعلامة والعلامة في الجارية المحض
والاحتمال والحبل وادى في المدة تسعين سنين هو المختار والعلامة في الغلام الاحتمال
والاجبال وادى في المدة اثني عشر سنة واما السن في الغلام اذا دخل في التاسعة
عشر وفي الجارية اذا دخلت في السابعة عشر وفي بعض الروايات عن ابي يوسف
رحمته الله تعالى انه اعترى نيات الشعر وهو قول مالك رضي الله عنه واذا رفق
الغلام او الجارية واشكل امرها في البلوغ فقلنا لا قبلنا فالقول قولها واحكامها
احكام البالغين لانه معنى لا يعرف الا من جهته بما ظاهرها فاذا اخبر به ولم
يكذبها الظاهر قبل قولها كما يقبل قول المرأة في الحيض وفي فتاوى قاضنا
امرأة وعت مهرها من زوجها وقالت انامدركة ثم قالت لم اكن مدركة
وكذبت فيما قلت قالوا ان كانت نشبه المدركات في ذلك الوقت وكانت بها علامتا
المدركات تصدق انها مدركة وان لم تكن كذلك فالقول قولها وفي فتاوى
النسفي سئل عن قوم اسطلموا وفيهم مراهن على شيء موافق المراهق عند الصلح
انه بالغ ثم قال بعض الرواة بعد ذلك ان يكن بالغ ولم يصح هذا الصلح قال القول قول
القاضي في البلوغ بشرط ان يكون بين ثلاث عشر سنة لان كل من ذلك نادى
لسان الحكم

كتاب المأذون

عبد اشترى من رجل شيئا فقال البائع لا اسمك اليك الميعاد لك محجور وقال العبد

مطلب الحق
العبد در
فقال المولى
عندي محجور
عليه وقال
العرقاء ما دون
فالقول للمولى

مطلب
في بيان سن
البلوغ وعلمها

مطلب امرأة
وهت مهرها
من زوجها
مدعية البلوغ
ثم ادعت علمه

مطلب في الجوار
العبد بالاذن
وفي اقامتها
على اقراره بالحجر

اتماما دون كان القول قول العبد فان اقام البائع بينة على ان العبد اقرانه محجور قبل ان يمتد
 الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بينته وهذا بخلاف ما ذكر في الزيادات عند باع من رجل
 شيئا ثم قال الذي بعتهك لمولاي ولما محجور وقال المشتري بل انت ما دون كان القول قوله
 المشتري ولا يقبل قول العبد لما دون اذا اقرن قوله لا يصح اقراره كان عليه دين او لم
 يكن وان اقر بعين في يده انتم مولاه ان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه لا يصح العبد
 المأذون اذا اقر لاجنبي بغصب او قرض واستهلاكه وديعة او عارية خالف فيها اهلنا
 استعمالهما وزعم ان ذلك في حالة الحجران صدق المقر لمان ذلك كان في وقت الحجر للزينة
 شئ في الحال الا في دين الغصب ولو قال المقر له لابل كان في الاذن كان القول قول المقر
 وهذا بخلاف الوصي لما دون اذا قال لا في اقرت لفلان بالف درهم في حالة الحجر
 فانه لا يقر له بذم وبكون مصدق في الاستناد صدق المقر له واكد به وكذا في
 المعتوه الكبير لما دون وهو كالمتالحين اذ اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وانما هي
 او معتدة الغير وكونها محجوبة او معتدة الغير معروف وقال الروح لابل تزوجتك
 وانت مسئلة فارغة كان القول قول الزوج ولو قال المرأة تزوجتني وانما صغيرة وقال
 الزوج لابل تزوجتك وانت بالغة كان القول قول المرأة لانها بهذه الاضباقة تنكر
 التكاح استلزاما لاختلاف المسئلة الاولى اما الصبي لما دون والمعتوه اذا اقر بالغصب
 والضباقة في حالة الحجر يوثق به في الحال صدق المقر له في ذلك واكد به كما في العبد ولو
 اقر بقرض او دية استعمالهما في حالة الحجر فكذلك الحجاب عندنا حنيفة بعد ادها عطا
 وعندهما ان صدق المقر له في الاضباقة واخذت في الحال العبد لما دون الذيون اذا
 خاصم مولاه في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال مولاه هو لي كان القول
 قول العبد ولا يصدق للمولى حتى يقضى دين العبد وان كان العبد لما دون في منزل ولا
 فان كان المالك الذي اخضعه فيه من تجارة العبد فهو العبد وان لم يكن من تجارة لم يكن
 للمولى فان كان المالك في يد العبد ويملك المولى كان المال بينهما وان كان معها اجنبي والمال
 في ايديهم كان بينهم اثم اذا كلها من كتاب قاضي خان قال امر قديم مصر او قال انما عند
 لفلان فاشترى وبيع لزمه كل شئ من التجارة لادن ان خير بلا دن فالاحبار دليل عليه
 وان لم يجبر فصره اذ الظاهر ان الحجر يجري على موجب حجره والتمار بالظاهر هو افضل
 في المعاملات كما لا يضيق الامر على الناس لانه لا يبيع حتى يحضر مولاه لانه لا يبيع
 قوله في الرقة لانها لا تصرح للمولى بخلاف الكتب لانه حتى العبد على ما بيناه فان حضر
 المولى فقال هو ما دون بيع في الدين لانه ظهر الدين في حق المولى وان قال هو محجور
 قال القول له لانه تمتك بالفضل هذا بتر اذ ان العبد لما دون صا رجحوا طبعه عند

مطلب في اقرار
 المأذون
 بغصب
 او استعماله
 وديعة او
 عارية

مطلب العبد
 اذا باع واشترى
 لزمه كل شئ
 من التجارة

مطلب اياق
 العبد الحجر

على انما التبعة وان عاد العبد من الايقاق فهل يعود الاذن لاحتلال المشايخ فيه والصحيح
انه لا يعود وان كان العبد يباع واشترى في حال ابا قبله بلزمه شئ من ذلك فان قال
الذي يباع العبدان العبدان يباعان ابقاؤه للمولى كان ابقاؤه القول قول الذي يباع العبد
وعلى المولى البيعة ان عتقه كان ابقاؤه واشترى منه حال ابا قبله وان اقاما البيعة
فالبيعة بيعة الذي يباعه العبد فان اقام المولى بيعة انه ابق منه الى موضع كذا ولم
الذي يباع العبد بيعة ان المولى ارسله الى ذلك الموضع ليشتري منه ويبيع فالبينة
بيعة اليك فانما رخصة نقله صاحب الحديقة اذا كان على العبد دين وفيه مال فاحتل
العبد والمولى فالقول قول العبد ويقضى منه الدين لان الكسب في يده والمأذون في
اكتسابه في يده كالحمل ولو تنازع المأذون والاحصى فيما في يده من المال فالقول قول
العبد لما ذكرنا انه فيما يرجع الى اليد كالحمل ولو اجر الحرام والمأذون نفسه من خياط الخط
معه او من تاجر بهل معه وفي يد الاجير ثوب فاحتلها فقال المستاجر هو لي وقال الاجير هو
لي فان كان الاجير في حانوت التاجر والخياط فهو للتاجر والخياط وان يكن في منزله
وكان في التسكة فهو للاجير لان الاجير اذا كان في دار الخياط ودار الخياط في دار الخياط
كان الاجير مع ما في يده في يد الخياط ضرورة وان كان في التسكة لم يكن هو في يده
وكذا ما في يده كما لو كان مكان الاجير لحيى ولو اجر المولى عبدا المحرم من رجل ومعه
ثوب فادعاه المولى والمستاجر فهو للمستاجر سواء كان العبد في منزله المستاجر او لم يكن
بخلاف الاجير ان لم يكن في منزله المستاجر ان يكون للاجير دون المستاجر ووجه الفرق
ان يد العبد يد يابذة على المولى وقد صار مع ما في يده بالاجارة وفي يد المستاجر فكان القول
قول يابذة اليد فاما يد الاجير فله ان يسأله ان هو في حق اليد كالحمل فلا يصير بنفسه الاجارة
في يد المستاجر ولو كان المحرم في منزله المولى فهو للمولى لانه اذا كان في منزله المولى كان في يده
لكون منزله في يده فقول يد المستاجر والمعلم يداع شرح التحفة كتاب الغصب
حل على دابة غيره بالامر فتورم ظهر الدابة فشقه مالكها ان ائتم له من غير نقصان لا يغير
وان نقصت او ماتت ان النقصان من الشق فلا ضمان واذا من الورم يضمن الحامل وان اختلفا
فقال مالك ماتت او نقصت من الورم وقال الحامل لا يل من الشق فالقول للقاصب الحامل
لا كراهة الضمان بزيادة رجل حل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة
فشقه صاحبها قال الفقيه ابو الليث يتلوم ان ائتم ملت لاضمان على احد وان نقصت
فان كان من الشق وكذلك وان كان من الورم يضمن القاصب وكذا اذا ماتت وان اختلفا
فالقول للذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برى بضمضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان
النقصان بجل غصب من بجل جارية وجبها واقام الغصب منه بيعة انه غصب

مطلب لير
او المأذون وكذا
من خياط او
تاجر بهل معه
وفي يد الاجير
ثوب فتنازع
فيه المستاجر
او تنازع فيه
مولاه مع
المستاجر

مطلب ان اخل
على دابة من
فتورم ظهره
فشقه مالكها
ففي الجواب تفصيل

مطلب ان الغصب
منه بيعة على الخ
انه قصده حارة
ولم يذكر قصدها
ولا يقيسها

جارية له ولم يذكر وصفه الجارية ولا قيمته ل في الكتاب بحسب حق بحجها وبر
على صاحبها وقال ابو بكر البجلي ناويل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الوصي بذلك
لاننا لا نقر الثابت بالبينة كالاعتراف معاينة واما الشهادة على فعل الغاصب لا تقبل
معجها له الغصب لان المقصود اثبات الملك المدعى في الغصب ولا وجه للقبض
بالمجهول وكذا لا بد من الاشارة الى ما هو المقصود من الدعوى والشهادة وقال شمس
الشرسي لا يحج ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة لمكان الضرورة فان الغاصب
مستعاضا عن حضور الغصب عادة والشهود على الغصب قل ما يقفون على وجه الغصب
وانما ياتي منهم معاينة قبل الغصب فيقطع اعتباره عليهم باوصاف الغصب لمكان الضرورة
فيثبت بشهادتهم فعل الغصب محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة
كالشهود باقراره فيحسب حتى ياتي بها ويردها على صاحبها فان لا الغاصب قد مات
الجارية او بيعها ولا اقدر عليها فان القاضي لا يعمل بالقضاء بالقيمة لان القضاء بالقيمة
ينقل حق الغصب منه عن العين الى القيمة فليزم وذلك مفوض الى رأى القاضي وهذا
اذ المبرر الغصب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى فان يرضى ولا يشترط فان
اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع عينه فان قضى القاضي بالقيمة ثم ظهرت الجارية
فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بتكول الغاصب او باقراره بما ادعى المال الذي له الجارية
كانت الجارية للغاصب لا سبيل للغصب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب
بعد ما خلف الغاصب بخير الغصب منه ان شاء واستر الجارية ورد ما قبض على الغاصب
وان شاء لمسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها ولا كرخ هذا اذا كانت قيمتها بعد
ما جاءه الجارية اكثر مما قال الغاصب ما اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لا سبيل
له على الجارية وفي الكتاب ملحق الجواب وقال شمس الاثمة الشرسي لا يحج ما قال في الكتاب
وهذا امذهنا وعلى قول الشافعي الجارية باقية على ملكها ولا يرد القيمة المقضوة
اذ اغتزل المرأة قطن زوجها فهو على وجهه لما ان اذن لها بالغير وانها اعانته ولم ياذ
ولم يينه ولكنه سكت ولم يعلم بغيرها فان اذن لها بالغير فهو على وجهه اربعة اشد
ان يقول لها اغتزليه لي او يقول اغتزليه لنفسك او يقول اغتزليه ليكون الثوب لي
ولكن اذ لا اغتزليه ولم يزد في الوجه الاول وهو ما اذا لا اغتزليه لي كان القول للزوج
وان كان لا اغتزليه لي بالجر كان القول للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر
الاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة مع حيث الظاهر وان اختلفا
فقالت المرأة غزلت ما جرة لا الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع العين
ولو كان قال لها اغتزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج ان لم يذكر الاجر

مطلقات
القاصب
مات الجارية
او بيعها ولا
اقدر عليها
وقضى بغيرها
ثم ظهرت
الجارية

مطلقات
غير المتكلم
قطن زوجها
له على وجه

وأما القطن منها وإن اختلفا فقال الزوج اذنت لك لتغزليه وقات المرأة لا لا قلت
 الغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع العيين ولو كان الزوج قال لها اغزليه يكون
 الثوبى ولك كان الغزل للزوج ولها عليه اجر المثل لأنه استأجرها ببعض الخارج
 فتفسد الاجارة ويجب اجر المثل كالودع غزلا الى حائك ليسميه بالنصف فإن
 الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه
 ولم يذكر شيئا كان القول للزوج ولا شيء عليه لأنها غزلت بمرع من حيث الظاهر
 هذا كله إذا اذن لها بالغزل وإن نهاها عن الغزل فغزلت بعد النهي كان القول لها ولها
 للزوج مثل قطنته لأنها صارت غاصبة مستهلكة فضمن كمن غصب حقة من
 فان الذي يكون للغاصب قولاً في حينة رضى الله وعليه مثل الخطة وإن لم
 يأذن لها ولم ينه فغزلت فهذا على وجهين إن كان الزوج يأثم القطن كان الغزل
 لها وعليها القطن لأنه يشتري القطن للتجارة فكان النهي تأمناً من حيث الظاهر
 وإن لم يكن الزوج يأثم القطن فاشترى قطناً وجاء به الى منزله فغزلته المرأة كان الغزل
 للزوج وإن وضع القطر في بيته ولم يقل شيئا فغزلته كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو
 بمنزلة طعام وضعه في بيته فأكنته المرأة وذكر هشام في نوادره رجل غزل قطن
 عنو ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت بأذني والغزلي وقال لا اغزيت بغير اذنك
 قال الغزلي ولك على مثل قطنتك كان القول قول صاحب القطن وإن كان الأصل عدم اذنة
 الا أنه لا يثبتك بهذا الأصل لاستحقاق ملك الغزلي لقبول قوله كلها من كتاب
 فاضل الجاه الغاصب ثوب وقال أنا غصبت هذا وقال المالك لا بل غصبت ثوباً لغز
 غير هذا الثوب هو ربا او مرويا فالقول قول الغاصب ادعى على آخر انه غصب منه
 حبة فقال غصبت الظاهر فالقول قوله ولو قال غصبت منك حبة ثم قال لا شيء
 او البطالة الى وقال غصبت منك الخاتم إلا ان الفصل او قال غصبت منك هذه الخاتمة
 ثم قال الى البناء او قال غصبت منك الأرض ثم قال لا شيء الى المصدق في هذا
 كله الكل في الإصمب خلاصة الفتاوى اتجارية الى الخامس بلا اذن مولاهما وطلبت
 البيع وذهبت ولا بد من ان ذهبت وقال الخامس رددها عليك فالقول للخاص ولا
 يصحها تأويلها إذ لم يأخذها الخاص ومعنى الرد أن يأمرها الخاص بالذهاب الى منزلها
 وكان الخاص منكر النصب اما إذا أخذ الخاص الحارسة من الطريق أو ذهب
 بها من منزل مولاهما بغير اذن مولاهما لا يصدق ادعى عليه انه غصب
 منه حبة فقال الظاهر لك لا غزلي فالقول له رغم الغاصب لم يصبغه وزعم المالك
 انه اخذ منه مصبوغا وفي بناء الدار وحلية السيف فالقول للمالك وإن برهنا

مطلب رجل
 غزل قطن عن
 ثم اختلفا في
 الأذن وعدمه

مطلبات
 الحارسة الى
 الخامس ليس بها
 وليد ريان
 ذهبت
 فادعى الخاص
 ردّها

مطل الزاد
فأصاب الغاصب
المفصّل على
الغاصب
الأول برئ
وكذا غصبه
القيمة

مطل اقام
الدائنة بينة
انها دفعت
عند الغاصب
بركوب واقيم
الغاصب بينة
انها ماتت
بعد رد ما على
مالكها

فأصاب برأية لو ادعى انه غصب امته ولم يذكر قيمتها لم يسمع دعواه ويؤمر
برد الامّة ولو هالكه قال لقول في قدر القيمة للغاصب غاصب الغاصب اذا رد
على الغاصب الاول برئ ولو هلك المفصّل في يده فادى القيمة الى الغاصب برئ
ايضا فليس للمالك ان يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا لو كان قبض
الأول قيمته مع وفاء بيته او بتصدق للمالك سواه قبض يحكم اوبد وبه ولما اوفى
الغاصب بدلك صدق في حق نفسه لا في حق المالك والمالك لا يحجز بغير علمهما شاء ان يرضى
قال لغيره غصبتي هذا الثوب وقال الرجل اخذته منك ودعته فالقول للقول والمقر
يضمن مع ان المقر عثره خسر على الاخذ ودعته فهنا اولى بجامع الفصولين ادعى انه
اراق خمر المسلم وقال المسلم ارقته بعد ما صار خلافا للقول التلذذ فبينة اذا قامت
الدائنة المفصولة وقع الاختلاف بين الغاصب والمفصّل منه فقال الغاصب
رددت الدائنة عليك ونفقت عندك وقال رب الدائنة لا بل نفقت عندك من تركوبه
ولم يكن لكل واحد منهما بينة فالقول قول رب الدائنة كما لو قال اكلت مالك باذنتك
واكثر صاحب المال كان القول قوله فان اقام جميعا البينة اقام رب الدائنة البينة
انها نفقت عند هذا الغاصب من تركوبه واقام الغاصب البينة انه قد ردّها عليه
ثم ماتت في يده فان الغاصب يضمن قيمتها وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه
في مسألة الفرق ما ذكر انه لا ضمان على الغاصب قول محمد رحمه الله تعالى ولما على
قول ابى يوسف فهو ضمان واذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب وقد
استهلكه الغاصب فالقول للغاصب مع عينه وان لم يكن لب الثوب بينة وجاء
الغاصب ببينة ان قيمة ثوبه كذا وكذا به رب الثوب ومسا لبيته يفتي بيمين الغاصب
فانه يحلف على دعواه ولا يقبل بينته قال مشايخنا ينبغي ان تقبل بينة الغاصب
لاستقاط اليمين عن نفسه وقد تقبل البينة لاستقاط اليمين لا يرى ان الموضع اذا ادعى
رد الوديعة يقبل قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت بينته فانما خارجة عن قوله
الحقيقة ومن غصب عينا فغصبها فضمنه المالك قيمتها ملكها وهذا عندنا وعند
الشافعي لا يملكها لأن الغصب عدوان محض فلا يصح اسبابها للمالك كما في المديونية
انه ملك البدل بجماله والبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فيملكه دها للضرر عنه
بخلاف المديونية لا يغير قابل للنقل حتى المديونية قد يفسخ التدبير بالقضاء لكن البيع
بعد يصادف القن قال والقول في القيمة قول الغاصب مع عينه لان المالك يدعي
الزيادة وهو يتكفر بالقول قول المستكر مع عينه الا ان يقدم للمالك البينة بأكثر من
ذلك لانه اثبتت بالحجة المكرمة هداية ذكر في غصب العتاق عن ابى حنيفة رحمه الله

في الجرمين اعطى رجلا ودرهما ينظر اليه فقمره فانكسر ضمن ان لم يقل له اغمره وكذا لو اراه قوسا فهداه فانكسر او ثوبا فخرق وروى ان كان لا يدري الا بالثمن لا يضمن الا ان يجاوزه ويصدق انه لم يجاوزه عنده مجمع الفتاوى الاصل برابعة الامة ولذا لم يقبل في مثلها شاهد واحد ولا كان القول قول المدعي على ما وافقته الاصل في البيعة على المدعي الدعواه ما خلا الاصل فاذا اختلفا في قيمة المثلث والمغصوب فالقول قول الغنم لان الاصل البراءة عما زاد ولو اقر بشئ ولو اقر بشئ او حق قبل تفسيره وما لا قيمة فالقول للمتر مع بيئته ولا يرد عليه ما لو اقر بدراهم او دنانير فانه قالوا بلزمه فلا بد من دراهم لانها اقل الجمع مع ان فيه اختلافا فاقيل اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لاثنا تقول المشهور انه ثلاثة وعليه يبنى الاقرار من الاشياء والنظائر

كتاب الشفعة

فان قال المشتري في اشترت هذه الدار التي يريد ان يأخذها بالشفعة منذسنة وقد علم هذا المدعي بالشراء ولم يطلب فيقول القاضي المدعي متى اشترى هو هذه الدار فان قال المدعي طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه ذلك فان قال المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال الشفيع علمت منذسنة وطلبت وقال المشتري لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كما البكر ان زوجت وبلغها الخبر فريبت فخصمها للقاضي فقال الروح حين بلغها الخبر سكنت وقت ردت حين علمت كان القول قولها فلو قالت علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها ولو قال الشفيع لا علم بالشراء الا ان السامكان القول قوله وعلى المشتري البيئته انه علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال المشتري ان لم يطلب الشفعة حتى لقبني وقال الشفيع طلبت الشفعة كان القول قول المشتري ويحلف بالان لم يطلب الشفعة حتى لقبني ولو قيل للشفيع متى علمت فقال امسر وفي يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الابينة ولو ان رجلا ادعى شفعة بالجار قبل رجل لا يبرى الشفعة بالجار فانكر المدعي عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله ما لم اجد ذلك شفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه يحلف بما على مذهبه فيفتحق المدعي رجلا ان يتابعه فطلب الشفيع الشفعة تحضره فالبائع والمشتري فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاملة وصدق المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فهما لا يصدقان على الشفيع الا ان يكون البيع بين البائع ومثل ذلك المبيع مثل ذلك الثمن بقلته حينئذ يكون ذلك البيع بيع معاملة ولا يكون للشفيع فيه الشفعة الا ترى انه لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال البائع بعته معاملة وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رغبة ان كان البيع بشئ لا يبيع

مدعي
اعطى رجلا
درهما ينظر
اليه فقمره
فانكسر او
قوسا فهداه
فانكسر

مطلوب
الشفيع او المشتري
علم ولم يطلب
وادعى الشفيع
الطلب بان يعلم

مطلوب
الشفعة
قبل رجل اراه
وانكر المدعي
عليه

ذلك البيع مثل ذلك الثمن لعلته كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري رجل اشترى دارا لابنه الصغير فاراد الشفع ان يأخذ هبا للشفعة واختلفا مع الشفع في الثمن كان القول قول الاب لان تكرر حق التملك من الثمن ولا يمين لان قائم الاستحواض الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع لا يصح قوله على الصغير المشتري مع الشفع اذ اختلفا في الثمن كان القول قول المشتري مع يمينه والبيتة للشفع عندها وعند ابى يوسف للمشتري بقله المولى قائم من الوجه ولو حدم للمشتري البناء فاختلف هو والشفع في قيمة البناء قال قول المشتري مع يمينه والبيتة له ايضا على قياس قول ابى حنيفة هكذا له محمد وقال ابو يوسف على قياس قول ابى حنيفة البيتة للشفع من الوجه ايضا اشترى دارا لحضر الشفع فاراد ان يأخذ الدار فقال للمشتري حدث فيها هذا البناء وقال الشفع لا ابل اشترى بها البيتة كما هو كان القول قول المشتري وان اقاما البيتة كانت بيتة الشفع اولى وكذلك الاشترى ارضا لحضر الشفع وفيها اشجار واختلفا على هذا الوجه فانما يكون القول قول المشتري لانه لم يكن كذلك بظاهر اقلان كان مكدا بظاهر اقلان قال احدثت فيها الاشجار ارسا لاجل قول المشتري ولو قال اشتريت منذ عشرين يوما وحدثت فيها الاشجار قبل قوله اذ لم يكن وقت الاكيد به الظاهر وان قال المشتري اشتريت البناء بنحو ما يندم ثم اشترى الارض بعد ذلك او قال اشتريت الارض بدون البناء او لا ثم اشتريت البناء بعد ذلك فلا شفعة تلك البناء لانه تغلصا مقصودا وقال الشفع لا ابل اشترى بها معا في حنفية واحدة في القياس كون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفع لان المشتري يترك الشفعة في البناء لتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب البناء او لا ثم اشتريت الارض كان القول قول المشتري ويأخذ الشفع الارض بدون البناء وكذلك الوكيل النصف ثم النصف وقال البار وهو الشفع اشتريت الكل بمقد واحد كان القول قول الشفع استحسانا وان اقاما البيتة كانت البيتة بينة المشتري في قول ابى يوسف رحمه الله تعالى لانه هو المحتاج الى البيتة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى البيتة بينة الشفع وان ادعى المشتري انه اشترى الكل بمقد واحد وادعى الشفع انه اشترى متفرقا كان القول قول المشتري وان قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار بطريقه الى باب الدار ثم ياتي من الدار بالف درهم وقال الشفع لا ابل اشتريت كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت ويأخذ الشفع كل الدار غير البيت وطريقه انشاء بالف فان حجد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه وان صد البائع

مطلب
الاختلاف
الشفع مع
المشتري في
مقتا والتمن
او في مقدار
القيمة من الدار
فان قول المشتري
مطلب
ادعى المشتري
انه احدث فيها
البناء او الاشجار
او ادعى شراء
البناء ثم
الارض او الكس
او وهب لي البناء
ثم اشتريت الارض
او اشتريت النصف
ثم النصف

المشتري فيما قال كان الميت للمرهوب له ولا يصد فان على ابطال الشفعة في الدار
 لان شركة المشتري قبل شراء الدار لا تظهر في حق الشفعين بقولها الا ان
 يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فبصرف المشتري شركا في الدار فيقدم
 على الجار رجل اشترى دارا فادعى الشفعين ان المشتري هدم طائفة من الدار
 وكذب المشتري كان القول قول المشتري والبينة بينة الشفعين كلها من كتاب
 قاضيان قال طلبت كما علمت وقال المشتري لا بل اخرب العطب قال القول قول الشفعين
 قال الشفعين علمت يوم كذا وزمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب قالوا
 للمشتري قال المشتري اشترت الارض والباغ وهب لي البناء وقال الشفعين
 قال القول للشفعين برأيت اخرب الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها قالوا
 للمشتري واذا كان دليل الملك ظاهر لان الظاهر لا يكفي للاستحقاق والجار ان يحلفه
 لكن على البينات عند محمد وعلى العلم عند أبي يوسف ويرى يعني ويصدق واحد الجاران
 بالحلف الذي على دار جاره بان ما تحت يده من الشفعة فنية اذ ادعى المشتري
 بالبنين والشفعين بالف قال القول قول المشتري مع ميمنه وان اختلف البائع معهما
 والدار في هذا البائع والمشتري والمرغى من نفود القول قول البائع ويحلفان بتر
 لان الاحتداف وقع في البيع والسعة قائمة فاخذ الشفعين بما له البائع ان شا
 لان الوجوب بايجاب البائع فكان القول قوله من الايضاح والمخط والجاع للمخير بدمعين
 الحكم وفي فتاوى ابى الكيث المشتري اذا اتكول الشفعة قال القول قوله مع ميمنه فينفذ
 ذلك بغير ان اتكول عليه عند سماع البين يحلف على العيا بالله ما قل ان الشفعين حين سماع
 طلب الشفعة وان انكر طلبه عند ثبوت حلف على البينات قال طلبت منه علمت قال القول
 له مع ميمنه وان قال علمت بالشراء يوم كذا وطلبت الشفعة حين علمت وقال المشتري
 لم تطلب قال القول للمشتري وان بين مدعى قربة بان قال علمت بالشراء منذ عشرة
 ايام وطلبت حين علمت وقال للمشتري لم تطلب حين علمت قال القول قول المشتري وان كان
 المشتري انكر علم قبل هذا الوقت الذي طلبه ولم يطل الشفعة قال القول للشفعين وان
 انكر المدعى عليه جميع ذلك بان قال لا شفعة له قبلي قال القول له فقلها عن الحائنه سئل
 ابو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب الشفعة قال تطل شفعته وبرناخذ قال
 هشام قلت ل محمد رحمه الله تعالى ان يقول اذ بدأ الشفعين بالسلام على المشتري تطل
 شفعته فانكر ذلك ولو كان واقعا مع الابن فسلم الشفعين على ابن المشتري تطلت
 شفعته بخلاف ما اذا سلم على المشتري وفي الذخيرة فان سلم على احدهما
 بان قال السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفعين انهم سلم على الابن والابن

مطلب في الخلاف
 الشفعين مع المشتري
 في هدم بعض
 الدار وعدمه
 وفي اختلافهما
 في الطلبين
 علم وعدمه

مطلب في الخلاف
 الشفعين مع المشتري
 في قدر البين
 اختلافهما مع
 البائع فيه

مطلب في سقوط
 شفعة الشفعين
 اذا سلم على المشتري

مطلب
اتفق البائع
والمشتري
ان البيع بخار
واكثر الشفع

مطلب في
الاشهاد على
صلي اللوثة

مطلب في
اختلاف الشفع
والشفيع في
قدر الثمن او
جنسه او مائه

قال علي الاب لا يتحلل الشفعة وان اختلفا فقال سلت على ابني وقد بطلت شفعتك
وقال سلت عليك قال لقول الشفع اتفق البائع والمشتري ان البيع كان بشرط
الخيار للبائع واكثر الشفع قال لقول قولهما في قول ابي حنيفة ومحمد وفي احدى
الروايتين عن ابي يوسف القول قول الشفع وفي الكا مع الصغير اذ ادعى البائع
واكثر المشتري والشفيع ذلك قال لقول قول المشتري استحسانا وذكر في النوادر ان
القول قول البائع وهو القياس وكذا لو ادعى المشتري الخيار وانكر البائع والشفيع
ولم اشترى واراف قال الشفع للمشتري يعني هذه الدار وقال ومبني شفعتك
فقال الشفع لم اعلم بالبائع قال لقول قوله مع اليمين خانية نقلها صاحب الجدة
اما الاشهاد فليس بشرط لصحة الطلب حتى لو طلب على الموابنة ولم يشهد صح طلبه
فيما بينه وبين الله تعالى وانما الاشهاد للاظهار عند الخصومة على تقدير النكاح
لان من الجائز ان المشتري لا يصدق الشفع في الطلب ولا يصدق في الفور ويكون
القول قوله يحتاج الى الاظهار باليمين عند القاضي وبغيره من اخذ لقطة يروها
على صاحبها فهل كنت في يدك لا تمنان عليه فيما بينه وبين الله تعالى ولا خلاف حتى
لو صدق صاحبها في ذلك ثم طلب منه الضمان ليس له ذلك بالاجماع اما الاختلاف
الذي يرجع الى الثمن فلا يخالو اما ان يقع الاختلاف في جنس الثمن واما ان يقع في قدره
واما ان يقع في صفته فان وقع في الجنس بان قال المشتري اشترى بمانند دينار
وقال الشفع بمانند درهم قال لقول قول المشتري لان الشفع يدعي عليه التملك
بهذا الجنس وهو ينكر فكان القول قول المنكر مع يمينه وان وقع الاختلاف في قدر الثمن
بان قال المشتري اشترى بالعين وقال الشفع باللف قال لقول قول المشتري مع يمينه
وعلى الشفع البينة انه اشتراه باللف لان الشفع يدعي التملك على المشتري بهذا
القدر من الثمن والمشتري ينكر فكان القول قول المنكر ولو صدق البائع الشفع
بان قال بعت باللف ينظر في ذلك انه لم يكن البائع قبض الثمن قال لقول قول البائع
والشفيع باخذ باللف سواء كان البيع في يد البائع او في يد المشتري اذ لم يكن قد
تم لان البائع اذ لم يكن قبض الثمن فالتملك يقع عليه فيرجع في مقدار التملك الى قوله
وان كان البائع قبض الثمن لا يفتى الى تصد بيقه والقول قول المشتري لاننا اقرض
القرن لم يبق له حق في البيع اختلفا ويكون اجنبيا فالحق يصعد قريبا لعدم وروى الحسن عن
ابي حنيفة ان المبيع اذا كان في يد البائع فاقبض الثمن ونعم له الف قال لقول قوله لان البيع
اذا كان في يد البائع فالتملك يقع عليه فكان القول قوله في مقدار الثمن والاختلاف
مع المشتري والشفيع والدارسة يد البائع او المشتري لكنه لم يتقدم في القول في ذلك

قول البائع والمشتري يجادلان ويتردان والشفع يأخذ الدار بما قال البائع
 ان شاء اما التخليف والتراد فيما بين البائع والمشتري فلقوله عليه السلام اذا
 اختلف المتبايعان تخالفا وترادوا واتا احدهما الشفع بقول البائع ان شاء فلا بد ان لم
 يتقض الثمن فالتملك يقع عليه فكان القول في مقدار الثمن في حق الشفع قوله ولا كان
 البائع قد قبض الثمن في الاصل فقلت الى قوله لانه صار اجنبيا على ما بينا هذا اذا لم يكن له احد
 بينه لا للشفيع ولا للمشتري فان قامت لاحدهما يدنة قبلت بيئته وان اقاما جميعا البيئته
 فالبيئته بيئته الشفع عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف البيئته بيئته للمشتري ولو
 اشترى دارا بعرض ولم يتبايعا حتى هلك العرض وانتقض البيع فيما بين البائع والمشتري
 او كان المشتري قبض الدار والبائع لم يسلم العرض حتى هلك وانتقض البيع فيما بينهما او في
 للشفيع حتى الشفعة بقيمة العرض على ما بينا فيما تقدم ثم اختلف الشفع والبائع
 في قيمة العرض فالقول قول البائع مع عينه لان الشفع يدعي التملك وهو يتكره ان
 اقام احدهما يدنة قبلت بيئته وان اقاما جميعا فالقول قول البائع عند ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في فاسر العلة التي ذكرها لانه
 رحمه الله تعالى لم يوجب للمشتري بناء الدار حتى سقط على الشفع قدر قيمته من الثمن ثم
 اختلفا في قيمة البناء فهذا الاجل هو ان اختلفا في قيمة البناء واقترعا على ان قيمة الساحة
 الف واما ان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان اختلفا في قيمة البناء اعيد
 فالقول قول المشتري مع عينه لان الشفع يدعي على المشتري زيادة في السقوط وهو يتكره
 وان اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان الساحة تقوم الساعة والقول في قيمة
 البناء قول المشتري لانه يمكن معرفته قيمتها للحال فيستدل بالحال على الماضي ولا يمكن
 تحكيم الحال في البناء لتغيره مع حاله والقول قول المشتري لما قلنا فان قامت لاحدهما يدنة
 قبلت بيئته وان اقاما جميعا البيئته فالابو يوسف البيئته بيئته الشفع على ما سأل
 ابي حنيفة ومحمد البيئته بيئته للمشتري على ما سأل ابي حنيفة وقال ابو يوسف من قلناه
 نفسه البيئته بيئته للمشتري لانها الخ وان اختلفا في صفة الثمن بان قال المشتري اشترت
 مجل وقال الشفع لاجل اشتريته بثمن مؤجل فالقول قول المشتري لان القول في الثمن الاجل
 والاجل ارض فالمشتري متمسك بالاجل فيكون القول قوله ولان القاعداء في بصفة الثمن
 معتبره ولان الاجل ثبت بالشرط فالشفيع يدعي عليه شرط التاجيل وهو يتكره ان يكون القول
 اذا اشترى دارا فقال المشتري اشترت العصرة على حدة بالفسخ والبناء بالشفيع بل اشترتها
 جميعا بالعين والدار بينهما فالقول قول الشفع لان افراد كل واحد منهما بالصفة حالة
 الاتصاف ليس بمعتاد بل العادة يعمها صفة واحدة فكان الظاهر شاهدا

مطلوب هلك
 العرض ثم اختلف
 الشفع والبائع
 في قيمته

مطلوب هلك
 المشتري بناء
 الدار ثم اختلف
 الشفع مع
 المشتري في قيمة
 الساحة والبناء
 او البناء فقط

مطلوب في
 اختلاف الشفع
 والمشتري
 في صفة الثمن

لشفيق فكان القول قوله وإيهما أقام البيعة قبلت بيته وإن أقاما جميعاً
 البيعة ولم يوقتا وفتا البيعة بيته المشتري عند أبي يوسف وعند محمد البيعة
 ببيعة الشفيق وقال أبو يوسف إذا ادعى المشتري أنه أحدث البناء في الدار وقال
 الشفيق بل اشتريتها والبناء فيها أن القول قول المشتري لأنه لم يوجد من المشتري قول
 بشراء البناء والشفيق يدعي عليه استحقاق البناء وهو يكره ولو اشترى دارين
 ولهما شفيق ملاءم فقال للمشتري اشترت واحدة بعد واحدة وأنا شريكك
 في الثانية وقال لا بل اشترتاه صفقة واحدة وفي الصفقة فيها جميعاً فالقول
 قول الشفيق لأن سبب الاستحقاق ثابت فيهما جميعاً وهو الحياض على سبيل الملافة
 وقد ادعى المشتري بشرط الاستحقاق وهو شرطها إلا أنه يدعى بتفريق الصفقة
 يدعى بالطلان بعد وجود السبب من حيث الظاهر فلا يصدق إلا البيعة وإيهما
 أقام بيته قبلت بيته وإن أقاما جميعاً البيعة فهو على الاحتياط الذي ذكرناه
 بين أبي يوسف ومحمد وروى عن محمد فيمن اشترى داراً وطلب الشفيق الصفقة فقال
 المشتري اشترت نصفاً ثم نصفاً ظاهراً للصفقة ولولا قول الشفيق لابل اشترت
 الكل صفقة واحدة وفي الكل فالقول قول الشفيق فإن قال المشتري اشترت دماً
 ثم ثلاثة أرباع ذلك أرباع وقال الشفيق لابل اشترت ثلاثة أرباع ثم ربعاً
 فالقول قول الشفيق فإن قال المشتري اشترت صفقة واحدة وقال الشفيق اشترت نصفاً
 ثم نصفاً فانا أخذ النصف فالقول قول المشتري ما أخذ الشفيق الكل أرباع لأن الشفيق يدعى
 بتفريق الصفقة وفيه ضرر بالشركة فلا يقبل قوله إلا بيته اشترى داراً بالندم وفتا
 فأراد الشفيق خذها بالصفقة وفي البائع والمشتري المبيع كان خيار البائع ولم يكن
 صفقة لك وإنكر الشفيق خيار فالقول قول البائع والمشتري وعلى الشفيق البيعة لأن البيع
 كان بائناً عند أبي حنيفة ومحمد حرمها الله وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف وروى عن
 أبي يوسف رواية أخرى أن القول قول الشفيق ولو تصادق أن الثمن كان دنائراً والشفيق
 يدعي أنه كان درهماً كان القول قولها ولو كان البائع غائباً والدار بيد المشتري فإراد الشفيق
 أن يخذلته فقال للمشتري كان للبائع فيه خيار وكذب الشفيق فالقول قول المشتري
 أيضاً لما ذكرنا ولو اختلفت الماقدان فيما بينهما فادعى البائع الخيار وقال للمشتري لم يكن
 فيه خيار كان القول قول المشتري وبأخذ الشفيق الدارق الرواية الشهيرة وروى
 عن أبي يوسف أن القول قول البائع ولو ادعى المشتري الشراء بمن موطن
 وادعى البائع التجديد كان القول قول البائع بخلاف ما لو أنكر
 البائع البيع والمشتري يدعيه فإن القول قول البائع لأنه

مطل الشفري
 دارين فقال
 اشترتها واحدة
 بعد واحدة وأنا
 شريكك في
 الثانية وقال
 الشفيق لابل
 اشترتها معاً

مطل تصديق
 البائع والمشتري
 أن البيع كان خياراً
 أو بدناً أو
 فاسداً والشفيق
 يدعى خلافه

انكر زوال ملكه ولم يدع على المشتري فعلا فكان القول قوله ولو اراد الشفيع
 ان يأخذ الدار المشتراة بالشفعة فقال لا يا شفعي والمشتري كان البيع قاسداً
 فلا شفعة لك وهذا الشفيع كان جائزاً والى الشفعة فهو على اختلافهم في اثر
 الجواز للناشئ في قول أبي حنيفة ومحمد ولعمري الرواية عن أبي يوسف القول
 قول القائلين ولا شفعة للشفيع وفي رواية عن أبي يوسف القول قول الشفيع
 وله الشفعة فابو يوسف يعتبر الاختلاف بينهم في الصحة والفساد باختلاف
 المتعاقدين فيما بينهما ولو اختلفا فيما بينهما في الصحة والفساد كان القول قول
 من يدعي الصحة كذا هذا ولجميع ان الصحة في العقد اصل والفساد عارض
 وهما يعتبران لاختلافهم في هذا باختلافهم في البتات والنيار للناشئ ولجميع
 ان الشفيع يدعي البتات والصحة يدعي عليهما حق التملك وهما يدعيان الجواز
 والفساد يتكران ذلك فكان القول قولهما وكذا ما عرفت بصفة العقد اذ
 منهما لقيامه بهما فكان القول في ذلك قولهما اذ لا يقع الصانع شرح تحفة الفقهاء
 وفي طلب قول الشفيع مقدم اذ لم يقل وقاله يصور
 مسئله البيت من شرح ارباب القاضى المختصاف قال المشتري قد اشتريت هذه
 الدار منذ سنة وقدم الشفيع بشراى ولم يطلب فاسأله عن ذلك فان القاضى
 يسأل المدعى متى اشترى هذه الدار فان قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت
 فان القاضى يكتفي منه بهذا المقدار فانه لا يمكنه ان يقول اشترتها منذ سنة
 لانه يحتاج الى الاثبات فهذا الرجل ممن تحرى حتى لا يحتاج الى اثبات شئ فان قال
 المشتري ما طلبت حين علمت كان القول قول الشفيع فرق بين هذا وبين ما اذا كان
 الشفيع علم منذ كذا وطلب وقال للمشتري ما طلبت كان القول قول المشتري
 ثم متى في الفرق والتفريق فقولا الناظر اذ لم يقل وقفا اذ لم يذكر للشفيع وقتا
 بل اقصر على ذكر الطلب وقت العلم ان علمه عند القاضى حاله اذ ظهر الحال بمقارنا
 للطلب فكان القول قوله وفي ذلك علمه منذ كذا بالاشراء ثبت عند القاضى بلزوا
 وطلبه فهذا كذا لم يظهر يحتاج الى الاثبات قال ونظيره البكر اذا رجعت كبريت
 في الغادية وذكر صدر الاسلام ابو بكر في باب تكاح البكر من شرحه الصغيرة اذا
 بلغت وهي بكر فقالت رددت كما طقت والزواج بقول بل سكنت فالقول قول الزوج
 وكذا الشفيع قال طلبت الشفعة كما سمعت وقال المشتري سكنت فالقول قول
 المشتري وهذا اذا وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ وسماح البيع اما لو وقع
 الاختلاف حالة البلوغ وانه رددت وقال سكنت فالقول قولها وهذا تقييد

مطلب الخاف ل
 الشفيع طلبت
 حين علمت
 له وان قال
 منذ كذا وطلبت
 فالقول للمشتري
 ان كذبه

لما اظلمت في شرح ادب القاضى وظاهر كلام الادب مخالف لما غاير بعضهم من القول
قوله ولو وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ والبيع كما لا يخفى فليتبناه له القاضى والمفتى
وقولهما في البيع شرط مقدم وقول شافعي ليس فيه موخر
الضيق قولهما للمتايعين ومقدم خبر قولهما مسئله البيت من المحيط قال وان لنفق
المتاع والمشتري ان البيع كان بخيار ايمانع وانكر الشافعي قال لقولهما لانهم انكروا
تبوت حق الشفعة لما توافقا على شئ لا يوجب حق الشفعة ولان العقد بينهما
فكانا عرفت بعقدهما فكان القول لهما في كنيسته وصفتيه كما كان القول لهما في كنيسته
الثمرة قالوا وافق المشتري الشافعي على انه لا خيار وادعى البائع الخيار ولم يمتنع الثلاثة
قال لقول المشتري وروى عن ابي حنيفة رجه الله تعالى في النواذر ان القول قول
البائع وهذا جواب التماس والمذكور في الجاعم الصغير جواب الاستحسان
وهذا اما خلا عنه النظم فلو جعل النصف الثاني هكذا كقول شافعي من
تقرى بذكر جميع الى المسئلة الاولى وجواب الاستحسان المذكور في الجاعم في
المسئلة الثانية شرح منظومة ابن وهبان لابن السخنة

كتاب القسمة

اذ اطلب الورثة القسمة من القاضى سألهم بقاضى هل عليه دين ان قالوا لا كان القول
قولهم وان اقر احد الورثة بدين على الميت وحده اباقون قسمت الزكاة بينهم وبزمر
المقر يقضها لكل الدين من نصيبه عندنا اذا كان نصيبه في جمل الدين الغلط في
القسمة على وجوه احد ما ان يقول حتى في النصف وقد اخذت الربع او الثلث
وقال الاخر لا بل حقت الربع او الثلث وقد اخذته وفي هذا بخلافان ويترادان
القسمة ومنها ان تكون المخصوصة في القبض فقال احدهما لم اقض حتى وقال الاخر
قبضته فانه لم يخالفان ويترادان القسمة ايضا لان القبض له شبهة بالعقد
ولو اختلفا في العقد بخلافان ومنها ان تكون المنازعة بينهما في الزيادة ويقول
احدهما اخذت يا فلان اكثر من حقت وغصبت زيادة غصب بعد ما قبضته
ويقول الاخر قبضت حتى وما اخذت الزيادة كان القول قول الاخر والبينية
صاحبه ولا يخالفان ولا يترادان القسمة ومنها ان تكون المنازعة بينهما
بعد ما اتهدا بكل واحد منهما على القبض واستيناء الحق بنصفه التام ثم
يقول احدهما حتى الذي في يدك وحقت الذي في يدي ويقول قد قسمت ولكن
انا اخذت بعض حتى دون بعض لا يسمع دعواه ولا خصوصية بعد ما اتهدا على النظم
والاستيناء ومنها ان تقع المنازعة بينهما في التقويم فيقول احدهما قيمتها اكثر

مطلب
الغلط في القسمة
على وجوه

قومته ويذكر الآخر في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا تسمع دعواه كما ذكره في الخبر
وقال الفقيه أبو بكر الخبي رحمه الله تعالى إن كان التناوت يسيراً فهو كما قال في
الكتاب وإن كان التناوت كثيراً يرجح أن تسمع دعواه وقال الفقيه أبو جعفر
رحمه الله تعالى تسمع دعواه متى قرأه بالغ وقاسم وصحى لميت قال الشيخ أبو حامد
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كان الضمي ملحقاً بقوله ويجوز فيه
وإن لم يكن ملحقاً ولو يعلم أن مثله لا يكون ملحقاً لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله
لأنه مكذب ظاهر أكملها من كتاب قاضين جماعة جواهر الحاكم قالوا مات أبونا
عن هذا فاقسمه بيننا فإن لم يذكر والأثر بأن قالوا هذا ملكاً ولا غائب فيهم
بقسم بينهم ويدكر في كتاب القسمة أنه قسمها بينهم بأقرارهم ولا يطالبونهم
على أصل الملك في المنقول وغيره وإن غائباً لا يقسم واحداً كان الغائب ولا أكثر
وإن بالأثر وقول الغائب فينا سهم المنقول بالقول لا غير المنقول عند الإمام حتى
يبرهنوا على الميراث وعندنا المنقول وغير المنقول يقسم بالقول وإن فيه غائب
وحضر واحد لا يقسم وإن زاد الحاضر على الواحد وهم كبار وبعضهم صغير
عن الصغير وصياً وقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقيين وترك حصته الغائب
عند عدل فإن حضر الغائب وأقر بما قالوا اتهم الأمر وإنكر في المنقول وغيره ورث
القسمة عندهما وعنده لا يرد في غير المنقول لأنها كانت باليثة فلا يلتفت إلى الكثر
الغائب بزانة وقد ذكر في شرح الطحاوي أنه إذا كانت للدارين ورثة كبار أصحاً
فأقر واعتدنا لخاصة أنها ميراث بينهم عن أبيهم فأراد وأمنه قسمتها بينهم فهذا لا
يخلو أما أن يكون منقولاً أو غير منقول واختلغوا فيما إذا كان ملكاً بالميراث أو سبب
آخر كالمدة والعقد والشراء ونحو ذلك ولا يخلو أما أن كان فيهم صغير أو لم
يكن أمّا إذا كان الملك بغير الميراث ولم يكن غائب فإنه يقسمها بينهم بقولهم ويكتب
أنه قسم بأقرارهم ولا يطالب اليثة منهم على أصل الملك في المنقول عندنا وغيره
وإن كان فيهم غائب لا يقسم سواء كان الغائب واحداً أو أكثر وإن كان المالك
وهو الميراث فإن قالوا ليس فيها غائب يقسم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول
حتى يقيموا اليثة على أصل الميراث عندنا في حنيفة رحمه الله وعندنا المنقول وغير
المنقول سواء يقسم بينهم بقولهم فإن كان فيه غائب يقسم ويظهر حضور الغائب
بغلان يكون الحاضر اثنين صغيرين أو أحدهما صغير فينصب عن الصغير وصياً
ويقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقيين ويضع حصته الغائب على يدي ولا
ويعد ذلك أن حضر الغائب وأقر بما قالوا اتهم الأمر وإن أنكر ورث القسمة في

مطلبة الغائب
مات أبونا فاقسم
هذا بيننا فلا
يخلو أما أن يذكر
الأثر أولاً
فيهم صغير
أو نائب أولاً
منقولاً كان
أو عقلاً

المنقول وغيره عندهما وعند أبي حنيفة في المنقول كذلك وفي غير المنقول لا يرد
 القسمة لأن قسمتها بأبينة فتقبل البينة على الغائب ولا يلتفت إلى قوله
 قال وإن حضر الشراء عند القاضي وفي أيديهم دارا وضبعة وأدعوا أنهم
 عن فلان لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة حتى يقيموا البينة على موته وعدد
 ورثته وقا لصاحبا يقسمها باعترا فهد ويدكر في كتاب القسمة أنه قسمها
 بقولهم وإن كان المال المشترك ما سوى العقار وأدعوا أنه ميراث قسمه في يوم
 وليلة وأدعوا في العقار أنهم اشتروه قسمه بينهم هذابة مسنة بين أرضين أحدهما
 أرض من الأخرى وعليها أشجار لا يعلم غارسها إن كان يستقر الماء في الأرض
 السفلى بدون المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الأرض العليا مع بيئته
 والأشجار له مالم يمتلأ بالبنية وإن كانت الأرض السفلى تحتاج في استساك الماء
 إلى المسنة فالمسنة وما عليها من الأشجار بينهما نزاع ولو لم أحدهما لصاحبه
 أخذت أحدى وخسرت غلطا وأخذت اثنا تسعة وأربعين وقا لا أخرا ما أخذت
 الأخسرين فالقول قوله مع عينه لأنه منكر الاستيفاء بدائع شرح الحققة

مطلب الخلف
 المال كائن
 لأرضين
 في المسنة
 والأشجار
 التي عليها

كتاب المزارعة

رجل دفع أرضا ويذرا مزارعة جازئة فزرعها العامل ولخرجت زرعها فقال للزرع
 شرطت لي نصف الخارج وقال رب لا أرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب
 الأرض مع بيئته لأنه يتكرر زيادة الأجر ولا يتحقق الغان عندنا لأن فائدة الخلف
 القسمة وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن القسمة وإيهما أقام البينة قبلت بيئته
 وإن أقامها يقضى بيئته المزارع لأنها تثبت الزيادة وإن اختلفا قبل الزرع تخالفا
 وقراد المزارعة ويبدأ بيمين المزارع وإيهما أكل يقضى عليه وإيهما أقام البينة
 قبلت وإن أقامها البينة يقضى بيئته المزارع وإن كان البذر من قبل العامل وقد
 أخرجت الأرض زرعها فاختلغا على هذا الوجه كان القول قول العامل مع بيئته
 ولا يتحقق الغان وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقامها البينة يقضى بيئته من لا
 بذر منه وإن اختلفا قبل الزرع تخالفا وقراد رجل دفع إلى رجل أرضا لم يزرعها
 الزارع يبذره ويقرع على أن الخارج بينهما أقلا حصل الخارج قال لصاحب البذر
 شرطت لك عشرين فقير من الخارج وقال لا أخير بل شرطت لي النصف من الخارج
 كان القول قول صاحب البذر وأبينة بيئته الآخر وإن لم يخرج الأرض شيئا
 بعد الزرع فقال لصاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال لصاحب الأرض
 شرطت لي عشرين فقير أولى عليك أجر الأرض كان القول قول المزارع لأن صاحب

مطلب
 اختلاف
 الأرض مع
 المزارع فيما
 شرط للزرع

الارض يدعي عليه اجر الارض وهو سكر وان افاما البيعة كانت البيعة بيعة
 المزارع ايضا لان بيعة ثبتت ما شهدت به الشهود وهو اشتراط نصف
 الخارج وبيعة الاخر لا تثبت ما شهدت به الشهود وهو عشرين قفيز وان اختلفا
 على هذا الوجه قبل ان يزرع كان القول قول صاحب الارض وان كان مدعي العقد
 لان الاخر يدعي عليه استحقاق منفعة الارض وهو سكر رجل يزرع ارض غيره فليتا
 حصدا الزرع قال صاحب الارض كنت اجري وزدعتها ببذري وقال الزارع كنت
 اكارا وزرعت ببذري كان القول قول المزارع لانها اتفقا على ان البذر كان في يده
 فيكون القول فيه قول ذي اليد لواقعه ما زرع وقال زرعتهما غصبا كان القول
 قوله لانه يسكر استحقاق شئ من الخارج لغيره مزارعة شجرة بنت في ارض انسان من
 عروق شجرة اخرى في ارض اخر ان بنت بنفسها لا يسق احد كان النابت له صاحب
 ان حصل اذا صدقه صاحب الارض انها بنت من عروق تلك الشجرة وان كذب كان
 القول قوله وان كان صاحب الارض هو الذي سقاها فنبتت باثباته وسبقه
 كان له كلها من كتاب قاضيه ان زرع ارض غيره فلما حصدا الزرع قال صاحب الارض
 كنت اجري فزعت ببذري قال القول للمزارع لاتفقا فهما على ان البذر كان في يده
 قال القول لذى اليد رفع ارضها وتاله لغيره ما عملة فادرك الكرم فقال سرق
 تلك التالة وغرسها من تاله لي واراد قطعها وكذب ربا الارض فالقول للعامل في
 قوله سرق لانه اباين ولا يصدق في قوله غرس من عندي وكان ينبغي ان يصدق
 في قوله غرس من عندي لان رب الارض صدق الفارس والغرس في يده لكن بدل على
 صحة ما في الفتاوى ما ذكرنا ان المزارع لما حصدا الزرع قال رب الارض كنت اجري
 وزرعت ببذري وقال المزارع كنت اكارا وزرعت ببذري قال القول للمزارع لان رب
 الارض صدقه انه مزارع وان الزرع في يده ولو مضت مدة للعمالة والزمه تاله
 يبقى العقد الى وقت الادراك في يد العامل بلا اجرة وان ربا المزارع في وسط البيعة
 رجح ما اتفق على المزارع حتى يدركه بالعاما يبلغ والقول للمزارع في قدر النفقة متعين
 على علمه وان مات المزارع وان زرع بقل فقالت كورثة حتى يعمل الى ان يدركه لم ذلك وان
 اراد العمل لا يجبرون على العمل وان بنت من عروق شجرة رجل في ارض اخر شجرة اخرى
 ان سقى ربا الارض فهي له وان بلا سقى فلهما الشجرة ان صدقه انه من عروق شجرة وان
 كذب فيه فالقول له بزمانه استاجر رجلا من رجل ارضه والارض لغيره الاجر وقد
 اجره غير ان رب الارض ولم يحجر ربا الارض الاجارة وقد زرعها المستاجر لا يكون هذا
 مزارعة والزرع للمستاجر وان كانت الارض مقدرة للزراعة لانه زرعها بآويل الاجارة

مطلبة شجرة
 بنت في ارض
 انسان من عروق
 اخرى في ارض
 اخر

مطلبة
 دفع ارضا
 وتاله لغيره
 معاملة فلما
 ادرك الكرم
 قال سرق
 وزرعت تاله
 من عندي واراد
 قطعها وكذب
 رب الارض

ولم يعلم منه وقت الزراعة شيء من ذلك ثم ادعى بعد ذلك اني زرعت غصبا
 فاقول قوله وفي الدار لعدة للخلعة اذا سكتها رجل ثم ادعى انه سكتها غصبا
 ويجعل ذلك الجارة وفي فتاوى قاضيان قال وان كانت الارض معدة لدفعها
 ونصيبها من الخارج معلوم عند هذا ذلك الموضع لا يختلف فزرعها رجل
 جاز استحسانا وان لم تكن الارض معدة لدفعها مزارعة ولم يكن نصيب العامل
 معلوم عند هذا ذلك الموضع بل كان تحتلها بينهم لا يجوز ان يكون الزارع غاصبا وانما ينظر
 الى العادة ان الم يعلم ان زرعه غصبا فان لم يرعها غصبا بان الزارع عند الزرع انه
 يزرعها لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا يأخذ الارض مزارعة ويأخذ
 عن ذلك يكون غصبا ويكون الخارج له وعليه تقصم ان الارض وكذا الواقعة
 ما نزع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لانه سكر استحقاق شيء من الخارج جمع
 التناوي ولو اختلفا في جواز المزارعة فسادا بان ادعى احدهما النقصه وادعى
 الاخر اقفرة معلومة فالقول لمدعي الفساد قبل المزارعة وبعد هذا القول يقتضيه
 البذر ادعى الفساد ولو جازوا البينة بينة الجواز في الحالين ولو كان المذنب
 الارض فقال شرطت لك النصف وزيادة عشرة اقفرة وقال لمعامل النصف
 فالقول للعامل والبينة لربا الارض سواء اختلفا قبل الزراعة وبعد ما وجب
 نقلها غاصبا بعد ادعى ونوقال في الارض فزارع ذلك القول به الحسد الخصم بغير
 مسئلة البينة من خلاصة وقاضيان قال رجل زرع ارض غيره الخ والطوس
 بحث انه لا فائدة في التمسيد بكونه بعد الحصاد بل الحكم كذلك لو وقعت المنازعة
 بعد الزرع وقد نظمه يبعد الزرع وقانع المصنف زاع ان لا فائدة الا بهذا القيد
 لان المقصود الفرة ولا يتحقق لا بفعل الحصاد لاحتمال عدم البينات قلت يرد على
 ما ذكره المنع حصول الفائدة في صور منها التي ربما الارض دين لا وفاء له الامن
 ثمنها وقد ثبتت الزرع فيها فباعها قال لا للمزارع كنت اجري زرعه ما يبدري
 وقال للمزارع كنت اكار وزرعت ببذري فيكون القول قول المزارع ويمتنع البيع
 فيكون ذكر القيد المذكور بكونه الاغلب في مثل ذلك وقد ذكر المسئلة في السجدة
 بدون القيد المذكور وعزاها الى الفتاوى والله اعلم ثم قال ولو كان فيها بالتعصيل
 لكان له وجه بان ينظر في المزارع ان كان من عادة المزارع ان يعمل في الارض
 مزارعة فالقول قوله وان كان من عادته ان يسلم نفسه اجرا فيكون القول
 لصاحب الارض قال وقد مر نحو ذلك في مسائل الاجارة من شرح منظومة ابن وهبان
 لابن التيمية

مطلب
 اذا زرع ارضا
 مدعى لدفعها
 مزارعة فوجب
 العامل معلوم
 كان ذلك مزارعة

مطلب
 في اختلافها
 في جواز المزارعة
 وفسادها

مطلب
 دفع له نصيبا
 ليقرض فيها
 فخر من فادعى
 صاحب الارض
 اني دفعت له
 التالة والاربعاء
 لي فادعى المزارع
 عكسه

ارضا

ارضاً لمغرس فيها ودفن الله التالة قفر من فقال لصاحب الارض ناد فعتا لثيك
التالة والاشجار ولة لالفارس قد سرفت تلك التالة واتا غرمت بتالة عند
والشجر فلو ان الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة
بارضه والقول في سرفة التالة التي دفنها الله فيها لالفارس حتى لا يكون ضمانا
لاحد كان لثينا فيها شجرة لرجل بنيت من عروقها شجرة في ارض جاره قالوا ان كان
صاحب الارض سقاها حتى نبت بانباته فهو له وان نبت بنفسه لا يستحق احد فهو
لصاحب الشجرة ان اضدقه صاحب الارض انها بنيت من عروق شجره فان كذبه
كان القول قوله لانها متصلة بارضه مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى
وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها ولا الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى ان كان الماد يستقر في الارض السفل يدور المسناة ولا يحتاج الى اسالة
الماء الى المسناة كان انقول في المسناة قوله وكانت الاشجار له ما لم يتم الاجر البتة
وان كانت الارض تحتاج الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما فاشجار
شجرة في ارضه بنيت من عروقها اشجار في ارض غيره فان متعلقا صاحب الارض حتى
بنيت فهي له والا فصاحب الشجرة وان اختلفا في كونها من عروق شجره قال قول
لصاحب الارض فيه نقلا عن المحيط

كتاب المحيط

زققة لا منفذ لها فيها دور ونجدة مرورهم في الزققة فرفع احد من سقها فادع
ان السقف له وادعى كل واحد منهم انه له فان كان طريق السقف الى ملك احدهم وهو
مشغول لا بمناعة كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف
الى ملك احدهم ولا كان مشغولا بمناعة فهو لهم جميعا ولكل واحد منهم ان يختلفا
على نصيبه عند عدم البتة وايهم اقام البتة فهو له وان اقاموا جميعا يقضى لكل واحد
منهم ثلثا في يد غيره فاضحيان في دعوى الحائط والطريق قال ابو يوسف في الظلة التي توك
على الطريق على حائطين احدهما في ملا صاحب الظلة والاخر في يمانته عليه خشبة
الظلة فاختص فيه صاحب الظلة وجميع الدار فان تنازعا في الحائط ذكر في الاقضية
انه لصاحب الظلة وهكذا اشار محمد ولة لبعض المشايخ انه يقضى لصاحب الدار ولو ان تقعا
على الحائط ملك صاحب الدار لكن اختلفا في موضع الخشب فقال لصاحب الدار رفع خشبك
فقال اهل المذهب من اصحاب ان القول قول صاحب الدار خلافا لما يقوله الخصم في خلاصة
ولو لاحدهما عشر خشبات عليه ولاخر ثلاث فهو بينهما نصفان اذ استويا
في استعمال بني الحائط لاجله لانه بني للتسقيف وهو كما يحصل بالغشع يحصل بما
رونها الى الثلاث فاستويا ولا اكثر مما في الباب ان لذي العشرة زيادة استعمال

مطلب خمسة
لم يدور في يمينه
مسقفة ادعى
فولم يتم ان السقف
له

المط اذا تنازعا
في حائط ولكل
عليه حشبات
فهو بينهما ولا
غيره بالكثر

الا ان الجنس واحد فلا يثبت الترجيح بكثرة هذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة
رجح الله تعالى انه يرجع عنه وقال لكل ولحلتها ما لخصت خشيت ان اذا اختبها
في بيته وصاحبه خارج فيه فصدق ذوال اليد والباقي بينهما لا يستويان فيه
وعن ابي يوسف رجح الله تعالى انه يرجع وقال لما نكح كل واحد العشرة اذ يملكه
اقوى ولا يومر الا برفع الزوج ولما صرع الصغير هو ظاهر الرواية لما جاز مع نفسه
كتاب القاطن الكفر الكافر اذا اكره مسلما على الكفر

وله امرأة مسئلة فاركب وقلبه مطمئن بالايمان فان كانت المرأة قد كبرت وقيل
بنت منك وقال الروح اظهرت ذلك بعد الاكره وقلبي مطمئن بالايمان فالقول قوله
استحسانا او القياس ان يكون القول قولها ويحكم بالفرقة لسان الحكماء في الفصل
الثاني عشر زعم ان ختة تكفر ويخته حرمت عليه والزواج منكر فالقول قوله
خلاصة في النكاح اذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسح بن الله في قول
النصارى وقال المرأة لم يقل في قول النصارى كان القول قول الزوج مع بيته
فان جاءت المرأة بشهود فقالوا سمعناه يقول المسح بن الله ولم يقل شيئا اخر وقال
الزوج قلت في قول النصارى لا انهم لم يسمعوها فان القاضي يحجز بشهادتهم ويترك
بيته وبين المرأة وان قالوا لا ندرى قال ذلك لم لا اقام نسبه منه ستيا غير قول المسح
ابن الله لا يقبل القاضي شهادة من يحضرون شاهد وان لم يقل معها غيرها وجعلوا دعوى
الاستئناس في الطلاق كذلك قال شمس لامة الشرع من المسائل التي تنهل

فيها الشهادة على النبي فحيث ان في الطلاق تزويجا لليهود والنصارى كزواج
لوقا لكت استهزئ بهم ولم اعتقد دينهم صدق ديانة قبل من وقف في كلمة الشهادة
بين النبي والاشياء من غير مانع ولم يرد في معبود غير الله تعالى قال هذا المبالغة في النجس
فان عني هذا لم يكفر وقال ابو ذر اثم عظيم ولا يكفر وقيل فيمن اغضبها ولها انكح
فقال كبرت المرأة وتقولن اني نفسي لا تصدق لان الكلام يرجع الى المجهود ولا
معهود ههنا غيرها روي تصديق فنية

كتاب الذبايح
اراد الرجل ان يشتري كما قال له عدل لا تشتر فانه دحية المحرم وقال القصاب
فانه دحية مسل والقصاب عدل فانه يزول الكراهة على قول ابي جعفر وعلى قول غيرهم
من المشايخ لا يزول انما رخصته بغيره في الدية وقيل قول كافر لا شريعت المحرم مسلم
وكان قبل او نحو من فخر مان قول الكافر مقبول في المعاملات للحاجة اليه اذ العلم
كثرة الوقوع صدر الشريعة كتاب الاضحية رجل اشترى شاة

فوجد هام مقطوعة الاذن ان اشترها لاصحبة له ان يرد هام وكذلك كل ما منع
للاضحية

مطلوب
ادعى بحد
الاكره على الكفر
انه ارتكب عليه
مطلوب

مطلوب
تزويجا
اليهود كزواج

مطلوب
اخبره عدل
بجريمة المحرم
وعدل محله

مطلوب
شاة فوجد هام
مقطوعة الاذن
ردها ان اشترى
للاضحية

التضحية وان اشترقا لغير الاضحية لا يكون له ان يردّها الا ان يكون ذلك
عينا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري وهل المشتري اشترى بها الاضحية
وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان
من اهل الاضحية فاضحان في البيوع قال ان ضحيت بالكوكة فكذلك فعلي حقيقة التضحية
بها وان عني الرقبة بها نراية في الايمان **كتاب الكراهة**
قال لعنه ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم فقال العبد لم ادخل وقال المولى
دخلت قال لقل قول المولى وان كان الظاهر شاهدا للعبد ولوان رجلا دخل على قوم من
المسلمين يا كلون طعاما ويشربون شرابا فدعوه اليه فقال له رجل منهم ثقة عرف
هذا اللحم ذبيحة نجوسى وهذا شراب خالص فخر فقال للذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما
قال بل هو حلال فانه ينظر في حاله فان كانوا احرهم عد ولا يلتفت هو الى قول ذلك
الواحد الذي اخبره بالحكمة وان كانوا استحيين فانه يأخذ بقول ذلك الواحد ولا يسمعه
ان يتناول شيئا من ذلك سواء كان الخمر بالحكمة حر او مملوكا ذكر الواتقي لان قوله
الواحد الثقة مقبول في البيانات وان كان الدان احراما به حلالا لمملوكين فثنتين
والذي يزعم انه حلال واحد فلا بأس بأكمله لان في الخبر المدين الحر والمملوك سواء وخرج
هو الثاني وان كان الذي يزعم انه حر لم مملوكين فثنتين والذي يزعم انه حلال واحد فانه
لا ينبغي له ان يأكل للرجح قول المشتري ولوان رجلا عرف جارية لرجل يديها وزعم لها له
والامة تصدق في انها له ثم راي الجارية في يد رجل اخر يقول هذا الذي في ايده كانت
الجارية في يده فلان ولا فلا ذلك يدعي انها له والجارية كانت له وانما امرت فلانا
بذلك لاسم خفته وصديقه الجارية في قوله هذا والذي مسلم ثقة ليس ان يشتريها
منه لانه اخبر بخبر جعل القصد في وان كان ذكره لم يسمع ان الذي في يده الجارية
كان ذبيحيا يقول للسامع ان يشتريها منه ولا يقبل هديته ولا صدقته لان اقرار
ذوالبيداتها كانت في يد فلان وفلان يدعي انها له اقرار منه بملك فلان فادان في كره
راية ان كان ذبيحيا يقول انها في لا يقبل قوله ولا يشتري منه الجارية ولو لم يقبل ذواليد
ذلك نكحه قال هو في ظني فلان وعصبة يامني فاحذنها منه لا ينبغي للسامع ان يشتري
منه ولا يقبل هديته ولا صدقته كان الذي في يده ثقة او غير ثقة بخلاف ما
اذ لم يسمع الغضب وانما اقرب الثقة لان الغضب مستكر فلا يقبل قوله في ذلك
لما في التولية ما اخبر بخبر مستكر في قيل قوله اذا كان ثقة وان قال الذي في يده يمكن
فلان طلق وعصبة يامني ثم رجع عن طلقه فاقربها الى ودفعها الى فان كان ثقة لا يلزم

مطلب الخبر
رجل بان هذا
الحكم ذبيحة نجوسى
وجامعة بانه
ليس كذلك

مطلب فصل
شراء امة رها
قبل في يد غيره
وفي جواب هذا
السئلة تفصيل

ان يقبل قوله ويشترى منه الجارية لانه اجبر بخبر مستقيم وهو الرجوع عن الظلم
وما اقر على نفسه بسبب الضمان وهو الاخذ وكذا لو قال غصبها مني فلان فلان
الى القاضي فقتضى القاضي له بها مائة او سبكو له عليهما فان سبكو له فانه يجرى التسامح
ان يقبل قوله ان كان ثقة لانه اجبر بخبر مستقيم وهو اثبات الملك بحجة وان قال
فقتضى له بها القاضي فاخذتها منه ودفعها الى ابي القاسم فقتضى له بها فاخذتها
من منزله باذنه او بعينه ان كان ثقة كان له ان يقبل قوله وان قال فقتضى له بحجة
القضا فاخذتها منه لا ينبغي ان يقبل قوله وان كان ثقة لا ينبغي له بحجة القضا كما اخذ
في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كما لو قال اشتريت هذه الجارية من فلان ونقدت له
ثم جدد البيع فاخذتها منه فانه لا ينبغي له ان يقبل قوله لان القول قول الجاهل والشرع
ولو اخبره مسلمة ثقة انها حرة الاصل واجبر انها كانت امه لذي اليد اعتقها
فهذا الاول سواء ان اشتراها كان في سعة من ذلك لان ملك الانسان لا يزول
بقول الواحد ولو لم يشتريه كان اولى ولو كانت الجارية لرجل اخر واراد بيعها قال في
الكتاب لا ينبغي ان عرفها الاول ان يشتريها من الذي في يده حتى يعلم انها خرجت
من ملكه الاول وانتقلت الى ذي اليد بسبب صحيح ويعلم ان الاول وكله ببيعها فان
سأل ذي اليد فقال ذاك لا يشتريها منه او وجبها لي او تصدق لي او قال وكنت
ببيعها فان كان ذاك والثقة فلا بأس ان يقبل قوله ويشترى ويطلق وان كان
غير ثقة الا ان في كبر رايه انه صادق فكذلك لان قول الخبز مقبول في المعاملة
اذا لم يعارضه قول اخر وان لم يكن عند الاول ان كان في كبر رايه انه كاذب لا ينبغي
ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه فان كان الذي في يده عبدا او امه لا ينبغي له
ان يشتري منه حتى يشأ له عند ذلك لان الرق مانع من الملك فان سألها فاجابها
مولا فلا بد له فيه مما وثقة لاجسامان يشتري منه وان كان غير ثقة فان كان
في كبر رايه انه صادق فوفا يقول يقبل قوله وان كان في كبر رايه انه كاذب لا يقبل
وان لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرف ظاهر
وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم يترجح جانب الصدق وكذا الضيق اذا لم يبلغ وهو مملوك
او حران لخيرته انه ما دون له في بيعه او ان فلا نابع على يده هبة او صدقة فان
كان كبر رايه انه صادق وسعه ان يصدق له لان بيع الهبة على يدي المملوك
والصبيان معتاد والرجل يبعث الهدية الى المعلم على يدي الصبي وان كان في كبر
رايه انه كاذب لا ينبغي ان يقبل قوله رجل قدم لبلدا باعيا وجوار وطعام
وقال انا مضارب فلان او انا مفاوضه او وكيله كان للناس ان يشتروا منه وكذا

مطلب
لا ينبغي لرجل
ان يشتري جارية
من ذي يد بشرط
انها الضيق

مطلب جاز
الشراء ممن
اخذت منه
مفاوضة

العبد نادى قدام مله فادعاه عن مولاه اذن له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعطوا
 معه ولوان رجالا تزوج امرأة لم يوافقا عليها عليه انسان وبصره انها امرت وسعه
 ان يقبل قوله وبطاورها ان كان ثقة عنده او كان في كبر رايه انه صادق فاصبحان
 فان يقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في الديانات الا العدل وجه الفرق
 ان المعاملات بكثر وجودها فبينما بين الناس فلو شرطنا شرطنا ان لا يؤدى الى الحج
 فيقبل قول الواحد فيها عدل لا كان او فاستقاما كافر او مسلما اعتدا او حراد كرا او نقي
 د فالحج اما الديانات لا بكثر وقوعها حسب وقوع المعاملات فان ان يشترط
 فيها زيادة شرط فلا يقبل الا قول المسلم العدل لان الفاسق منهم والكافر لا يقبل
 الحكم فليس لان يلزم المسلم خلاف المعاملات لان الكافر لا يمكنه المتعلم في دارنا
 الا بالمعاملة ولا يهيبها المعاملة الا بعد قبول قول فيها فكان فيه ضرورة ولا يجوز
 قول المستور في ظاهر الرواية وهو الفاسق سواء حتى يستبرأ منهما اكبر المراتى
 قال ويقبل قول العبد والحر والامة اذا كانوا عدولا لان عند العدل الصدق
 راجح والقبول لرجحانه فمن المعاملات ما ذكرناه اه هداية امرأة سبيت وفيها
 بنت صغيرة وقت في سهم رجل واحد والمرأة تزعم انها بنتها يكره التفريق بينهما
 وان كانت لا يثبت نسبها لغير دعواها في سائر الاحكام لان الاخبار في كراهية
 التفريق وردت في حق السبا والاول لا يظهر كون الصغير ولد النسبية الا بقرنها فله
 على قبول قولها في حق كراهية التفريق ولان هذا من باب الديانة وقول المرأة الواحدة
 في الديانات مقبول بداهة كتاب احياء الموات ولا حريم
 للنهر عندنا في حيفة لافي موات ولا في غيره الابدية وقال ابو يوسف ومحمد
 له سستان يمضي عليهما ويطبق عليهما طيبه قال نحر الامتلا من الاصحاح من قول
 معنى هذه المسئلة هل يستحق له حرما قال ابو حنيفة لا يستحق ولا لا يستحق وعامة
 الاصحاب على ان النهر يستحق حرما بما لا يتناق لان النهر لا يستغنى عن الحر من الاستغنى
 البشرية ولما اختلف ابو حنيفة وصاحبا في موضع الاشياء وهو ان يكون النهر
 موازيا للارض ولا فاصل بينهما وان لا يكون الحريم مشغولا حتى احدهما كالحريم
 حتى لو كان مشغولا حتى احدهما كان حتى به باتفاق وجه قولها ان النهر لا يستغنى به لا
 بالحريم لان قوامه بالحافين وصاحب النهر لا يستغنى الماء الا بهما فكان هو المشغول
 لها والاستعمال يد فكان القول قوله كالتنازع في ثوب واحد لانه لا يسه وجه قول
 ان حيفة ان الحريم يشبه الارض ضرورة ومعنى فكان صاحب الارض اولى به اما
 ضرورة فلاته موات للارض واما معنى فلا انه يصلح بما تصلح له الارض والظاهر

مطلب قول
 الدائم
 في المعاملات
 لافي الديانات
 وفيه يعرف
 بينهما

مطلب يكره
 التفريق بين
 امرأة مسبية
 وبينها

مطلب لا حريم
 للنهر عندنا
 حيفة خلافا
 لها

شاهدنا يد ما هو شبه المتنازع فيه كالمتنازع اثنان في مصراع باب ليس في
 ايديهما والمصراع الآخر مركب على باب لهما كان القول قوله شفق شفق مختصر
 الوقاير **كتاب الشرب** ذكر محمد في كتاب الشرب في درهم في ارض
 رجل يسيل فيه الماء فاختلنا في ذلك فالقول قول صاحب الماء لان كان يسيل
 فيه الماء كان النهر مشغولا بالماء فكان النهر مستعملا به فكان في يده يد نفع والغير
 رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهرا وصاحب الارض ينكر فان كان الماء جارا الى
 ارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول المدعى وان لم يكن جاريا الى ارض المدعى
 وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض الذي فيه النهر لان يقيم المدعى البينة
 فاصححنا ولو شهدوا انه يسيل ماء اثم للوضوء القتل والطرز وان لم يثبتوا القتل
 رب الدار وان لم يكن بيعة يشتغل رب الدار ويحكم بالنكول برأية مسنة بين
 ارضين احدهما اعلى من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها فلو كان الماء
 يحبس في الارض السفلى بلا حاجة الا المسنة في حبسه فيها صدق في المسنة وب
 الارض العليا انه لم يمتد معه بيعة وله ما فيها من الاشجار ولو لا بيعة للآخر ولا يحبس الماء
 في السفلى الا بهذه المسنة وما عليه لا يبينها ضغائن ولا يصدق انها له خاصة الا بيعة
 ولكل منهما عين على الاخر جامع الفضل من حفر رجل نهرا في ارض موات باذن الاهل
 عندي خيفة لا حريم له وعند ما له حريم ووجه البناء على من يملك النهر حريم
 عندي خيفة كان الظاهر شاهد لصاحب الارض فكان القول قوله ولما كان له حريم
 عندهما كان الظاهر شاهد لصاحب النهر فيكون القول قوله وبعضهم يوجب البناء
 عليه وقالوا لا خلاف ان النهر حريم في ارض الموات لان البئر والعين حريم فيها لا يجمع
 وقيل دوى من النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل لكل حريم حاجتها البئر والعين بقدر
 الانتفاع بهما دون الحفر لان حاجة النهر الى الحريم كحاجة البئر والعين بل اشد
 فكان جعل الشرع للبئر والعين حريما جلا منه للنهر من طريق الاولى دلان البناء على
 هذا الاصل غير صحيح فكان هذا خلافا ما بيننا وجه قولنا ان الماء كان للنهر حريم بهما
 كان الظاهر شاهد لصاحب النهر فيجب العمل بالظاهر حتى يقوم الدليل بخلافه لهذا كان
 القول قول صاحب البئر والعين كذا هذا ولا يخفى ان المسنة اذا كانت مستوية لا يفرق
 فالظاهر انها ملك صاحب الارض ولو كانت حريما للبئر كانت مرتفعة لكونها ملحقه
 فكان الظاهر شاهد لصاحب الارض لا الله لا يملك هذهها لتعلق صاحب النهر بها
 وفي الملام ابطاله ويجوز ان يمنع الانسان من التصرف في ملكه لتعلق حق الغير به بلاغ
كتاب الشرب لا يحد الاخر من سوله شهد عليه الشهود واشاره

مطلب
 نهرا جاريا في ارض
 رجل الى ارض
 رجل اخر
 فاختلنا في الحفر
 التي يسيل الماء
 فيها

مطلب اخر
 نهرا باذن
 الاهل في ارض
 موات للحريم
 عند الامام
 خلافا

مطلب اخر
 حد الاخر من سوله
 نهرا جاريا في ارض
 رجل الى ارض
 رجل اخر
 فاختلنا في الحفر
 التي يسيل الماء
 فيها

بإشارة معهودة تكون ذلك اقرا في العلامات لان الحد ولا تثبت بالشبهة الوال
 طنبهم اليها او لم اعلم انها غير لا قبل ذلك لانها يعرفها بالراحة والذوق وغير
 ابتلاع وان لا تظن انها انبساطا قبل منه لان غير بحر بعد القليان والشفقة بشرا لا يخر
 بالذوق والراحة فاختيان قال ان شربت مسكرا فغير ذلك فامرك بربك ثم شربه
 واختلعا في الاذن قال تقول للزوج والبينة المرأة فنية في الطلاق اعلم ان طريق معرفة
 قيمة الحر والخير هو الرجوع فيها الى من اسلم من اجل الدمة او ناي من فسقة من المسلمين وفي
 وقع الاختلاف في ذلك قال تقول للشريكة ان كان خاينه نقلا من المولى كاد الصيد
 رجلا من اصطادا اعطيا راي داررجل فاختلعا فيها فان اتفقا على اصل الاباحة والامس
 عليها فقه في القواعد سواء اصطاد من الحر او من الشجر او الحائط لانه لا يخذون
 صاحب الدار اذا الصيد لا يعتبر ما خذوا به من عالج حائط او شجر وقد اوصى الله
 عليه وسلم الصيد من اخذ وان اختلعا فقال لصاحب الدار اصطدت فيك او ورثته
 وانكر الصائد فانه يظن ان اخذ من الحيوة فهو له لانه الاخذ لا يلد لاحد على الحر او
 وان اخذه من جداره او من شجره فهو لصاحب الدار لان الجدار والشجر في يده وكذا
 اذا اختلعا في اخذه من الحيوة قال قول لصاحب الدار لان الهبل ان ما في دار الانسان تكون
 في يده في الحر الفصل الثاني في لسان الحكم **كتاب الرهن** ولو كان الرهن
 ثوبا باع الرهن يفتكه وبخرق فقال الرهن حدث هذا في المارتهن قبل التسه
 او بعد فانه يبيع الثوب عن نفسه وفي المارتهن لا يبل حدث بالبس كان القول قول المارتهن
 والبينة بينة الرهن ولو كان الرهن بلبسة المارتهن ولم يتخرق عنه وفي المارتهن
 لبسته فخرق عنه كان القول قول الرهن استعار من اخبر عن الرهن بلبته فاعاد
 صحته الا حارة ولا تستعير برهنه بقليل او كثيرا فطلقه المغير ولم يسم ما برهنه به
 وان سمى المغير قد اوجس الاجور المستعير ان يخالف فان خالفه المستعير فرهته
 باقل ما سمى او اكر او نصف اخر لا يجوز ويصير ضمانا وكذا لو استعاره لبرهنه
 عند كان رهته عند غيره او استعاره لبرهنه بالكو فرهته بالبعث والمعيان
 ياخذ من المارتهن فان هلك في يده فله المستعير ان هلك في يده قبل ان برهنه او هلك بعد
 ما رهنه واقفكه لا ضمان عليه فان هلك الرهن فقال لا مالك هلك عند المارتهن وقال
 المستعير قبل ان رهنه او يقيد ما رهنه ما وافق ككته كان القول قول الرهن مع يثبه
 ولو ان العبد باع الرهن ولم يسم الثمن الى المارتهن ثم استحق العبد لورد وجب بقضائه
 العبد لا يرجع على المارتهن هذا كان التسليم على البيع شرط في عقد الرهن فان كان التسليم
 على البيع جدد عقد الرهن ولو العبد هبها او بطل الرهن ولحقه من الهبة يرجع به على

مطلب اصطلاح
 مع اخر طوبى
 في داره ثم خلفه
 في داره

مطلب
 تحرق في الرهن
 الرهن فادرك
 الرهن ما رهنه
 الضمان على
 المارتهن وهو
 يتكبر

مطلب
 ومن يتكبر
 الرجوع عليه
 عند بيع العبد
 الرهن وحقه
 فيه مفصل

الراهن دفع الثمن الى المرتهن ولم يدفع ولو ان العدل اقر في الوجه الاول انشراح وقبض الثمن
وسلم الى المرتهن ولتكون المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويبطل دين الراهن ربح
ورهن شيئا بدين موجب وسلط العدل على بيعه ان حل الاجل ولم يقبض العدل الراهن
حل الاجل فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية ولو رهن شيئا بدين موجب وسلط
العدل على البيع يبطل قائم بقتل عند محل الدين فلا عدل ان بيعه قبل ذلك ولو رهن
شيئا ووضعته على يدي عدل فمات العدل لا يبطل الرهن ويوضع على يدي عدل
اخر من ترأض منهما فان اختلفا في ذلك وضعه القاضي على يدي عدل وليس للعدل
ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلط على البيع لان الراهن لم يوكله بالبيع فان مات
الراهن كان للقاضي ان يبيعه قبل موته الراهن وله ان يقوض البيع الى هذا العدل
التي في او عدل اخر ولو ان العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه الا ان الرهن
يقول باعده عانة والدين بقيمة الرهن مائة ايضا وصدة للعدل في ذلك وقال
المرتهن لا بل باعته تخمين درهمين كان القول قول المرتهن مع يمينه والبينة بينه
الراهن رجل ورهن عند رجل جارية تساو على الغالب فزيلة الى شهر وجعل ردها مسلطا
على جها اذا حل الاجل فلا حيل الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل
بيعهما فقال الراهن ليست هذه جارية حتى ان تصادق الراهن والمرتهن ان الرهونة
كانت قيمتها الف درهم والدين الف درهم فان كانت الجارية التي جاد بها المرتهن
تساوي الف درهم الا ان الراهن انكر ان تكون هذه الجارية محل الرهونة كان القول قول المرتهن
في حق الراهن فبعد ذلك ان انكر العدل او قال ليست هذه الجارية او قال لا ادرى كان
القول قوله مع يمينه على العا فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها ولو جاء
المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جارية حتى وقال
المرتهن هذه تلك الجارية واستقصى سعرها كان القول قول الراهن وان اختلفا
فقال المرتهن ما رهنتمني الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف
وهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتهن ولو رهن عند انسان شيئا ثم اختلفا
فقال الراهن ان الرهن عند المرتهن وقال المرتهن قبضته مني بعد الرهن وهلك فيه
فالقول قول الراهن مع يمينه ولو قال المرتهن هلك الرهن عند الراهن قبل ان يقضيه
كان القول قوله والبينة بينه الراهن ولو قال المرتهن رهنتمني هذا الثوب
وقبضتهما وقال الراهن رهنتمني احدهما كان القول قول الراهن والبينة بينه المرتهن
ولو رهن عند فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الفلاني ذهب بالاعور
ربع الدين كان القول قول الراهن مع يمينه لان الظاهر انه لا يرهن بالالف الا ما باع

مطلوب
ذات امانة
وضعه على يد
غيره فله ان
فان لم يترشدا
وضعه القاض
وليس لهذا العدل
يبيع

مطلوب
حلالا
سلط على بيع
الرهن عند محل
الاجل فبطل
جاء المرتهن بجارية
بيعهما العدل
انكر الراهن
جارية

مطلوب
دعي المرتهن
ثوبه عند الراهن
جديها

ألفا واكثر واليئة يشته ايضا رجل عليه ألف فرهن عند الطالب ما لا ثم اختلغا
 فقالوا الرهن كان الرهن بضمها وبه لا المرهن بالف فالقول قول الرهن لانه يتكر زيادة
 بتعلق الدين بالرهن ولو كان الرهن يدعى الرهن بالف والمرهن بضمها وبه والرهن ثم
 يساوي الفاختلغا وتراد فان هلك الرهن قبل الف فالقول قول المرهن لانه
 يتكر زيادة سقوط الدين كلها في كتاب فاضحان وفي الاصل اذا استعار ثوبا
 من اخر فله رهنه وسمى دينه فله رهنه باقل او باكثر او بجنس اخر وسمى بجلا فله رهنه عند
 رجل اخر ضمن وكذا القول انه ارهنه بالكوفة فله رهنه بالبصرة وفيه ايضا استعار
 ثوبا لرهنه بعشرة ففعل كذلك فهلك سقط الدين وعلى الرهن للعشرة فان كانت
 قيمة الثوب عشرين ربح بعشرة ولو لم يهلك لكنه غيب سقط من الدين بقدره
 وعلى الميعر ذلك ولو عسر الرهن جال قيام الرهن فيمكنه الانكسار واراد الميعر
 ان يفتكه بقضائه لا يكون متبرعا ويرجع على الرهن ولو هلك قبل الرهن لا يضمن ولو
 اختلغا فالقول قول الرهن لانه هلك قبل الرهن وفي الاصل لو اقام الرهن اليئة على
 المرهن انه رهنه وقضيه ولم يعرفه الشهود مثل المرهن عن ذلك والقول قوله فيما
 سمي مع مبيته ولو قرانه رهنه ثم قال هو هذا الثوب فالقول قوله مع مبيته خلا
 استعار اخر ثوبا لرهنه بدينه جاز وله ان رهنه بما شاء كحصول الاجابة مطلقا
 كالاجارة المطلقة ولو سمي شيئا فان كانت قيمة الثوب مثل الدين السقي او اكثر فله رهنه باكثر
 من المسمى وباقل ضمن قيمة الثوب وان كان قيمة الثوب اقل من الدين السقي فان زاد على
 السقي ضمن قيمة الثوب وان نقص فان كان النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان كان
 النقصان اقل من ذلك ضمن قيمة الثوب وان جسا او رجلا اخر ضمن فكل ما افاد بغيره
 يعتبر وان قال ارهنه بخوارزم فله رهنه في مكان اخر ضمن ولو هلك الرهن في موضع
 الوفاق ضمن المستعير للميعر قدر ما قضى به دينه لان الرجوع حكم انه قضى دينه بمال
 الميعر فتيقيد بذلك التقدير وان احسب به غيب ذهب من الدين بقدره ورجع به الميعر على
 المستعير لانه قضاه دينه ولو عسر الرهن ولم يقدر على فكه ففكه الميعر يرجع على
 الرهن وان هلك قبل الرهن لا يضمن ولو اختلغا فالقول للرهن لانه هلك قبل الرهن
 علته ألف رهن ما لا فقالا الرهن بضمه وبه لا المرهن بكل الالف فالقول للرهن
 لا يتكاه بتعلق الرهن بزيادة الدين ولو كان الرهن يدعى بالف والمرهن بضمها وبه
 قائم يساوي الفاختلغا وتراد فان هلك الرهن قبل الف فالقول للرهن لا يتكاه
 زيادة سقوط الدين برهن الرهن على المرهن انه رهنه شيئا وقضيه ولم يعرفه الشهود
 يوم المرهن ببيان والقول له في ذلك ولو قرانه رهنه منه رهنه ثم جاء شوب وقال

مطلب
 استعار شيئا
 لرهنه بكذا
 او عند كذا
 فالف ورجع
 فله ذلك

مطلب
 فذا اراد استعار
 شيئا لرهنه
 بدينه ولم يسم
 قدره او مالا
 وفيما لو فكه
 الميعر

مطلب عليه
 الف ادعى
 المرهن ان الرهن
 بكما واو ادعى
 الرهن ان به مالا

هذا ذلك فالقول له مع يمينته ان لم يصدقه المراه فيه وان زعم المراه انه هلك في يد المراه
قبل قبضه فالقول للمراه لا نكارة قوله في ضمانه وان برهنا فالحكم المراه لا ضمان المراه اذن
للمراه بالامتناع بالبرهنة هلك المراه فقال المراه هلك بعد ترك الامتناع وعود المراه
وقد لا المراه هلك حال الامتناع فالقول للمراه لا تقاها على زوال المراه فلا يصدق
المراه في العود الا بيمينته اذن المراه المراه في ليس فيه برهنة بوجهه المراه محققا
فقال تخلف في ليس ذلك التوروة لا المراه ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخلف فيه
فالقول للمراه وان اقر المراه بالليس فيه ولكن قال تخلف قبل اليس وبقده فالقول
للمراه انه لم يلبس في اليس لا تقاها على خروجه من الضمان فكان القول للمراه في
قدرا ما طار من الضمان اليه بخلافه والمسئلة لعدم الاتفاق ثمة على الخرج من الضمان
لعدم اعتراق المراه بالخروج وقع الاختلاف بين المراه والمراه في ولد المراه فقال
للمراه ولدت عندي فالقول للمراه لانه في يدك ولم يقر باخذه من غيره ولو لم المراه
ارتمت الام والولد جميعا وقال المراه بل الام وحدها فالقول للمراه لانه منكم من فارق
البرهان على اختلاف المراه فقال المراه المراه غير هذا وقال المراه بل هذا هو الذي
عندي فالقول للمراه فينة سئل عن المراه اذا ادعى رد العين المراه وكذبه المراه
هل القول قوله لا يكون القول قول المراه في رده مع يمينه لان هذا ما لا يثبت
الا ضمنونات بل القول قول المراه مع يمينه في علم رده اليه فارق للمراه اذا اختلف المراه
والمراه في قيمة المراه بعد هلاكه فالقول للمراه والبينة للمراه في المراه عند
الماله وردت المراه ونكر المراه الرد وانما البينة فالبينة للمراه قال المراه هتك
هذه العين وقبضتها مني والعين قائمة في يد المراه وهو منكر او قال بل رديتني
عين اخرى فالقول والبينة للمراه ولا تقبل بينة المراه وجيزا اذا اختلف المراه والمراه
فقال المراه هلك في يدك وقد لا للمراه هلك في يملك بعد ما قبضت بحكم المراه فالقول
قول المراه والبينة بينته ايضا ولو لم المراه هلك في يدك قبل ان قبضه منكم
بحكم المراه فالقول للمراه والبينة بينة المراه ثمة الغناوى تقاها غام الغناوى
الوارث اذا عرف المراه لا المراه لا يكون نقطة بل يحفظه الى ظهور المالك القول للمراه
مع المراه في قبض المراه ومقدار ما رهن به اختلف المراه والمراه فيما به باع المراه
المراه فالقول للمراه وان صدق العدل المراه كما لو اختلفا في قيمة المراه بعد هلاكه
ولو مات في يد المراه فالقول للمراه ولو كان رهنه غنل الدين فباعه العدل وادعى المراه
انه باعه باقل من قيمته وكذبه المراه فالقول للمراه بالنسبة الى المراه لا العدل
من الاشياء وانظروا لو هلك الثوب العارية عند المراه قبل ان يرهنه او بعد ما اهلك

مطلب
اذن المراه
المراه في ليس
التي بها
محققا فادعى
المراه ما لا
تقبل وادعى
قائمة

مطلب
لا يكون القول
للمراه في رده
المراه الى المراه

مطلب
اذا عرف المراه
دون المراه
لا يكون نقطة

قد ائتمان عليه لانه لا يصير قاضيا بهذا وهو موجب على ما بيناه ولو اختلفنا في
 ذلك فالقول قول الرهن لانه يتكرر الاتفاق بدعواه المالك في هاتين الحالتين والاختلاف
 في مقدار ما ادعى الرهن به فالقول للمالك لان القول قوله في تكاثر اصله فكذلك في تكرار
 وصفه هذبة ولو اقر العبد انه قبض الثمن وتبع الى الرهن وانكر الرهن فالقول قول
 العبد وبطل دين الرهن في كل حال خاتمة نقله صاحب الحديقه وان اختلفا الرهن والعبد
 وقد هلك الرهن فقال العبد هلك في يد الرهن وقال المستعير هلك قبل ان رهنه او بعد
 ما اختلفا كنهه فالقول في ذلك قول الرهن مع يمينه لان ائتمان انما واجب على المستعير
 لكونه قاضيا دين نفسه من مال الغير بالدين وهو يتكرر القضاة فكان القول قول
 المتكرر ولو ادعى الرهن هلاك الرهن فقال الرهن لم يهلك فالقول قول الرهن مع يمينه
 لان الرهن كان قائما والاضل في الثابت بقاءه فالرهن يستصحب حالة القيام والارهن
 يدعى وان تلك الحالة والقول قول من يدعى الاصل لان الظاهر تعلقه به ولان الرهن
 يدعى المالك يدعى الرهن استنفاءا للدين وهو يتكرر فكان القول قوله مع يمينه
 ويحكم على التات ولو اعار الرهن الرهن من الرهن او اذن له بالاستغناء عنه في وقت اذ الرهن
 وهو ثوب وبه خرق فاختلغا فقال الرهن حدث هذا في يدك قبل ان يبعها اليه فاختلست
 وردته الى الرهن وقال الرهن لا اذن حدث هذا في حال البطل فالقول قول الرهن لانهما
 اتفقا على البطل فاختلغا على خروجه من ائتمان فالرهن يدعى عوده الى ائتمان والرهن يتكرر
 فكان القول قوله هذا اذا اتفقا على البطل فاختلغا في وقته فاما اذا اختلفا في أصل البطل
 فقالا الرهن ليسه ولكنه خرق وقال الرهن ليسه فخرق فالقول قول الرهن لانها
 اتفقا على خوله في ائتمان فالرهن بدعواه البطل يدعى الخروج من ائتمان والرهن يتكرر
 فالقول قوله لو كان العبد رهنك عند فلان وكذب العبد ثم اعتقه المولى وهو مصر
 فالقول قول المولى ولا سعاية عليه اذا كان الدين الف درهم فاختلغا الرهن والرهن
 وقد رهنهون به فقال الرهن انه رهن شخصي ما به وقال الرهن بالف فالقول قول الرهن مع
 يمينه لان الرهن يدعى الرهن بدعواه ضمان وهو يتكرر فكان القول قوله ولو قال الرهن درهم
 بجميع الدين الذي لك على وهو الف والرهن يساوقا لفاوقا للرهن رهنه شخصي تزور
 قائم فقد روي عن احمد حنيفة ان القول قول الرهن ويتمان ويتزادان وان اتفقا على ان
 الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول الرهن لان الرهن يدعى عليه زيادة
 ضمان وهو يتكرر ولهذا كان القول قول الغاصب في مقدار ائتمان فكذا هذا وكذلك
 لو كان الرهن ثوبين هلك احدهما فاختلغا في قيمة المالك فالقول قول الرهن في قيمة
 المالك وكذا واختلفا في قدر الرهن فقال الرهن رهنني هذين الثوبين بالف درهم وقال الرهن

مطلب ادعى

المعير هلاك

الرهن في يد

الرهن وادعى

المستعير هلكه

قبل رهنه او بعد

ما افكته

مطلب

اذا اختلفا الرهن

والرهن في قدر

الرهن به فانه

للرهن

مطلب اذا
انتقل في قبض
المرتهن الرهن
وادعى كل منهما
هناك في يد
الاخر فالقول
للمرتهن بخلاف
ما اذ لم يصر
الرهن والقبض

مطلب فقا
عين من وقال
لم يصر بها اولا
اعل ابصر بها اولا
فالقول له

وهنا أحد ما بعينه بخلاف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو قال الراهن للرهن هناك
الرهن في يديك وقل الرهن قبضته من قبلك الرهن فذلك في يديك فالقول قول الراهن لانها
انتقلت على دخوله في الضمان والمرتهن على البراءة والرهن يتكرر فكان القول قوله ولو قال
المرتهن هناك في يد الراهن قبل ان قبضه فالقول قوله لان الراهن يدعى دخوله في الضمان وهو يتكرر
ولو كان الرهن عبدا فاعور فاختلغا فقال الراهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة واما ان زاد بعد ذلك
النصف خمسمائة وقل الرهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة واما ان زاد بعد ذلك
فاذا ذهب من الرهن مائتان وخمسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على ما
فكان الظاهر شاهد له وان اقاما البيعة فالبيعة يشتمل ايضا ولو كان الدين مائة والرهن
في يد عدل فباعه فاختلغا فقال الراهن مائة وقل المرتهن خمسين ودفعت الى وصدق
العدل الراهن فالقول قول المرتهن مع يمينه لان المرهون خرج عن كونه مضمونا بنفسه بحرقه
عن كونه رهنا بالبيع وشحول الضمان الى الثمن فالرهن يدعى تحمل زيادة ضمان وهو يتكرر
القول قوله كما اذا اختلفا في مقدار قيمة الرهن بعد هلاكه ولو اقاما البيعة فالبيعة بينة
الرهن لانها ثابتت زيادة ضمان وبيعة المرتهن تبقى تلك الزيادة فالثبوت اولى ولو لم يصر
الرهن بالبيع ولكنه قال مات في يد العدل فالقول قول الراهن لان اتفاقهما على الرهن انتقل
على الدخول في الضمان فالمرتهن يدعى خروجه عن الضمان وشحوله الى الثمن
والراهن يتكرر فكان القول قوله مع يمينه وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اكل الراهن
مثل الدين في القيمة والمرتهن مسلط على بيعه بان ادعى انما به بمثل الثمن وهو اوقف فالقول
قوله وان قال بعت بتسعين لم يقبل قوله فكانه ضاع ولا يرجع على الراهن بالنقصان الى ان
يجب بدنه او يصدر ما ذكرنا انه كان مضمونا فلا يقبل قوله في انتفاء الضمان وكذلك
العدل اذا لم يبت بتسعين ولا يعلم الا بقوله لم يكن على العدل الاتساع به ويكون الرهن
رهنا عاقبه ولا يرجع المرتهن على الراهن بل ائنة الفاضلة لان قول العدل لم يقبل في براءة
نفسه غير مقبول في اسقاط الضمان عن بعض ما يتعلق به وفي الرجوع على الراهن بدائنه
كتاب الجنائيات رجل فقام بين مائة وثلثا بعد ايام فقال
القاضي انه لم يصر بعينه التي فقأها او قال لا اعلم ابصر بها او لم يصر كان القول قول القائل عليه
حكومة عدل ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة لم يبرها علة وكان ينظر بها كان عليه نصف
ثبته لنفسه رجل قال ضربت فلانا بالسيوف عمدا ولا ادري اني مات منها ولكنه مات وقال
ولي القاتل بل مات بضربك فانه يقتل به وان قال للقاتل مات منها ومجزة نيشته
او من ضرب رجل اخر ضرب به بالعصا وقال المولى بل مات من ضربك كان القول قول الضارب
عليه نصف الدية رجل ضرب رجل فحرقه فاجله القاضي سنة فجاء في السنة وقد

عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفيما لم يجد جماعته تعالى لا يرضى إلا شيئا
 بعينه يومئذ يراه عليه بالاثم منكروا الضم الامتداد الفعل الى الحالة معروفة
 متناهية للضممان كما في المسئلة الاولى وكما في الوطى والغلة وفي الشيء القائم اذا قيل
 حيث اعترف بالاختصاص ثم ادعى التملك عليه وهو منكروا القول قول المنكر فلهذا انكر
 بأرد اليه ولما انكر قوسيب الضمان ثم ادعى ما يبرئ منه فلا يكون القول قوله كما اذا قل
 لغيره فقات عينك العين عني العين حقيقة ثم فقت وقال المقر له لآل فقاتها وعينه
 المعنى مقنونة فالقول قول المقر له وهذا لانه ما استند الى الحالة متناهية للضممان لانه
 بضم يدها لقطعها وهي مديونة وكذا يضمن مال الحر في ذالغنة وهو مستأجر مخاف
 الوطن والغلة لان وطن الامة المديونة لا يوجب العقر وكذا اذا اخذه من عليه وان كانت
 مديونة لا يوجب الضمان عليه ففصل الامتداد الى الحالة معروفة متناهية هدية ولو قل
 يد العبد فخذ المولى الارش ثم اختلف المولى وفي الجناية فادعى المولى ان القطع كان قبل
 جنايته وان الارش سأل له وادعى في الجناية ان كان بعد ما وانتهى الدخ مع العبد
 فالقول قول المولى لان الارش ملك للمولى كالعبد لا يبرئ من ملكه في الجناية يدعى عليه
 وجوب تملك مال المولى وهو منكروا القول قوله مع عينه ولو مات المالكات وترك
 وفاء بالكتابة وجناية فالجناية اولى لانها أقوى ولو مات مالكه عليه دين وكتابة
 وجناية فان كان قضى عليه بالجناية فصحب الجناية وصحب الدين سوله لان الجناية اذا اتفق
 بها صارت ديناً فهاهنا دينان فلا يكون لهما بالدية اولى مع سلبه وان كان لا يفيض
 عليه بالجناية يبرأه الدين لانه متعلق بدمته ودين الجناية لم يتعلق بدمته بعد فكان الاول
 اكمل أقوى فينبأ به وبقيضى الدين منه ثم ينظر الى ما بقي فان كان به وفاء بالكتابة فصحب
 الجناية اولى فينبأ به وان لم يكن به وفاء بالكتابة فابقي يكون للمولى لانه غوث فاعلى ما بيننا
 وهذا بخلاف ما قبل الميت فان المالكات يبرأ بالدينون شاء ان شاء عبيد بن الاصمعي وانشاء
 بأول الجناية وان شاع المالك الكتابة لان نودى منه كسبه وان تبير في كسبه لانه فكان له
 ان يبرأ بالدينون شاء وعلى هذا قال في المالكات اذ مات وترك ولدان وله يدها من كسبه
 باي الدينون شاء لانه قام مقام المالكات فكسب تبيره التمسخا فها اذ مات ولم يترك
 ولذا لان الآخر موته الى القاضي فينبأ بالاولى ولو اختلف المولى ولو الجناية في قيمته وقت
 الجناية فالقول قول المالكات في قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد في قول أبي يوسف الاول
 ينظر الى قيمته لكان لان المال يصلح حكماً في الماضي فيحكم وجه قوله الاخير وفي الجناية يدعى
 عليه زيادة الضمان وهو منكروا القول فلهذا يوضع رجل حجر في الطريق فقتر به رجل
 في نجرها لغرف الضمان على واضع الحجر لان الوقوع سبب لنشرها ونشرها سبب وضع الحجر

مطلوب اخذ
 الجناية على عهده
 ثم جنى العبد
 قاضي ولى
 الجناية على عهده
 انك اخذت
 الارش بعد
 الجناية وادعى
 السيرة خلافة

مطلوب الوضوء
 رجل حجر في
 الطريق فقتر
 به رجل في شر
 حفرها اخر
 فافضهان على
 واضع الحجر

والوضع تعد منه فكان الشاف مضافا الى ضم الحرف فكان الضمان على وارثه وان كان لم
 يضمه احد ولكم جهة السبل فالضمان على الخاف لا يمكن ان يضاق الى الخاف لو كان متعلقا
 في الحرف ولو اختلف الخاف وورثة المستفاد الخاف هو الذي نفسه فيه بما تمتد وقال
 الورثة بل وقع فيها خطأ القول قول الخاف في قول أبي يوسف لا وهو قول محمد وفي قول
 أبي يوسف الأول القول قول الورثة بوجه قوله لا وان الظاهر في أحد الورثة لان العاقلة
 لا ياتى نفسه في البئر بخلاف القول قول من يشهد له الظاهر بوجه قوله لا وان حاصل الحديث
 يرجع الى حجب الضمان فالوثر يدعون على الخاف والضمان وهو يتكر والقول قول المتكسر معينه
 وما ذكر من الظاهر معارض بظاهر وهو ان الظاهر ان المالك على الطريق الذي عليه
 البئر فتمتاض الظاهر ان في الضمان على اصل العبد بدفع الكاشاني عبد لرجل ثم روى
 اخرا من مولا اعتقه فقتل الى العبد وليا له الى الزعيم خطا فلا شيء له اي الزعيم لا يملك
 ان مولا اعتقه فقتل فانه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا القليل لا يرضى وانما يستحق
 المدة على العاقلة لان حرمه فقتل الزعيم حتى نفسه فيسقط الدفع والعقد ولا يصدق
 في دعواه المدة عليه بالجملة قال تحت الخاف يذبح حتى خطأه لا يذبحه مصاد الأول
 لان زيدا يدعي عليه شيئا لو قهر به زعمه الضمان على العاقلة لانه يدعي عليه ما يقتل الخطا
 بعد الحق فلو قهر به زعمه الضمان لا لا الثابت بالاقوال لا تحت العاقلة فزاده بقوله فقتل
 حتى ما اقتلته بعد محذورين لزوم الضمان عليه لا متصنا الظاهر فيهم لزوم الضمان
 على المولى بالاقوال من قتمته ومن الدين ان لم يعلم بالجمانية والمدة وان علم بها مع ان قوله ليس
 على المولى وانما قطعت بها قبل اعتاقها وقالت كان بعد صدقت وكذا لو اخذ
 منها اي اعتق امة ثم قال لها قطعت بذلك واخذت منك هذا المال قبل ما اعتقك
 فقاتل بل بعد فاقول قولنا لا في الرصيد الضمان ثم ادعى البراءة وهي تنكر والقول لا تنكر بالجملة
 والغلة يعني اذا لم يجمعها قبل الاعتاق واخذت الغلة قبله فان القول له لان الظاهر
 كونها حال الرق قبل الدرو والغرة حكم الديات وطوبى معرفة ذهاب السمع ان
 يتعاقب فتاوى فان الخطا او التفت لذلك ان سمع علم يذهب هكذا ذكر محمد رحمه
 الله تعالى في الرصد وهكذا في التفت عن اي يوسف رحمه الله وحكى المناطقي عن ابي حنيفة
 القاضي والمقدوري عن اسماعيل بن حماد ان امرأة نظارت بعض غويشتين راكبت
 في مجلس جمعة فاشتغل عن النظر اليها ثم قال لها اعطى عورتك فجاءة فاضطربت وتساءلت
 الى جمع شبابها فظن مكرها وقال ابو يوسف رحمه الله في التفت لا يذهب ذهاب السمع والقول قول الخاف
 وتكر في طريق معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مقاتل الراد كان يستقبل الشمس فيخرج العين
 فان دمعت عنها علم ان الضوء باق وان لم تدمع علم ان الضوء ذهب وذكر الطحاوي في كتابه انه

مطلب عند

لرجل زعمه
 انه قبل وليا له
 خطا بعد عتقه
 ولم يقل الضد
 شيئا لولا
 عتق

مطلب اذا قل

السند قطعت
 يدك قبل الحق
 وقالت بعد
 صدقت

مطلب

في طريق معرفة
 ذهاب السمع

يلقى بين يدي حجة فان حرب من الحجة على انهم يذهب بصره وفي الحمد لله في الفصل
 ينظر اليه اهل ذلك وان لم يعلم ذلك عما ذكرنا يعتبر فيه الدعوى والاحكام والقول
 الجاني مع عينه على البتة ان سقط في هذا في الطريق فأتى فقال للحافران الواقع التي نفسه
 فيها لم يدع الضمان على ذلك وروى الواقع لم يلق بنفسه في البئر بل من غير فضلك وادارة
 هذا الضمان كانا بوبوسف يقول ولا مان القول قول وروى الواقع ويكون الحافران
 وهو القياس ثم يرجع وفي القول للحافران ولا ضمان عليه وهو لا يستحسن ان تارة خائبة
 قطا أصاح الحجة بيقية قال ولو ضرب انسان سنة فمحررت يستأن في حولا ليطهر اثر قتله
 قال لعله لقاضي سنة ثم جاء المضروب وقد سقطت سنة فاختلغا قبل السنة في سقط
 بضره في القول للمضروب ليكون التأجيل معناه هذا بخلاف ما اذا شهد موصية فمات وقد
 صارت مثقلة فاختلغا حيث يكون القول قول الضارب لأن الموصية لا توثق الثقلة
 اما الترخيص يوثق في السقوط فافترقا وان اختلغا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب
 لأنه يترك اثر قتله وقد مضى الاجل الذي وقته لقاضي لظهور الاثر فكان القول للملك
 ولم تسقط لاشي على الضارب وعن ابو يوسف يجب حكومة الامم وسبيل الوجهين
 بعد هذا ان شاء الله تعالى ولم تسقط ولكنها اسودت بجبل وشرع الخطأ على العقلة
 وفي الهدى ماله ولا يجب القصاص لأنه لا يمكن ان يضره بضره اسود منه وكذا اذا كسر
 بعضه واسود اليما في القصاص لما ذكرنا وكذا لو كسر واحد من رجليه ولو كسر في رجليه
 هداية قال ومن شج رجلا فالت ولم يبق لها اثر وثبت الشعر سقط الارش عندنا في حنيفة
 رحمه الله تعالى في الشارب للرجب وفي ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه ارش الامور
 حكومة عدل لان الشين للوجب ذلك والام الحاصل ما ان الفجر بقومه وفي الحمد لله
 الله تعالى اجرة الطبيب لأنه انما لمعالجة الطبيب وثمن الدولة بعقله فصار كانه
 اخذ ذلك من ماله الا ان اباح حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان المنافع على اصلنا ان تقوم
 الا بعدد وشبهه ولم يوجد في حق الجاني فلم يفرم شيئا هداية في الشجاج ولو ضرب على
 سنان فخرتك فاجله سنة ثم جاء المضروب وقد سقط سنة فقال انما سقط من غير ذلك
 وفي الضارب ما سقطت بضره في القول للمضروب لا يخجل ان جلد في السنة واما ان جاد بعد
 مضى السنة فان جاء في السنة فالقصاص ان يكون القول قول الضارب وفي الامتحنان قول
 المضروب ولو شجر من انسان موصية فصار مثقلة فاختلغا في ذلك فقال الشجاج صارت
 منقلة بضرتهك وعليك ارش المثقلة وفي الشجاج لا يلزم مثقلة بضره بضرتهك
 فالقياس على السنان يكون القول قول الشجاج وفي الاستحسنان القول قول الشجاج وللقياس
 وجهان احدهما ان المضروب والمشيح يدعيان على الضارب والشاح الضمان وهما

مطلب في
 رجل سئل
 فخرتك فاجله
 القاض سنة
 ثم سقطت
 فاختلغا فقال
 المضروب
 الضارب وقال
 الضارب ليس
 منه او شبهه
 وصارت مثقلة
 ثم ادعى عليها
 منقلة منه
 وادعى الضمان
 ليس منه

يتكون والقول قول المتكلم مع يمينه والثاني انه وقع التعارض بين قوليهما والصحاب انهم
 يكون واجباً فلا يوجب بالشك والى هذا الشك في الأصل فقال الشيخ في السير ورود الآخر
 والاثر عن ابي ابراهيم النخعي ولا شخصان وجهان أحدهما ان الظاهر شاهد الضرب في سنة
 التسعين سبب السقوط حصل من الضارب وهو الضرب بالحرك لان الحرك سبب السقوط فكان
 الظاهر شاهد الضرب بخلاف الشبهة لانه الشبهة الموضحة لا تكون سبب الصبر وقد مضت
 فلم يكن الظاهر شاهداً له والقول قول من شهد له الظاهر والثاني انه لما جرى السبيل
 حوله والتأجيل مدة الحول لا انتظار ما يكون من الضربة فاذ جاء في الحول وقد سقطت
 سنة فقد جاء ما وضع له الانتظار من الضربة في مدة الانتظار فكان الظاهر شاهداً له
 فاما الشبهة فانه قد روي انتظارها وقت فكان القول قول الشاح في قد الشبهة وان جاء
 بعد مضي السنة فالقول قول الضارب لان التأجيل مدة الحول لا استقرار حال الشين لظهور
 حالها في هذه المدة عادة فاذا لم يجر دل على سلامتها من السقوط بالضربة فكان السقوط
 محالاً الى سبب حادث فكان الظاهر شاهد للضارب ولم يشهد لاحدهما يعني الضرب
 مدعيهما تأمل الضارب وهو يسكن فالقول قوله او يقع التعارض فيقع الشك في وقوع
 الضمان والضممان لا يجب بالشك وكذا تأمل الوجه الثاني زمان ما قبل الحول لا يجعل الظاهر
 حال التسعين واحتمل السقوط من ضربة اخرى من غير واحتمل من ضربة فلا يمكن القول
 بوجود الضمان مع وقوع الشك في وجوبه بل انفع كتاب العوقل كل ما يتوجب
 بتفصيل القتل الخطأ أو شبه العمد تتجمله العاقلة والاعقلا تعقل الصلح لان بدل الصلح ما وجب
 بالقتل بل بعقد الصلح ولا الاقرار لأمها وجب بالاققرار بالقتل لا بالقتل والاققرار حجة
 في حقه لا في حق غيره فلا يصح في حق العاقلة حتى لو صدقوا عقلوا كذا في البدائع في
 جامع الفصولين وعلى هذا الوجه حرة بنفسها فعلى عاقلها الفرقة لزوجهما وسقط
 التعمد لما روي هذا الوصلت بعين ذن زوجها فلو فعلت باذنه فلا ضمان قال عماد الدين
 في فصوله هذا يخالف ما في الزيادات فمن استعملته المختلعة لا مسقطا للعقوبة عليها
 فرقة لزوجهما ط شربت دوا ولا تقدر اسقاطه فسقط لا غرة عليها قال ابو بكر محمد
 الله لو سقطت سقطا فليس عليها الا التوبة ولو كان جنباً فعليه غارة لو تمت سقط
 بشئ عملته فعلى عاقلها خمسمائة وصح في سنة لو ارثها ابا او غير ولو لا عاقلة ففيها
 في سنة وتاويله ما مر من التعمد محي عليها الغرة وان لم تتم ولا كفارة عليها في قول
 هم روح ولا تركة وقال بعضهم عليها الكفارة قال عماد الدين في فصوله حصل الجدة
 ان الفرقة يجب عليها على رواية (في حق) وعلى عاقلها على رواية (فت) وهو المختار
 انهم كثير ما يقولون يجب عليه ويريدون عاقلته ان غرضهم في امثال هذه الموضع

مطلب كل
 دفتر وخيت
 بنفس القتل
 الخطأ أو شبه
 العمد تتجمله العاقلة
 وما لا فلا

الرجوب لا بيان محله لكونه معلوما في موضعه وعلى هذا يجوز ان يراد العاقلة في معنى من ادلا
 تصرح بان مرادهم نفسها لا العاقلة او يقال ارادوا انفسها بانواعها لا العاقلة للغير
 المتأخرين منهم فاختاروا لانواعها على انها يجب عليه تامة وجود العاقلة والله علم يقول الجامع
 القمير كذا بعضهم مسائل الخطا وشبه الهدى في كتابها العاقل بناء على ما نقلناه من
 جامع القصص لانهم كثير اما يقولون يجب عليه ويريدون عاقلة كاسند كره ولو امر
 عبده ان يحفر في الطريق فوقع فيها انسان فان كان الحفر في فناء الضمان على عاقلة
 المولى وان كان في غير فناء الضمان في رقبته العبد يحاط بالمولى بالدمع او الفداء بخلاف
 الاجير وان كان كحفر في الملك فان كان في ملكه عتير بان حفر في دار انسان بعض ائمة
 فوقع فيها انسان يصحى كما فلا يمتنع في التستيب ولو قال صاحب الدار ان امرته بالهضر
 وانكر اولياء البيت فالتقياس ان لا يصدق صاحب الدار والقول قول التورث وفي الامتناع
 يصدق والقول قولنا فهدا في كتاب الوصايا لو وصي لرجل بشئ مسمى فقال
 الورث هذا الشئ الى قال ابو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الورث فيما فيه اذ لم يكن
 ذلك الشئ معروفا وعلى الموصي له البينة قال العتيرة ابو الليث رحمه الله تعالى ذكر
 في الكتاب مريض قال لفلان على حتى تصدقوه فانهم يصدقون الى الثالث رجل مات وترك
 اولاد اصغارا فجعل القاضى جلالا ولادة الصغار وصتا فادعى رجل دين على الميت
 ووديعه وادعت امرأة مهرها قال ابو القاسم ليس لهذا الوصي ان يؤدى شيئا من الدين
 والوديعه ما لم يثبت ذلك بالبينة فاما المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مشاهرا
 يدفع الى مقدار مهر مشاهرا ان كان التكاح ظاهرا امره وفا ويكون التكاح شاهدا لها
 العتيرة ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان الزوج بنى بها فادعى منها مقدارا لم يجز الجلاء
 بتجمله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المهر الى تمام مهرها اذ بلغ الصبي وطلب
 ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني قال القول قوله لان امرين وان قال انفق ماله عليك
 يصدق بنفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر وهذا الاختلاف في المدة فقال
 قول الوصي مات ابوك منذ عشرين سنة ولا يثبت مات ابى منذ عشرين سنة ذكر في الكتاب القول
 قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الامه السخري رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب
 قول محمد اما على قول ابو يوسف القول قول الوصي في هذه اربع مسائل احدها هذه والثانية
 اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقبته فافقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذب الابن قال
 محمد والحسن بن زياد رحمه الله تعالى ان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اذا
 ادعى الوصي ان عملا للميت اتى به رجل فاعطيت به اربعين درهما والابن سكر الابن كان
 القول قول الوصي قول ابو يوسف رحمه الله وفي قول محمد والحسن بن زياد ان القول قول الابن

مطلب اذا امر
 عنده ان يحفر
 في الطريق
 فوقع فيها انسان
 في الضمان
 تفصيل

مطلب اذا وصي

مطلب مريض
 قال لفلان على
 حتى تصدقوه

مطلب مبلغ
 الصبي فطلب
 ماله من الوصي
 فقال الوصي
 ضاع مني قال
 له وفيه مسائل
 يصدق فيها
 الوصي

الا انما في الوصي بيته على ما ادعى واجمعوا على ان الوصي لو كان استأجرت رجلا ليرده فانه
 يكون صدقة او المسئلة الرابعة انا في الوصي ديت خراج ارضك عشرين سنين من اموالك
 كل سنة الف درهم وفي البيت ثلثات في سنه خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد
 الله تعالى لا ان الوصي يدعي تار خطا بقا وهو يتكرو على قول ابو يوسف القول قول الوصي لا القيم
 يدعي عليه ويجب تسليم المال وهو يتكرو فيكون القول قوله في هذه المسائل الوصي لا يشتري
 كسوة الصبيها واشترى ما ينفع هليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولا كهن الميت ولا
 نفسه قبل قوله في ذلك رجل مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فقص القاضي وصيتها
 في التركة فادعى رجل على الميت دين او ودعة او دعت المرأة مهرها لوالها الذي اوال ودعة
 فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان التخلع معروفا كان القول قول المرأة
 مهر مثلها يدفع ذلك اليها وفيه لا يفتقه ابو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المهر
 نفسها فكذلك وان كان بعدما سبلت نفسها بمنع عنها مقلدا ما جرت العادة بتصله
 قبل تسليم النفس لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر قال رضي الله عنه
 وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا فلا يقضى سقوط شيء منه بحكم الظاهر لان
 الظاهر انها لا تسلم نفسها وهو لا يقبل حجة لا بطل ما كان ثابتا لكن يثبت القاضي ان
 يحلف المرأة بانه ما قوضت منه شيئا فلا حلف يرفع اليها جميع المهر هذا كما لا يصحنا
 ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت وابنته بالبينة فان القاضي يحلفه بانه ما استوفيت
 منه شيئا ولا ابرأه يحلف على هذا الوجه نظر الميت والوارثا الصغير وكل من عجز عن
 النظر لنفسه بنفسه كلها من كتابها ضحان ان قال في مرضه لفلان علي حق فصدقه
 يصدق في الثلث عند اصحابنا ويصدق ولو مات رجل ولم يوص الى احد فحلف الحاكم
 رجلا وصيتها فادعى عليه رجل دين او ودعة او دعت المرأة مهرها قال الفقيه ابو الليث
 ان كان الزوج بخيها بمنع من المهر قدر ما جرت العادة في النكاح والقول قول الورثة في ذلك
 القدر وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة ثم يؤد على ابنتها باق المهر ان دعت قدر مهر مثلها
 وكذا بالنكاح شاهدا لا يؤد على الدين ولا الودعة الا ان يثبت عند الحاكم ومكة ذكر
 في نكاح الفتاة كان القول قول المرأة بعد وفاة الزوج ان قالت لي عليه الف درهم كاهن
 مثلها اخذ صدقة الوصي يصدق في كسر مثل وكذا الكهن عما المهر وكذا الوارث وان اشترى
 اليتم ونقل الوصي من مال المهر وكذا واشترى الوصي نفقة او كسوة لليتم ونقل من مال
 نفسه واشهد عليه برجم واما شرط الاشهاد لان قول الوصي في حق الاتفاق يقبل لان
 حتى الرجوع بالاشهاد وكذا الوصي الوصي والوارث ديناً على الميت من مال نفسه برجم بالغ
 القضي فقال الوصي ديت خراج ارضك من عشرين سنين بعد موتك و قال الابن

مطلب
 الوصي اذا اشترى
 ما ينفع على
 اليتم لا يكون
 متطوعا

مطلب ادعى
 على من جعله
 الحاكم وصيا
 ديناً او ودعة
 ان دعت المرأة
 مهرها

ابو منة خمس سنين فالقول للابن عند محمد وعنده الثاني القول للموصي وفي المستوفى محمد
 قال الوصي انفق عليك خمس عشرة سنة وفي القصبى فان ابى منذ عام فالقول للموصي
 وعنه محمد ايضا ادعى الوصي ان اباه خلف كذا وكذا غلاما فان نفقت عليهم كذا وكذا ثم ماتوا
 فان كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول لول
 الوصي وان كان لا يعرف ذلك الا بمقوله ولا يكون له امثال لمثل هذا الرقيق لا يكون
 القول بقوله بزازية اب او وصى قال بعد بلوغ الصغير بنت ارضه وانفقت ثلثة عليه
 قال سمع صدق في المالك وبه اخذ ابو ذر والشيع الباقي يصديق في قوله بعت ذلك
 او القاضى اذ لاولى مع رافق مهر زوجته على اولاده الصغار بعد موتها لا يبيته
 قال استاذنا رحمه الله تعالى قال اول ما يجاب الخ والثاني يوافق مع عد اتفق
 الوارث الكبير على الصغير بضميمة من التركة بصدق حم بصدق ولا يجاب فيه
 الى اذن القاضى قال رحمه الله والمختار ما في الوصايا طه فبته لوارصى بالثقة
 على اليمين والقسم على الوقف وما لا يقبى والوقف في يده او غو ذلك على المانع على كبر
 في ذلك لا يقبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية اذ
 اجر الوقف اوقعه او وصى الواقف والقاضى وامنه ثم قال قبضت الغلة فباعها او
 على الموقف عليهم واتكروا بالقول له مع يمينه فقله صاحب الحديقة على القنية وينفى
 للقاضى ان يحاسب المانوق فيما في ايديهم من أموال اليتامى يعرف الثاني فيمتنيدله وكذا
 القول على الاوقاف وقبيل قوله في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات الوصى والقسم
 فيه سنة او الاصل فيه ان القول بقول القابض في مقدار المقبوض وفيما عجز في ثلث
 على اليمين وعلى الضبعة وموتات الاراضى وفي ادب القاضى للقبض وقبل قول الوصى
 في الامر المحتمل دون النعيم لان الوصى من فرض الله الحفظ والنصرف والقيم من فرض
 الله الحفظ ودون النصرف كلها من الحديقة قال ومن وصى بشك ماله لاخر فاقد
 الوصى له والوارث ان الميت اعتق هذا العبد فقال الوصى له اعتقه في الصحة وقال الوارث
 اعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا تشئ الوصى له الا ان ينصهل من اثلث شئ
 او تقوم البيينة ان العتق في الصحة لان الوصى له يدعى استحقاق ثلث ما بقى من التركة
 بعد العتق لان العتق في الصحة ليس بوصية ولهذا ينقدم جميع المال والوارث يكون
 لان مقداره العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض مقدم على الوصية بشك
 المال فكان منكروا القول بالتكرع اليمين ولان العتق حادث والحادث قضاف الى
 اقرب الاوقات لثبوت بها فكان اظهر شاهد الوارث فتكون القول قوله مع اليمين
 هائلة ولو وصى بشك ماله لبعض ورثته ولا حجبى فان اجماع بقية الورث حادثة

مطلب ادعى
 الوصى ان اباه
 خلف كذا وكذا
 غلاما فان نفقت
 عليهم كذا وكذا

مطلب لفرق
 وصى بالثقة
 على البيعة والقيم
 على الوقف
 وما لا يقبى
 في يده

مطلب
 قبل قول الوصى
 في الامر المحتمل
 دون النعيم

مطلب الوصى
 بشك ماله
 لبعض ورثته
 ولا حجبى

الموصية لها جميعا وكان الثالث بين الاجنبي وبين الوارث نصيبين وان رد الوارث في حصته الاجنبي
وبطلت في حصته الوارث وقال بعض الناس به صرف الثلث كله الى الاجنبي لان الوارث ليس له
محل للموصية فالتحت الاضمار اليه بالعدم كالووصي حتى وميت فان الوصية كلها للمثلثا
كذا وهذا غير سديد لان الوصية للوارث ليست وصية باطله بليل ان الوارث
بها الاجازة ساءت والباطل لا يحتمل الجواز الاجازة وبه تبين ان الوارث محل للموصية
لان التصرف المضاف الى غير محله يكون باطلا لا انه محل وان الاضمار اليه وقعت
صحيحة لانها سفل في حصته بر الباقين واذ لو وقعت صحيحة فقد وصى لكل واحد منهما
بنصف الثلث ثم بطلت الوصية في حق الوارث بالررد ومضت في حق الاجنبي على حالها كالووصي
لاجنبيين فزاحمهما ومن لا خلاف للمرضى الاقربين لبعض ورثته واجنبي كما اذا
اقر لها بالعدم وهو الوارث مع الاجنبي تصادقا فانه لا يصح الاقرار لما اشد الا الوارث ولا
الاجنبي لان الوصية تمليك فطلانه في حق احدهما لا يوجب البطلان في حق الآخر لانه
لا يوجب الشركة والاقرار لما بالدين اخبار عن دين مشترك بينهما فالوصي في حق الاجنبي
لكن فيه قسمة الدين قبل القبض وانها باطلة ولانه اذا كان اخبار عن دين مشترك بينهما
فالوارث يشارك الاجنبي فيما يقبض ثم تبطل حصته وفيه اقرار الوارث وانما باطل
بخلاف الوصية فان الوارث لا يشارك الاجنبي واذ بطل الاقرار اصاب ان تقسم التركة بين
المقرض اصحاب الوارث المقر له من ذلك يكون بينه وبين الاجنبي الى تمام الاقرار وما زاد على
ذلك يكون للوارث لانهما اذا تصادقا لم يزرعها ان هذا القدرين على الميت والميتوم
على الميراث هذا اذا عصاة قافان فكانا بالوارث الاجنبي شركة الوارث او رد الوارث
اقراره فالاقراء باطل ايضا في قولنا في جنفة واني يوسف لما ذكرنا واذ بطل كان
المال ميراثا بين ورثة المقرض اصحاب الوارث فهو له كله ولا شركة للاجنبي فيه لانه يمكنه
في ذلك ومن محله يصح اقراره في حق الاجنبي ويكون له خمسمائة وان كان الاجنبي كذبه
الوارث والوارث يصدق في ذلك فالحسم مائة ما اصابه للاجنبي لما صدق الوارث
فقد اقر انه كان له على الميت خمسمائة دين ولنه مقدم على الميراث الا ان ادعى الشركة فيه
وهو يكذب في الشركة فكان القول قول الاجنبي وبأخذ تلك الخمسمائة كما بهد الف
الصنائع شرح الحق اوصى يزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحته
والوارث في مرضه يعني اذ اوصى رجل له وارث يزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى
من الوارث وزيد انه اعتقه لكن ادعى زيدا عتقه في صحته لئلا يكون وصية تنفذ
من الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه ليكون وصية صدق الوارث وحرر زيد
لان الوصية له يدعى استخفافه على التركة بغلا لعتق لان الاعتاق في الصحة

مطلبا اذا اقر
بدين لبعض
ورثته واجنبي
فانه لا يصح
اصدار
نصا دقاوان
تكاذا باقية
خلاف

مطلبا اوصى
لزيد بثلث
ماله وترك عبدا
فادعى زيد
عتقه في صحته
والوارث في
مرضه

مطلب
للمريض في بيع
الرجوع انما انفق
من مال نفسه

مطلب ان اقر
في مرضه بقر
بعينه ثم حرره
فاما ان يصدقه
لورثة او يملكه

مطلب ان اقر
المريض لورثة
بدون ما يجوز
ببودعة
ستهلكة
يجوز

مطلب
باع في مرضه
بكثر من قيمته
فاقر بغير ثمنه

ليس بوسية ولهذا ينفذ من جميع المال والوارث يتكره لان مداه العتق في المرض وهو وسية
ايضا لكنه مقدر على الوسية بملك المال فكان منكرا والقول للكرامع الامين لان افضل
من ثلثه شيء على قيمة العتد لا امر لم او يبرهن اي زيد على دعواه ان الاعتاق في الصحة قل
المال لان الثابت بالبدنة كالثابت عينا فهو خصم لا قاتمها لا ثبات حقه وروعه
وعلى ما يدعى ان العتق من مال نفسه وراة الرجوع في مال الوقف واليتم ليس له ذلك او يملك
دينه لنفسه على اليتم او على الوقف فلا يصح تجرير الدعوى هذا لو ادعى على مال نفسه فلو
ادعى لانفاق من مال الوقف واليتم فلا يدعى نفقة المثل في تلك الحالة صدق جامع النصارى
اجنبي انفق على بعض الورثة فقال انفقته بامر الوصي واقره الوصي ولا ينفذ ذلك الا بقول
الوصي بعدم انفق بغير قول الوصي لو كان من انفق عليه صغيرا ومنه ايضا امر بغير وصي
فقاتل الوفاة حر بالقرعة محرمه وقال الوصي حرره في صحته تصدق الورثة ولو لا ان الوصي له مال
ان يفضل شيء للثلاث ويبرهن وثام في المصلحة فله هذا لئلا ان العتق في المرض مقدم على الوسية
عمال ص اقر في مرضه بقر بعينه لا امراته ثم حرره فلو صدق الورثة بطل عتقه
ولو كان بقر من الثلث ومنه ايضا قال الزوج وهبت المهر في صحتها وقال ورثتها
لا يمل وهبت في مرضها قبل بصدق الزوج وقبل تصدق ورثتها واعتمد عليه لاضا
لحامد الى اقرب الاوقات ولانه دين مختلف في سقوطه نقط قالت مرضية لزوجها
لا مهر لي عليك صح اقرارها سئل صط ميرض له على وادته دين فابراه قال لم يجز ولو قال لم
يجز عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لادمانته ولو قال مرضية ليس لي على زوجي صدق
زيد اصدقنا خلا فالشأف من منه ايضا اقر لورثته بشي ثم مات فقال للمقر له اقر في صحته
وقال بقرية الورثة لا يمل اقر في مرضه فالقول للورثة واليمنة للمقر له ولو لا بدنة فلا تخلف
الورثة منه ايضا اقر المريض او ارش بدين لم يجز وبودعة مستهلكة يجوز وذكر في الباب
الثالث من صح صورتها فقال اودع اياه الف درهم في مرض الاب وفي صحته معاينة الشهود
فما حضره الوفاة يملكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يملك ما صنع كانت دينا
في ماله فاذا اقر بانه فاقول ولو اقر ولا يملكها في يده ففعل على الامين ومات لم يملك الورثة
في ماله شيء منه ايضا وجب للمريض دين على رجل من جنابة على يده او على قته بعدا وخطا
او مهر او نحوه فاقر بقرضه صدق في البراة لا فان يوجب برحقا على نفسه او في ماله
رجوعا ولو وجب عليه من ثمن ما شره او قيمة فن غصبية في مرضه فله عتاه لم
يصدق في قبضه فلو كان الغصبية الصحة فالتا القن او ابن في مرضه فقتضيه عليه
في قيمته فاقر بقرضه صدق في ماله يظلم لا يقر ولو قضي بيمينته في صحته صدق بقرضها
ظهر لابن او لا وكونه لواباع في صحته فاقر في مرضه بقبض ثمنه صدق سلم القن ولا يبيع

في مرضه باكثر من قيمته فاقر بقبض ثمنه لم يصدق وقبل المشتري د ثمنه مرة اخرى
او انفق في قول س وفي قول الجمل يودي قد رقبته او يتقص من مرضه اربع قيمه وفي قول
والثمن في يد او يدا المشتري وقبض ثمنه لم يصدق في قبض ثمنه الا ان مات الثمن قبل
مرضه ولو باع فنانا صحته فاقر في مرضه بقبض ثمنه فصدق فيه ثم وجد المشتري به
عنه بعد موته فربما يصدق فستأثر الفرضان حتى يتركه للميت الا ان هذا الثمن فان المشتري فيه
اسوتهم الا ان يقول عند الرد لا ارده حتى اقبض حتى فيكون احق بقصد الثمن منه من الفرض اذا
الميت كان مضرا فاقبض ثمنه غير مصدق في الجاهل الشركة مع غرماء الصحة ولو افسد
المرض في هذه الوجوه كلها باءا برأغزيمه في صحته مرجعه او هب له شيئا في صحته
فيده لم يصدق في شيء وكان ذلك وصية له من ثلثه وليس هذا اقرب بعض من النصيب
ايضا ولا يمان يسا في مال مطلقه وله دفعه مضاربة وبيعاً وان يوكل ببيع شراء
واستجارا وان يودع ماله ويكتب فيه ومن ربح امته ومرض ماله يدينه ودين نفسه
فله مال ضمن فله المودي من دينه وله ان يعل به مضاربة وبنين ان يشهد عليه ابتداء
والاصدق ديانة ويكون المشتري كله للقبض قضاء وكذا الوشركه ورأس مال الفل
من مال القبض فان اشهد فالزوج كاشروط والاصدق ديانة لا قضاء فالزوج على قدر
مالها قضاء لا يرضى الا بالاشوط فالم ثبت الشرط عند القاضي لا يقضى له بما مثله
الوصي في ذلك كله جامع الفضولين في لو اراد بعض الورثة استخلاص شيء من الشركة لثمنه
واده قيمته الى الآخر ليس ذلك لان حق الورثة متعلق بعين مال الميت وحق الغير ما يتعلق
بما لينة لا بعينه نش لو مستغفرة فالحصم في اثبات الدين انما هو وادته لا تخلفه
فتقسم البينة عليه لكن لا يخلص الورثة اذ لو تمحل لا يستغفروا على الغير ما وذكروا
لو اقره ارش بان هذا ودعة عنداني قبل قوله وكذا لو كذب غريمه لانه كوارثه جامع
النصولين سئل اذ اتفق الوصي على اليتيم وكساه بغير تقرير من الحاكم هل يعتد به
الجبلة للوصي ان ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض فاض والقول قوله في
مقدار ما اتفق ان لم يكن به الظاهر وفي تحليفه خلاف قاري والمداية ادعى الوصي
باع الشركة بالغبين وزعم الوصي ان البيع كان بالقدر فالقول قول الوصي تنسكه بالفضل
في دعوى الجوز نقله عند الفتى في مجموعته ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عنه
واتفق ثمنه صدق ان كان هالكاً والا لا كذا في دعوى خزانة الاكل من الامشاه والظن
ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقاً ومضى
ما اذا فرض القاضي بمقتضى ذي الرحم الحرم على اليتيم فادعى الوصي المدفع كذا في شرح المجمع معللاً
بان هذا ليس من وجوب اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي ان لا يكون

مطلب
وللان في سائر
عما امكنه وله
دفعه مضاربة
وان يوكل الخ

مطلب ليس
ليعض الورثة
استخلاص شيء
من الشركة واداه
قيمته الى الآخر

مطلب ادعى
ان الوصي باع
الشركة بغير
وزعم الوصي
ان البيع كان
بالقدر

مطلب
في ستانك
لا يقبل فيها
قولا الوحي

مطلب الضابط
ان كل شيء كان
الوحي مسلطا
عليه فانزله
فيه ومالا
فلا

مطلب اوت
انها بان في من
واذ عت الوريث
انها بانك
في صحتها

نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجها ولا يفصل عليه قبول قول الناظر فيما يدينه
من الصريح على المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله في الوقت وفي الاشياء الخدمية
وقوله لا يثبت خراج ارضه او جعل الا بقبول الوحي يوسف لا يثبت عليه وقوله لا يثبت
اكثر من اليمين والاصل ان الوحي يقبل قوله الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية
ان اليمين استهلك مال الخرافة في ضمانه الثالثة انه ادعى جعل عينه الا بقبول خرافة
الرابعة ادعى ان ارضه خراج ارضه في وقت لا يثبت للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق
على محرم اليمين السادسة ادعى ان اذن اليتيم في التجارة وانتهى ربه دون فقضاها عنه
السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع الثامنة
ادعى الاتفاق على رقية ما الذي ماتت التاسعة اتجر وبيع ثم ادعى انه كان مضاربكا
العاشرة ادعى قضاء عتده لكان الحادية عشر ادعى قضاء دين ثلث من ماله وبيع
التركة قبل قبض ثلثها الثانية عشر ادعى انه رفع اليمين امره ودفق مهرها من ماله
وهي ميتة الكل في فتاوى العتاي من الوصايا وذكراها بطلان وهو ان كل شيء كان مسلطا
عليه فانزله يصدق فيه وما الا فلا من الاشياء والنظائر في الوصايا ولو اقر الوحي لينة
دين وجب عليه في الصحة يصدر في سواء كان عليه في الصحة والا جامع الفتاوى
كتاب الخنثى وان قال الخنثى لثاني رجل او لثاني امرأة لم يقبل قوله ان كانت
مستكلا لانه ادعى عويضا في قضية الدليل وان لم يكن مستكلا ينبغي ان يقبل قوله
لاننا اطلعنا على حاله من غير هذا غير كتاب الغرض مات وترك الغائب اخر فقال
ذوالبيدات ابى وهو ابوك وترك هذه الالة وقال المقر له هو ابى لا ابوك فلا
بينهما فضعفان اذا الاستحقاق لم يثبت الا باقراره ولم يقر له الا بالنصف وعلى هذا
كل من يدعي ما لا يوزع لنا استحقاقه من بيت بنسب ولو اقر لوارث اخر غير معروف
وكذبه المقر له او لا قال لقوله ولما لو ادعى ذوالبيدات الزوجية واقر لوارث يوارث
المقر له الزوجية فلا شيء للفرج يورث من والفرق ان القرابة سبب على الاستحقاق
والزوجية سبب طارفا الا في سبب وادعى لنفسه حقا طارفا لا يصيد قال لا يثبت
ولما في النسب فيها سواء ماتت فقالت فلدا بنى في مرض موته وانا في العتق ولما في
وقالت لورثة ابائك في صحته قبل قولها الا ان تبهر الورثة لثاني صحته وهذا بخلاف
مالوقالت اسلمت قبل موته وقالت لورثة بعد موته قبل قولها لورثة ابائها في مرضه فلما
بره وقالت لم تحضر عندى بعدت بيمينها ولو طالت المدة فلم تكن لاثرتة جامع
النصوبين في فصل في القضاء بالمواريث واذ ماتت مفران في حيا
امره مشككة وقالت اسلمت بعد موته وقالت لورثة اسلمت قبل موته فالقول لقول الورثة

وقال زفر رحمه الله تعالى القول قولها لأن الاستلام حادث فيها في الإوقات ولأن
 أن سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى بحكم الحال كما في حرمان ما إذا طاهرته
 وهذا ظاهره تنبيهه للذبح وما ذكره يعتبر بالإستحقاق ولو مات المسلم ولم أره فضرته
 تجامعت مسئلة بعد موته وقالنا سئل قبل موته وقبلت الورثة فالقول قولهم أيضا ولا يخفى
 الحال لأن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة إليه إما الورثة فهم المدفونون
 ويشهد لهم ظاهر الحدوث أيضا هذابة في القضاء رجل مات وترك ابنين أحدهما مسلما
 والاخر نصراني فقال المسلم معا المسلم إلى قبل موته وأنا وارثه وقال النصراني أنا وارث
 وأنا وارثه فالقول للنصراني نعمهما ولكنه يصلي على الميت يختار الإثنان المسلم انتزاعا
 أبوه الحجة بقية نقلا عن الثانية ولو قال لورث ثم مات فاختلف المقر له والورثة فقال
 المقر له الحق في العتقة وقال الورثة لا دليل في مرضه فالقول للورثة وبينه المقر له أولى جامع
 القتاوي لفرق امرأعتان زوجهما أباها في المرض وصبارا فارقته وهاتان الزوجتان
 في العتقة فلا تراث كان القول قولها فترث وإن ماتت ذمتها تراثت زوجته أسلت بغيره
 وقال الورثة أسلت قبل موته فالقول قولهم ولو قال لورث ثم مات فقال المقر له في العتقة
 وقال الورثة في مرضه فالقول قول الورثة أشباه لو مات مسلما وتحتة نصرانية فماتت
 مسئلة بعد موته فقال أسلت قبل موته وقال الورثة أسلت بعده فالقول قولهم ذكر
 الزيلعي فستأثر في أشباه في كتاب **المسألة** بمسئلة الحبس الديون وفيها
 من حقوق الشرعة وبيان وقت الحبس ومما مع البيعة بالعشوق وهل يكون القول قول
 إن المدي عليه غنى أو فقر للمدي عليه أنه فقير وهل يقبل البيعة بالإفلاس قبل الحبس بيان
 مدة الحبس وبيان ما لا يحبس فيه من الديون الشرعية وغيره كلام الإجماع في ذلك
 كله ذكره العلامة لأنه لاذا ثبت الحق بهذا القاضي وطلب صاحب الحق حشر غريمه لم يعمل بحسبه
 وأمر بدفع ما عليه وهذا لو ثبت الحق بإقراره أما إذا ثبت بالبيعة حبسه كما ثبت فالقسط
 حبسه في كل يوم ثم لم يبدل له من حصل في يده كقسط البيعة أو التزمت بقدر كالمهر ولا تجوز
 والمرد بالمهر محله دون ماله ولا يحبس فيه فيما سوى ذلك إذا كان فقيرا إلا أن ثبتت
 غريمه أن له مالا فيحبسه لأنهم يوجبون دالة يساره فيكون القول قولهم عليه الذم
 وعلى المدعي إثبات غناه ويرى أن القول لمن عليه دين في جميع ذلك لأن الغنى هو التسعة
 ويرى أن القول له إلا بما هو بديل مال وفي النفقة القول قول الزوج إن عسر وفي العتقة
 الغنى المشترك القول قول المعتق والمسئلتان يؤيدان القولين الأخيرين والخروج على ما قال
 في الكتاب أنه ليس بين مطلق بل هو صلة حتى ينقطع النفقة بالموت بالإعتاق وكذا عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضمان الاعتاق ثم فيما كان القول قول المعتق له ما لا يثبت ذلك

مطلوبت
 امرأة المسلم
 أنها أسلت قبل
 موته وعقت
 الورثة

مطلوبت
 امرأة الذي
 أنها أسلت بعد
 موته وعقت
 الورثة

مطلب فيما
 يحبس من
 الديون وأنه
 ادعى الفقر
 وفيما لا يحبس
 أن أدعاه إلا
 أن يثبت ضمانه
 وفيه تغاير

مطلب
في تقدير
مدى العسر

بالبيئة فيما كان القول قول من عليه بحجسه شمس من أو ثلاثة ثم يسأل عنه ويرى في ذلك
من التقدير شهر أو أربعة أشهر إلى ستة أشهر والعصران التقدير مرفوض إلى رأي القاضي
لا خلاف في حال الاحتجاج فإن لم يظهر له مال خلاسيته بعد مضي المدعى هل هو قاض المستند
على إقراره قبل المدعى في رواية تقبل وفي رواية لا تقبل وعلى الثاني في عامة المشايخ
وذكر في فتاوى القاضي أن قال إذا توجه للعسر على المدين أن القاضي يسأل المدين ولا
يسأل المالك له ما لا يظهر له رواية فإن سأل المدين من القاضي أن يسأل المالك له الدين
أن له ما لا مال له بالإجماع فإن قال الطالب وهو مرفوض على القضاء وهو المدين في العسر
مكروه قال بعض القائلين المدين أنزعه عسر ولا بعضهم إذا كان الدين وليا بدلا عما هو
عالم قال عسر وفي السليم القول قول مدعى اليسار وهو مرفوض على حنفية وعليه الفتوى ولا يمكن
يكن الدين بدلا عما هو عالم أن كان القول قول المدين والمنكر في هذه القول مستلزم لطلوعها
لحد الشرعيين أن اعتق العبد المشترك وادعى أنه مفسر كان القول قول فيه لأن الضمان واجب
بدل عما هو مستلزم مال والإجماع في الأمر والعسر والثانية الزوجة إذا طلقت ففقده المهرين
والزوج يدعى العسر كان القول قول الزوج وقال بعضهم كل ما وجب عقده ما لا يقبل قول المدين
أنزعه عسر وإنما يكفي ذلك بدلا عما هو عالم المدين إذا أقام البيعة على الإقرار قبل الجورس فيه
رعايتان قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الصفي أنها تقبل قال رحمه الله تعالى وفيه
أن يكون مرفوضا إلى القاضي إن علم القاضي أنه لم يقبل بيته قبل الجورس علم أن ليس كذلك
قبل بيته اهـ ذكر في البسوط القول قول الطالب لأنه متمسك بالمال ما هو ثابت باقتضاها
وهو اليسار وفي مرفوض ساره مرفوضا ووجب الدين بدلا عما هو عالم المطلوب والمطلوب
يدعى عليه جلدنا وهو هكذا المالك يكون القول قول من تمسك بالمال وإنما إذا وجب الدين
بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع وغيرهما فقال المطلوب أنامعسر وقال الطالب
موسر قال القول قول المطلوب في ظاهر الرواية فإنه ذكر في النكاح لو اختلف الزوجان
فقال الزوج أنامعسر وعلى بقية المعسرين وكانت المرأة بالانت موسر وعليها بقية
الموسرين قال القول قول الزوج وفيه العنا في عتد بين شرعيين عتده أحداهما في الفتوى
أنامعسر لا تميل لك على وقال الشافعي أنك موسر ولو أنضمتك فالقول قول العتد وذكر في
كتابنا كماله إذا مات المالك عليه فقال الطالب مات مفلسا وعاد الدين المالك وقال
الحيل مات موسر قال القول قول الطالب وروى عن أبي حنيفة في النذر القول قول الطالب
الأقوى دعوى لا عسار ويدر تناخر المطالبة إلى وقت اليسار بقى دعوى لا جمل ولادعى
المطلوب أجلا في هذه الديون وانكر الطالب قال القول قول الطالب فكذلك إذا وجب خضه
الرواية أن المطبق متمسك بالإمهل وهو الإقرار فإن أصله في بيان مدعى

مطلب
ادعى الزوج
الفتوى عليه
المعسرين الزوجه
وعكست الزوجه

مكان الطالب مدعيها امرا عارضا والمطلوب متمسك بالاحتمال ويكون القول قوله بخلاف
 دعوى الاجل لان الاجل لا يثبت الا بالشرط والشرط امر عارض فكان مدعى الاجل عارضا
 امرا عارضا ودعوى الاعسار وان كان معتنى دعوى الاجل الا انه ثبت من غير شرط
 فكان بمنزلة دعوى الاجل الا انه ثبت من غير شرط فكان بمنزلة دعوى الاجل
 في الكفالة لما كان ثبت في حق الكفيل من غير شرط كان
 القول قول مدعى الاجل فكذلك هنا عيانة المحيط وذكر قاضيه ان
 في الفتاوى ما صوره فان قال الطالب هو موصى فادرك على القضاة وقال المديون ان المفسر
 تكلم فيه قال بعضهم القول قول المديون انه مفسر وقال بعضهم ان كان الدين واجباً
 عما هو مال كالقرض فثبت المبيع قال القول قول مدعى اليسار يدرك ذلك عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالتبدل فلا يقبل قوله في ذلك
 تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قول المديون وقال بعضهم
 كما وجب بمقد لا يقبل فيه قول المديون انه مفسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال
 ثم كلامه وذكر في ادب القاضي للحنيفة وان طال المديون من القاضي ان يسأل المدعى هل
 له مال يسأله بالاجماع فان سأل المديون وسأل القاضي من المدعى وزعم المدعى ان ماله
 وزعم المديون انه مفسر يجعل القول قول المديون لان العشرة اشبه في حق ادم اتهم
 وقال بعضهم ان كان الدين يد لغيره سأل كذا عن شاعر او بالقرض يكون القول قول المدعى وان
 كان الدين وجبا لغيره سأل يكون القول قول المدعى عليه له وقال بعضهم ان كان الدين
 لزمه بما شرع العقد يكون القول قول المدعى وان كان لزمه حكايا شرع عقد
 قال القول قول المديون له وقال بعضهم يحكم فيه الذي ان كان عليه زعم لغيره كان القول
 قول المديون وان كان عليه زعم لا يخبر كان القول قول المدعى لئلا تكون علامة الفتنة
 الا في العلوية والفتنة وسلب النجس الا انما شمل ثمة ابو محمد عبد الله بن احمد الحلواني هذا
 القول الى الفتنة ان جعل المند وان فعل هذا القول ان كان على المديون زعم الفتنة وقد
 انه غير ذم او كان عليه زعم لا يخبر كان القول قول المدعى لئلا تكون علامة الفتنة
 فان قام البينة على ذلك سمع القاضي وجعل القول قوله وان لم يمكنه الاقامة يحكم زعمه للحال
 فيجعل القول قول المديون ثم كلامه وذكر في الكافي شرح الوافي واذا ثبت الحق عند القاضي
 وطلب من صاحب الحق حبسه ثم لم يجعل حبسه وامره يدفع ما عليه فان ان حبسه في كل
 دين لزمه على الخصم في يد كالتن والقرض والتزيم كالمهر والمهر والختالة لغيره انما غم
 في هذه من الموضوعين ما في الاول فلا نرى قد ظهرت قدرته بما دخل في ملكه وزواله محتمل ولما في
 الثاني فلا نرى التزيم باختياره دليل يساره اذ الظاهر انه لا يلتزم الا بقدر ادائه وما اذا طلبته

نراه في المثل بعد ما دخل قال قول الزوج في عشر لانه لا دلالة هنا على القعدة ولا حبس
في غير ذلك ان ادعى الفل ان ثبت عشره ان له ما لا يحبس به بما رأى لانه لم يوجد ما
عنه والاصل في الادعاء العشره فيكون القولان عليه دين وعلى المدعى اثبات عنه وذكر
الحكم في ان القول للمدين في جميع ذلك ما اعلم ان هذا اختلاف الحكماء على افعال خمسة بيان ذلك
ما ذكر في الذخيرة في الفصل التاسع من باب القضاة ومما ذكره القصد الشريف من شرح ادب
القاضي من باب الحبس وان اقبل رجل الى القاضي واثبت عليه ما لا يثبت به او اقر الرجل وقول
المدعى انه موسر وطلب من القاضي ان يحبس به وقال للطلق لا بل انما عسرت الروايات فيه
قال القاضي وهو رواية عن صاحبنا ان القول قول المدين لا انه مفسك بالاصل له وقال بعضهم
ما كان سبيله سبيل الرضا فله القول فيه قول المدعى عليه انه موسر في نفقة المخارم
ومما اشبه ذلك وفيما سوى ذلك قال قول المدعى وقال بعضهم كل من ازمه معاقلة فله القول
قول المدعى وكل من ازمه حكم الامم اشترط له عقد القول قول المدين للروايات الفقيه السخري وهو
لما استحكم الذي والبيت ان كان عليه زى الاغتيا كان القول قول الطالب ان موسى في قول
العلم والاشراق العلوية والعباسية فانهم يكلفون للباسهم محتاجهم حتى لا يذهب ما فيهم
فلا يكون الزى فيهم بل على اليسار وتحكم الزى عهده في الشرع حتى حكم الزى في مال الزكاة
في جزاء الضرب الى من رأى عليه زى الفقرة فان ادعى الطالب ان كان عليه زى الاغتيا والاحتياط
زوجه من حضر حكمه فان القاضي يباله البيعة فان اقام البيعة تسع منه وكان القول
وانه يقر بيعة يحكم زيه في الحال فيكون القول قول المدين له قلت فمخرجنا من هذه القول
كلها ان الله المفتي بان القول فيما ازم المدين بملك ما هو مال ويعقد بيع باختياره
قول المدعى لا قول المدين ولا يثبت في ما قاله الخصم ولا يفتقر به لانه مدفع بما ذكرناه
من الدليل وما نقل من الرواية وانما قلنا ان هذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف وفي
بهما جهة في التقليد غير مظهر للدليل وحكي والذي تقدم انه يفرض ان الذي على الا
بلد مشق كانت ولايته سنة واحدة كان يقبل قول المدين في الكل ويقول الاصل هو المقر
وقد اخطأ منه ويجوز ربه فانه ما كان يعرف المذهب ولا يسئل بطريق اهل المذهب في شتمه
حتى يقل اذا هل زمانه يسوون الفقيه المغلوب فالحق ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف كما
الله تعالى في جهة التفصيل كما تقدم عنها فليعلم تنبيه تعين على القاضي اذ عني
رباين على المدين واعترف له به او قامت بيعة المدين يقول انا فقه وعشر الثمانية في
بحسبه ويطلقه وان قال انا مؤثر فطلعت بحسبه بحسبه له وان قال المدين الذي ازمه
من غير عقد ولا دليل مال فساله الحاكم عاذا ازمك فان قال انه بذلك الخلع او بذلك القس جهة
نصيب الشريك او جهة غضب مال او جهة نفقة الزوجية او نفقة الاقارب او من

مطلوع
المدين ان
الذي لم يثبت
بغير عقد
مال ويريد
معه الحبس

جهة ارض جناية او موجهة صلح عن دمها وموجهة بملك الكتابة او موجهة مرفوعة
 بمضه قبل الدخول فان صدق المدعى ذلك قال قول قول المدينون مع يمينه في النقرة
 وان كذبه وقال انه من جهة ثم تلع قاعلم ان هذه الصورة ما ذكرها الاصحاب ينبغي ان يكون
 القول قوله ومحسبه وقولهم بدل الخلع معناه القدر الذي وقع خلع الرجل امرته منه
 وهوان يكون في ذمة ابنتي فاذا ادعى الزوج على المرأة انها كانت اختلفت منه على نحو
 في ذمتها او على الابن ان كان وقع الخلع على شيء في ذمته واعترف المرأة والابن بملك
 لكن قلت المرأة انما تقبض او مقسرة وكان الابن كذلك وقال الزوج بلاها عنان قال
 القول في ذلك قول المرأة والابن لا يقول الزوج واخطا صاحب المختار وفي هذه
 الصورة في نقل الحكم في الخلع فانه جملة من ثمن المتاع والترض وقال انه ان القول قول
 رب الدين لا قول المدينون فلا يلتفت الى ما قاله وانما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل
 ان انه على هذا وان اخطا لايمل به وقد نقلناه فيما تقدم من قول من البحر المحيط والشيخ
 العمل كالطحاوي والعتابي والبحر المحيط وشرح الهداية للسكاكي لا يخالفه موجهة
 قال الخلع ليس يدل عن مال لان بضع الحرة ليس بمال قطعاً وعقد النكاح عقد مبادلة
 ما ليس بضع وفي التفرقة لم يوافق البحر والمؤجل وجعلوا ان للشيخ القول قول الزوج في
 الاستسار لا قول المرأة وان كان العقد انما وقع على الجموع فكيف يكون بملك الخلع قوي
 منه هو وقولهم او بملك العتق معناه ان العتد ان كان شريرين فاعتقه لخدمته
 اذ نصر صاحبه واختار الشريك الذي لم يعتق ان يضمن الذي يعتق وادعى عليه عند القانو
 فاعترف بالاعتاق واما ما ثبت بينة فادعى انه فقير فقال الشريك الذي لم يعتق انه غني
 فان القول في هذا قول الذي اعتق مع يمينه ولا يجادل لحلف في الهداية وفي اعتاد
 العدل المشترك القول للعتق بكسر التاء والعلة فيه كونه ليس بدين مطلق حتى يسقط
 بالثبوت عند ابى حنيفة وعلاء قاضيان متباينان الضمان وجب بدل الاعمال الشرائع وفيه
 تفصيل الهداية نظرو مسئلة الغضب وقعت عندى في يوم الجمعة حادى عشرين ذى
 الحجة سنة اربع وخمسين وسبع مائة ولم يقع عندى قبل ذلك من اول بشارتي للحكم وارت
 الحكم فيها على قول الغاصب بقله الاشياخ وذلك بعد تصادق المصنوع منه والظاهر
 على ملكه الاعيان المصنوعة وعلى القيمة المذكورة وقولهم نفقة الزوج والافاق معناه
 ان النفقة الزوجية مع الرجل كل يوم على نفقة وتراضيا عليها فخصت مدة بعد ذلك فادعى
 المرأة عليه عند القاضي وطالبته بذلك المجلد من النفقة المفروضة وصددتها على ذلك
 انه وقولهم واروش الحائض معناه ان ابنتي عليه جناية وجبها المال وادعى على الجاني حيا
 على الجناية واما ما ثبت بينة فادعى على الجاني انه فقير وقال ابنتي عليه انه موثر قال قول الجاني

مطلبة في
 القبر يلبس
 المعتق الفقير

وقوله وصلى عن دم القم معناه انه لو قتل مورثه عدا فصح له على مال فادعى انه فقير
 يكون القول قول القاتل في ذلك لانه ليس بك لا عيال وما صرح بهذه الصورة احد
 ما نقلناه عنهم سوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو صحيح موافق للقواعد ودخل تحت
 قولهم التسرع عيال وقوله او موجهة بدل الكتابه هذه الصورة ما ذكرها الحلبي من ارجح
 الشريعة ولا يحتاج اليها لان المكاتب لا يجزى في بدل الكتابه لولا انه لا اتفاق وفيه
 سكو بدل الكتابه فيه خلاف والفتوى على انه لا يجزى ايضا وقوله والمهر المجل
 معناه ان الرجل اذا تزوج امرأة على مهر مملو مثله الف درهم ولم يذكر ان منه شيئا
 مرسلا فانه يكون حلالا ثم ينظر في البلدة التي هم فيها فان لم ينفق الرجل كل الالف قبل الدخول
 فيكون للمرأة ان تمنع نفسها حتى تقبض كل الالف ويكون القول لها في قدرته على الالف
 ويجزى ولا يقبل قوله انه معسر وان تعارفوا فقبيل البعض منها قبل الدخول كالأدب
 وطالبت بذلك الرجل عند القاضي فقال لانا فقير فقال هي مومسة فاقول قول الزوج في
 هذه الصورة فهذا معنى قول صاحب الهداية والمراد بالمهر مجمله دون مؤخره والشيخ
 حافظ الدين قيد بالمهر المجل والشيخ حميد الدين اشار الى هذا القول لان العرف
 ما جرى على قبيل الرجل فعلمنا ان مرادهم المؤجل الذي موجهة العرف لا المؤجل الذي شرط
 في أصل العقد اي بالتصرع وقت العقد وكل هذا لو اقر المرأة لما ان تمنع نفسها حتى تأخذ
 المهر ونعم ان يخرجها من البلد ولا يصحب الهداية والمراد ما تعارفوا فقبيل ولو كان التأجيل
 نقضا للبعض لا يعترف بالحكم لانه اذا قبل وطالبته ولا لانا فقير كان القول قوله
 وللأصل ان التأجيل على قسمين تأجيل بطريق العرف وهو قوله في الإمداد فتوزن وجهها على
 الف درهم حال تأجيلها من ذلك قبل الدخول بها خمسمائة مثلاً ويحق لها عليه بعد ذلك
 خمسمائة حال عفو هذه الصورة اقول اذا دفع اليها الخمسمائة التي قبل الدخول ثم دخل
 فطالبته بالخمسمائة الاخرى ولا لانا فقير يكون القول قوله وتأجيل بطريق التنصيص على التأجيل
 كما اذا تزوجها على الف درهم منها خمسمائة حاله والباقي مؤجل الى سنة مثلاً ولا ف
 التصديق بغيرها قبل الدخول بالخمسمائة حاله قد دخل بعد ما قبضت الحال ثم ادعت عليه
 بالخمسمائة المؤجلة الى سنة يكون القول قوله فلا فرق بين التأجيل الذي هو طريق العرف
 لو طريق التنصيص فلو كان المهر كله حالاً ولم يشترط منه قبيل شيء هل يكون كله بترلة
 المجل بمعنى ان القول في مؤخره قولها لم لا الظاهر انه ينبغي ان ينظر في المرأة والى هذا
 المهر ويحكم العرف فيجب له منه هذه المرأة فاذا ثبت ذلك يكون ما حكم العرف فيجب له
 القول فيه قول المرأة وما عدا ذلك القول فيه قول الزوج قياسا على ما قالوا في منع

مطلب
 طالت من
 الزوج المهر
 فادعى فقر
 وفيه تفصيل

حتى تأخذ من هراولم يبينوا قد والمجمل منه انه ينظر الى المرأة كما قلنا ويجعل المعروف
 كالشروط ولا يقال ان اقدامه على التكاثر على هذا الوجه دليل قدر على الجمع
 فلا يكون القول قوله ايضا فيه لا نأقوله نحن انما نحن في بلد حرمنا العادة فيها
 بتجمل البعض قول الدخول ما في تلك العادة تحت العادة فيها بتجمل الكل فلا قد ينبتا
 عليه فلما جرى العرف بتجمل البعض وسكت عن ذكره في الصداق كان منزلة
 اشتراطه لان الزوج له ان يقول لما علم ان العرف قد جرى بهذا سكت عن اشتراط
 شيء معين وهو كلام معتبر والظاهر بصدقه وبجبره وله كالتباعد في السق
 وعرفهم في بيع مثل ذلك انه يؤخذ مقتضا في دفعات واطلقوا البيع من ذكر ذلك
 الاجل فان الحكم انه يصير عرف ذلك السوق وهذا كله يؤخذ من قولهم وفيه كذا
 وهذه الصورة واضحة بخلافها فيما تقدم من الصور فيجب الاعتناء بحفظها والاعتناء
 اليها فالحاصل ان جملة الصور المقدودة عشرة وهي التي يكون القول قول المدين
 فيها انه فقير وهي التي تقدم من قولهم المداينة ولا يحبسها وما شذ ذلك اي في
 هذه الصور البعدودة وهي بدل الخلع وبدل عتق نصيب المهر بك وبدل انقص
 ونفقة الزوجة ونفقة الاقارب وادوش الجانيات وبدل دم العبد وما يؤثر
 من المهر بعد الدخول وبدل المتلفات واهله علم وينبغي ان لا يدخل في هذه الصور
 بدل الكتابة لما قلنا وقد نظمت هذه الصور في اربعة ابيات في كتاب الفوائد الغريبة
 وهي هذه القول بالاعسار لا يقبل من عليه الحق بان فلتعلموا
 في بدل الخلع كذا النفقة لها والحال بغير تفرقة
 ضمان عتاق وارث في عرف والصلى عن عتقها ان المثلث
 موجل المهر وزد كتابه ونحوها وفقت للاصا بة
 مسألة ذكر قد ردت الحبس الحقوق الشرعية وسماع البينة بالاعسار وهل يشترط
 لسماعها حضور المدعى ام لا وهل يجوز سماعها قبل الحسم لا تحريم الكلام في ذلك
 كله ذكر في المداينة فيما كان القول قول المدعى ان له ما لا اؤبت ذلك بالينة فيما
 كان القول فيه قول من عليه بحبسه شهرين او ثلاثة ثم يسأل عنه ما يحبس لظهور
 ظلمه في الحال وانما يحبس مدة لظهور ما له لو كان يخفيه فلا بد ان تمت المدة لينة
 هذه الفائة وقد ضمنا ذكر ويرى غير ذلك من التقدير بشهر او اربعة اشهر
 والصحيح ان التقدير موقوف الى رأي القاضي لاحتمال احوال الاشخاص في دفع الوسائل
 فلو لم يحضر احد عن حاله لكن قال المديون انا معسر وقال رب الدين هو وموسى ذكر
 في التجرى انه لا يصدق المديون انه معسر في كل ما هو بدل لما حصل في يد

مطبق في
 حاصل الصور
 التي يصدق
 المدينون فيها
 ان ادعى القصر

كمن سب أو قرض وكذا في كل دين وجب عقده والتزامه كالكمالة والمهر وفي المهر
 للصد والشميد لا يصدق أنه معسر المهر المجل انما في المهر المجل فصدق في بين
 الحكم في المهر ويقبل قوله في اعساره عنها أي عن النفقة وهكذا ذكر الخصا
 رحمه الله تعالى لأن العسر قبل العيسا طار والقول قول من تسك بالاحتر وقال
 رحمه الله في الزيادات ان القول قول المرأة مع مبيها لان الاقدام على الدخول بها هو
 العقد عليها دليل يساره ومنهم من ينظر الى زعم المطلق وان قامت البينة فلا
 يخلو اما ان قامت من جهتها على النصار قبلت بيئتها وان قامت من جهة الإحسان
 فيه روايتان وفي المحط وهل تسمع البينة على الاعسار قبل الحبس فيه روايتان
 على ما مر في فضل القضاء وان اقام جميعا فالبينة بيئتها لانها مثبتة وبيئته لا
 شيا فالحاصل ان القول قوله والبينة بيئتها لسان الحكماء مات وعليه ديون لا تقى
 التركة بها وادعاه امرته مهرها فالقول قولها الى مقدار مهرها من غير بيئة فحكم
 الغريم بمقدار مهرها مثبتة في الدائيات اذا اقر بالدين المجل فصدق المقر في الله
 ولكنه في الاجل حيث يكون القول قول المقر له لانه اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو
 الاجل فلا يقبل قوله بالبينة اصلاح في الكفاية نقلة معنى الاسكوب مسائل
 شتى اعان كل من يكون العين فيه امانة اذا ادعى رد العين الى صاحبها وان
 الموت او الهلاك يصدق مع مبيته بالاتفاق كالودع والمستعير والمضار والمقتض
 والوصى والايام مال ولله والوكيل والرسول والمتولى والقيم والدلال والتسار
 والبيع والمزمن والعقد والمستقط ولخذ الابن والشرية مطلعا والحاج عن الغير
 والاجر الخاص والاجر المشترك وامين القاضى والمضض وامين العسكر لودع لو خالف
 ثم عاد الى الوفاق بعد ارض الضمان في الاجارة والاعارة لا يبرأ العود الى الوفاق في البيع
 والوكيل بالبيع خالف ثم عاد الى الوفاق بان استعمل العبد ثم باع بما امر به ساج وكذا القدر
 بالحفظ والوكيل في الاخارة والاستيجار والمضار والمستضع اذا خالف ثم عاد
 الى الوفاق عاد مضاربا او مستضعا والشرية عانا او مفاوضة ان لغا لثم عاد
 الى الوفاق عاد امينا سافر المودع بمال الودعة فهلك لا يضمن والاب والوصى سافر
 بمال الصبي وهلك لا يضمن لان اذ انزلت زوجته هنا الوكيل بالبيع بالوكالة اذا سافر
 به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر فان لم يكن له عمل وموته لا يضمن وان له عمل وموته
 يضمن بزمانية نقله من الودعة قضى القاضى عليه بالمال فقال انما معسر والمذبح هو المذبح
 وهو منكر فلقاضى لا يحلفه على ذلك قال استاذنا رحمه الله تعالى وهذا اختيارنا
 طح فيه لاختلاف القول المليون في اعساره ام قول ربه ليدن ولو اشترى جارية

مطلب
 من كانت العين
 في ذمة امانة
 يصدق فيها
 ردها او هلاكها
 بمبيته

مطلب
 سافر المودع
 بمال الودعة
 او الوكيل بالبيع
 فهلك

من رجل فادعاهم انتم انما اشتريتم منه قبل هذا ولا يسنه لها فاما ان تخلف المشتري
 على العلم (لمح) اختلف البائكان في صحة العقد وفساده بحيث يكون القول قوله
 مع اليقين لا استنادا خارجا لله تعالى وانما اكتسبها هذا لان لا يلزم ان يكون القول قوله
 الا شامع اليقين وكثير من الواضع يكون القول قوله بدون اليقين منها قال الوضيم
 انفتحت عليك مع ما لك وذلك ثقة مثله او قال ترك ابوك رقبة كذا فانفتحت عليه
 من ما لك كذا ثم مات او ابى وقال الصغير ما ترك ابى رقبة او قال الرضى اشتريت لك رقبة
 واربط الثغر بها لك وانفتحت عليه كذا فهو صدق في ذلك كله مع اليقين قال الا انما
 قالوا لا يستحق المثل الرضى اذا لم يظهر منه خيانة وصطم عن محمد بن
 الله تعالى قاض باع مال اليتيم فذه المشتري عليه ببيع فقال للقاضي المرائشي منه
 قال لقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض ليتيم واراد تخليفه لا لقوله
 على وجه الحكم وكذلك كل شيء يدعى عليه عن ابى يوسف رحمه الله تعالى ادعى الموهوب له
 هلاك الموهوب عند اعادة الواهب الرجوع قال لقول له بدون اليقين ومنها وقال الواهب
 شرطت في عوض قال الموهوب له اشرط قال لقول قوله بدون اليقين ومنها المشتري
 شيئا فقال البائكان ان تجزوهما لا العبدان ما ذون قال لقول له بدون اليقين ومنها اذا
 اشترى عبدا من ابني شيئا فقال لهما ان تجزوهما لا لآخرنا وانت ما ذون قال لقول له
 اليقين (رحم) منها اشترى لابنه الصغير وارثا اختلفا مع الشيع في الشيء قال لقول له
 بدون اليقين ومنها اذا اشترى دار فجاء الشفع والكر للمشتري وقال انها لاني الصغير
 ولا يسنه للشفيع لا يحلف المشتري ومنها في ادب المقاضي وصحة بالثقة على اليتيم
 او القوم على الوقف ومال الصبي والوقف في دين او نحو ذلك من الامثلة مثل ما يكون
 في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليقين تغيب الناس عن الوصاية
 فان اتهم بل يستخلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخذت وقيل ينبغي للقاضي ان يقدر
 شيئا فيختلف عليه وكذا هذا في ادعى جنازة مطلقة على مودعه قبل الاستخلاف
 بقدر قبل يستخلف بالله ما خان فيما يمين فان حلف برى وان كل جبر على بيان قدر
 ما حكم لمذاكله بغيره العيانة في (صطمع على) فنية في القضاء كل امر ادعى ابعث الائمة
 الى سجنها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والتاخر الادعى الصغر الى الوقوف عليه
 وبذلك كان في جارة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقصر الدين اذا ادعى عدم الوكيل
 انرضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا بينة بخلاف الوكيل بقصر العين والفرق في
 الوكيل في القول للامين مع اليقين لا اذ كذب الظاهر فلا يقبل قول الوصي ثقة زائدة
 خنت الظاهر وكذا التولي والامين اذا غلط المولى الناس ببعض الامانة بما له فانه

مستأثر بصيد
 فيها قيل يمين
 وقيل بلا يمين

مطلبا اذا
 ادعى الامين
 ايضا لآمانته
 الى مستحقها
 قبل قوله

صان من الاشياء والظواهر في الاماكن ولكم هذا الارقام مسكي الختم وعقد جواهر
مفقودا بشروا بحجة التسليم قالوا له رحمه الله تعالى وقع الفراغ من تحريك الاقدام
في صفحات الارقام لتسبح صبيد المرام في اول ذكاجحة الحرام تسنه ثمان وثلاثين والله
يجوز على صاحبها اطيب صلاة واذكى تجبه على يد العبد الفقير الى القدر جامع
هذه المجموعة باسمي الكثير عطاء الله من رحمته الشهيدي بنوعه زاده المتخلص بطائفة القاصي
ان شئ مدينة من ستره عن غيبها العافي وعن الاسلاف والاخلاف حامدا ومصليا
ومسئلا ووقع الفراغ من شئته يوم الاثنين المبارك است وعشرين مضت من شهر
ربيع الاول سنة الف ومانتين وست وسبعين من الهجرة على يد الفقير الى الله تعالى
محمد ابوزيد بهاده غفر الله ولو الدير ولم شائعه امين

قال راجي عفو الكرم النان لحد برحمود الشعران حمدا لم يخرج ايامه الاتباع لشعره عاذا
ومن عليهم بالمداينة لعل قدره المنيف وصداقة وسلاما على خاتم الانبياء
والمرسلين القائل سر بر الله خير ايقضه في الدين وعلمه واصحابه وابناه
واحابه ووعده كان في الماثور بحيلة ولولفنا بحيلة هذا الكتاب لسمي بالقول
في جواب القولين المنقولين رساما لتحقيق وقطب مدار الشيق من لم يكده عطا
المدح بعلاء صفاته ان في العلامة عطا الله الشهيدي بن نوعي لثني وحيث كان
اعتمد عليه في فضل الدعوى ويسند اليه في واقعات القتوى فحق الله زيادة
لهار رساء بالطباع وتوضيح عموم نشر ضوعه بكشف لقناع الهدى بين الشهيدي
والكوكبين النيرين من عهدان نشر الكتب لنفع الانام لها خبوت ولدى
الحاج سالم الشواربي والحاج محمد السوربي عمدتي قليل لا زالوا يحمدوا سائلا
وددعهم طالعا وصحبه من تحقيق العلوم حربي العلامة الشيخ بيد الله تعالى
بحسن الازهرى وصحته الامني لاربي واللوزي الخب الحقيق بآط الله الخ
الشيخ احمد الوافي الختني ولما عبقته منه نوافل الختام واشرف بدليلة التمام
اخذني نشوة فاشات مشير الله وقلت مؤرخا بين يديه

هذا الكتاب فشمه يا صرقي وهن
والكل يا عملا يحفون مواصلا
واما وقرة نظرة فيه وفد
والطرب فوادي من مسائله ووجع
واطلب لساني لابر نوعي من المستان في الجئات توفير الممن
وامشركم في الطبع اذ رفع النجا
وانشر على الامتاع قول مؤرخ
في مكيه لسنه قايات العار
وقت طبع الكتاب في المحسن
١٤٩ ١٤٩ ١٤٩ ١٤٩

